جامعة الجزائر – 3 –

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

الدور الإقليمي التركي و تأثيره في إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في الفترة: 2002-2010.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: دراسات آسيوية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

مواسي ونّاس **د. مصطفى صايج**

أعضاء لجنة المناقشة

د. رباحي أمينة .....أستاذة محاضرة .....جامعة الجزائر 3 ..... رئيسةً

د. مصطفى صايج.....أستاذ محاضر .....جامعة الجزائر 3 ..... مشرفا و مقررا

د. علي لكحل .....أستاذ محاضر ..... جامعة الجزائر 3 .....عضوا مناقشا

د. مراد فول .....أستاذ محاضر ..... جامعة الجزائر 3 .....عضوا مناقشا

دورة سبتمبر: 2016

شکر و عرفان

إلى أمي،

بكل ما تحمله كلمة أمي من معاني.

إلى أبي و ما أدراك ما أبي.

إلى الأقصى الجريح.

إلى أخواتي الغوالي.

أهدي هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف ،

الدكتور صايج مصطفى

و إلى كل من علّمني خلال مساري التعليمي

و إلى كل الأصدقاء الذين شجعوني على إتمام هذا العمل رغم ما لاقيته من عقبات.

إلى كل أولئك أقول: "شكرا جزيلاً"

خطة البحث

خطـــــة البحث

الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية: المقاربات، المحددات والوسائل.

المبحث الأول: الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: مقاربة التحول الحضاري.

المطلب الثاني: مقاربة العمق الإستراتيجي.

المطلب الثالث: مقاربة العثمانية الجديدة.

المبحث الثاني: محددات و مبادئ سياسة تركيا الخارجية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

المبحث الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: الوسائل الدعائية.

المطلب الثاني:الوسائل الاقتصادية.

المطلب الثالث: الوسائل العسكرية.

المطلب الرابع: الوسائل الدبلوماسية.

الفصل الثاني: دور تركيا الإقليمي: المحددات والقيود.

المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل الأدوار الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي ومعايير تحديده.

المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي.

المطلب الثالث: الأسس النظرية لمقاربة الدور.

المبحث الثاني: الأدوار التركية دراسة نظرية.

المطلب الأول: مبادئ الدور الإقليمي التركي.

المطلب الثاني: أبعاد الدور الإقليمي التركي.

المطلب الثالث: حدود الدور الإقليمي التركي.

المبحث الثالث: محددات الدور الإقليمي التركي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للدور الإقليمي التركي.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية للدور الإقليمي التركي.

المبحث الرابع: الأدوار الإقليمية التركية الفعلية.

المطلب الأول: دور القاعدة الأمنية.

المطلب الثاني: دور الموازن الإقليمي.

المطلب الثالث: دور الوسيط.

المطلب الرابع: دور المرجعية الإقليمية "النموذج".

الفصل الثالث: تأثير الدور الإقليمي التركي على إدارة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

المبحث الأول: العلاقات التركية- الفلسطينية (1948-2002).

المطلب الأول: العلاقات العثمانية الصهيونية.

المطلب الثاني: دور السلطان عبد الحميد الثاني في الحفاظ على هوية فلسطين.

المطلب الثالث: قيام الجمهورية التركية و علاقاتها مع الحركة الصهيونية.

المبحث الثاني: العلاقات التركية-الإسرائيلية (1948-2002).

المطلب الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية.

المطلب الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة حكم العدالة والتنمية (2002-2008).

المطلب الأول: محددات الدور التركي تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

المطلب الثاني: توجه و سلوك تركيا تجاه فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

المطلب الثالث: موقف تركيا من اتفاق مكة ومساعيها في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

المطلب الرابع: مساعي الوساطة التركية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وموقفها من مؤتمر أنابوليس.

المبحث الرابع: الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة حكم العدالة والتنمية (2010/2008).

المطلب الأول: دور تركيا أثناء العدوان على غزة.

المطلب الثاني: انعكاسات العدوان على قطاع غزة على العلاقات التركية-الإسرائيلية.

المطلب الثالث: موقف تركيا من الاعتداء على أسطول الحرية.

المطلب الرابع: حدود الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية.

الخاتمـــــة.

الملخص

ملخص الدراسة

تمحورت هذه الدراسة حول مدى التأثير الذي أحدثه الدور الإقليمي التركي المتعاظم في المنطقة في إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، في الفترة (2002-2010)؛ بهدف تبيّين الإضافة التي أعطاها هذا الدور للقضية الفلسطينية، و تأثيرات صعود حزب العدالة والتنمية التركي "ذو الجذور الإسلامية" إلى سدة الحكم، على مسار العلاقات التركية-الإسرائيلية، في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية.

تم في هذه الدراسة مناقشة التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، ما بين الأعوام2002-2010 ، من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة، لما لهذه الفترة من أهمية بالغة في تطور مسار القضية الفلسطينية و تحولها إلى قضية مركزية بالنسبة لتركيا، وما لحزب العدالة والتنمية من دور مفصلي في هذا التحول.

تم التطرق إلى أهم القضايا المتعلقة بالإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية وعوامل التأثير عليها، و الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية من مقاربة التحول الحضاري، و مقاربة العمق الإستراتيجي بالإضافة إلى مقاربة العثمانية الجديدة، وكذلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وصولا إلى محدداتها و وسائل تنفيذها؛ ثم التطرق إلى الأدوار التركية دراسة نظرية، من حيث محددات و حدود الدور الإقليمي التركي، و الأدوار الإقليمية التركية الفعلية، كدور الموازن الإقليمي، و دور الوسيط.

ثم انتقلت الدراسة لمعرفة تأثير الدور الإقليمي التركي على إدارة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، حيث تم تناول العلاقات التركية-الفلسطينية و العلاقات التركية-الإسرائيلية، ثم دراسة الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة حكم العدالة و التنمية من محددات الدور التركي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وسلوك تركيا تجاه فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، موقف تركيا من اتفاق مكة و مساعيها في تحقيق المصالحة الفلسطينية، و محاولة لعب دور الوسيط بين الفلسطينيين و الإسرائيليين و موقفها من مؤتمر أنابوليس، و كذا إظهار الدور التركي أثناء العدوان على غزة، و انعكاسات هذا العدوان على العلاقات التركية-الإسرائيلية، و موقف تركيا من الاعتداء على أسطول الحرية، وصولا في الأخير إلى حدود الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية.

واعتمدت الدراسة على توصيف وتحليل المعطيات الداخلية والخارجية التي أسهمت في تطور العلاقات التركية–الإسرائيلية و العلاقات التركية الفلسطينية، مستخدمة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ونظرية الدور، و مقاربة التحول الحضاري و مقاربة العمق الإستراتيجي، بغية فهم خلفيات و أبعاد الدور الإقليمي التركي، تأثيراته على القضية الفلسطينية.

وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها: أن السياسة الخارجية التركية و من خلال دورها الإقليمي تحرص على التوفيق بين تحالفاتها الإستراتيجية و مصالحها الوطنية، و بالتالي فإن السيناريو المحتمل للعلاقات التركية–الإسرائيلية هو احتمالية استمرار حالة الشد والجذب والتوتر في العلاقات من الحين إلى الآخر، إلا أنه ينظر لها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر في عمق العلاقات الإستراتيجية القائمة بين الدولتين، والتي تصوغها لغة المصالح المتبادلة بين كلا البلدين، فرغبة تركيا في بناء علاقات إيجابية مع محيطها العربي والإسلامي في ظل علاقتها المتميزة مع إسرائيل جعلها وسيطاً محتملاً للعب دوراً إيجابياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لذلك أوصت الدراسة بضرورة حجز مقعد لأنقرة في الجامعة العربية، حيث سيؤدي ذلك إلى ترابط المصالح العربية–التركية، و ضرورة إعطاء أهمية للدور التركي في المنطقة على صعيد القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم تركيا في سياستها على المستوى الدولي، و محاولة الاستفادة من الدور التركي في المحافل والمؤتمرات الدولية في دعم القضية الفلسطينية.

كما أوصت الدراسة بضرورة استغلال حالة الفتور القائمة بين أنقرة وتل أبيب، بتعزيز العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية العربية مع تركيا، و الارتقاء بها إلى أعلى مستوياتها، مما سيجبر الحكومات التركية بمختلف انتماءاتها للعمل على بقاء تلك العلاقات و استمراريتها.بالإضافة إلى السعي لإبقاء الدعم التركي للقضية الفلسطينية مستمراً ومحاولة تفعيل هذا الدور. في ظل ما تتمتع به من مكانة إقليمية ودولية تؤهلها للعب هذا الدور.

Abstract

This study focused on the extent of the impact caused by the regional role of Turkey's growing in the region in the Palestinian-Israeli conflict management, in the period (2002-2010); the aim of the addendum that gave her the role of the Palestinian issue to indicate, and the effects of the rise of the Turkish Justice and Development Party, "which has Islamist roots "to power, on the path of Turkish-Israeli relations, in light of regional and international variables.

This study discussed the shift in Turkish foreign policy towards the Palestinian issue, between the years 2002-2010, from the second revolution to the aggression on Gaza, because this period was of a great importance in the evolution of the path of the Palestinian issue and its transformation into a central issue for Turkey, and for the party of Justice and Development of particular role in this transformation.

It was addressed to the most important issues related to the frame work theoretical analysis of foreign policy and the factors that influence it, and also the theoretical foundations for the transformation of Turkish foreign policy approach of cultural transformation, and approach strategic depth in addition to the new Ottoman approach, as well as the objectives it seeks to achieve, to the limitations and means of implementation. Then addressing the Turkish roles in a theoretical study, in terms of the determinants and the limits of Turkish regional role, and the actual Turkish regional roles, such as the role of regional stabilizer, and the role of mediator.

The study then moved on to see the effect of the Turkish regional role on the management of the Palestinian-Israeli conflict, where the Turkish-Palestinian relations and the Turkish-Israeli relations were addressed, and then to the study of the Turkish roles in the management of the Israeli-Palestinian conflict in the reign of the party of Justice and Development of the determinants of the Turkish role towards the Palestinian-Israeli conflict, and Turkey's attitude towards the victory of Hamas in the legislative elections, Turkey's position on the Mecca agreement and efforts to achieve Palestinian reconciliation, and the try to play the role of mediator between the Palestinians and the Israelis, and position of the Annapolis conference, and as well as show the Turkish role during the aggression on Gaza, and the implications of this aggression on the Turkish-Israeli relations, and

Turkey's position on the assault on the Freedom Fleet, right down to the last limits of the Turkish role towards the Palestinian issue.

The study relied on the characterization and analysis of internal and external data that contributed to the development of Turkish-Israeli relations and Turkish-Palestinian relations, using the historical method and descriptive analytical method and the theory of the role, and approach of the cultural shift and approach of strategic depth, in order to understand the backgrounds and the dimensions of the Turkish regional role and it effects on the Palestinian issue.

The study ended with the result that Turkish foreign policy and through its regional role is keen to reconcile its strategic alliances and national interests, and therefore the likely scenario of the Turkish-Israeli relations is the possible continuation of the push and pull and tension in the relations from time to time, but it is seen as developments in an emergency that will not affect the depth of the strategic relations between the two countries, and formulated by the language of mutual interests between the two countries, the Turkish desire in building positive relations with the Arab and Islamic surroundings in light of its distinguished relationship with Israel makes it probable mediator to play a positive role in the Israeli-Palestinian conflict.

Therefore, the study recommended the need to reserve a seat for Ankara in the Arab League, as this will thread-Turkish-Arab interests, and the need for the importance of the Turkish role in the region at the level of Arab issues, especially the Palestinian issue, and to support Turkey in its policy at the international level, and try to take advantage of Turkish role in international forums and conferences in support of the Palestinian issue.

The study also recommended that the exploitation of the chill between Ankara and Tel Aviv, the promotion of Arab political, military and economic relations with Turkey, and upgrade them to the highest level, which would oblige the Turkish government with all its sides to work on the survival and continuation of those relations. In addition to work hard to keep the Turkish support for the Palestinian issue continuing and try to activate this role in the light of its regional and international status that qualifies it to play this role.

المقدمة

المقدمـــة:

منذ أن ألغى مصطفى كمال الخلافة العثمانية سنة 1923 و أعلن ميلاد الجمهورية التركية الحديثة، المؤسسة على إحداث قطيعة مع الموروث الإمبراطوري العثماني، سعت النخبة التركية الحاكمة بشكل محموم للاندماج في منظومة الغرب سياسيا وثقافيا بوصفه الحل الوحيد للتخلص من التخلف الشرقي و الدخول في عالم الحضارة و التطور؛ وقد أسست تركيا الجمهورية على إيديولوجية "الدولة–الأمة" أي النزعة القومية "الطورانية" العلمانية، و التطلع نحو غرب الصناعة و العلم والحداثة، ولكن سرعان ما أجبرتها وقائع التاريخ الصلبة على اكتشاف أن حلم التماثل و التماهي مع الغرب ومحاولة مسايرته ومجاراته أمر عسير المنال، إذ لا يكفي لتحقيقه التنكر لهوية الشعب الدينية، والثقافية بفرض نظام قانوني غربي محل الشريعة الإسلامية، و إلغاء التعليم الديني، والأخذ بالأبجدية اللاتينية عوض العربية، كل هذا لا يكفي أن تحقق ما خيل للنخب التركية من أن تختزل جوهر الغرب ولبه.

و قد بدت تركيا في الآونة الأخيرة لاعبا إقليميا و دوليا لا يقل انخراطه في القضايا الشرق أوسطية عن دور القوى الكبرى، و برز دور أنقرة في ظل التنافس والتصادم الإيراني على الأدوار و المصالح، و في ظل حالة الانقسام العربي والضعف الذي تعاني منه مختلف الدول العربية، حيث أن تركيا انتهجت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002 سياسة تعدد الأبعاد مشيرة في ذلك أن تركيا تنتمي إلى عوالم متعددة: بلقانية، و أوربية، و أطلسية، وشرق أوسطية، و إسلامية، وآسيوية، وغير معادية للسامية، وهذه العوامل المتناقضة تقتضي سياسات مكيافيلية؛ ويرى منظرو السياسة الخارجية التركية الجديدة أنه لا يجب أن تنطلق من المعايير نفسها في التعامل مع كل القضايا، فكل قضية لها الخاصية التي قد تستوجب التعامل معها بطريقة قد تختلف عن الأخرى.

لقد ازداد الاهتمام بدراسة السياسة الخارجية التركية و بالتحديد دور تركيا الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، و ذلك راجع للتفاعلات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم و منطقة الشرق الأوسط خصوصا، بحيث استطاعت تركيا أن تفرض نفسها كمحرك وكوسيط استراتيجي قادر على إدارة أهم الملفات و القضايا الشرق أوسطية، كالملف النووي الإيراني، و الملف السوري–اللبناني، لاسيما القضية المركزية في المنطقة و هي القضية الفلسطينية، حيث طرأت عدة تغيرات على الدور التركي في القضية الفلسطينية، انطلاقا من وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتأثيره في تحول السياسة التركية في منطقة الشرق الأوسط بما فيها عملية التسوية السلمية والمصالحة الوطنية الفلسطينية.

إن مسألة الاعتراف لأي قوة إقليمية بدور فاعل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق دون أن يكون لهذه القوة أثر واضح في الصراع الأهم و الأطول في المنطقة، و لقد أدركت تركيا هذه الحقيقة منذ أن قررت أن تستعيد دورها في الشرق الأوسط، لكنها أرادت منذ البداية أن يكون هذا الدور على مسافة متوازية نسبيا بين مقتضيات الشرعية التي تمثلها القضية الفلسطينية، و بين متطلبات المصالح فيما يتعلق بإسرائيل و الغرب؛ وبالنظر لامتلاك تركيا للإمكانيات المادية و الجغرافية و حتى التاريخية لأداء هذا الدور، و الذي يعتبر دور مطلوب و مرغوب، و هو قادر على مزاحمة و إزاحة بعض الأدوار التقليدية، فتركيا تستطيع مثلا منافسة مصر على دورها في القضية الفلسطينية، لأن الدور المصري منضبط بمعايير النظام الدولي القائم، وهو دور يقتصر على المشاركة في النشاطات الدولية و استضافتها، وهو دور تابع خاضع للمساعدات المالية والعسكرية، وهو غير مرضي عليه شعبيا؛ كما تستطيع تركيا مقارعة الدور الإيراني في المنطقة، وتقديم البديل السني الذي يعيد توازن ميزان القوى في المنطقة بعد اختلاله على إثر سقوط نظام صدام حسين في العراق.

أولا: أسباب اختيار الموضوع.

تتميز منطقة الشرق الأوسط بحركية مستمرة في العلاقات و التفاعلات الإقليمية نظرا للأهمية الجيوبولتيكية التي تتمتع بها المنطقة، والصراعات المستعصية التي تعاني منها، بالإضافة إلى أن المنطقة تعاني من فراغ سياسي رهيب، حيث أن العداء الغربي لإيران، و تقاعس العرب لملئ الفراغ، جعل تركيا باعتبارها دولة إسلامية مقبولة من قبل العالم الإسلامي، ودولة علمانية مقبولة من طرف الغرب، تسعى نحو ملئ المناطق الرمادية في المنطقة، وعدم ترك الفرصة لأي فاعل دولي آخر لينوب عن دول المنطقة في ملء تلك الفراغات، وهذا ما عكسته التوجهات الجديدة للسياسة التركية، و بما أن تركيا تحرز أكبر تطور و تقدم في ديمقراطيتها و التعامل مع الإسلام السياسي و تطور اقتصادي وعسكري، بالإضافة إلى تطوير علاقاتها مع جيرانها، وهذا ما أكسب أنقرة الثقة للعب دور إقليمي نشط في قضايا المنطقة، لا سيما القضية الفلسطينية و التي تعبر البوابة الرئيسية للعب تركيا هذا الدور؛ بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى دعت لاختيار الموضوع و هي:

أ/ الأسباب الموضوعية:

1. النقص الكبير في الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع في الحقل الأكاديمي الجزائري.
2. المكانة التي تحتلها الدولة التركية في قضايا الشرق الأوسط، و على رأسها القضية الفلسطينية.
3. مكانة تركيا كفاعل أساسي ضمن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والتنامي الكبير للعلاقات الأمريكية التركية و التي وصلت إلى مصاف الشراكة الإستراتيجية.
4. حركية الأحداث في منطقة الشرق الأوسط و كون هذه المنطقة قد تحولت إلى بؤرة للصراعات و النزاعات المستديمة و المعقدة.

أ/ الأسباب الذاتية:

السبب شخصي وهو الميول إلى دراسة وفهم قضايا الشرق الأوسط لاسيما القضية الفلسطينية، حيث تحظى هذه القضية بمكانة كبيرة لدى عامة المسلمين لما تكتسيه هذه من قداسة روحية لدى كل مسلم، بالإضافة إلى اعتبارها مسرحا للتعايش بين الأديان السماوية الثلاث، ولذلك شكلت هذه القضية المركزية والمحورية حيزا كبيرا من اهتماماتي الشخصية واهتماماتي العلمية.

كل هذا كان لي دافعا من أجل البحث في الموضوع و محاولة وضع لبنة في بناء صرح المعرفة العلمية، وكشف بعض الحقائق و الأمور التي لا تظهر على حقيقتها، والاستزادة في تعميق مفاهيم، وتأصيل معارف، وتثبيت بعض الحقائق بخصوص الموضوع، كل ذلك خدمة للقضية الفلسطينية والمعرفية العلمية معا.

ثانيا: الإطار الموضوعي و الزمني للدراسة.

أ/ الإطار الموضوعي:

تتناول هذه الدراسة الدور الإقليمي التي تقوم به تركيا في منطقة الشرق الأوسط: مآلاته وانعكاساته، على مختلف المستويات، المحلي، الإقليمي، والدولي، من خلال تصورات النخبة السياسية لحزب العدالة و التنمية، كما تُعنى أيضا ببيان الاعتبارات التي من خلالها يتم حسم السياسة الإقليمية التركية في المنطقة، ومحاولة إيجاد متغيرات تفسيرية تمكننا من الوقوف على حقيقة هذا الدور، وأبعاده، وحدوده، وإعطائه تفسيرات علمية دقيقة.

كما تُعنى هذه الدراسة أيضا بمعرفة مدى تأثير هذا الدور على القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المحورية بالنسبة للعالم الإسلامي والعربي، و أحد معالم التي تقوم عليها منطقة الشرق الأوسط.

ب/ الإطار المكاني:

يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة في المجال الجغرافي الفلسطيني، وذلك لارتباطها بالجانبين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبارهما طرفا الدراسة الحالية بحكم الصراع القائم بينهما، مع التركيز على المجال الجغرافي للجمهورية التركية التي تسعى للقيام بدور مهم في إدارة هذا الصراع.

هذا لا يمنع في التوسع في مجال الدراسة لتشمل دول أخرى ذات علاقة بموضوع الدراسة، لاسيما المجال الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بحكم امتدادات هذا الصراع ومركزيته لدى دول المنطقة.

التطرق إلى المجال العالمي من خلال تقصي مواقف الدول والقوى العالمية المؤثرة في هذا الصراع، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

جـــ/الإطار الزمني:

نظرا إلى طبيعة الموضوع، وإلى المتغيرات الأساسية للموضوع فقد حددنا فترة دراستنا من سنة 2002 إلى سنة 2010، على أن ذلك لا ينفي الرجوع إلى أحداث وتواريخ تخرج عن إطار الفترة المحددة للدراسة من أجل الاستعانة بها لأغراض تخدم البحث، و استندنا في تحديدنا لهذه الفترة للمبررات التالية:

1. تغير النخبة السياسية الحاكمة في تركيا بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة في نوفمبر 2002، و دوره في إعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية التركية بشكل عام وتجاه المنطقة العربية بشكل خاص.
2. اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية وما أعقبها من أحداث وإفرازات على الساحة السياسية الفلسطينية، وبداية انهيار اتفاقات أوسلو للسلام الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

3. بروز توجهات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية والغرب في أعقاب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، وما تلاها من قضايا الحرب على الإرهاب وتغيير النظام السياسي في العراق، وبالتالي التغيير في بنية النظام الدولي وتوصيفه.
4. أما اختيار العام (2010) كنهاية للفترة الزمنية للبحث، فلأن هذا التاريخ يعتبر بداية للتغيرات الجذرية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، و التي أفرزتها موجة الثورات العربية، وهو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعطيات والبيانات والمعلومات التي تمّكن من إنجازه، وبالتالي التوصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

ثالثا: أهمية الدراسة و أهدافها.

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها محاولة جادة لفهم دور تركيا الإقليمي كوريثة للإمبراطورية العثمانية، و قد تناولت الدراسة الفترة 2002-2010 كفترة مهمة في تاريخ تركيا المعاصر، فضلا على أن هذه الفترة شهدت تحولات جيواستراتيجية أعطت هذه الدراسة أهمية كبيرة، فقد ارتبطت بمجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة، الذي قام بإعادة توجيه عميق للسياسة التركية الخارجية، مما مهد الطريق لدور إقليمي أكبر لأنقرة على المستوى الدولي والإقليمي، خاصة المنطقة العربية أو ما يعرف بالشرق الأوسط، وذلك نتيجة لسلسلة من التفاعلات الداخلية نتج عنها تحول في السياسات التقليدية للجمهورية التركية، ومنها السياسة الخارجية.

و في هذا الإطار تبرز أهمية دراسة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما موقع القضية الفلسطينية فيه، بما تكتسيه من أهمية جيواستراتيجية دولية باعتبارها محصلة صراع وجود على أرض تحظى بالقداسة لدى جل سكان الأرض؛ و لهذا فإن حجم ما تحدثه التفاعلات الإقليمية في المنطقة و تداعيات على مستوى الأمن الإقليمي والدولي في فترة الدراسة يزيد من أهمية الدراسة.

وتسعى هذه الدراسة لتحقيق أهداف علمية وأهداف عملية تكشف من خلالها الستار عن حقيقة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في إطار تعدد أبعاد الهوية التركية، وتنوع مصالحها الإقليمية والإستراتجية في المنطقة، وهي:

أ/ الأهداف العلمية:

1. بيان محددات ومبادئ سياسة تركيا الخارجية، التي تبرز التحول في السياسة التركية واتجاهها نحو الشرق والعالم العربي والإسلامي.
2. تحديد مدى تأثير توتر العلاقات التركية الإسرائيلية، وبيان حقيقة التحول الذي طرأ عليها تجاه القضية الفلسطينية.
3. تفسير حقيقة الرؤى التركية حول القضية المحورية في الشرق الأوسط، وهي القضية الفلسطينية، والتي من خلالها تسعى تركيا لتفعيل دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.
4. التعرف على الدور الإقليمي الجديد لتركيا في المنطقة، وتأثيراته على القضية الفلسطينية.

ب/ الأهداف العملية:

جاءت هذه الدراسة بهدف إثراء المكتبة السياسية بإضافة هذه المذكرة لرصيدها، لتضيف الشيء الجديد للدراسات السابقة، و تمثل رافدا لأدبيات البحث في العلوم السياسية.

رابعا: إشكالية الموضوع.

تتمحور إشكالية الدراسة حول التغير الذي طرأ على الدور التركي تجاه الصراع العربي الفلسطيني، بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وعليه فإن الإشكالية تكون كالتالي:

ما هي طبيعة الدور الإقليمي لتركيا تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة الدراسة ؟ و إلى أي مدى استطاعت تركيا أن تؤثر بتفاعلاتها في هذا الصراع؟

يبرز في هذه الإشكالية المتغيران الرئيسيان التاليان:

المتغير المستقل: وقد تمثل في الدور الإقليمي التركي.

المتغير التابع: وقد تمثل في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

و انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح العديد من الإشكاليات الفرعية:

- هل كان لإدراكات نخب العدالة والتنمية دورا في تحديد معالم دور تركيا الإقليمي؟ وهل يعبر هذا الدور عن نزعة العثمانية الجديدة لدى النخب التركية؟
- ما هو حجم القيود المفروضة على ممارسة تركيا لدور إقليمي فاعل و مؤثر في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟
- إلى أي حد يعبر دور تركيا الإقليمي في المنطقة منذ مطلع القرن الحالي عن تغير حاصل في السياسة الخارجية التركية ؟
- هل الدور الإقليمي التركي موجه في جزء منه لخدمة القضية الفلسطينية كقضية للأمة؟ أم هو موجه بالأساس لخدمة مصالح تركيا القومية و فقط، و إعادة بعث فكرة الإمبراطورية العثمانية ؟

<u>خامسا: فرضيات الموضوع.</u>

تهدف الدراسة بناء على الإشكالية المطروحة إلى التأكد من صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها:

قد أسهم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في تعزيز التوجهات الإيجابية في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية.

و من هذه الفرضية الرئيسية يمكن استخلاص فرضيات أخرى:

- كلما كانت متغيرات إقليمية ودولية تعصف بالمنطقة، كلما تم تعزيز الدور الإقليمي التركي على حساب الدول العربية المحورية في النظام العربي.
- كلما كانت العلاقات التركية–الإسرائيلية تصادمية تطورت المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية.
- كلما كان تماثل النخب الحاكمة في تركيا و إسرائيل كلما تضاعف التقارب التركي الإسرائيلي، وكلما كان هناك عدم تماثل للنخب الحاكمة (إسلامي/مدني–عسكري/علماني) كلما تراجعت العلاقة بين الطرفين.
- كلما كانت مواقف تركيا أكثر إيجابية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، كلما كان وراء هذه المواقف مصالح قومية تركية، فالمهمة الكبرى المنوطة بالدور الإقليمي التركي هي خدمة هذه المصالح، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، ومنه تعزيز ثقة العرب بتركيا باعتبار أن القضية الفلسطينية هي البوابة الكبرى للعب أي دور في منطقة الشرق الأوسط.

سادسا: المنهج المتبع.

تتميز الدراسات في العلوم الإنسانية من اعتمادها على مناهج عديد، بسبب شموليتها و تنوعها، لهذا فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أكثر من منهج، حيث أن تتبع تطور موضوع الدراسة وبلورة خلفيته التاريخية، والوقوف على الأسباب الحقيقية للوصول على النتائج المرجوة، يحتم علينا بالضرورة الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يساعدنا على تفسير الوقائع والأحداث، حيث أن فهم طبيعة العلاقات التركية–الفلسطينية،

والعلاقات التركية–الإسرائيلية، والوقوف على حجم الدور التركي في القضية الفلسطينية، يتطلب منا الرجوع إلى تاريخ تلك الأحداث وفحصها.

حاولنا كذلك توظيف المنهج الوصفي التحليلي، من أجل الكشف والإحاطة بكل جوانب الموضوع والعلاقة بين متغيراته، و وصف كل الوقائع والأنماط للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل الفعلية التي تتحكم فيه، ومن ثمة استخلاص النتائج الحقيقية.

كما استدعت طبيعة الموضوع إلى توظيف المنهج المقارن، حيث تحوي الدراسة على متغيرات وفواعل عدّة: تركيا، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، فتح، حماس؛ وكذلك مقارنة حجم التأثير الذي يحدثه الدور التركي في القضية الفلسطينية قبل فترة حزب العدالة والتنمية، ومع فترة حزب العدالة والتنمية.

وعليه فإن معالجة هذا الموضوع تستدعي توظيف هذه المناهج والنظريات والمقاربات نظرا لأننا بصدد القيام بدراسة تاريخية و صفية تحليلية.

سابعا: الإطار النظري.

استنادًا إلى طبيعة الموضوع، ومشكلته البحثية التي نسعى للإجابة على تساؤلاتها، والأهداف التي يتوخى تحقيقها، والفروض التي ننوي اختبارها، فقد إرتأينا أنه من الأنسب استخدام "نظرية الدور والمكانة في إطار العلاقات الدولية"، و"المقاربة البنائية"، و"مقاربة العمق الإستراتيجي".

أ/ نظرية الدور والمكانة.

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا سياسية تقوم بها على المسرح الدولي، وتوجّهها صور متشكّلة في ذهنيّة النخب وصنّاع القرار؛ و يقوم مفهومها في العلاقات الدولية على أنها منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار

أن دولتهم جديرة للقيام بها، من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه؛ وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعًا لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسية.

وتساعد هذه النظرية في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به الدول موضوع الدراسة، بناء على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاتها مع بعضها البعض، ومعرفة مدى التغير والتطور في أدوارها خلال فترة الدراسة.

ترتكز هذه النظرية على تحليل القوة، وتحديد الوزن السياسي للدولة، وتأثيره في النظام الدولي من خلال تركيبها وبنيتها، وخصائصها، ومعطياتها طبيعيًا وبشريًا واقتصاديًا، وكذلك أهدافها وقيمها، أي كل ما يسهم في قوتها ويزيد أو يحد من ثقلها، لأنّ الدور هو بالأساس، وحسب المدرسة الوظيفية هو نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانته في بيئة دولية بعينها، وبعبارة واحدة هو وظيفة تؤدى في عملية محددة.

وتناط مهمّة تشكيل الدور في مواقف وسلوكات سياسيّة إلى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجيّة للدول، حيث تساعد جملة المحدّدات المتوفّرة لدى هذه النخب في بناء الدور، بناءا على الصور المتشكّلة في أذهانها، لتشكيل أدوار سياسيّة ترى هذه النخب أن دولتهم جديرة للقيام بها.

وتشير الدراسات العلمية في مجال السياسة الخارجية إلى أن تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي و وحداته المختلفة يتطلب أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، وبهذا المعنى فإن

لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصير علامة لسياستها الخارجية؛ ومن ثمة فإحدى مهام السياسة الخارجية للدولة الراغبة في القيام بدور إقليمي ما، هي تهيئة البيئة الإقليمية والدولية لتقبل القيام بهذا الدور وتعبئة الموارد اللازمة للقيام به خلق الظروف الموضوعية الملائمة لإنجازه.

وترجع جذور هذه النظرية إلى الفكر النازي الذي يرى أن لكل دولة مركزية "مجالا حيويا" تلعب فيه دورا يتناسب مع مؤهلاتها ومقدراتها التاريخية والجغرافية، وأن لهذه الدولة الحق في السيطرة عليه بممارسة نفوذها السياسي، وإن تطلب الأمر بالغزو المسلح، ويرجع تعريف المجال الحيوي للدولة إلى إدراكات النخبة السياسية الحاكمة.

وبعد الحرب العالمية الثانية وخروج الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة عالمية ظهر مفهوم جديد للمجال الحيوي وهو "الحدود الشفافة" والتي يقصد بها الهيمنة الأمريكية على دول العالم دون حدود سياسية وهذا يعني أن العالم كله أصبح مجالا حيويا للولايات المتحدة.

وقد اعتمدت الدراسة على نظرية الدور والمكانة لتفسير وفهم وتحليل دوافع الدور التركي في ظل حكومة العدالة والتنمية، التي تبحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة من خلال بوابة القضية المحورية في المنطقة وهي القضية الفلسطينية، حيث تعمل الدراسة إلى إثبات أن سعي تركيا من خلال إيجاد لنفسها دور في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى توسيع "حدودها الشفافة" في محيطها العربي وجعله مجالا حيويا لها دون اللجوء إلى العمل العسكري، وذلك للممارسة دورها التاريخي التي قامت به أثناء فترة الحكم العثماني للمنطقة.

ب/ نظرية دورة القوة.

تأسست نظرية دورة القوة سنة 1964 على يدي شارلز دوران، جاءت هذه النظرية بطرح يتمحور على رفض فكرة القيادة المهيمنة، وركزت على فكرة القوة النسبية القائمة على مفهومي الدور والمشاركة، والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة المجتمعة، فهي تهتم أساسا بالهيكل المتغير للنسق الدولي، ومن ثمة تعتبر أن التوقعات المستقبلية للسياسة الخارجية مرتبطة بالقوة النسبية.

وقد قامت هذه النظرية بتطوير مفهوم الدور في السياسة الخارجية باعتباره معبرا عن السياسة الخارجية بوصفها سلوكا، حيث يتضمن مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة كما يشتمل على قدرة القيادة، أو توفير الأمن للآخرين، ومن ثمة اعتبرت النظرية أن كلا من القوة والدور هما مفاهيم بأنها تعددية و مشتركة أو تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينهما، حيث تؤدي الدولة الأولى دور القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية، وهذا يستلزم التفاوض بين هذه القوى بما فيها الدولة العظمى على طبيعة القواعد السائدة لا أن تفرض من قبل هذه الدولة.

وحسب هذه النظرية فإن مفهوم الدور في السياسة الخارجية لا يمكن أن يتواجد إلا إذا حظي بشرعية القبول النظامي له، لأن الدور مثل القوة يتميّز بالنسبية، أمّا فيما يخص العلاقة بين الدور و القوة ترى هذه النظرية أن الدور يتكافؤ مع القوة في مسائل صناعة الدبلوماسية، ففي حين تشكل القوة أداة صناعة السياسة الخارجية يشتمل دور السياسة الخارجية على أهداف وقضايا هذه الصناعة، فالدور يتعلق بصميم توجهات السياسة الخارجية، حيث أنه لا يتحدد بالقوة القومية فقط، وإنما يتحدد أيضا بتقاليد النشاط السياسي

الدولي و الرصيد المتعلق بكيفية استخدام القوة، وفي حالة غياب الممارسة الفعلية للقوة يتحدد بكيفية تجاوب الحكومات الأخرى مع هذه الدولة، أي بتأثير قوتها ومكانتها فقط.

وفي نظر دوران لا يمكن فصل سلوك دولة ما عن النسق الدولي، معنى ذلك أنه نتاج التفاعل بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالعدد و القوة النسبية و الدور و توازن القوة، وهذا تطوير لنظام توازن القوى، حيث أنه ولو كانت القوة العظمى تعاني من تراجع أو أفول تستمر في مشاركتها في حفظ النظام و تسيير مهمة تعديل دورها أثناء تحول النسق.

جـــ/ النظرية البنائية.

وقد تم توظيف النظرية البنائية لمعرفة مصدر التغيير في السياسة الخارجية التركية والمواقف الجديدة التي تبنتها، فالمقاربة البنائية تؤكد على أن الأمن القومي لأي دولة يكون عرضة للتغير والتطور مع تغيير محددات السياسة الخارجية لهذه الدولة، بالإضافة إلى ذلك تساعدنا هذه المقاربة على فهم وتفسير العمل الذي تقوم به النخبة الحاكمة لإعادة تشكيل هوية الدولة التركية بالرجوع إلى المراجع التاريخية والجغرافيا العثمانية معا، وكيفية تأثير هذه الهوية الجديدة في توجهات السياسة الخارجية التركية، وكذا في لعب دور إقليمي جديد مغاير لما كانت تلعبه تركيا من قبل، بالإضافة إلى التحقق من تبني تركيا لمفاهيم المقاربة البنائية عن طريق التحول في أدوات السياسة الخارجية من خلال العمل على تغليب الأدوات الدبلوماسية خاصة في المساعي التي قامت بها تجاه القضية الفلسطينية في فترة الدراسة.

د/ مقاربة العمق الاستراتيجي.

يركز أحمد داود أوغلو في نظريته، على أهمية الروابط التاريخية في توثيق العلاقات بين الدول، وفي هذا السياق يشكّل المرجع العثماني أهمية فائقة في نظريته عن

العمق الاستراتيجي لتركيا، يعتبر أحمد داوود أوغلو أنه رغم تغيّر الوقائع الجيوبولتيكية بكاملها، استمرت السياسة الخارجية التركية في التسعينيات من القرن العشرين على المنوال التبعي نفسه، الذي كان قائمًا أثناء الحرب الباردة وكأن شيئًا لم يتغيّر، لقد رأى أحمد داود أوغلو ما يمكن أن تكون عليه تركيا في حال استغلت و وظّفت ما تختزنهُ من أوراق مهمة على صعيد الموقع الجغرافي الاستراتيجي والإرث التاريخي.

يرى أحمد داود أوغلو أن وجود وشائج مشتركة مع كل المناطق التي كان العثمانيون يسيطرون عليها، في ظل الإمبراطورية، يستحق إعادة التواصل، ولو اختلفت الانتماءات الدينية، والعرقية، والمذهبية، لذا كانت الجغرافيا العثمانية هي المجال المفضل لأحمد داود أوغلو لكي يؤدي فيها بل يكسب المباراة الأخرى في التواصل مع الجوار الجغرافي، و قد حوّل تركيا من دولة محاطة بالأعداء إلى دولة محاطة بالأصدقاء، وذات علاقات إستراتيجية معهم.

لقد أكسبت الجغرافيا تركيا موقعًا فريدًا بين آسيا و أوروبا، وبين البحر الأسود والبحر المتوسط، لكن التاريخ والحضارة أكسباها أكثر من مجرد موقع جغرافي، هي في وسط التفاعلات الحضارية بين الغرب والشرق، و بين الإسلام والمسيحية، و بين العالمين السلافي، و المتوسطي، وبين العالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى وبقايا التأثيرات التركية–الإسلامية في البلقان، وبين الغرب السياسي بمنظماته الأطلسية والاتحاد الأوروبي، وبين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة (الإيكو) التي تجمع بين تركيا وإيران و باكستان و أفغانستان و دول أخرى.

يعتبر أوغلو أن هذه الـــ(تركيا) لا يمكن أن تبقى مجرد جسر بين الغرب والشرق، وبين أوروبا و آسيا، وبين الإسلام والمسيحية، هذه الـــ(تركيا) لابد من أن تكون مركزًا لتمارس دورها المحوري؛ ومن هنا كانت مبادرات تركيا لتكون عنصرًا فاعلاً في

السياسات الإقليمية والدولية، وبموجب هذه النظرية ترى تركيا أنها معنية بكل ما يجري في محيطها، لأنه يؤثر فيها، وعليها ألا تنتظر ليصل الحريق إلى بابها، بل أن تمنع حتى الحريق من الاشتعال، هذه القاعدة في السياسة الخارجية تبدو مغايرة، وعلى طرفي نقيض للشعار الذي رفعه مصطفى كمال نفسه بعد تأسيس الجمهورية، وعدم التدخل في المشكلات خارج تركيا، بل عدم التورط فيها، لكن أن تبقى تركيا رهينة سياسات أحادية بعد انتهاء الحرب الباردة، وغياب الخطر الشيوعي، لم يكن له ما يبرّره، بل كان يقود تركيا إلى بقائها معزولة ومحاطة بالأعداء.

لذا، عندما رسم أحمد داود أوغلو العمق الاستراتيجي لتركيا، أعطى أهمية للبعد التاريخي والثقافي– الإسلامي التركي– ولاسيما تجاه المناطق الإسلامية والتركية، لكن أحمد داود أوغلو لم يحصر نظريته ولا تركيا في القمقم التاريخي، فمقاربته كمسؤول رسمي في الدولة لعلاقات تركيا مع كل القوى والتكتلات الدولية، كانت تخفي ما سمّاه هو لاحقًا "تعدد البعد" تخفيفًا من ثقل العامل التاريخي والثقافي، لكنه كان يدخل عامل المصالح الوطنية التركية، ومستقبل تركيا في محيطات جيو–سياسية واقتصادية متحركة ومتغيّرة؛ هنا يجد الاتحاد الأوروبي مكانه كهدف استراتيجي لتركيا، لجهة السعي إلى الانضمام إليه، و المعادلة عند أحمد داود أوغلو واضحة ومهمة جدًا، وهي أن العضوية التركية في الاتحاد الأوروبي يجب ألا تتم عبر التخلي عن هويتها وعن عمقها الجيو–ثقافي.

تتسم نظرية أحمد داود أوغلو بمقاربة مركزية هي العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا، وبمقاربة مركبة، أساسها المصالح الوطنية، عندما يتعلق الأمر بالحقائق والتكتلات الجديدة في العالم، التي لا تجد في إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل خارج السياسيات العدوانية تناقضًا مع سياسة العمق التاريخي.

ثامنا: الدراسات السابقة ذات علاقة بالموضوع.

أمكن الاطلاع على عددٍ من الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

1. العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه، للطالب مراد فول، جامعة الجزائر -3-، 2010؛ وقد بنى الباحث دراسته من أجل الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية ؟ و ما هي خلفية هذه العلاقات؟ و هل لها علاقة بالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ؟ و هل ترقى إلى مصاف الأحلاف ؟ و ما هي آفاقها المستقبلية ؟ و أهم ما توصل إليه الباحث هو أن التطور الذي عرفته العلاقات التركية-الإسرائيلية وبدعم قوي من الولايات المتحدة أدى إلى ظهور حركية كبيرة في المنطقة، حيث إن ترقية العلاقات بين البلدين سمح لهما من تبوء مكانة ريادية في المنطقة عسكريا واقتصاديا، و عضدت دورهما الإقليمي، و زادت من نفوذهما و هيمنتهما على المنطقة؛ و أكد الباحث أن هناك تآكلا في العلاقات التركية الإسرائيلية، لكن الطرفان مازالا في حاجة لبعضهما البعض، و يدركان أن هناك مصالح إستراتيجية قوية تجمع بينهما.
2. البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، مذكرة ماجستير، للطالب محزم عبد المالك، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008؛ وقد بنى الباحث دراسته على الإشكالية التالية: ما هي الدوافع والمتغيرات التي تتحكم وتفسر التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية ؟ وأهم ما توصل إليه الباحث هو أن الأحداث الدولية التي أعقبت الحرب الباردة أحدثت انعكاسات وتأثيرات جذرية على السياسة الخارجية التركية و موقعها الإستراتيجي، حيث انكشف أمام تركيا عالم جديد بدأ بالتشكل في مجموعة عوالم متعددة (القوقاز، البلقان، الشرق الأوسط)، و ذروة هذا التحول تمثل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و التي كانت لها هي

الأخرى انعكاسات بالغة في إدارة تركيا مع مختلف الدوائر الجيوسياسية الحساسة، كما أظهرت البيئة الخارجية و الأمنية الجديدة للسياسة الخارجية التركية، تعقيد عملية وضع خطة شاملة لتحقيق مصالح الدولة القومية في إطار السياسة الدولية.

3. الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002–2010)، مذكرة ماجستير، للطالبة سمر محمود محمد حسان، جامعة النجاح الوطنية (فلسطين)، 2012؛ و قد بنت الباحثة دراستها على الإشكالية التالية: ماهية التحولات التي طرأت على الدور التركي إزاء الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي قبل تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في الفترة (1948–2002) مقارنة بالفترة الواقعة بين (2002–2010) ؟ وأهم ما توصلت إليه الباحثة هو أن المساعدات التنموية التي قدمتها تركيا تنسجم مع خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية، وتراعي الحاجات والأولويات التنموية الفلسطينية، ولم يكن هناك أية أهداف أو شروط مرتبطة بتقديمها؛ وأن الدور السياسي والاقتصادي في فلسطين ينطلق من منطلقات حقوقية (قرارات الشرعية الدولية وحقوق الإنسان)، وإنسانية، ودينية، وتاريخية، وسياسية.

4. آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا–، مذكرة ماجستير، للطالبة ربيعي سامية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008. و قد بنت الباحثة دراستها على الإشكالية التالية: كيف يتم انتقال الأنظمة الإقليمية من شكل لآخر ؟ وقد هدف الباحث من هذا السؤال إيجاد الآليات أو الميكانزمات التي تبلور العوامل الموضوعية وتحدد حجم تأثيرها على المجال الإقليمي؛ وأهم ما توصل إليه الباحثة هو أن صورة الماضي السلمي التاريخي الذي تتحدث عنه البنائية غائبة في حالة شرق آسيا، حيث العلاقات التاريخية مليئة بذاكرات الحروب والاستعمار ولا توضح البنائية كيف تم تجاوز هذه الصورة السلبية في بناء طريق الآسيوي، وهل كانت هناك حركة تاريخية أدت رغم ذلك إلى توافق في الهويات.

ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

إيمانا منّا بخاصية التراكمية في المعرفة العلمية، وتحقيقا للهدف العملي للدراسة وهو إثراء المكتبة السياسية بإضافة هذه المذكرة لرصيدها جاءت هذه الدراسة لتضيف الشيء الجديد للدراسات السابقة في الموضوع سواء الدراسات التي ذكرناها أو غيرها، من حيث الموضوع المتناول، وكم المعلومات المقدمة وحداثتها، أو من حيث تقدم فترة الدراسة و تناول الأحداث الراهنة المتعلقة بموضوع الدراسة.

حيث أن الدراسة الأولى "العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط" للطالب مراد فول، تركز على طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية وتطور هذه العلاقات وتأثيرها على دول الجوار والمنطقة بصفة عامة، غير أن دراستي ركّزت على الدور الذي تلعبه تركيا في إدارة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، و إدارة الصراع القائم بين الدولتين، فالإضافة هنا هي دخول فلسطين كطرف ثالث في هذه الدراسة و التركيز على تركيا و الدور الإقليمي الذي تلعبه في المنطقة، و تأثيره على الأدوار الرئيسية في إدارة هذا الصراع.

أما فيما يخص دراسة "البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة" للطالب محزم عبد المالك، الذي ركّز على التوجهات الإقليمية الجديدة للسياسة الخارجية التركية على الأقاليم المحيطة بها (القوقاز، البلقان، الشرق الأوسط)، وبالتالي فإن الدراسة كانت شاملة و موسعة، بينما ركّزت في دراستي على القضية المحورية لإقليم الشرق الأوسط، وبالتالي جاءت دراسة متخصصة، حيث كانت الإضافة من حيث التركيز على قضية واحدة مما يتطلب عمق التحليل فيها.

تاسعا: هيكلة الموضوع.

ولدراسة هذا الموضوع دراسة وافية كافية، ومن ثمة الإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات الفرضيات المقدمة، وبناءً على طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية، واتساقًا مع المنهجية المستخدمة، وتوخيًا للوصول إلى نتائج وتعميمات موضوعية، اعتمدنا على خطة مقسمة على ثلاثة فصول:

و جاء **الفصل الأول** تحت عنوان: السياسة الخارجية التركية: المحددات، المقاربات و الوسائل؛ و يحتوي على أربعة مباحث يتناول المبحث الأول الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية، و يتناول المبحث الثاني محددات و أهداف سياسة تركيا الخارجية، أما المبحث الثالث فيتناول مبادئ سياسة تركيا الخارجية، و يتناول المبحث الرابع وسائل تنفيذها.

و كان **الفصل الثاني** بعنوان: دور تركيا الإقليمي: المحددات و القيود، و قد تكون من أربعة مباحث تضمن الأول الإطار النظري لتحليل الأدوار الإقليمية، مفهوم النظام الإقليمي، مفهوم الدور الإقليمي، و الأسس النظرية لمقاربة الدور، و تشمل المبحث الثاني الأدوار التركية دراسة نظرية، بينما تضمن المبحث الثالث محددات وحدود الدور الإقليمي التركي، و تضمن المبحث الرابع الأدوار الإقليمية التركية الفعلية.

و أما **الفصل الثالث والأخير** فكان بعنوان: تأثير الدور الإقليمي التركي على إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي فالمبحث الأول تضمن العلاقات التركية- الفلسطينية (1948-2002)، وتضمن المبحث الثاني العلاقات التركية-الإسرائيلية (1948-2002)، بينما تناول المبحث الثالث الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في الفترة: 2002-2008، وتناولنا فيه: محددات الدور التركي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتوجه وسلوك تركيا تجاه فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية،

وتناول المبحث الرابع الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة: 2008-2010، حيث تناولنا فيه دور تركيا أثناء العدوان على غزة، انعكاسات هذا العدوان على العلاقات التركية الإسرائيلية، و تناول أيضا موقف تركيا من الاعتداء على أسطول الحرية.

الفصل الأول

السياسة الخارجية التركية:

المقاربات، المحددات

و الوسائل.

مقدمة:

خاض الشعب التركي على إثر نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية فيها، التي تفككت إرباً، نضالا وطنيا واسعا ضد القوات الأجنبية (البريطانية والفرنسية واليونانية و الإيطالية)، التي سعى كل طرف منها إلى أن تكون له حصته داخل الأناضول، وكانت حصيلة ذلك النضال تحرير كامل التراب التركي، حيث تم إلغاء الخلافة العثمانية في:1922/11/01، ثم تأسيس حزب الشعب الجمهوري في أوت 11923، وقد توجت هذه الخطوات بإعلان قيام الجمهورية التركية في: 1923/10/29، وانتخاب مصطفى كمال أول رئيس لها، وتشكيل أول مجلس حكومي برئاسة عصمت باشا، وقد رفع مؤسس الجمهورية مصطفى كمال شعار "سلام في الوطن، سلام في العالم" في إشارة منه إلى أن تركيا ، الجمهورية الفتية ستنشغل بهيكلة نظامها السياسي، و إرساء أركان الدولة ورعاية شؤونها الداخلية و تنمية ومجتمعها.

في المرحلة التي أعقبت معاهدة لوزان ركزت تركيا الجمهورية الفتية اهتمامها على البنية الداخلية، كما ركزت هدف سياستها الخارجية منذ تأسيس الجمهورية على حل المشاكل التي لم تحل في معاهدة لوزان مثل ديون الإمبراطورية العثمانية و المشاكل الحدودية مع مراعاة التفاهم المتبادل مع دول الجوار، حيث نجد في هذا الإطار أن أنقرة خسرت معركتها بضم الموصل و كركوك بموجب اتفاقية 1926/07/05 مع انجلترا والعراق، بيد انه قد حالفا النجاح في ضم لواء الإسكندرونة من سوريا نهائيا سنة 1939[2]، بالإضافة إلى ذلك تركزت السياسة الخارجية في المحافظة على سلامة الجمهورية وحمايتها، و عمل القادة الأتراك و هم يعملون لتحقيق هذا الهدف إلى إقامة

[1] سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (1945/1939)، دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 15.

[2] محمد نور الدين، السياسة الخارجية..الأسس و المرتكزات، في: علي حسن باكير [وآخرون]، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، الدوحة،2009، ص 133.

علاقات متوازنة مع دول العالم، في ظل أجواء يسودها السلام من أجل التفرغ لبناء الدولة،[1] واستمر أتاتورك في سياسة الحياد التي انتهجها طيلة الحرب العالمية الثانية، قبل أن تعلن الحرب في نهايتها على دول المحور.

لقد عكس الموقف التركي سلوكا غير واضح المعالم في الحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت تركيا سياسة الحياد، غير أنها سعت إلى إجراء معاهدة تحالف بين تركيا من جهة، و بريطانيا و فرنسا من جهة ثانية، وهي المعاهدة التي تم الاتفاق عليها بموجب الإعلان الأنجلو–تركي في 12 أيار 1939، و الإعلان الفرنسي التركي في 23 حزيران من العام نفسه، لكن الحلفاء بقوا حساسين للغاية إزاء تغير محتمل في موقف الأتراك، لأن الحكومة التركية ما تزال ترقب الأحداث و لم تجد ضرورة في الاستعجال لتوقيع المعاهدة بناء على معطيات أخرى، وهي قلق تركيا من النزعة الاستعمارية الإيطالية، بالإضافة إلى معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء التي تربطها بالإتحاد السوفياتي (1925)،[2] الذي بدوره عقد حلفا مع ألمانيا في: 1939/09/23، و عليه فقد طرح الأتراك على الجانب الأنجلوفرنسي مطالب مالية واقتصادية عالية جدا، إلا أنهم كانوا جد حريصين على خلق انطباع لدى بريطانيا بأن الأتراك لن يحيدوا عن طريق التحالف معها.

و مع اندلاع الحرب العالمية الثانية بهجوم الجيش الألماني على بولندا في:1939/09/01، و إعلان فرنسا و بريطانيا الحرب على ألمانيا في الثالث منه،تشدد الأتراك أكثر في مساومتهم لأنهم كانوا يعلمون أن الموقف التركي أصبح مضاعفا بعد نشوب الحرب بحكم الاعتبارات الإستراتيجية التي تتمتع بها تركيا، والتي تأخذ حيزا مهما في حسابات كل الأطراف المشتركة في الحرب.

[1] سعاد حسن جواد، مرجع سابق، ص 34.

[2] سعاد حسن جواد، المرجع نفسه، ص 76.

ظلت تراقب الوضع الدولي، و تترقب مجريات الحرب بين الدول المحور والحلفاء بشكل عام، وتراقب الإتحاد السوفياتي بشكل خاص، لكي تعبر عن موقفها الداعم للقوة التي تكسب الحرب، وبقيت كذلك طوال فترة الحرب إلى أن عبرت عن موقفها خلال الأشهر الأخير من الحرب، حيث أعلنت عن انضمامها إلى جانب الحلفاء بتاريخ: 1945/02/23.[1]

و بعد نهاية الحرب كان تحديد ملامح السياسة الخارجية التركية مدرج في إطار التوجه الغربي ضد الإتحاد السوفياتي و الشيوعية، حيث قامت تركيا سياسيا وعسكريا بكل ما يتطلبه انتماؤها إلى المعسكر الغربي، ومثلت تركيا إحدى الجبهات المتقدمة لحلف الناتو في مواجهة حلف وارسو، و على الرغم من ذلك كانت تسجل بعض المواقف تجاه قضايا الأمة، لاسيما ما تعلق بالقضية الفلسطينية والقدس.[2]

لقد خدمت التوازنات الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية تركيا، في مواجهة التهديدات و التحديات التقليدية، فالقيمة الإستراتيجية و العسكرية لموقع تركيا و دورها في الصراع ضد الشيوعية، حالت دون أن تتحول تلك التهديدات إلى خطر فعلي، حيث أن الغرب لن يكون مستعدا لخسارة تركيا من أجل الخلافات القائمة بينها وبين اليونان وقبرص و أرمينيا، لأن تركيا تعتبر حجرا أساسا في الحرب الباردة مع الإتحاد السوفياتي و الكتلة الاشتراكية.

إذا وضعنا المسألة الكردية جانبا فإن جميع المشكلات التي واجهتها و لا زالت تواجهها تركيا هي مع قوى ذات انتماء حضاري وديني غربي/مسيحي، من روسيا إلى الأرمن إلى اليونان، ناهيك عن الخلفية التاريخية الدموية للعلاقات بين الأتراك العثمانيين

[1] محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد : 13، شتاء 2007، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 78.

[2] محمد نور الدين، السياسة الخارجية..الأسس و المرتكزات، في: علي حسن باكير [وآخرون] ، مرجع سابق،ص 134.

و أوربا، لكن حاجة الغرب لتركيا في الحرب الباردة استكملها الأتراك بمزيد من الاندماج في السياسات الغربية.[1]

استمرت سياسة تركيا الخارجية في هذه الأطر على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين، و لم يغيّر فيها كثيرا أن تتولى السلطة حكومات أكثر انفتاحا على العالم العربي و الإسلامي.

وقد قامت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية وحتى نهاية الحرب الباردة على عاملين أساسين: الأول هو العلمانية، والثاني يتمثل في طبيعة التهديدات والتحديات الدولية والإقليمية التي تواجهها تركيا، و التي فرضت خيار الانتماء إلى المنظومة الغربية بكل مؤسساتها.[2]

في العامل الأول نجد أن اعتماد العلمانية كان خيارا للقطع مع الماضي الإسلامي للأتراك أكثر منه محاولة للتحديث، حيث أن عودة الفئات الإسلامية للنشاط السياسي كان يعني انحرافهم علة ثوابت الكمالية في السياسة الخارجية، لذا كانت السياسة الخارجية شديدة الارتباط بالمعادلات الداخلية، و بقدر ما يرسو عليه الصراع الداخلي، تكون تأثيراته على علاقات تركيا الخارجية، فكانت العلمنة في تركيا تعني إشراف الدولة على الدين و التدخل في أصغر تفاصيل الحياة الشخصية التي تقع في دائرة الحريات الفردية، إن القطيعة التي أحدثها العلمانيون مع الماضي الإسلامي تعدت إلى كل ما يتصل بهذا الماضي، و لاسيما المحيط العربي و الإسلامي، ومع استمرار هذه الذهنية لم يكن من الممكن تطوير علاقات جيدة مع الدول العربية والإسلامية. أما في العامل الثاني فنجد أن التهديدات و التحديات الخارجية مثلت عاملا محوريا في صنع سياسات تركيا الخارجية،

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.ص 273.

[2] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص275.

بحيث لا يمكن فهم سلوكيات الدولة التركية و الحكومات المتعاقبة في العديد من القضايا من دون هذا العامل.[1]

و بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي، و انهيار حلف وارسو وزوال الخطر الشيوعي، أظهرت الظروف الدولية والإقليمية الجديدة الناشئة عن كل ذلك، تحديات من نوع آخر للقطب العالمي الوحيد الولايات المتحدة، و المتمثلة في نشر الهيمنة الأمريكية و ملء الفراغ السوفياتي تحت شعارات عدة منها: تعزيز الحريات، ونشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وما استدعاه ذلك من حروب وسياسات وأدوار، وفي ظل ذلك بقية تركيا في أحضان المعسكر الغربي لصيقة بمشروعه الجديد.

المتحول الأساسي في السياسة الخارجية التركية جاء مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في نوفمبر 2002، و انفراده بالسيطرة على البرلمان و تشكيل الحكومة الجديدة، ومن ثمة سلكت السياسة الخارجية التركية مسارات جديدة تعبر عن التحولات العميقة التي تشهدها تركيا خلال السنوات القليلة الماضية.[2]

ليست المرة الأولى التي يصل فيها الإسلاميون إلى السلطة، فقبل ذلك شارك نجم الدين أربكان في ثلاث حكومات في السبعينيات و ترأس حكومة ائتلافية عام 1996، لكنها المرة الأولى التي ينفرد فيها الإسلاميون بالسلطة برلمانا و حكومةً.

ليس انفراد حزب العدالة والتنمية بالسلطة هو بيت القصيد، فهذا لا يعني شيئا بغياب رؤيا لمستقبل تركيا، وهذا بالضبط الجديد الذي حمله الحزب، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية و اجتماعية وخارجية حاسمة أعادت ترتيب أولويات تركيا، بل أعادت تعريف اتجاهاتها، مما شكل انقلابا على التوازنات الداخلية و خيارات السياسة

[1] محمد نور الدين، المرجع نفسه، ص 274.

[2] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، المرجع نفسه، ص 275.

الخارجية،[1] حيث جاء الحزب بإستراتيجية جديدة مفادها أن لتركيا عمقين: تاريخي وإستراتيجي، و أن السياسات السابقة شلت تركيا عن إمكانية التواصل محيطها الجغرافي الذي كان جزءا من الكتلة الشيوعية.

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد الأوربي، و حلف شمال الأطلسي، من موقع القوة الإقليمية الصاعدة التي تريد أن تحافظ على قدر من الاستقلالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على إعادة تموضع تركيا في مشهد جغرافي أوسع أي العودة إلى العالمين العربي و الإسلامي، وهذا ما يلاحظ منذ نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة حتى صار الحديث عن تصاعد الدور الإقليمي التركي، وانبعاث ما يسمى بـــ:**"العثمانية الجديدة"**.

المبحث الأول: الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية.

منذ تأسيس الجمهورية تعاقبت الحكومات على الدولة التركية، ولم تنحرف هذه الحكومات المتعاقبة عن القاعدة التي مفادها تغليب اعتبارات المصلحة الوطنية و الأمن القومي على الاعتبارات الإيديولوجية، حيث اختلفت سياساتها الداخلية و الاقتصادية إلا أن سياساتها الخارجية الإقليمية و العالمية ظلت تُنسج على منوال واحد.[2]

كانت السياسة الخارجية التركية منذ عقد الثمانينيات عبارة سياسة (ردة فعل) (réactive)، حيث كانت تنظر للشرق الأوسط بمفهومها التقليدي حيث تعتبر أن الشرق الأوسط عبارة عن مستنقع، لكن المفاهيم تبدلت و حلت مفاهيم جديدة قائمة على السياسة

[1] محمد نور الدين، السياسة الخارجية...الأسس و المرتكزات، في: علي حسن باكير [وآخرون]، مرجع سابق، ص 136.

[2] مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية "لحزب العدالة و التنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟ في: مصطفى اللباد [و آخرون]، النموذج التركي والمجتمعات العربية، مجلة شرق نامة، العدد:السابع، مركز الشرق للدراسات الإقليمية، مطبعة الجزيرة أنترناشيونال، القاهرة، ص 08.

الاستباقية، حيث أصبحت السياسة الخارجية التركية سياسة استباقية بالدرجة الأولى، وبدأ هذا المفهوم في عهد الرئيس تورغوت أوزال، وتم البدء في تنفيذه في عهد المستشار السابق و وزير الخارجية الحالي أحمد داوود أوغلو.

تزايد تركيز السياسة الخارجية التركية على منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حيث عرفت مظاهر تحول جذرية في طبيعة وأنماط السياسات الإقليمية و الدولية التركية جعلت منطقة الشرق الأوسط تعتلي قائمة الأولويات في السياسة الخارجية التركية، على عكس السياسة الخارجية الكمالية التي تبنت الانعزال و الانكفاء عن التورط فيما يجري خارج الحدود، وفقا لمبدأ سلام في الوطن سلام في العالم، لكن التورط التركي الكامل في حرب الخليج الثانية كان ذروة التعبير البليغ عن إسقاط ذلك الشعار.

لقد كان الاهتمام الكبير الذي أولته الدبلوماسية التركية للانخراط في التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية دافعا لعدد كبير من الأدبيات و الدراسات لتطلق على ذلك النشاط الزائد ما اصطلح على تسميته بـــ:" العثمانية الجديدة"[1]، وهذا راجع إلى تزايد حجم العلاقات المختلفة كما ونوعا فضلا عن الحيز الكبير الذي أخذته قضايا الشرق الأوسط في وسائل الإعلام التركية، ناهيك عن تزايد حجم الاهتمام الشعبي بهذه المنطقة على نحو جعل تركيا دائمة الحضور في كل قضايا الشرق الأوسط، إن لم تكن هي المركز لهذه التفاعلات الإقليمية.

لم يكن وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة في تركيا مجرد تداول ديمقراطي على السلطة، فليست تركيا ذلك البلد الحديث العهد بالممارسة الديمقراطية، ولم يكن الحدث

[1] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، العرب و تركيا، ص 571.

في ذلك وصول حزب إسلامي للسلطة، لأنها ليست المرة الأولى في تاريخ تركيا أن يرأس الحكومة شخص ينتمي إلى التيار الإسلامي، ولكن الحدث هاهنا يكمن في التغير الجذري للرؤى الإستراتيجية والسياسات التحديثية الداخلية والخارجية، التي أتى بها حزب العدالة والتنمية، وكذا المنظومة الجديدة لأنماط العمل وأساليب و أدوات السياسة الخارجية التركية. لقد اتبعت النخبة السياسية لحزب العدالة والتنمية فيما يخص السياسة الخارجية نهج عمل جديد بادر به وزير الخارجية التركي أحمد داوود أغلو، فقد اتبع منذ تعيينه مستشارا أولا لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية ثم وزيرا للخارجية سياسة خارجية استباقية قائمة على المبادرة والفعالية.

إن فهم الأسس النظرية لسياسة تركيا الخارجية يتوقف على تحليل وفهم النظريات السياسية الأساسية التي أتى بها أحمد داوود أوغلو، و قد اعتمدت على المدخل الذي يقدمه الدكتور إبراهيم البيومى غانم في تحليله لفكر أوغلو في مجال العلاقات الدولية، باعتباره نتاج ثلاث نظريات متماسكة، يجمعها "**إدراك أوغلو لذاته الحضارية/الإسلامية**" على حد تعبير غانم، وهى: مقاربة التحول الحضاري (المطلب الأول)، مقاربة العمق الاستراتيجي (المطلب الثاني)، أو ساهم في تطويرها مقاربة العثمانية الجديدة (المطلب الثالث).

وفقا لهذا التحليل، تمثل مقاربة التحول الحضاري المستوى أو الإطار الأوسع الذي حدد فيه أوغلو رؤيته للنظام العالمي وعلاقاته، مع تحليل وضع العالم الإسلامي وأزماته والعناصر الكامنة لقوته، بينما تمثل مقاربة العمق الاستراتيجي الإطار أو المستوى الثاني الذي يركز بشكل تفصيلي على تقديم رؤية لمكانة تركيا في العالم، وذلك استكمالا لتناول تركيا بشكل جزئي غير مفصل في المستوى الأول، باعتبارها جزءا من العالم الإسلامي، وإذا كانت مقاربة العمق الاستراتيجي تحدد الخطوط العريضة لمكانة تركيا وما ينبغي أن

تلتزم به في سياستها الخارجية تجاه الدوائر المختلفة، فإن مقاربة "العثمانية الجديدة" تمثل مجموعة مبادئ أكثر وضوحا، وتحديدا في إدارة شئون السياسة الخارجية التركية.[1]

المطلب الأول: مقاربة التحول الحضاري.

تعتبر مقاربة التحول الحضاري من بواكير الإنتاج الفكري لأحمد داوود أغلو، حيث طرح فيها أفكاره حول مستقبل العلاقات الدولية وفق رؤى تتسم بالأصالة والعمق من جهة، و الشمول والقدرة على استشراف المستقبل من جهة أخرى، في كتابه المعنون بـــ:(civilization transformation and the Muslim World[2])، معناه بالعربية: "التحول الحضاري و العالم الإسلامي"،[3] حيث ضمنه أفكاره التي يرى فيها أن العالم الإسلامي في مهب هذه التحولات التي تتقاذفه منذ ما يزيد عن قرنين من الزمن، ورغم قسوة الهجمات التي شنتها عليه حضارة الغرب إلا أنها فشلت في تبديل "**الإدراك الذاتي**"[4] لدى إنسان الحضارة الإسلامية.[5]

قسم أحمد داوود أوغلو كتابه على النحو التالي، حيث بدأه بفصل أول أدرج فيه مراجعات نقدية لنظريات **النهاية**،[6] والتي تنادي بنهاية الدين، والأيديولوجية، والتاريخ، من أجل شرح المفاهيم الخاطئة التي يقوم عليها النموذج الحداثي فيما يتعلق بمستقبل الإنسانية،

---

[1] إبراهيم البيومي غانم، أحمد داود أوغلو" ... وليس "كيسنجر تركيا/http://twitmail.com/email/304875969/379 "

[2] Mahir Publications sdn.Bhd.1994.

[3] تم ترجمة الكتاب من طرف الدكتور إبراهيم البيومي غانم بعنوان: العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى سنة 2006، كما استكمل طرح نظرية التحول الحضاري في كتاب آخر بعنوان: النماذج الحضارية البديلة.

[4] مفهوم الإدراك الذاتي: **"وضع تصور محدد لنموذج حضاري ما و اتصاله بمكان الفرد في العلاقة بين لأنا الفرد و حياة العالم".**

[5] أحمد داوود أغلو، العالم في مهب التحولات الحضارية، ترجمة إبراهيم البيومي غانم، دار الشروق الدولية، الطبعة الأولى القاهرة،2006ص 78.

[6] نظرية نهاية التاريخ مفادها: **أن وصول التطور في الفكر الإنساني إلى نهايته فيما يتعلق بطرق تحقيق السعادة الإنسانية، ويحاول فوكوياما أن يبرهن على أن سعي الإنسان على وشك أن ينتهي استنادا إلى أن الديمقراطية في نموذجها الغربي قد أنهت التاريخ بعد أن أخذت بيد المجتمعات نحو الحرية في العالم المعاصر، وأن مبادئ الديمقراطية والمساواة التي تؤسس الدولة الليبرالية الحديثة تم اكتشافها و تطبيقها في الدول الأكثر تقدما، وأنه ليس هناك أية مبادئ بديلة أو أنماط اجتماعية أو تنظيمات سياسية أرفع شأنا من الليبرالية .**

ثم انتقل في الفصل الثاني إلى عملية مسح للأزمة الحضارية، و هي أن انهيار الاشتراكية يعد مؤشرا على وجود أزمة حضارية شاملة و ما يستتبعها من تحولات بالغة الأثر، أما الفصل الثالث فيلقي فيه الضوء على محاولات إعادة هيكلة الثوابت الفلسفية للنموذج الغربي بهدف التغلب على تلك الأزمة الحضارية بشكل مفصل، أما الفصل الخامس فيناقش الأسس و الثوابت النظرية لردة فعل العالم الإسلامي تجاه الأزمة الحضارية القائمة، باعتباره بديل نظري و رؤية جديدة للنظام العالمي، ويناقش الفصل السادس الإشكالية الفكرية و البنيوية في العالم الإسلامي من خلال التعرض لأزمة الأفكار والمؤسسات بناء على إشكالية: هل يمكن بناء مركز حضاري جديد؟ ويلقي الفصل السابع الضوء على التوترات و التحديات السياسية فيما بين مراكز القوى في النظام العالمي ودور العالم الإسلامي في الإشكاليات الحضارية ثنائية البعد.

يبرهن على أن ما يجري في العالم منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ليس تعبيرا عن انتصار الرأسمالية/الليبرالية، ولا عن نهاية التاريخ، وإنما هو تعبير عن تحول حضاري واسع المدى، و بموجب هذا التحول ينزاح –تدريجيا– "المركز الحضاري الأطلسي/الأمريكي"، وتحاول القارة الأوروبية العجوز استرداده مرة أخرى من خلال "الاتحاد الأوروبي"، كما تحاول آسيا "المركز الباسيفيكي" بناء هذا المحور الجديد بقيادة الصين والهند واليابان، كما يحاول العالم الإسلامي من خلال حركات الإحياء الإسلامي أن يبني محورا حضاريا جديدا أيضا مرتكزا على تماسك رؤيته للعالم، وفي القلب من هذه الرؤية تقع قيمتا الحرية والأمان الوجودي بالمعنى الإنساني/الإسلامي.[1]

إن القناعة الراسخة لدى أحمد داوود أوغلو بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الأمر الواقع وقوة الحق الأصيل، حيث أنه لا يجب أن تكون موازين القوة سببا في

[1] إ براهيم البيومي غانم، مرجع سابق، المصدر: http://twitmail.com/email/304875969/379

التفريط في الحقوق و الثوابت لأن موازين القوة غير ثابتة بل متغيرة على الدوام، والحضارات في صعود وهبوط دائمين.[1]

يؤكد أحمد داوود أوغلو أن أزمة الحضارة الغربية الراهنة لا يمكن حلها من داخلها، و خاصة أنها وصلت إلى مرحلة متطرفة من الاستعلاء و إنكار الآخر بكل موروثه الثقافي والحضاري، حيث يقول:".. فالحضارات الأصلية لم يعد بمقدورها أن تتعايش و تحيى، بينما ترزح تحت نير الهيمنة الحداثية للحضارة الغربية. وعليه فإن نهوض تلك الحضارات العريقة في مواجهة سياسة الهيمنة الاحتكارية التي تنتهجها الحضارة الغربية تعد واحدة من أعتا المصاعب التي نواجهها في العصر الحديث".[2]

ويخلص أحمد داوود أغلو إلى أن الحضارة الغربية في محاولتها الدءوب لعولمة وفرض نموذجها القسري نجحت بشكل فعال في تهميش الثقافات الأخرى، و إذا لم يتم إيقاف هذه العملية يمكن أن تتلاشى حضارات وثقافات لا تزال ماثلة لحد الآن أمام أعينها.

إن نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما[3] تحاول أن تقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى التي تتبلور في مناطق مختلفة من العالم، لتؤذن من انتقال الهيمنة الحضارية من المحور الأطلسي إلى محاور أخرى في طور التشكل، يأتي في مقدمتها **المحور الباسيفيكي** الذي يضم الصين و الهند واليابان، **والمحور الحضاري الإسلامي**، وفي القلب منه تركيا وإيران وباكستان ومصر.[4]

---

[1] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [وآخرون]، مرجع سابق، ص 575.

[2] أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص 53.

[3] انظر فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ و خاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.

[4] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [وآخرون]، مرجع سابق، ص 575.

يمكن القول أنه من المحتمل أن تلعب **منطقة الباسيفيكي** دورا حضاريا محوريا خلال القرن الحادي و العشرين، وسيساعدها على ذلك ما تتميز به من بيئة تركيبية إصلاحية توفر العناصر الروحانية والدينية والفلسفية والثقافية اللازمة لمواجهة الاختلالات التي خلفتها الإشكالية الحضارية، لكنه من السابق لأوانه أن نقول بأن هذا المركز الباسيفيكي سوف ينجح في التغلب على الأزمة الحضارية الراهنة.[1]

أما بخصوص **المحور الحضاري الإسلامي** يغوص أحمد داوود أوغلو في أعماق النظريات الفلسفية و السياسية الغربية، ويحلل مواقف الدول الكبرى وسياساتها العالمية منذ البدايات الأولى لتأسيس النظام العالمي الراهن قبل قرنين من الزمن، ويخلص إلى أن الخروج من أزمة الحضارة الغربية التي أساسها هو الاختلال الأخلاقي المادي المرتبط بالإشكالية الحضارية الراهنة هو نتيجة عجز الإنسان عن أداء دوره في توجيه النظام القيمي، الأمر الذي اضطره إلى أن يعهد بتلك المسؤولية لآليات اجتماعية أنتجت بدورها قيما خاصة بها تتمتع بشرعية ذاتية، وهنا تكمن معضلة الإنسان الغربي فقد اختزلت نظرياته الإيديولوجية دور الفرد–الإنسان و مسؤوليته، مما أعطى الفرصة لأجهزة الدولة لفرض أي نظام قيمي يتراءى لها كنتيجة حتمية للعقلانية المفرطة والحتمية التاريخية، وفي كلتا الحالتين يتبن سوء استخدام السلطة من قبل تلك الآليات، وبخاصة الاجتماعية منها، إلى جانب ما تقوم به النخب القومية والعالمية من تحديد مهام غيرهم من البشر وتعيين منزلتهم داخل مجتمعاتهم.[2]

يتطلب الخروج من أزمة الحضارة الغربية جهودا جبارة من داخلها عبر إعادة النظر في أصول رؤيتها للعالم، وإصلاح العلاقة بين رؤاها الحضارية و تطبيقاتها المؤسسية، و تطوير نموذج معرفي له مضمون إنساني شامل، وهنا تقع المسؤولية الكبرى

[1] أ حمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص 74.

[2] أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص 201.

على العالم الإسلامي الذي يملك هذا البديل الحضاري، و بذلك فهو مدعو لاستعادة دوره الحضاري العالمي ليس لإخراج الشعوب و المجتمعات الإسلامية من أزمتها فحسب، بل للإسهام أيضا في إنقاذ الإنسانية جمعا من محنتها.

يقدم النموذج الإسلامي تصورا شاملا ومضادا لحل تلك الإشكاليات الحضارية، فالإسلام يؤكد **أولا:** على القيم الوجودية لحياة الإنسان عبر استقلاله عن آليات أو نظم مستحدثة، ومن ثمة يقدم الحل لأزمة الاغتراب و العزلة التي خلفتها البيئة الصناعية للنموذج الحداثي، لأنه يضمن السلام مع البيئة بخلاف النموذج الغربي؛ لأن المسلم يدرك أن الكون هبة الله، وهو حق مشترك للجنس البشري، ولذا لابد من المحافظة على البيئة لأنها شرط جوهري لصلاحية الكون للحياة.[1] **ثانيا:** إن التصور الإسلامي لكيفية تحيق التناغم بين المصادر المعرفية في مواجهة المركزية المطلقة لمعرفة الإنسان، هذا التصور يهدف لحل المعضلة الحداثية التي سببها العلم وتطبيقاته التدميرية. **ثالثا:** إن المعيارية القيمية الإسلامية التي تستند إلى تلك المفاهيم الوجودية التي تتعلق بالله والإنسان والطبيعة، تشكل تصورا نظريا يحول دون استبداد الآليات الاصطناعية و سوء استخدام الموارد الطبيعية، وهذه العلاقة المتداخلة بين المفاهيم الثلاثة: الوجودية و المعرفة والقيمية هي البعد الفعّال (الديناميكي) من منظورها الكلي الذي يشدد على ضرورة تفهم وحدة الحياة، في مواجهة الطرح العلماني المنبثق من النموذج الحداثي الغربي.

كذلك يؤكد على أن النموذج الإسلامي يعبر عن الأصالة والتعددية؛ فتصوره للتاريخ والزمن يؤكد على الطبيعة الدائرية وليست الخطية الأحادية كما الحضارة الغربية، ومن هنا أهمية التجديد وقدرة الحضارة الإسلامية على استعادة مكانتها، فالسيادة الحقيقية لا تنطلق من التفوق المادي وحده، وإنما من التفوق القيمي والروحي أيضا.

[1] إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، المصدر: http://twitmail.com/email/304875969/379/

إن التصور الإسلامي البديل فيما يتعلق بالمعضلة الغربية يضرب بجذوره في الإدراك الذاتي القوي بصفته مصدرا لا ينضب من المعاني الإنسانية البديلة، و يأتي المفهوم الإسلامي للأمن الوجودي و الحرية كنتيجة من نتائج هذا الإدراك الذاتي القوي، فالحرية من المنظور الإسلامي لا تعتمد علة القوة و لا تستمد منها، بل هي حالة طبيعية تتبع من الوعي الذاتي و تعبر عن نضج روحاني يتحكم و يوجه الأنا الإنسانية، إذا ليست الحرية رهنا للقوة، بل هي رهن للوعي الذاتي بالكينونة الإنسانية، و لا يمكن تحقيق الأمن الوجودي إلا إذا أصبحت الحرية الروحانية نمطا اجتماعيا من الأخلاق القويمة، وعليه فالمعجزة الحقيقية التي أنجزتها العقيدة الإسلامية هي صياغة إدراك ذاتي و شخصية فردية، وفرا دافعا نفسيا واجتماعيا لتلك الحيوية الحضارية.[1]

ويذهب الدكتور أحمد داوود أغلو في طرحه إلى أن العالم الإسلامي لا يمكن أن يقوم بدوره الحضاري المنوط به، إلا من خلال التغلب أولا و قبل كل شيء على أزمته الحضارية المتولدة تحديدا من كيفية تفعيل ذلك الإدراك الذاتي الحضاري و التصورات التي ينطوي عليها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، باعتبار أن أنماطه الهيكلية والمؤسسية الحالية لا تعكس خلفيته النظرية، باعتبار أن مشكلة العالم الإسلامي لم يوما مشكلة إدراك ذاتي قاصر، بل هي على الأحرى مشكلة كيفية نقله إلى حيز التنفيذ.[2] انفصال النخب الفكرية العلمانية عن المرجعية الإسلامية، ومحاولة النخب الحاكمة والمسيطرة فرض ثقافة جديدة مطابقة للمفاهيم الغربية وإنجاز التنمية الاقتصادية وبناء القوة العسكرية لتحقيق موقع أفضل على الساحة الدولية، وفي نفس الوقت تسويغ السياسات الاحتكارية لهذه النخب في مختلف المجالات.[3]

---

[1] إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، المصدر: http://twitmail.com/email/304875969/379/

[2] أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص 202.

[3] إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، المصدر: http://twitmail.com/email/304875969/379/

ويستخلص الدكتور أحمد داوود أوغلو أنه باستطاعة العالم الإسلامي تحقيق ازدهار حضاري إذا تمكنت النخب الفكرية والاقتصادية والسياسية من استرجاع الانسجام النظري و الثراء التاريخي للحضارة الإسلامية بغية إنجاز ممارسة خلاقة على المستويات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية.[1]

إذا طبقا لمقاربة "التحول الحضاري" لأحمد داود، فإن المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية تشهد منازعة بين أكثر من مركز أو محور حضاري باتجاه "نظام عالمي جديد". وهو يؤكد حضور العالم الإسلامي في خضم هذه المنازعة، ويرسم تصورا من أربع مراحل قطع منها المحور الإسلامي ثلاثة ودخل في الرابعة، أولها مرحلة الخضوع للنزعة الاستعمارية، وثانيها مرحلة تحدي الهوية بعد سقوط الخلافة العثمانية إلى قيام ثورات التحرر من الاستعمار، وثالثها مرحلة نشأة دولة ما بعد الاستعمار وسيطرة النخب المتغربة عليها، و رابعها يسميها "مرحلة تجدد الإدراك الذاتي الإسلامي"، و تخلصه تدريجيا من عقدة الدونية التي سيطرت على الذهنية المسلمة إبان الحقبة الاستعمارية.

ويضرب داود أوغلو مثالا على ذلك بخروج تركيا منذ منتصف الثمانينيات من سياسة الانكفاء على الذات، والعزلة عن محيطها الإستراتيجي الإسلامي، والقبول المتنامي لهذا التوجه في السياسة الداخلية التركية. أما فيما يخص موقع تركيا في مقاربة أوغلو الحضارية، فهو يعتبر أن الخلفية التاريخية لتركيا تجعل السياسة الخارجية التركية مهمة لا للمنطقة فحسب بل للعالم، فعندما ننظر لنظرية **صراع الحضارات** لصموئيل هنتنغتون[2] نرى أن دولا مثل تركيا يمكن أن تدحض افتراءات هذه النظرية كونها تملك تاريخا كبيرا

[1] أحمد داوود أغلو، المرجع نفسه، ص 203.

[2] انظر صموائييل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه، دار سطور، القاهرة،1999.

من الانسجام بين مختلف الثقافات، فهي تقع بين العالم الغربي و العالم الأرثوذكسي والعالم الإسلامي، وهي ذات صلات ثقافية بها جميعا،[1] ولعل ذلك ما دفع بتركيا بالتنسيق مع إسبانيا إلى إطلاق مبادرة "تحلف الحضارات" التي كان الهدف الرئيس منها هو المساعدة على مواجهة قوى الاستقطاب و التقسيم والتطرف.

وبالعودة إلى التأصيل التاريخي يرى أوغلو أن نهاية الخلافة العثمانية هي نهاية النظام الإسلامي كبديل للنظام الاستعماري الغربي، وكان ذلك انهيار آخر معقل من معاقل مناوئة الاستعمار كنظام عالمي قمعي، و هذا ما جعل و للمرة الأولى في العالم الإسلامي الأمة عنصرا خاملا في الساحة السياسية الدولية، وقد أنتج هذا الخمول توترا نفسيا داخل العالم الإسلامي بسبب التناقض بين القوة النظرية للإدراك الذاتي و ضعف المكانة الدولية في الوقت نفسه، و يتجلى هذا التوتر بوضوح داخل المجتمع التركي بصفته آخر مركز لنظام الخلافة.[2]

لقد كان تهميش الإسلام في تركيا ــ التي لم تعاني من سلبيات الحكم الاستعماري المباشرــ أكثر شمولا و تأثير مما حدث داخل المجتمعات الإسلامية الأخرى، فالنخبة السياسية التي تنصلت من جميع المسؤوليات التاريخية لتركيا، وتخلت عن حقوقها وروابطها مع العالم الإسلامي، وصاغت فكرا استبداديا مطلقا كي يتسنى لها التحكم في جوانب الحياة الاجتماعية و الثقافية لصالح عملية التغريب، عبر خلق ثقافة جديدة، وهوية سياسية جديدة، ونظم تعليمية جديدة، بل وتفسير جديد للتاريخ.[3]

[1] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [وآخرون]، مرجع سابق، ص 576.
[2] أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص 185.
[3] أحمد داوود أغلو، المرجع نفسه، ص 186.

لكن كما يقول أحمد داوود أغلو: "**التجربة التركية أثبتت خلال القرن العشرين أن محاولات الإكراه الحضاري تولد رفضا للتكيف مع التوجهات الغربية، و أن التغيرات التي قادتها النخبة السياسية الحاكمة المغتربة لن يكتب لها النجاح أبدا**".[1]

وتعتبر السياسة الخارجية التركية خير مثال على القبول المتنامي للقوى الإسلامية على الساحة الداخلية المناهضة للمزاعم القائلة بضرورة عزل تركيا عن محيطها الإسلامي، وتتعرض الحدود الدولة التركية لضغوطات مماثلة من قبل المجتمعات الإسلامية، مما يعد دليلا على انعدام شرعية التقسيمات الإقليمية الاصطناعية في المنطقة، حيث أن الأقاليم الإسلامية المحيطة بتركيا تضغط عليها لتحقيق المزيد من التعاون معها، ومن ثمة فهي مجبرة لتخطي سياستها الانعزالية الأحادية الاتجاه، ومن المتوقع أن يلاقي هذا التوجه الجديد قبولا في بقية الدول الإسلامية، وسوف يغير التيار الإسلامي السيناريو الذي رسمته القوى الاستعمارية للعالم الإسلامي.

كما يعتبر أوغلو أن **الثقة بالذات الحضارية** مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، خصوصا إذا تجاوزت عقدة النقص، وهو ما دفع أنقرة إلى تبني العديد من المبادرات من أجل التوسط بين أطراف الصراعات، و ير أوغلو أن وجود نموذج تركي إسلامي ناجح من جهة، وقدرة تركيا على التوفيق و التوسط من جهة أخرى، هذه الثنائية ستشكل نظرية مضادة و أكثر إقناعا من نظرية هنتنغتون، و ينسب أوغلو تركيا إلى الحضارة الإسلامية ويزعم بمركزية تركيا فيها، وأن الطريق الذي تستطيع غبره تركيا الوصول إلى المكانة المطلوبة على الساحتين الإقليمية والدولية سيكون بواسطة "**مسيرة الانبعاث**" داخل الحضارة الإسلامية.[2]

---

[1] اقتباس عن: أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص 186.

[2] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [وآخرون]، مرجع سابق، ص 576.

وتعكس رؤية أوغلو حيال مركزية تركيا في الحضارة الإسلامية خصوصية سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية التي تختلف عن السياسة الخارجية للرئيس تورغوت أوزال، أو رئيس الوزراء نجم الدين أربكان، حيث تدمج سياسة الحزب بين سياسة خارجية فعالة وذات تطلع إلى تعزيز نفوذ تركيا في عدة مناطق، وتعمل على دعم الحضارة الإسلامية وتقوية مكانة تركيا فيها.[1]

المطلب الثاني: مقاربة العمق الإستراتيجي.

يقوم المنظور الجديد للسياسة الخارجية التركية بصورة أساسية على مقاربة العمق الإستراتيجي (Strategic depth)، و هي المقاربة التي صاغها الأستاذ أحمد داوود أوغلو في كتاب نشر له في أفريل2001[2]، تحت عنوان: **"العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية"**، و قد صدرت الطبعة الأولى من الترجمة العربية أواخر سنة 2010، الذي حاول من خلاله إعادة تعريف دور تركيا الإقليمي في منطقة الجوار والساحة الإقليمية و الدولية.

يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام، و يتكون **القسم الأول** من ثلاثة فصول يستعرض فيها الإطار المفاهيمي و التاريخي للقوة التركية وجغرافيتها و تاريخها و ثقافتها، يطرح الفصل الأول تعريفات تتعلق بمقاييس القوة التركية، و يقدم الفصل الثاني خلفية لموضوع القصور في النظرية الإستراتيجية التركية، أما الفصل الثالث فيبحث في تأثير الإرث التاريخي على مقاييس السياسة الداخلية و الخارجية التي توجه العلاقات الدولية.

---

[1] محمد عبد القادر، المرجع نفسه ، ص 576.

[2] لم يكن صدور الكتاب نتاج الانفعالات و الحساسيات و التداعيات التي نتجت من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بل كان نتاج رؤية هادئة وموضوعية وشاملة إلى موقع تركيا و مكانتها و دورها في محيطاتها الإقليمية و الدولية.

و في **القسم الثاني** يتناول الإطار النظري للتحليل الإستراتيجي، و يتكون من أربعة فصول. يعرض الفصل الأول أدوات المفاهيم والنظريات الأساسية التي تحقق الفهم والتفسير للعمق الجغرافي الذي يتوجه إليه التحليل الإستراتيجي بناء على مجموعة متسلسلة من العناصر الجيوسياسية لتركيا، بدءا من المناطق البرية القريبة و المناطق البحرية القريبة و المناطق القارية القريبة ثم تطويرها في إطار مفاهيم جوهرية، ثم يناقش في بقية الفصول خصائص هذه المناطق و المعاني الإستراتيجية الجديدة التي اكتسبتها هذه المناطق بعد تطورات الأوضاع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية التركية.

أما **القسم الثالث** الذي يحتل أكثر من نصف الكتاب فيتألف من خمسة فصول، و يتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية، و علاقات تركيا بكل العوالم المحيطة بها، و المؤثرة فيها، والمتأثرة بها. يعرض الفصل الأول الخاص بالروابط الإستراتيجية لتركيا و أدوات سياستها الخارجية، وهي مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، و منظمة التعاون والأمن الأوربي، و منظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول الثماني (G8)، ومجموعة الدول العشرين (G20)، كأدوات إستراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياسيتها الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتمة، عن طريق رؤية عمق إستراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية. ويتناول الفصل الثاني التحول الإستراتيجي اتجاه منطقة البلقان. أما الفصل الثالث فيتناول قضايا الشرق الأوسط من ناحية التوازنات الاقتصادية و السياسية والإستراتيجية، وكذا القوى العالمية الفاعلة في المنطقة، ثم يتطرق لموضوع الديناميات الأساسية لسياسة تركيا في منطقة الشرق الأوسط. و يتعرض الفصل الرابع إلى سياسة آسيا الوسطى في ظل توازن القوى الأوروآسيوية، وفي الأخير يتناول الفصل الخامس الإتحاد الأوربي في تحليل لعلاقة متعددة الأبعاد والمستويات. ويختتم الكتاب بفصل إضافي خاص بالطبعة

العربية معنون بـــ: **"ما بعد العمق الإستراتيجي: تركيا دولة مركز"**، حيث وضع الأساس التاريخي والفكري والنفسي لنظريته في كتابه، لكن ترجمته السياسية، التي اختصرها في الفصل الذي أضافه على الكتاب، تكاد تختصر المقاربة وتطبيقاتها على أرض الواقع في عرض للسياسات التطبيقية لمقاربة العمق الإستراتيجي، وما طرأ على المقاربة من تطوير خلال السنوات الثمانية الماضية.

وجدت مقاربة أحمد داوود أوغلو صداها وحضورها لدى النخبة السياسية لحزب العدالة والتنمية، وهذا ما شكل وعاء سياسيا احتضنها وتبناها، بل دفع بصاحبها إلى أن يكون له دور ريادي في صياغة السياسة الخارجية لتركيا، واكتمل ذلك بتعيينه وزيرا للخارجية في ماي 2009 لتطبيق نظريته بنفسه. يرتكز الفكر الإستراتيجي لأحمد داوود أوغلو على عناصر ليبرالية مثل: القوة الناعمة، ومبدأ المكاسب المشتركة (Win–Win solution)،[1] ويتناول في مقاربته الرؤية الإستراتيجية لتركيا، ويبرهن على أنها تملك عمق استراتيجي ناشئ عن تمركزها التاريخي و الجغرافي، و يضع أوغلو تركيا قائمة القوى المركزية، حيث يرى أن تركيا ليست قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط أو القوقاز، بل هي قوة مركزية.

يرى أحمد داوود أوغلو أن وضع تركيا متميز **أولا:** بفضل مكانتها الجغرافية في المنطقة، فهي تشغل حيزا استراتيجيا مهما، يطل على رقعٍ إستراتيجية هامة أوروبا والبلقان والبحر الأبيض المتوسط والعالم العربي من جهة، وروسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز من جهة ثانية؛[2] **وثانيا:** بفضل علاقاتها التاريخية بالبلقان وبالشرق

[1] Loannis N.Grigoriadis , The Davutoglu doctrine and Turkish foreign policy ,working paper Nr 8/2010, Bihkent University, ELIAMEP, Athens, Greece,2010.

[2] عبدالله تركماني، الحوار المتمدن - العدد: 2576 - 2009 / 3 / 5 - 08:13، الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164768

الأوسط، و بوسط آسيا، ويركز أحمد داود أوغلو في نظريته على أهمية الروابط التاريخية في توثيق العلاقات بين الدول، وفي هذا السياق يشكّل المرجع العثماني(Référence) أهمية فائقة في نظريته عن العمق الاستراتيجي لتركيا، حيث أن وجود وشائج مشتركة مع كل المناطق التي كان العثمانيون يسيطرون عليها، في ظل الإمبراطورية، يستحق بجد إعادة التواصل، ولو اختلفت الانتماءات الدينية والعرقية والمذهبية؛ لذا كانت الجغرافيا العثمانية هي المجال المفضل لأحمد داود أوغلو لكي يؤدي فيها، بل يكسب المباراة الأخرى في التواصل مع الجوار الجغرافي، وقد حوّل تركيا من دولة محاطة بالأعداء إلى دولة محاطة بالأصدقاء، و ذات علاقات إستراتيجية معهم.

يرى أحمد داوود أوغلو أن التاريخ عودنا أنه ثمة علاقة بين النظم الدولية والحروب إذ يشهد التاريخ المعاصر على بروز قواعد للعبة السياسية الدولية، التي تتبلور وتصاغ بعد كل حرب كبرى، بيد أنه وعلى خلاف ذلك عقب الحرب الباردة لم يتأسس نظام دولي جديد إلى حد الآن، ولم تستقر التوازنات الدولية في مكانها بعد، وتعتبر فترة العشرين عاما الأخيرة فترة تاريخية من الهدنة المؤقتة أكثر مما هي حقبة من السلام الدائم. حيث يصنف الدول إلى خمس مجموعات رئيسية من حيث وضعياتها الجيواستراتيجية المختلفة وما تحققه لها تلك الوضعيات من نتائج، وهي: **(الدولة المركز، الدولة القارية، الدولة الجزيرة، الدولة الترانزيت أو الجسر، والدولة الطرف أو الجناح)**، [1] وبهذه الكيفية يمكن المقارنة بين ردود أفعال اللاعبين الدوليين إزاء التحديات الإستراتيجية التي يواجهونها فضلا على أن هذه المقارنات ذات أهمية بالغة في تفسير ردود أفعال النظام الدولي، خلال فترات تحوله، مما يشكل أرضية جادة لرسم التصورات المستقبلية.

[1] أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، و مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2010، ص 608.

الفرع الأول: التصنيف الجيوسياسي للدول.

1. **الدولة المركز الجاذب:** وهي الدول التي شكلت كيانات مركزية في المناطق المحيطة بها عبر تاريخها، و نجد أن هناك دولا تمثل الدولة المركزية تمثيلا تاما و هي: **(تركيا، روسيا، ألمانيا، إيران، مصر، إيطاليا)**. و هناك دول أخرى لا تمثل الدولة المركزية تمثيلا تاما و إنما تمثل تمثيلا هجينا للدولة المركزية، وهي: **(فرنسا، و النمسا، و إسبانيا)**.[1]
2. **الدولة القارية:** هي تلك الدول البعيدة عن القارة الأم الأفروأوراسية، وتحمل صفات القارة الكاملة مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، و أستراليا.
3. **الدولة الجزيرة:** هي الدول التي تقع على طرف قارة أساسية و لكنها تتمتع بسمات خاصة ، مثل: إنجلترا، واليابان.
4. **الدولة الجسر:** أو الدولة الترانزيت، هي الدولة التي تربط بين منطقتين جغرافيتين مختلفتين، و لا تتميع بخاصية الجذب الجيوسياسي.
5. **الدولة الطرف:** أو الدولة الجناح، وهي الدولة التي تقع على أطراف المناطق القارة الأفروأوراسية، و يقتصر دورها في كونها عضوا في محاور وعداوات.

الفرع الثاني: سمات الدولة المركز.

تحمل دول المركز أربع سمات رئيسية مميزة، و هي:

1. العمق الجغرافي.
2. الاستمرارية التاريخية.
3. التأثير الثقافي المتبادل.

[1] أحمد داوود أوغلو، المرجع نفسه، ص 608.

4. الترابط الاقتصادي المتبادل.

و عند القيام بتصنيفات فرعية تحت الدولة المركز نجد:

1. تصنيف الدول من حيث القدرة على الحفاظ على سمات الدولة المركز بداخلها، حيث أن هناك دولا قادرة على الحفاظ على سمات الدولة المركز بداخلها مثل: **ألمانيا، و روسيا، و تركيا**، و دولا لا يمكنها ذلك مثل **النمسا**.
2. تصنيف الدول من حيث الارتباط المباشر بساحتها المجاورة، حيث توجد دول لها ارتباط مباشر بساحتها المجاورة، مثل: **روسيا، و تركيا، و إيران**، و دول منقطعة الصلة بجيرانها، مثل: **إسبانيا، و فرنسا.**
3. تصنيف الدول من حيث عمقها الجغرافي، على الدولة المركزية أن تتوفر على ما يلي: [1]
   - امتلاك حدود سياسية مرنة و قابلة للعبور و النفوذ.
   - القدرة على تطوير مفهوم جغرافي مركزي و خارجي.
   - إقامة علاقات تأثير جغرافي متبادل ومكثف مع دول الجوار.
   - ضرورة الاهتمام بعدد من المناطق في آن واحد
   - القدرة علة التأثير الجغرافي المتبادل يتوقف على العلاقة بين قدرة هذه الدول على النفوذ إلى الساحات المجاورة، و بين ضعف تأثيرها فيها، بسبب البناء القوي لهذه الساحات، أو بسبب عدم استقرارها
4. تصنيف الدول من حيث وضعيتها في القارة الأم:
   - ألمانيا دولة أوربية ليست لصيقة بالجوار الآسيوي، وبعيدة عن إفريقيا.
   - روسيا دولة أوراسية ذات عمق آسيوي و أوربي، بعيدة عن إفريقيا.
   - إيطاليا دولة أوربية قريبة إلى إفريقيا بعيدة عن آسيا.

[1] أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 609.

- مصر دولة إفريقية ضعيفة في عمقها الآسيوي، قريبة نسبيا إلى أوربا.
- إيران دولة آسيوية بعيدة عن أوربا و إفريقيا، غير أنها تتمتع بالقدرة على الوصول إليها بروابط غير مباشرة.
- تركيا تحتل موقعا مركزيا في القارة الأم، وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة.[1]

5. تصنيف الدول من حيث عمقها التاريخي: و هي الدول التي شكلت كيانات مركزية في المناطق المحيطة بها عبر تاريخها، فأصبحت دولة مركز جاذب، مثل: روسيا، و ألمانيا، و تركيا.[2]

الفرع الثالث: وضعية تركيا كدولة مركز.

عند النظر إلى فترة الحرب الباردة نجد أن تركيا صنفت باعتبارها دولة طرفية بالنسبة للمعسكر الغربي، أي بمثابة نقطة تحكم، ومع انتهاء الحرب الباردة أعيد تعريف علاقات تركيا و ارتباطاتها داخل المعسكر الغربي، حيث وصفت تركيا بالدولة الجسر، وهو ما فرض عليها الابتعاد عن الأزمات الأمنية التي اندلعت في التسعينات، و بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بات يتحتم على تركيا أن تقوم بتعريف وضعيتها تعريفا صحيحا، إذ تتمتع تركيا بوضعية ذات أسس جغرافية و إستراتيجية هامة.

تحوز تركيا السمة الأهم التي تميزها عن كل الدول المركزية، وهي كونها الدول الأقرب للقارات الثلاثة التي تشكل القارة الأم أفروأوراسيا، فهي بأراضيها دولة آسيوية وأوربية، وذات ساحة جوار مع إفريقيا عبر المتوسط؛ و لا توجد دولة أخرى تتمتع بهذه الوضعية المركزية المتميزة.

[1] أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 610.
[2] أحمد داوود أوغلو، المرجع نفسه، ص 611.

تعتبر تركيا ساحة جذب مركزية من حيث العناصر البشرية العديدة المختلفة التي تعيش فوق أراضيها، ولذلك نجد أن اسطنبول مدينة شرق أوسطية، ومدينة أوربية شرقية، ومدينة مطلة على البحر الأسود، ومدينة مطلة على البحر الأبيض المتوسط،[1] تعد تركيا دولة شرق أوسطية و بلقانية وقوقازية، وتنتمي إلى آسيا الوسطى، وبحر الخزر، والبحر الأبيض المتوسط، و البحر الأسود كل ذلك في آن واحد.[2]

لقد أكسبت الجغرافيا تركيا موقعًا فريدًا بين آسيا وأوروبا، وبين البحر الأسود والبحر المتوسط، لكن التاريخ والحضارة أكسباها أكثر من مجرد موقع جغرافي، هي في وسط التفاعلات الحضارية بين الغرب والشرق، و بين الإسلام والمسيحية، و بين العالمين السلافي والمتوسطي، وبين العالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى و بقايا التأثيرات التركيةــالإسلامية في البلقان، و بين الغرب السياسي بمنظماته الأطلسية و الاتحاد الأوروبي، و بين منظمة المؤتمر الإسلامي و منظمة الإيكو التي تجمع بين تركيا و إيران و باكستان و أفغانستان و دول أخرى.

و بالنظر إلى كل ذلك يتوجب على تركيا القرن الواحد والعشرين أن تتخلع من كونها دولة طرفية، أو مجرد جسر بين الغرب والشرق، وبين أوروبا وآسيا، وبين الإسلام والمسيحية، بل وجب عليها أن تكتسب وبسرعة وضعيتها كدولة مركزية جاذبة لا تصرف جهودها من أجل حماية استقرارها فقط، بل توظفها لحماية نظامها من خلال الاضطلاع بدور يحمي استقرار الدول المجاورة ونظمها.

تتضمن مقاربة "العمق الإستراتيجي" كما يتصورها أحمد داود أو غلو أبعادا حضارية و ثقافية وتاريخية، و جغرافية، و دينية، تشكل في مجملها عناصر حيوية تمكن

[1] أ حمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 611.

[2] أحمد داوود أوغلو، المرجع نفسه، ص 611.

تركيا من كسب رصيد يمكنها من الاضطلاع بدور أكثر حيوية في النظام الإقليمي والنظام العالمي، و يركز أوغلو على أن العودة للتاريخ ستكون أساسية عند البحث في حل للنزاع العربي الإسرائيلي باعتبار أن تاريخ فلسطين هو جزء من تاريخ الإمبراطورية العثمانية.[1]

المطلب الثالث: مقاربة العثمانية الجديدة.

العثمانية الجديدة هي رؤية تحدد هوية تركيا تبنتها العديد من القوى الاجتماعية والسياسية، وبدأت في النمو في عهد الرئيس تورغوت أوزال خلال ثمانينيات القرن الماضي، وارتكزت على ثلاث مرتكزات أساسية: أولها أن تتصالح تركيا مع ماضيها العثماني متعدد الثقافات و الأعراق، وثانيها الإحساس بالثقة بالنفس و التخلص من عقد النقص و الشعور بالضعف، و ثالثها استمرار الانفتاح على الغرب و الاندماج مع الشرق في الوقت نفسه.

على المستوى الداخلي تعني العثمانية الجديدة إعادة الاعتبار إلى مبادئ المواطنة التركية، من خلال احترام العلمانية و الدين و تعيد الجمال العام إلى المجتمع فيما تكتفي الدولة بتنظيمه، بحيث تكون الدولة بمؤسساتها المختلفة أكثر قربا من الشعب.[2]

على المستوى الخارجي بدأ مفهوم العثمانية يتبلور في السياسة الخارجية التركية عندما انفتحت فجأة أمام تركيا عوالم جديدة من البلقان إلى القوقاز و آسيا الوسطى مرورا

[1] جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي، سلسلة أوراق الجزيرة رقم:17، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، و مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2010، ص 71.

[2] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [وآخرون]، مرجع سابق، ص 583.

بالشرق الأوسط، و برزت في المقاربات الجديد الحاجة إلى استلهام الصيغة العثمانية المتعددة القوميات للتعامل مع البيئة الجيوسياسية الجديدة المحيطة بتركيا.[1]

أما تصور قادة حزب العدالة والتنمية القائم على الأطروحة التي قدمها الأستاذ أحمد داوود أوغلو الذي يرفض تسمية العثمانية الجديدة، ولكنه بإقراره بأنه استمرار في بعض نظريته للسياسة الخارجية التركية التي وضعها الرئيس الراحل تورغوت أوزال[2] إثبات لذلك، و الدليل الثاني علة تبني أوغلو لأطروحة العثمانية الجديدة هو استدعاؤه للماضي العثماني في كل حين و بناء جميع مقارباته على العامل التاريخي، والذي يسميه: "العمق التاريخي لتركيا"، و الذي يقضي بإعادة اكتشاف إرث تركيا الإمبراطوري، والعمل لإجماع قومي جديد يمكن الهويات المتعددة فيها من أن تتعايش،[3] و هذا بغية تحقيق موازنة مع الهاجس الكمالي الخاص بالهوية الغربية لتركيا.

و التي تعني: "علمانية أقل تشددا في الداخل و دبلوماسية نشطة في الخارج خاصة في المجال الحيوي لتركيا"[4]، فالمجال الحيوي هي النقطة الأساسية في استنباط حقيقة تصور أوغلو للعثمانية الجديدة، حيث يحدد المجال الحيوي لتركيا بالدوائر الإقليمية التي كانت تحت الحكم العثماني، وهذا دليل آخر على تبني أغلو لأطروحة العثمانية الجديدة لو بطرقة غير مباشرة، حيث ساهم في بناء مقاربة جديدة للعثمانية الجديدة قائمة على ثلاث محاور أساسية، و هي كالتالي:

---

[1] ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 84.

[2] جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي، مرجع سابق، ص 72.

[3] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص 84.

[4] جلال ورغي، مرجع سابق، ص 73.

أولا: للاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي و العثماني في الداخل كما في الخارج، وفي إطار هذا المفهوم السياسي الجديد يتعين على تركيا أن تمارس دورا أكثر حيوية في السياسة الخارجية، و أن تعتمد على **القوة الناعمة** في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الولايات العثمانية السابقة، وحتى في المناطق الأخرى أين توجد لتركيا مصالح قومية إستراتيجية.

ثانيا: تتطلب هذه الرؤية استحضار إرث **القوة العظمى** العثماني، و إعادة تعريف هوية البلاد الإستراتيجية و القومية من أجل الوصول بتركيا لتصبح قوة إقليمية كبرى، و بالتالي لا بد لتركيا بصفتها دولة محورية أن تعكس ثقافتها الإستراتيجية الأبعاد الجيوسياسية للإمبراطوريتين البيزنطية والعثمانية، أن تضطلع بدور دبلوماسي و سياسي واقتصادي فعال في منطقة واسعة تقوم فيها بوظيفة المركز.

ثالثا: يرتكز المحور الثالث للعثمانية الجديدة على فكرة المضي قدما في عملية الانفتاح على الغرب، حيث يحظى الإرث الأوربي بأهمية بالغة لدى العثمانيون الجدد، كما تحرص العثمانية الجديدة على ضرورة متابعة الجهود للحصول على عضوية الإتحاد الأوربي، والحفاظ على علاقات عمل و تعاون جيدة ومتوازنة مع الولايات المتحدة. لكن لا يعني ذلك الانفتاح على الغرب عند العثمانيون قطع الصلة بالإرث الإسلامي الشرقي، خلافا للرؤية الكمالية التي ترى أن الانفتاح على الشرق يعادي مسعاها في التحديث وتبني قيم الغرب من العلمانية و اللبرالية و التعددية الثقافية والحزبية.[1]

تظهر المحاور الثلاثة للثقافة الإستراتيجية للعثمانية الجديدة الفرق بينها و بين الكمالية، حيث تميل العثمانية الجديدة إلى إتباع سياسة إقليمية فاعلة وطموحة في منطقة الشرق الأوسط ن في حين تتبنى الكمالية سياسة انعزالية و حذرة، كما أن انفتاح العثمانية

[1] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص ص 84-85.

الجديدة على التعددية الثقافية و العلمانية، و تبني قيم الديمقراطية و الليبرالية، يسمح لها بقبول المطالب الكردية، و إعطاء الحقوق الثقافية للأكراد، و الاعتراف بالهوية الكردية، وإفساح المجال للإسلام للعب دور في بناء الهوية المشتركة.[1]

شكلت نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشيوعي دافعا أساسيا سرع من تبلور فكرة العثمانية الجديدة، حيث وجدت تركيا نفسها في حالة الدولة الأقوى في محيطها، وباعتبار أن العثمانية الجديدة تيار فكري سياسي يتحدى الأسس الكمالية لتركيا خاصة ما ارتبط منها بضرورة الانكفاء على الذات، فهي ترى بضرورة لعب تركيا دور حيوي في محيطها الإقليمي الجديد أي تلك المناطق التي كانت جزءا من الدولة العثمانية.

شكلت العثمانية الجديدة دافعا قويا وراء التحول الجذري للسياسات الداخلية والخارجية لحزب العدالة والتنمية، حيث اُعتبرت العثمانية الجديدة تحد جديد للكمالية، حيث قامت على فكرتها الأساسية القاضية بالتحرر من أغلال الكمالية، و نزع القداسة عنها، و إعادة النظر في مبادئها الستة، و هي بهذا تثير الكثير من الحساسية و الجدل على المستوى الداخلي فهي تقع في صميم المعركة بين ثنائيات الحداثة و التقليد، أو الأصالة والتغريب، أو الإسلام والعلمانية،[2] و هو ما أشعل فتيل صراع سياسي داخلي بين الإسلاميين والعلمانيين، سرعان ما بدأ يؤثر في التطور الاجتماعي والثقافي و السياسي في تركيا، ولا زالت المعركة مستمرة لحد الآن بين التيار الإسلامي الصاعد والعلمانية بمفهومها الكمالي.

فالعثمانية الجديدة لم تبق مجرد مقاربة فكرية بل تحولت إلى نزعة قومية للنخبة التركية في مرحلة ما بعد الكمالية.

---

[1] ميشال نوفل، المرجع نفسه، ص 85.

[2] جلال ورغي، مرجع سابق، ص 72.

كما تعتبر العثمانية الجديدة هي المحرّك الرئيس للسياسة الخارجية للحزب العدالة والتنمية، حيث يعترض معارضين الحزب من الجيش والمؤسسة القومية الأمنية، والأحزاب و الصحافة العلمانية على ما يسمى بـــ: "العثمانية الجديدة"، وعلى استخدامها القوة الناعمة في الشرق الأوسط، و يعتبرونها تهديد للهوية العلمانية الكمالية لتركيا.[1]

يعتبر أحمد داوود أوغلو العثمانية الجديدة لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية ولا العودة للماضي الشكلي، و لا يعتبرها كذلك أحادية التوجه بالعودة إلى العمق العثماني فقط، و إجراء قطيعة مع العالم الغربي، و إنما هي و في صلب رؤاها تعبير عن تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي، وتضع خيار الانضمام إلى الإتحاد الأوربي على رأس أولويات سياستها الخارجية، من جهة أخرى يفضل الجانب الإسرائيلي و الغربي تسمية النشاط المكثف للسياسة الخارجية التركية بالعثمانية الجديدة في محاولة منهم للإشارة إلى البعد التوسعي في العمق العثماني، و تماديا في ذلك أطلقت الأدبيات الغربية المتخصصة في شؤون السياسة الخارجية التركية تسميت "**السلاطين الجدد** " على قادة حزب العدالة والتنمية.

لقد حمل دستور 1982 تحولا هاما في تاريخ تركيا بعد أن نصت المادة 24 على إدخال دروس الدين في إطار الدروس الإجبارية في المدارس الابتدائية و الثانوية[2]؛ ثم جاء 30 جوان 1986، حيث تم تكريس (التوليف التركي–الإسلامي) سياسة رسمية في مجال الثقافة الوطنية، و تم بموجبها إعادة اعتبار للتاريخ العثماني، ومحاولة استعادة الرصيد الجيوسياسي للإمبراطورية العثمانية على نحو يسمح بتجاوز سلبيات المرحلة الكمالية، خاصة في جانبها الذي يفرض القطيعة مع الموروث الإسلامي/ العثماني.

[1] http://arabic.carnegieendowment.org/publications/?fa=23715

[2] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص 14.

و **خلاصة** القول لقد نجح أحمد داوود أوغلو في أن يقدم نموذجا ناجحا يجمع بانسجام بين دور رجل العلم والتنظير، ودور التنفيذ العملي الذي يقوم به كوزير للخارجية.

تتسم مقاربة أحمد داود أوغلو بمقاربة مركزية هي العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا، وبمقاربة مركبة، أساسها المصالح الوطنية، عندما يتعلق الأمر بالحقائق والتكتلات الجديدة في العالم، التي لا تجد في إقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل خارج السياسيات العدوانية تناقضًا مع سياسة العمق التاريخي، و الاتجاه نحو الشرق وإعادة توطيد العلاقات مع البلدان العربية و الإسلامية.

ومثل هذه المقاربات المتعددة البعد تحتاج إلى قراءات متعددة لمقاربة غنية وعميقة، لا تعدم مرور بعض الأحكام التي قد لا تجد قبولاً هنا أو هناك، ولا بعض الاستنتاجات التي طورّتها التجربة العملية في ممارسة السياسة، أساس ذلك كله أن الاتجاه نحو سياسة خارجية تركية مستقلة بصورة متزايدة هو العنصر الأقوى في تركيا اليوم، وتدعمه بصورة متزايدة أيضًا أحداث داخلية وإقليمية وعالمية.

لقد كانت رؤية و أسلوب أحمد داود أوغلو الجديدان في البداية عرضة للكثير من النقاش و النقد، حيث تساءل الكثيرون عما إذا كانت ملائمة للسياسة الخارجية التركية، أم غير ملائمة، أما بعد (08) سنوات فلقد تحول النقاش عما إذا كان يمكن الاستمرار بهذه السياسة من دون أوغلو و حزب العدالة و التنمية، و باعتبار أن رؤية أوغلو برهنت على نجاحها على الأرض و اكتسبت شرعية في نظر المشككين في تركيا، و في خارج تركيا، ومع أن الكثير من الانتقادات مازالت توجه إلى هذه الرؤية لكن من المتفق عليه أن هذه الرؤية الجديدة أعطت السياسة الخارجية التركية دفعا جديدا، و أضفت عليها ديناميكية

واضحة، ويبدو من المرجح أن تحظى هذه السياسة باهتمام أكبر في حال استمرار العدالة و التنمية في الحكم.

المبحث الثاني: محددات و مبادئ سياسة تركيا الخارجية.

إن الدراسة العلمية لظاهرة السياسة الخارجية ترتكز أساسا على تحديد المتغيرات المؤثرة فيها و الوزن النسبي لكل متغيّر، بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن الانطلاق منها تفسير السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية و التنبؤ بها، فالمحددات هي العوامل التي تؤثر على خيارات صانع القرار في السياسة الخارجية،[1] وهي كذلك العوامل و/أو الظروف و/أو الإمكانيات التي تساعد في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإذا توفرت هذه العوامل أو الظروف لدى الدولة يمكن أن تسهل عملية تحقيق الأهداف أو تمنحها مجال واسع للمناورة.

ومحددات السياسة الخارجية هي التي تشكل حدود حقيقية لسلوك الدولة في السياسة الخارجية، ويعتمد تأثير المحدد في السياسة الخارجية على مدى توفر عنصر الإدراك،[2] فإذا تجاهل صاحب القرار أي محدد بسبب ضعف إدراكه له، أو نتيجة لوجود مشكلات اتصالية، فإن هذا المحدد لن يؤثر على في عملية صنع القرار، وكنتيجة لذلك فإن تأثير المحدد يختلف باختلاف الفاعلين.[3]

ليست كل العوامل تتصف بصفة المحدد، لأن المحدد هو العامل الذي يتصف بالحتمية و قوة التأثير في صانع القرار، قد تختلف الظروف و العوامل و الإمكانيات من دولة لدولة أخرى، و بالتالي فإن العامل الذي يعتبر محددا رئيسيا في السياسة الخارجية

[1] لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات –جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى الرياض، 1989، ص317.

[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص317.

[3] لويد جنسن، المرجع نفسه، ص 318.

لدولة ما، لن يعتبر كذلك في دولة أخرى، فمحددات السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، وداخل الدولة نفسها قد تختلف من مرحلة إلى أخرى باختلاف الأهداف والظروف و الإمكانيات، و كذلك باختلاف النخب الحاكمة التي تمتلك عنصر الإدراك، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الإقليمية و الدولية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية.

لقد ظلت المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية التركية و التي تتمثل في ثقلها الديمغرافي، وموقعها الجيوسياسي والجيواستراتيجي فضلا عن القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية، حاضرة على الدوام في عمليات صنع السياسة الخارجية التركية سواء على الصعيد الدولي و/أو على الصعيد الإقليمي، غير أن هناك تحولات كبرى طرأت على توجهات السياسة الخارجية التركية، فأفرزت محددات جديدة.

الفرع الأول: المحدد السياسي.

لقد اتسمت عملية صنع السياسة الخارجية التركية بتعدد الأبعاد القائمة على ازدواجية التناقض، و هذا انعكاس لطبيعة الأوزان السياسية النسبية للقوى المشاركة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية؛ لقد ارتبطت هذه الازدواجية بالتناقض من حيث تأثرها بعاملين اثنين هما:

العامل الأول: الطبيعة المزدوجة لعملية صنع السياسة الخارجية: حيث مثلت بيروقراطية الدولة الأتاتوركية التي تسيطر عليها هواجس العلمانية، فضلا عن و حدتها الداخلية وتماسكها الإقليمي الجانب الأول من آلة صنع القرار حامية العلمانية، كما نجد في الجانب

الآخر النخب السياسية الحكومية التي تسيطر عليها الأبعاد السياسية و الثقافية والدينية،[1] وهو ما جعل طبيعة التوازنات الهيكلية بين قوى صنع القرار تنعكس تلقائيا على توجهات السياسة الخارجية التركية على الصعيدين الدولي والإقليمي.[2]

العامل الثاني: التعقيد القائم على تعدد أبعاد صنع السياسة الخارجية التركية:لقد شكلت مسألة الهوية شعور دائم لدى النخب التركية الحاكمة بالتيه جراء عدم القدرة على حسم مسألة الهوية بالنسبة إلى الدولة القومية التركية، وتعدد الاتجاهات الفكرية حول هوية تركيا وانتمائها الجغرافي، وبروز ظاهرة عدم قبول تركيا كواحدة من دول الشرق، أو كواحدة من دول الغرب، وهذا ما يشبه يتم الانتماء الذي تعاني منه الجمهورية التركية، أو كما عبر عنه الخبير في الشؤون التركية محمد نور الدين بعنونة كتابه بـــ: "الجمهورية الحائرة".

لقد أثرت الإصلاحات التي قامت بها تركيا في إطار سعيها للانضمام للإتحاد الأوربي، وتطبيق معايير كوبنهاجن على توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال تغيير موازين القوى الفاعلين في صناعة قرارات السياسة الخارجية، حيث تم ترجيح ميزان القوى داخل النظام السياسي التركي لمصلحة السلطة المدنية على حساب الجيش،[3] و لقد تزامن هذا التحول مع التحول الحاصل في السلطة السياسية، بمجيء حزب العدالة والتنمية و ما يحمله من رؤى بإعادة تعريف تركيا لمصالحها الأمنية والسياسية.

و لعل خير دليل يدرج تعبيرا على التحول في موازين قوى صانعي قرار السياسة الخارجية التركية هو تغير تركيبة مجلس الأمن القومي عام 2003، و كذا التعديلات التي

---

[1] بولنت أراس، التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية، مجلة شرق نامة، مرجع سابق، ص ص 97-98.

[2] بولنت أراس، المرجع نفسه، ص 101.

[3] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص586.

أجريت على الكتاب الأحمر في أكتوبر 2010، حيث تم إعادة تحديد التهديدات التي تواجه تركيا في المستقبل، حيث تم إدراج إسرائيل لأول مرة باعتبارها مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي، كما سقط اسم إيران من قائمة الدول التي تشكل تهديدا صريحا لتركيا، ولم يتم الإشارة بشكل صريح للبرنامج النووي الإيراني، فيما لم تذكر سوريا كونها تشكل تهديدا للأمن القومي التركي.[1]

إن غلبة الطابع المدني على أعضاء مجلس الأمن القومي ساعد كثيرا في نجاح حملة التحول في السياسة الخارجية التركية التي قادها أحمد داوود أوغلو، و نخبة العدالة و التنمية، و يعتبر التحول الذي حدث في النظام السياسي التركي و الذي نتج عنه تغيير في موازين قوى الفواعل المشاركة في صناعة قرارات السياسة الخارجية التركية و ساهم بشكل فعال في تغيير ملامح وتوجهات السياسة الخارجية.

الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي.

تلعب المحددات الاقتصادية دورا مركزيا في صنع السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، فالموارد هي التي تحدد قدرة الدولة على تنفيذ تلك السياسات، لأنها تضع حدودا على بدائل السياسة الخارجية المتاحة.[2] فالدول التي تعاني من ندرة الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى، غير أن توافر الموارد الاقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعب هذا الدور، ولكن يعطي إمكانيات كبيرة للدولة لانتهاج سياسة خارجية نشيطة.

فالأدوات الاقتصادية غالبا ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية و أمنية، وقد تكون الدوافع السياسية الأمنية هي التي جعلت من الأهداف الاقتصادية محددات للسياسة

[1] محمد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 587.
[2] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 185.

الخارجية، فكثير من السياسات التي تبرر على أساس الأمن الوطني، إنما هي سياسات تحركها المصالح الاقتصادية، و على هذا الأساس يتجلى أن العامل الاقتصادي أو المحدد الاقتصادي للسياسة الخارجية مرتبط أيما ارتباط بالمحدد الأمني و السياسي، وأن محاولة الفصل بينهما تبدو شبه مستحيلة.

ونتيجة لضخامة الموارد التي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات، فإنها أصبحت تلعب دورا مركزيا في النسق الدولي، ومحددا أسياسيا مؤثرا في خيارات صناع قرارات السياسة الخارجية، و أصبحت هذه الشركات قادرة على أن تحصل على من حكوماتها على تأييد أنشطتها الخارجية وحمايتها، ويرى النيومركسيون أن السياسة الخارجية هي مجهود تقوم به الحكومات لحماية ودعم المصالح الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات.[1]

ويؤدي الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى تخفيض الصراعات بين الدول، فالدول تتردد في خلافات خشية تجميد أرصدتها الخارجية، أو فرض الحماية على صادراتها أو حتى توقيفها، وكلما زاد حجم استثمار الدول أو حجم المبادلات في دولة ما ازداد الاهتمام باستقرارها السياسي و الاقتصادي في تلك الدولة، خشية أن تتعرض مصالحها الاقتصادية للتأميم أو تفقد مصدر التموين بالموارد الأولية أو المواد الطاقوية الإستراتيجية، ومن ثمة تحرص الدول التي تهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية في الخارج على الابتعاد عن التدخل المكشوف لحماية تلك الاستثمارات مفضلة اللجوء إلى الأدوات المستترة، لا توجد دولة يمكن أن تكتفي ذاتيا من كل النواحي، والاعتماد المتبادل هو الذي يحدد العلاقات بين الدول، وتكون التبعية بقدر الحاجة للغير، فكلما زادت حدة التبعية للغير كلما قل مجال المناورة في السياسة الخارجية.

[1] لويد جنسن، المرجع نفسه، ص187.

لقد ساهم الاستقرار الذي شهدته تركيا على الصعيد السياسي والاقتصادي في دعم التحولات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية، حيث يرى أصحابها أن المزاوجة بين التنمية السياسية و التنمية الاقتصادية أعطى تركيا الكثير من المزايا التي تمكنها من تطوير و تنفيذ سياسات خارجية نشطة، و القيام بدور فعال و مؤثر في محيطها الإقليمي، و حتى في المناطق البعيدة مثل إفريقيا وآسيا.[1]

لقد بنى حزب العدالة و التنمية برنامجه الانتخابي على إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي، وهذا ما يظهر من خلال اسمه الذي أدرج فيه كلمة التنمية للدلالة على الأهمية القصوى التي توليها قيادة الحزب للجانب الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، و قد اعتبر أن العلاقات الاقتصادية لم تعد مرتبطة بالخلفيات السياسية، بل على العكس يجب أن تبنى العلاقات السياسية و الدبلوماسية على أساس المصلحة الاقتصادية خصوصا ما يتعلق بجانب توسعة الأسواق التصديرية وتلبية الحاجات الطاقوية[2]، وهو ما جعل تركيا تبني علاقاتها مع دول لم تكن تربطها معها سوى علاقات محدودة.

إن الخلفية التي يحملها المشروع الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية موجودة في الإصلاحات الشاملة التي أعلنها الرئيس تورغوت أوزال أثناء توليه منصب رئيس الوزراء، لاسيما تلك المخصصة للجانب الاقتصادي وعمليات الخصخصة، وظهر على إثر ذلك ما اصطلح عليه بـــ: "العثمانية الجديدة"، و هذا ما ساهم في خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال سميت بـــ: "البرجوازية المسلمة" أو "الرأسمالية المتوضئة"، وهم رجال الأعمال الذين يطبقون كامل قواعد الرأسمالية، لكنهم يصومون ويصلون و يؤدون كامل الشعائر الدينية، هذه الطبقة لم تسعى إلى الثروة فحسب بل أصبحت تسعى إلى السلطة،

---

[1] Aras ,the davutglu,era in Turkish foreign policy, Op Cit.

[2] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص 589.

وقد أثرت هذه الطبقة في السياسة الخارجية ذلك أنها رأت في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أسواقا رائجة.

الفرع الثالث: المحدد الجغرافي.

تلعب المحددات الجغرافية دور أساسي منذ القديم في تحديد السلوك الإنساني بصفة عامة، فهناك مناطق غنية تكون محل للمنافسة و هناك مناطق إستراتيجية تكون محل إغراء، فقد وصف بسمارك الجغرافيا على أنها **العنصر الدائم في السياسة**، وهو يعني بذلك أنها العنصر الأساس لقدرة الدولة بما تمتلك و بما تفتقر ضمن إقليمها من عوامل قوة أو أسباب ضعف.[1]

تتمتع الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية، فالدول تختلف من حيث (مدى وفرة الموارد، المساحة، الموقع،....الخ)، و تؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي، وعلى مجال مناورتها في السياسة الخارجية، ومدى استقلالية هذه السياسة نجد أن موقع الدولة يؤثر في قوتها و سياستها.

و قد قدم بعض مفكري الجيوبولتيك عدة نظريات حول آثار البيئة الجغرافية للدولة على سياستها الخارجية، فقد أوضح الكاتب البريطاني هالفورد ماكيندر أن العنصر الحاسم في القوة العالمية هو السيطرة على قلب القارة الأوراسية، وهذه السيطرة ستمكن الدولة من السيطرة على الجزيرة العالمية، والتي تمثل العالم القديم، و هذا ما يتيح السيطرة على كل العالم، وقد اعترض سبيكمان على نظرية ماكيندر موضحا أن القوى الهامشية كاليابان وبريطانيا هي الأقوى و الأكثر تمكنا من السيطرة على قلب القارة الأوراسية. و يرى الأدميرال ألفريد ماهان أن زيادة القوة البحرية هي أفضل طريق لتوفير القوة و الأمن

[1] حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي و البشري، دراسات دولية العدد: 44، مركز الدارسات الدولية، جامعة بغداد.

للدولة، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لأنها تطل على المحيط الأطلسي و الهادي، ويعد رجال البحرية الأمريكية المعاصرون (المارينز) من أنصار نظرية ماهان في الولايات المتحدة.

كما نجد أن مسألة الحدود الجغرافية أحد أهم العوامل المؤثرة في الصراعات الدولية، و تتجلى أهمية مسألة الحدود الجغرافية في منازعات الشرق الأوسط، خاصة في الصراع بين العرب و إسرائيل، فكل دول الشرق الأوسط تقريبا تعاني من مشكلة الحدود، و قد كتب رست أن: "ماعدا حالات منازعات الحدود، فإن الدول المتجاورة حدوديا لا تقاتل بعضها البعض".[1]

ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، أي وفقاً لتوزيع اليابس والمياه وعلاقته بالدول الأخرى، و الموقع غالباً ما يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها وإستراتيجيتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطاتّ، و يؤدي الموقع الساحلي و اكتساب المنافذ البحرية إلى احتكاكها الحضاري و غناها الاقتصادي.

وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة، والموقع الاستراتيجي عادة ما يكون مقتصرا على بعض الدول وتحدد قيمته؛ و يؤثر الموقع البحري والبري كذلك في نوع الدفاع الذي تعتمده الدولة، وينسحب هذا الأمر كذلك على عملية صنع السياسة العامة لها، ومن ضمنها السياسة الدفاعية، و يُلاحظ في هذا المجال أن الدول البحرية تركز اهتمامها بصورة أكبر على بناء الأساطيل التجارية والحربية، كي

[1] حسين حافظ وهيب، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العملين الجغرافي و البشري، دراسات دولية العدد: 44، مركز الدارسات الدولية، جامعة بغداد.

تقلل من دمار الحروب البرية، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيوش البرية.

لعبت تركيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى العشرية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أداور عديدة قائمة على موقعها الجغرافي أملتها عليها الولايات المتحدة و الغرب، كما قد يدفع أوروبا إلى تفهم الحقيقة الجغرافية–الحضارية لموقع تركيا ودورها في السياسات الأوروبية المستقبلية، لا أن تكون مجرد دولة هامشية تحس بوطأة هويتها الإسلامية إذا ما أصبحت دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

الفرع الرابع:المحدد الأمني.

لقد حملت الرؤى الجديدة لحزب العدالة والتنمية للجانب الأمني وتأثيره على السياسة الخارجية اتجهات مختلفة عن تلك التي سادت في الفترات السابقة، حيث أصبحت تعتمد على القوة الناعمة وتوظف الوسائل الناعمة في سياستها الخارجية، و قد أكد أوغلو بعد توليه وزارة الخارجية أن الأمن الوطني التركي يبدأ من خارج حدود الدولة،[1] أي أن تركيا لن تقف تنتظر عند حدودها لمحاربة المشكلات الأمنية المزمنة، وإنما يجب عليها أن تتبنى سياسة "الجبهة المتقدمة" (advanced front policy) وهذا ما جعل تركيا تتحرك إلى الأمام في عدد من المناطق المحيطة بها بهدف تعزيز أمنها.

و تأسست فكرة أوغلو على أن دول المنطقة باتت أشبه بـــ: "البيوت الخشبية" إذا شب حريق في أحدها، فإنه حتما سيمتد إلى باقي البيوت،[2] و تبنى هذه الرؤية على مفهوم الأمن المشترك (common security)، الذي يقوم على أساس وجود مصلحة مشتركة

[1] علي جلال معوض، العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،أكتوبر 2009، ص 23–24

[2] معوض، المرجع نفسه، ص 24.

لدول الإقليم في تجنب النزاعات و الحروب، وخلق جو مستقر و آمن، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال بناء ثقة متبادلة و تجنب المسائل الخلافية، وخفض مستويات المواجهة، فإستراتيجية الأمن المشتركة التي تبناها حزب العدالة و التنمية لا تعني أبد التخلي عن القدرات الدفاعية، و تحديث منظومة الدفاع لدى الجيش التركي، و عليه فحقيقية الرؤية التركية تميل إلى تبني مقاربة الأمن التنسيقي (co-ordinate security)، إي أن مقترحات تركيا بشأن الأمن المشترك لا تتعارض على الإطلاق مع حرية التحرك المنفرد من أجل تحقيق الأمن التركي متى رأت تركيا ذلك.[1]

لقد منحت الصناعات العسكرية دعما متزايد بهدف سد حاجات الجيش التركي، بل و التطلع لتصبح تركيا قادرة على تصدير الأسلحة للأسواق العالمية، فقد أصبحت تركيا تنتج الإصدار الجديد من محرك طائرة (F135)، كما نجحت حديثا في تصنيع طائرات من دون طيّار سميت بـــ: "أنكا"، و استطاعت في إطار تعاونها مع الصين تطوير صواريخ باليستية يتراوح مداها ما بين 150 إلى 300 كم، و هي تطمح في المستقبل القريب لإنتاج الغواصات الحربية.[2]

و موازاة مع ذلك تحررت أنقرة من السياسة الأمنية الأحادية التي ربطت أمن تركيا بالمنظومة الأمنية الأوربية والغربية في إطار عضويتها في حلف شمال الأطلسي، وشراكتها الإستراتيجية مع الكيان الصهيوني، فقد قامت علاقات تعاون عسكري مع روسيا من خلال إجراء تدريبات عسكرية مشتركة و توقيع اتفاقية في ماي 2010 خاصة بإنشاء مفاعل نووي في مدينة أتوبو بطاقة 4800 ميغاواط، وتعقيبا على ذلك صرح

[1] علي جلال معوض، العثمانية الجديدة، مرجع سابق، ص 46-47

[2] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، 592.

وزير الدفاع التركي وجدي غونول على أن: "هذا دليل على أن تركيا تتجاوز حدودها لتصبح لاعبا عالميا".[1]

من كل هذا يتضح أن المحدد الأمني ما زال ضلعا رئيسا في السياسة الخارجية لحزب العدالة و التنمية، فالأمن من وجهة النظر التركية، لا يعني فقط مقولة مكافحة "الإرهاب"، وإنما تحديد وسائل ضمان إزالة المخاطر التي تهدد السلام الإقليمي.

أما عن القدرات العسكرية لتركيا و التي تعتبر عنصرا حاسما في مكونات مفهوم الدور، حيث شهدت تركيا تحديثا نوعيا وكميا لقواتها المسلحة وذلك منذ دخولها حلف الأطلنطي مما ساعد على تدعيم موقفها وتنشيط سياستها الخارجية تجاه الدول المجاورة لها، كما اتسمت فترة حكم أوزال بتحديث وازدهار الصناعات العسكرية كما شهدت نفس الفترة تغيرا في مفهوم الاستراتيجيات الدفاعية التركية خاصة عقب اندلاع حرب الخليج الثانية، و قد ذكر الباحث العوامل التي تؤثر على سياسة تركيا الدفاعية، أو بعبارة أخرى محددات السياسة الدفاعية التركية وهى نظام الأمن الجماعي الذي تنتمي تركيا إليه ويشكل همزة الوصل مع دول وسط أوروبا، المضايق التركية الحيوية، تجاور تركيا مع كثير من الدول ذات النزاعات الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعلها تزيد من أهمية تدعيم قدراتها الدفاعية كما تعتقد النخبة العسكرية وصانع القرار في تركيا أن وجود قوة عسكرية تركية قوية لازمة لمنع الحروب و وسيلة للدفاع عن مصالح تركيا الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

لا يوجد أي شك في تأثير المحددات الخارجية على السياسة الخارجية، فإن لم تكن هناك مدخلات خارجية فلن تكون هناك حاجة إلى سياسة خارجية. وتتبني معظم السياسات

[1] محمد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 593.

الخارجية للدول على ميل الدول على الرد على السلوك الموجه إليها سواء أكان سلوكا عدائيا أم توافقيا بسلوك مشابه[1]، و يعتبر نموذج "الفعل–رد الفعل" أكثر النماذج تفسيرا لسلوك الدولة الصراعي و التفاوضي، كما تنبني على أساسه قرارات الدول في سباقها نحو التسلح، كما يعتبر نموذج "السلوك السابق للدولة"، في حالات اعتياد البيروقراطية على نمط معين من السلوك، أكثر قدرة على تفسير السياسة الخارجية.

كذلك فإن الأطراف الثالثة تؤثر على القرارات التي تتخذها دولتان متنازعتان، فالأطراف الثالثة هذه قد تلعب دور الوساطة، و من ثمة تساعد على تسوية النزاع، أو قد تساند إحدى الدولتين المتنازعتين و بذلك تساعد على تصعيد النزاع.

وتلعب المنظمات الدولية كأحد الأطراف الثالثة دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، خاصة فيما تعلق بالجانب الصراعي، قد أثرت في سلوك الدول عن طريق تقليص احتمالات نشوب الحروب أو على الأقل عدم تصعيد النزاعات الدولية، إلا أنه من الصعب تحديد حقيقة هذا التأثير، ويوضح تحليل سجل عصبة الأمم والأمم المتحدة أن قدرتهما على تسوية النزاعات يقل بمرور الزمن.

كما نجد أن قواعد وخصائص النسق الدولي يؤثر على سلوك السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول المنخرطة فيه، بصرف النظر عن نظمها الداخلية، و تعتبر القواعد والقوانين الدولية المقبولة في المجتمع الدولي من أهم خصائص النسق التي تؤثر في سياسات الدول، لأن الدول تحرص على أن تبدو سياستها الخارجية ذات نهج أخلاقي متفق مع القانون الدولي.

[1] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 280.

كما يعد توزيع القوة في النسق الدولي من أهم خصائص النسق التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول، فالدول حسب نظرية ميزان القوة تتأثر في سعيها لتحقيق القوة بالمحاولات التي تقوم بها الدول الأخرى لتغيير ميزان القوى الدولي،[1] وفي هذا الصدد يختلف الدارسون حول أفضلية أي من أنواع النسق الدولي في تحقيق الاستقرار الدولي، حيث وجدوا أن القطبية الثنائية إلى حروب محدودة و لكنها طويلة الأمد، و أن الاستقرار الدولي يتحقق في ظل النسق الدولي الذي يتميز بهيمنة دولة واحدة، أو في ظل النسق المتعدد الأقطاب.

إن التحولات في النسق الدولي التي أفرزنها نهاية الحرب الباردة، وكذا تأثيرات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على الإرهاب، كل هذه العوامل ساهمت مجتمعة في التأكيد على أهمية تركيا الإستراتيجية، و دفعها بالمعنى الجيوسياسي إلى أداء دور أكثر فعالية على الساحة السياسية الإقليمية و الدولية.

تعد السياسة الخارجية التركية مدرسة متميزة في السياسة الخارجية وهي تقوم حالياً بدور يشبه دور الإطفائي، حيث تسارع إلي الانخراط في مشكلات دول الجوار بهدف تحقيق الاستقرار في دول الجوار بما يحقق الأمن القومي التركي والمصلحة الوطنية التركية.

الفرع الأول: عضوية تركيا للإتحاد الأوربي.

لقد مثل الانضمام إلى الإتحاد الأوربي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية والتي رأت من خلاله الطريق الأمثل لتحقيق مصالحها الوطنية؛ لقد راود حلم الانتساب إلى الإتحاد الأوربي تركيا منذ عهد السلطنة مرورا على فترة الجمهورية، و وصولا إلى

[1] لويد جنسن، مرجع سابق، ص 302.

الفترة الراهنة إذ أن ثمة حلم قديم هو أن يصبح الأتراك في أوربا حتى ولو لم يكونوا منها، وقد مثلت أوربا واحدة من المفردات الرئيسية للوجود التركي المعاصر حكما وخصما، مثالا وأملا وأنموذجا معياريا للدولة، وكذا مصدر تهديد رئيس لها.

لقد مثلت أوربا مركزا للسياسات العالمية ومصدرا للقوة خاصة بالنسبة إلى تركيا، فإن تأثيرها يزيد نظرا إلى عوامل الجغرافيا والاحتكاك التاريخي والسياسات التفاعلية المتبادلة، فأوربا تمثل قطب جذب باعتبارها محدد رئيس في النظام العالمي سياسيا واقتصاديا،[1] وهي كذلك تمثل مركز قوة فيما يتعلق بالبناء السياسي والدولتي والرمزية الثقافية، و الحضارية، وهي تشكل فرصة لتركيا للاندماج في النظام الدولي، بالإضافة إلى أنها تمثل مصدر تهديد من حيث التفوق، أم من حيث الاختراق؛ و تمسك أوربا بخيوط وبدائل أخرى قد تؤدي إلى رفع الغطاء و الشرعية الدولية عن الدولة التركية الراهنة التي تتسم بانقسامية عالية نسبيا.

من الواضح أن محددات التفاعل اقتصرت على ما يخص أوربا بالنسبة إلى تركيا نظرا إلى كون تركيا هي الطرف الضعيف، وليس ذلك عبارة عن ضعف بالمعنى التقليدي فقط، بل هو ضعف بالمعنى الرمزي وحتى المعياري، طالما أن تركيا تطالب بلا كلل أو ملل و تواصل ذلك الطلب، و طل الانتظار على أبواب الاتحاد الأوربي منذ عقود عدة، فيما تجاوزتها دول أخر يعد الملف التركي أقدم من وجود تلك الدول بالأساس.[2]

يعتبر حزب العدالة والتنمية أن الرغبة التركية في نيل العضوية في الإتحاد الأوربي محورية في توجهات السياسة الخارجية التركية، وتعتبر أحد أهم محدداتها، لكن الخيار الأوربي يبقى أحد الخيارات المتاحة ضمن إستراتيجية متعددة البدائل، ويستمد

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية:الاستمرارية– التغير، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، جوان 2012، 187.

[2] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 188.

الخيار الأوربي أهميته من الدوافع التي تطرحه كأحد أهم الخيارات و محددات السياسة الخارجية التركية، حيث يرتبط استخدام الورقة الأوربية بالنسبة لحزب العدالة و التنمية على دافعين أساسين هما:

الدافع الأول: إحداث إصلاحات شاملة في النظام السياسي بما يمنح المزيد من الحقوق للأقليات، وتحييد سلطة العسكر، وترسيخ أسس الممارسة الديمقراطية.

الدافع الثاني: توظيف هذه الإصلاحات بما يزيد أكثر من قوة تركيا بالمفهوم الشامل للقوة بصرف النظر عن الإطار السياسي.

لقد تغير منظور السياسة الخارجية التركية إلى خيار عضوية الإتحاد الأوربي، حيث أصبح حزب العدالة و التنمية لا ينظر له من منظور النظريات الصفرية (zero sum game)، بل ينظر من جهة أن علاقات جيدة مع أوربا هي أكثر جاذبية لربط علاقات مع الشرق الأوسط، و علاقات جيدة مع الشرق الأوسط تجعل تركيا أكثر جاذبية لعلاقات سياسية وثيقة مع الإتحاد الأوربي.[1] لا سيما في ظل المنافسة القائمة بين الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية في لعب أدوار مهمة في منطقة الشرق الأوسط، وقد صرح أوغلو أن أنقرة لا تستطيع أن بعلاقاتها أن تنحاز لا للشرق و لا للغرب، لأنها تتبع سياسة خارجية متكاملة.[2]

ثمة مقترحات أوربية تعِدُ تركيا بشراكة متميزة مع الاتحاد الأوربي إلى جانب إطلاق يد تركيا في عمقها الإستراتيجي لتكون دولة مركزية ذات مكانة كبيرة في السياسات الإقليمية و الدولية، و هذا رأي سائد في تركيا يرى بأن الاتحاد الأوربي يشجع

[1] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص 595.

[2] علي جلال معوض، العثمانية الجديدة، مرجع سابق، ص 19.

تركيا على الانخراط في سياسات "المكانة" و "النموذج" باعتباره تعبيرا عن منحة ترضية بديلة عن عضويتها في الإتحاد الأوربي. و على هذا الأساس هناك احتمالات عدة باتجاه تركيا نحو الشرق كبديل لها عن انسداد الأفق الأوربي، بحيث تصبح تركيا أكثر انخراطا في السياسات الإقليمية، انطلاقا من خيارات تركية أيضا و في ضوء ارتباطها بالولايات المتحدة وحلف الناتو، لكن هذا التوجه لا يعني تحولا نوعيا في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، و إنما هو تغير نسبي في ترتيب الأولويات البعيدة المدى بالتركيز على العمق الإستراتيجي لتركيا، و لا يوجد لدى الأتراك بموجب ذلك أية رغبة بفك ارتباطهم بالغرب[1].

الفرع الثاني: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كان هناك في بداية الأمر رواج لفكرة الانتداب الأمريكي على تركيا، حيث كان هناك شريحة واسعة من الأتراك تؤيد الفكرة و تؤيد أفكار ويلسون الـــ(13)، و قد أسسوا رابطة الويلسونيين (wilsonian league)، ثم بعد ذلك تم الانتقال إلى فكرة التحالف بناء على مدارك أمنية و إستراتيجية تحت حتمية وحدة الدولة الفتية، حيث أصبح لتركيا عامل جذب للولايات المتحدة من أجل تحقيق علاقات ذات أغراض سياسية، و إستراتيجية، وأمنية،[2] و محصلة ذلك هو علاقات غير متكافئة لها طابع أداتي و برغماتي، عاجزة على أن تتطور لتصبح علاقات تبادلية، أو متوازنة من حيث الالتزامات و عملت على الحد من تطور رؤية تركيا لدورها الإستراتيجي في الساحة الإقليمية و الدولية.

كانت للولايات المتحدة الأمريكية و تركيا أثناء الحرب الباردة علاقات إستراتيجية واضحة تصب في إطار أمني متعدد الأطراف مع تركيا مع تركيا كونها العنصر الفاعل

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسية الخارجية التركية:الاستمرارية – التغيير، مرجع سابق، ص ص 206-207.
[2] عقيل سعيد محفوض، المرجع نفسه، ص 224.

في سياسة احتواء وفرت الحماية للغرب من الاعتداء الشيوعي؛ و استمرت العلاقات بين تركيا و الولايات المتحدة خلال سنوات طويلة دون أن تعترضها تحديات جدية ولا أزمات فعلية تجعلهما يراجعان العلاقات بينهما مراجعة عميقة، و قد مثلت تلك العلاقات قضية مركزية للسياسة التركية، إذ كانت الولايات المتحدة قطب رحى في سياسات الأمن لتركيا.

ومنذ نهاية الحرب الباردة تراجعت الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الغرب بصفة عامة ولدى الولايات المتحدة بصفة خاصة نتيجة لزوال الخطر الشيوعي وبالتالي عدم الحادة لسياسة "سد المنافذ" التي وفرت لتركيا دورا مهما طيلة الحرب الباردة، لكن متغيرات البيئة الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أعادت لتركيا فرص تعظيم أدوارها، لا سيما مع إدراك الأتراك أنفسهم لحقيقة هذه التغيرات و سعيهم للتعاطي معها وفق رؤية جديدة، و أدوات مختلفة زادت من حضور تركيا و رفعت الطلب مجددا على قيامها بأدوار جديدة.[1]

بعد الحادي عشر من سبتمبر و إعلان الحرب على الإرهاب و غزو أفغانستان ثم الحرب على العراق، شهدت العلاقات التركية الأمريكية توترا ملحوظا و تباعد بين مواقف الدولتين حيال العديد من القضايا العالمية والإقليمية، مما دفع بالعديد من الأدبيات الغربية هذه العلاقة بالشراكة المضطربة،[2] إلا أن كلا الطرفين كان حريصا على عدم زعزعت الشراكة الإستراتيجية التي تربط بينهما، ما جعلهما يعيدان تقييم هذه العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات ويزيد من مساحة الالتقاء.

[1] خليل العناني، الولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة، في: علي حسن باكير و [آخرون]، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، ص 149.

[2] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص 597.

ومع دخول الولايات المتحدة للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة "الحرب على الإرهاب"، الذي أثقل كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها باقية حتى الآن، حيث شهدت العلاقات التركية الأمريكية توترا عقب الاحتلال الأمريكي للعراق في عهد الرئيس السابق جورج بوش، و قد بذلت إدارة أوباما جهودا كبيرة لتطوير هذه العلاقات، لكنها واجهت الكثير من العقبات ومن أهمها المفاوضات التي أجرتها تركيا في عام 2010 رفقة البرازيل مع إيران، والتي لم توافق عليها الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لذلك رفضت كل من تركيا والبرازيل فرض عقوبات اقتصادية على إضافية على إيران في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة كذلك إلى الصعوبات في العلاقات بين تركيا وإسرائيل و التي أدت إلى تعقيد العلاقة بين الولايات المتحدة و تركيا.

إن ردت الفعل التركية في أخذ زمام المبادرة بما يخدم المصلحة التركية الخالصة، ناجم عن خيبة الأمل الكبيرة التي تلقتها أنقرة عقب حرب الخليج الثانية التي لم تؤدي إلى تحسين الشراكة الإستراتيجية بين البلدين و لم يساعد تركيا في مسعى انضمامها للإتحاد الأوربي، بل ترتب عليها خسائر اقتصادية كبرى، وتركت تركيا معزولة في مواجهة ضربات حزب العمال الكردستاني.

وما زاد من السخط التركي هو مساهمة الولايات المتحدة في دعم نشوء كيان فدرالي في شمال العراق بصورة رسمية منصوص عليها في الدستور العراقي، وهو ما يمثل خطرا إستراتيجيا بالغا على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني[1]. ففي العقد الماضي تعمقت المشاعر المعادية لأمريكا في أوساط الشعب التركي، فاستنادا إلى صبر الآراء الذي قام به مركز بيو (pew) للأبحاث في سنة 2000/99، تبنى 52% من الأتراك موقفا إيجابيا من الولايات المتحدة لكن هذه النسبة هوت إلى 15% في سنة

[1] محمد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 598.

2003 بعد غزو العراق، ثم تدنت إلى 9% في سنة 2007، و هي بذلك تمثل أدنى مستويات الشرق الأوسط، وهذا راجع إلى انعكاسات تلك الحرب على تركيا، وهذا ما أدى إلى ضعف الإعجاب بالشعب الأمريكي و القيم الأمريكية.[1]

تعتبر العلاقات التركية مع الولايات المتحدة من أكبر المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية، لكنها محكومة بدورها بمجموعة من المحددات تتحكم في مستوى هذه العلاقات، وهي:

1. **المحدد الإستراتيجي للعلاقات الأمريكية التركية:** لعبت تركيا خلال الحرب الباردة دورا استراتيجيا في سياسة الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإتحاد السوفياتي، وهذا ما جعل تركيا تستفيد من الدعم الأمريكي المالي والعسكري، و قد زادت حاجة الولايات الأمريكية لتركيا خلال حرب الخليج الثانية و ما بعدها بغية تطويق و إضعاف النظام العراقي السابق بقيادة الرئيس الراحل صدام حسين.
2. **المحدد الكردي في** للعلاقات **التركية الأمريكية:**يعتبر الموقف من حزب العمال الكردستاني محددا مهما لطبيعة العلاقات التركية الأمريكية، حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي، وتعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، وفي سنة 2007 و صل الدعم الأمريكي لتركيا في مواجهته بتقديمها للدعم اللوجستي والتغطية لمساعدتها على توجيه ضربات جدية إلى مواقع حزب العمال في شمال العراق.
3. **المحدد عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي:** لطالما كان انضمام تركيا للإتحاد مطلبا أمريكيا واضحا، وذلك من أجل كسب حليف لها داخل الإتحاد الأوربي

[1] ستيفن فلانجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية (csis)، ترجمات الزيتونة 69، جوان 2011،ص 09.

وإيجاد توازن بين القوى التقليدية مثل فرنسا و ألمانيا و إيطاليا، و بين قوى جديدة أقرب لها مثل دول أوربا الشرقية وتركيا.

4. **المحدد الاقتصادي للعلاقات الأمريكية التركية:** لم تقتصر العلاقات الأمريكية التركية على البعد الإستراتيجي الأمني فقد بدأت بعلاقات اقتصادية منذ مشروع مارشال و ما لحقه من إعانات اقتصادية قدّمتها الولايات المتحدة لتركيا، في ومرحلة الركود الذي عرفه الاقتصاد التركي سنة 2001، حيث وصل معدل التضخم إلى نحو 68.5 % وفقدت الليرة التركية نحو 70% من قيمتها، هنا تدخلت الولايات المتحدة لدى صندوق النقد الدولي لأنقاض الوضع، حيث تم إقراض تركيا حوالي 7.5 مليار دولار.
5. **العلاقات التركية الإسرائيلية: أصبحت** خلافات تركيا مع إسرائيل سببا مباشرا لتوتير العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، حيث عرف العلاقات التركية الإسرائيلية اضطرابا و عدم استقرار في السنين الأخيرة[1]، بعد تأكيد حكومة العدالة و التنمية على هوية تركيا الإسلامية، و كذا موقف تركيا من العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان سنة 2006، و الانتقاد العنيف الذي وجهه أردوغان و حكومته لإسرائيل عقب العدوان على غزة سنة 2008، و أحداث أسطول الحرية سنة 2010، هذا كله يجعل من العلاقات التركية الأمريكية متوترة بسبب الدعم غير المشروط الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل.
6. **العلاقات التركية الروسية:** العامل الآخر المحدد للعلاقات التركية الأمريكية هو الانفراج التاريخي في العلاقات التركية الروسية، فعلاقات التعاون الثنائية في قطاعات التجارة و الاستثمار و الطاقة مازال تتوسع منذ العقد الماضي، وأصبحت روسيا شريكا اقتصاديا أساسيا لتركيا، وزاد حجم الاستثمارات المشتركة عن 10

[1] ستيفن فلانجان، مرجع سابق، ص 18.

مليار دولار، و بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 35 مليار دولار، أي أكثر من ضعف التبادل التجاري مع الولايات المتحدة ناهيك عن الاعتماد الكبير لتركيا على الطاقة الروسية.[1]

كما ساهم إنشاء منطقة صناعية مشتركة (Qiz) بين واشنطن و أنقرة، و التي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية، و أعفتها من الرسوم الجمركية، وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا فحجم الصادرات بلغ 5.7 مليار دولار، وحجم الواردات بلغ 5.4 مليار دولار عام 2008.

شكلت الولايات المتحدة محور جذب أمني وإستراتيجي بالنسبة لتركيا بناء على أبعاد إدراكية واقعية كون الولايات المتحدة تمثل مركزة القوة السياسية والأمنية في العالم؛ وهي تمثل مركز إسناد لتركيا أمام أوربا، وهي كذلك مظلة أمنية لمواجهة مصادر التهديد المحتملة، وكذلك تمثل الولايات المتحدة صمام أمان أمام هواجس الانقسام والتفتت التي تعاني منها تركيا. لقد بنى حزب العدالة والتنمية رؤيته للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاث أسس:

1. عدم إعطاء الولايات المتحدة صكا على بياض في توظيف تركيا لخدمة مصالحها في الشرق الأوسط.
2. إعادة التفكير في التوجه نحو الشرق بعيدا عن منظور العلاقات مع واشنطن.
3. تحميل واشنطن جزء من أعباء انضمام تركيا للإتحاد الأوربي.

في ظل حكم حزب العدالة و التنمية و على الرغم من الخلافات النسبية و الفروق في المدارك و السياسات حول عدد من القضايا في المنطقة في إطار رؤية تركيا لتنشيط

[1] ستيفن فلانجان، مرجع سابق، ص 20.

دورها الإقليمي، إلا أن لا أحد من الطرفين يقر بحدوث أي تغير قصدي أو تبدل جذري في رؤيته لعلاقات التعاون الثنائية بينهما؛[1] و يعزز هذا الاتجاه وجود رأي في تركيا يرى أن الولايات المتحدة تعمل على تعزيز سلطة حزب العدالة و التنمية في إطار نمذجة التجربة التركية وإنشاء "جمهورية إسلامية معتدلة" توازن المشروع الإيراني وتكون نموذجا للإسلام السني حول العالم.

و لقد طبق حزب العدالة و التنمية في سياسته الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية تبدو أكثر أنانية، من خلال تطبيق معادلة جديدة للعلاقات تقوم على **المقايضة المحسوبة** خاصة فيما يخص قضية الحرب على الإرهاب و قضية إعادة هندسة الأوضاع في الشرق الأوسط.

تعكس السياسة الخارجية التركية الجديدة على نحو متزايد الثقة بالنفس التي تتحلى بها تركيا، و اعتراضها على سياسات أمريكية معينة، و باعتراف صناع السياسة الخارجية يوجد الكثير من المصالح الإستراتيجية بين تركيا و الولايات المتحدة إلا أنهم يشعرون أنهم أكثر إلماما بمنطقتهم من الولايات المتحدة، و أن علاقاتهم الحسنة بدول الجوار تعطيهم القدرة على التحاور مع الدول التي لا تستطيع واشنطن التحاور معها، فصناع السياسة الخارجية التركية ما عادوا يقنعون بمجرد نقل الرسائل، و هم يشعرون أن الولايات المتحدة لا تمنح سياستهم الإقليمية الجديدة التقدير الذي تستحقه.[2]

لقد عكست السياسة الخارجية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية بشكل عام سياسة واقعية توازن بين مصالحها الوطنية و الإقليمية و بين علاقاتها مع الولايات المتحدة،

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، 225.

[2] ستيفن فلانجان، أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية، ص 15.

لاشك في أن هناك نقطة تحول يكون لتفشي نزعة العداء لأمريكا في أوساط الشعب التركي تأثيرا كبيرا في هذا التحول.

الفرع الثالث: محدد النسق الدولي.

يتأثر للنسق الدولي صانعو القرارات السياسة الخارجية بالخصائص والقواعد العامة للنسق الدولي، و نجد أن النسق الدولي لا يؤثر فقط على السياسات الخارجية للدول بل يؤثر على محددات السياسة الخارجية ذاتها، و قد تختلف تأثيرات الأنساق الدولية من فترة زمنية إلى أخرى و تتغير بتغير طبيعة الأنساق، مثلا من الثنائية القطبية إلى الأحادية. و يخلص ليوارد من دراسته لسبع أنساق دولية تاريخية منذ عصر الصين القديمة و حتى عصر الأيديولوجية الراهن إلى أن النسق يؤثر على الدول المشاركة فيه إلى حد أنها تصبح متشابهة في الدوافع، و الأساليب، و الهياكل الداخلي، والأدوار، والقواعد والمؤسسات.[1]

و تعتبر القواعد والقوانين المقبولة في المجتمع الدولي من أهم الخصائص النسقية الدولية التي تؤثر في سياسات الدول، ولا ينبع احترام الدول للقانون الدولي من مجرد الضرورات التي يفرضها احترام المعاهدات الدولية، ولكن أيضا من الضرورات التي يفرضها احترام العرف الدولي.[2]

و قد تطورت السلطة فوق الوطنية للأجهزة القانونية الدولية تطورا كبيرا خاصة في أوربا مع هياكل الإتحاد الأوربي، فمحكمة العدل الأوربية تتمتع بسلطة فرض الغرامات على الأفراد و الشركات،[3] وعلى الرغم من العقبات التي تعرقل نمو القانون

[1] لويد جونسن، مرجع سابق، ص 300.
[2] لويد جونسن، المرجع نفسه، ص 301.
[3] لويد جونسن، المرجع نفسه، ص 302.

الدولي فإنه مازال ينمو و يتوسع نحو مجالات جديدة، نجد أن كل الدول تهتم بتبرير سياساتها أمام العالم من الناحية القانونية، كما أنها تظهر التأييد للأجهزة القانونية الدولية باعتبارها أدوات لتنفيذ سياساتها الخارجية.

لا يعتبر دور المنظمات الدولية العنصر الأساسي في النسق الدولي، ربما يكون نمط توزيع القوة في النسق الدولي هو أهم خصائص هذا النسق التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول، فحسب نظرية ميزان القوة تتأثر الدول في سعيها لتحقيق القوة بالمحاولات التي تقوم بها الدول الأخرى لتغيير ميزان القوة الدولي، و قد تلعب بعض الدول دور حامل ميزان القوة.

تؤثر التغيرات الدولية على كل الدول، وعلى توجهيه السياسة الخارجية، إلا أن هناك تفاوت في درجة التأثير على الدول بحسب انخراط هذه الدول في النسق الدولي وتحالفها مع أقطابه، وكذلك على حسب الأهمية الجيو–سياسية لهذه الدول، بهذا تعد تركيا من الدول الأكثر حساسية و تأثيرا لتغيرات البيئة و النسق الدولي، باعتبارها من أكثر الدول انخراطا في التفاعلات و التحالفات التي تحكم طبيعة العلاقات داخل هذا النسق، كذلك بحكم طبيعة موقعها الجيواستراتيجي الذي يؤهلها لأن تكون دولة مركزا في التفاعلات الدولية.

الفرع الرابع: المحدد الخاص بفراغ القوة في المنطقة.

وقد وفر العديد من التطوّرات الأخيرة في المنطقة شعوراً بوجود فراغ في القوة الداعمة، فبعد انهيار عملية السلام العربية–الإسرائيلية عام 2000 وتدهور النزاع الفلسطيني، و الغزو الأميركي للعراق عام 2003؛ و صعود إيران كقوّة إقليمية؛ و في

ظل الانقسامات العربية،[1] جعل بعض الدول مثل سوريا تشعر بأنها ضعيفة في المنطقة وظل خطر الانهيار باد أمامها، وهكذا دخل العالم العربي القرن الحادي والعشرين مع شعور عميق بأنه في أزمة نتيجة لتراجع دور القوى الإقليمية العربية التقليدية (مصر والسعودية)، والجمود الذي طبع التفاعلات العربية–العربية نتيجة للانقسامات العربية بين دول (الاعتدال و الممانعة).

أصبح الدور التركي يتمتع بثقة لدى الدول العربية بكلا شقيها (اعتدال و ممانعة)، حيث اعتبرت أن الدور التركي لم يعد مسألة تركية بل امتد بتأثيره البليغ على مجمل التوازنات في المنطقة، وهذا ما أبان عن ظهور خارطة جديدة للشرق الأوسط أطلقت عليها تركيا سوقا اقتصادية، و اعتبرته إيران اتحاد للدول الشرق الأوسطية، ولكن الأهم في ذلك هو ظهور الضعف في هيكل النظام العربي و عجزه عن مواجهة نفوذ القوى الإقليمية المجاورة.[2]

تمثّلت الدينامكية الإقليمية الأساسية التي شجّعت تركيا على تأدية دور الطرف الثالث، في الانقسامات العربية وبروز فراغ في السياسة الإقليمية، لم يُضعِف انقسام العالم العربي قدرة الدول على معالجة المشكلات الإقليمية مثل المسألة الفلسطينية والأزمة العراقية وحسب، بل سمح أيضاً لقوى أخرى بالتدخّل سعياً لتحقيق مصالحها، و الفراغ الثاني في المنطقة خلّفته الولايات المتحدة، فقد أصبح فشل إدارة بوش مرة أخرى في خلق نظام شرق أوسطي واضحاً جداً للعيان بعد اجتياح العراق عام 2003 حتى قبل سنة 2003 كانت إدارة بوش لا تبالي إلى حد كبير بعملية سلام عربية–إسرائيلية، و فراغ السلطة الذي اقترن مع فراغ أيديولوجي ونجم عن تراجع نفوذ الولايات المتحدة ومصداقيّتها في المنطقة ملأته من جديد قوى إقليمية على غرار إيران وتركيا، لكن خلافاً

[1] مديحة أشتون ، http://www.akhbaralarab.net/index.php/opinions/25935--------1

[2] مديحة أشتون، http://www.akhbaralarab.net/index.php/opinions/25935--------1

لإيران ظهرت تركيا طرفاً ثالثاً "مستقلاً ومحترماً وذا مصداقية" نظراً إلى قدرتها على التكلّم مع كل الفرقاء في المنطقة. وقد عزّزت النظرة إلى تركيا بأنها محاوِر جيّد، موقع أنقرة.[1]

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.

كانت تركيا في مرحلة الحرب الباردة و التسعينات جزء من السياسات الغربية، ورهينة رؤية الغرب و إسرائيل للعالم، فحصدت جزاء ذلك عزلة دولية و إقليمية، بالإضافة إلى ما سبق فإن بقاء تركيا حبيسة الإيديولوجية الكمالية جعلها تتعرض لمشكلات داخلية وخارجية لم تستطع هذه النظرة الانعزالية تجاوزها و إيجاد حلول لها.

شرعت تركيا منذ العام 2002 في بناء و هيكلت سياستها الخارجية على نحو يتواكب مع الرؤية الجديدة لأحمد داود أوغلو، وحزب العدالة والتنمية، آخذة بعين الاعتبار أهداف ذات معالم واضحة، متطلعة للاستفادة من موقعها الجغرافي، ورصيدها التاريخي، من أجل ملء مساحات الفراغ الجيوسياسي التي خلفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة،[2] حيث يعتبر أحمد داود أنه بالدبلوماسية الفاعلة و العقلانية تطمح تركيا لتحقيق قيمها، ومبادئ سياستها الخارجية الحاضنة للقيم المحلية و العالمية، كما ستنتهج أيضا سياسة خارجية فاعلة، و ذلك ارتكازا على نقاط قوتها، حيث ستسهم مثل أي عضو مسؤول في المجتمع الدولي في حل المشكلات الإقليمية و الدولية.

وفق هذه الرؤية انتقل تركيز السياسة الخارجية التركية الجديدة من التركيز الكلي على الانضمام الاتحاد الأوربي إلى الانخراط الفعال في الشؤون الإقليمية للمحيط

---

[1] مديحة أشتون، http://www.akhbaralarab.net/index.php/opinions/25935--------1

[2] محمد عبد القادر، نحو فهم الدور التركي، مركز الأمة للدراسات والتطوير، الجمعة, 29 أكتوبر 2010، المصدر: http://www.islamicpl.org/2010-05-22-23-15-25/2666-2010-10-28-21-05-12.htmlkp.

الجيوسياسي، و يرجع الخبراء هذا التحول إلى فلسفة السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية، الذي يملك تصور خاص عن كيفية التعامل مع القضايا المحيطة بتركيا على نحو منهجي، بغية التعزيز و الرفع من أداء الدور الإقليمي التركي وفقا للرؤية الجديدة التي قدمها مهندس السياسة الخارجية التركية كبير مستشاري رئيس الوزراء سابقا و وزير الخارجية الحالي البروفسور أحمد داوود أوغلو، الذي بلور رؤيته في إدراك جيد لما يجب أن يكون عليه الدور التركي في الفضاء و الجوار الإقليمي حينما قدم نظرياته، والتي يسعى من خلالها إلى الانتقال بتركيا من دولة طرف إلى دولة مركزية في التفاعلات الإقليمية و الدولية، و ذلك بتبني سياسة خارجية متكاملة، بحيث تنتقل تركيا من السياسة الخارجية القائمة على سياسة الأولويات إلى وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية كلها في إطار واحد متكامل.

يرى أحمد داوود أوغلو أنه لابد من تركيا أن تخرج من مرحلة ما بعد الحرب الباردة بموقع و مكانة على الساحة الدولية، ولن يتأتى لها ذلك إلا بالاعتماد على رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تجعل منها قوة مركزية، و لقد ارتكزت نظرية السياسة الخارجية التركية الجديدة لتركيا على أربعة مبادئ[1] نوردها كالتالي:

الفرع الأول: التوازن بين الأمن والديمقراطية.

تنطلق تركيا من مبدأ يقضي بأنه يجب أن يكون هناك توازن بين الأمن والديمقراطية في أي بلد كان، فالأمن غير كاف لوحده بل يجب أن يكمله مبدأ الحرية، وإقامة صلة وثيقة بين الديمقراطية خاصة في شقها المتعلق بالحقوق و الحريات والأمن، تعد ضرورة للأمن القومي التركي و كنتيجة لذلك فإن انعدام هذا التوازن بين الأمن

[1] محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس و مرتكزات، في: علي حسن بكير [وآخرون]، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، مرجع سابق، ص 137.

والديمقراطية في أي دولة لن يحقق لها فرصة إقامة منطقة نفوذ في محيطها الإقليمي،[1] فشرعية أي نظام سياسي تُستمد من قدرته على توفير الأمن لمواطنيه، وتمكينهم من حقوقهم وحرياتهم على السواء، حيث أن الأنظمة التي تقيد الحريات سعيا منها لتحقيق الأمن فإنها تتحول إلى أنظمة استبدادية، فالتوازن بين الأمن و الحرية يحول دون أن تتحول الدول إما إلى دولة إلى استبدادية غير ديمقراطية، أو دولة فوضوية ينعدم فيها الأمن.[2]

حيث أنه وفي وقت كان اللاعبون العالميون وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما سواها، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ما أدى إلى ظهور توجه عام يدعو إلى تقييد الحريات من أجل الأمن، كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم في الإصلاح السياسي دون التخلي عن المتطلبات الأمنية،[3] حيث اعتبر حزب العدالة و التنمية أن شرعية أي نظام سياسي تأتي من قدرته على تأمين الأمن و الحرية على السواء لمواطنيه.

و لهذا كانت حكومة تركيا حريصة على تحقيق و ضمان حرية مواطنيها من دون أن يترتب على ذلك تهديدات للأمن القومي التركي، و في ظل جميع الظروف و رغم التحديات السياسية المحلية الجدية و الخطيرة التي واجهتها هذه الحريات، فقد كان التحدي الأكبر يتطلب الاضطلاع بمهمة مكافحة الإرهاب (خاصة بعد زيادة نشاط حزب العمال الكردستاني أعقاب الغزو الأمريكي للعراق) دون تضييق هامش الحريات المدنية، و هي مقاربة مرتكزها الأساسي هو السير في تحقيق الحرية و الديمقراطية بالتوازي في آن واحد و عدم تغييب إحدى الغايات على الأخرى، و بعبارة أخرى تقوم هذه السياسة على

[1] أحمد داوود أوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة و في العالم، مجلة رؤية تركية ،20-05، جانفي 2012، ص07.
[2] أحمد داوود أوغلو، المرجع نفسه، ص 08.
[3] محمد نور الدين، في:[علي حسين باكير و[آخرون]، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 137.

توفير أقصى قدر من الحرية دون المخاطرة بالأمن، و تحقيق أقصى قدر من الأمن دون تقييد الحريات، وهو تحد تخطته تركيا بنجاح، وهو يعتبر مسألة ثقافة سياسية بالدرجة الأولى، و كمحصلة لذلك فإن قوة تركيا الناعمة زادت في الوقت الذي نضجت فيها ديمقراطيتها، على حد تعبير أوغلو فأن الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا.[1]

الفرع الثاني: سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

نشأت السياسة التركية تحت ضغوط أمنية ثقيلة ولا تزال تحتفظ بعقدة نشأتها الأولى، الأمر الذي ظل يلازمها طيلة العقود الماضية، حيث رأت تركيا نفسها محاطة بالأعداء و هنا يقول المثل التركي: "ليس للأتراك أصدقاء غير الأتراك"؛ حسب خبير الشؤون التركية عقيل سعيد محفوض و فق رؤية هوبزية أي سياسات مبنية على الخوف، حيث يمثل الخوف دافعا للحصول على الأمن، وهو بذلك يخالف ما ذهب إليه الأكاديمي التركي كمال كيريسجي الذي يعتبر أن الرؤية الهوبزية لدى تركيا جعلتها تعطي أولوية للقوة العسكرية ، وحثتها على البحث عن تلك القوة و الاستعداد لاستخدامها، و يعتبر عقيل أن الكمالية أدمجت بين التهديدات الخارجية و المخاوف الداخلية في نظام عقدي ينطوي على رؤية استبدادية في الداخل من أجل حراسة الأمة ضد أعداء الداخل والخارج،[2] بالإضافة إلى ذلك عملت النخبة الحاكمة على تفسير كل فشل أو عجز في السياسة بتآمر أطراف داخلية أو خارجية، و هنا تصبح المؤامرة مدخلا تفسيريا و إجراء سلوكيا لتصدير الأزمات الداخلية، و من ثمة تأسيس سياسات خارجية تحالفية و احتوائية بالمعنى السياسي و الأمني.

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 612.

[2] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص 167.

وفقا لذلك عاشت تركيا خلال عقود عدة نوعا من العزلة عن جوارها، حيث كتب إسماعيل جيم وزير الخارجية الأسبق قائلا: "عندما أصبحت وزيرا أدركت أن علاقاتنا لن تكن جيدة، وفكرت أنه على الأقل يقع عنا بعض اللوم، و قد اعتمدنا مبدأ أنه مقابل كل خطوة إيجابية نحو تركيا، فإن علينا أن نخطو خطوتين".[1]

و تسمى أيضا سياسة السلام الاستباقية (problem solving approach)، ومهما كانت مسمياتها فإن الهدف منها واحد وهو الحيلولة دون تحول الصراعات و المشكلات بين تركيا و الأقاليم المحيطة بها إلى أزمات و مشكلات مزمنة، وترتكز هذه السياسة على التحول من مفهوم العلاقات القائمة على المعادلات الصفرية، بما يعني أن مكسب أي طرف لن يكون إلا بخسارة الطرف الآخر إلى مفهوم الحلول التوافقية و المكاسب المشتركة[2] (Win–Win solutions)، وهذا نابع من ضرورة أنه على تركيا أن تعيش في محيط مستقر، وهذا ما يحتم عليها تخفيض المشاكل إلى نقطة الصفر مع كل دو الجوار،[3] حيث أن تركيا لن تكون بموقع تظهر رد الفعل على بعد ظهور المشاكل، بل ستأخذ على عاتقها مسؤولية إزالة الخلافات مع دول الجوار،[4] و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات و الدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع جميع الجيران، وهذا ما يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة،[5] وينقلها من دولة محاطة بالأعداء إلى دولة محاطة بالأصدقاء، مما يتيح لتركيا لعب دور إقليمي مؤثر في المنطقة، ولهذا جاءت نظرية تصفير المشاكل أساسا من أجل تهيئة البيئة التي تحتضن هذا

---

[1] عقيل سعيد محفوض، المرجع نفسه، ص ص 170– 171.

[2] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص 580.

[3] محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سابق، ص 11.

[4] أنظر أتيان محجوبيان [و آخرون]، الحوار العربي التركي بين الماضي و الحاضر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية و المؤسسة العربية للديمقراطية و مركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT إستنبول، الطبعة الأولى بيروت، 2010.

[5] محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. أسس و مرتكزات، في: علي حسين باكير [و آخرون] ، مرجع سابق، ص 138.

الدور حتى يكبر، وهي سياسة استباقية لا تقوم على رد الفعل و إنما على إيجاد الحلول للمشكلات قبل وقوعها.[1] لا تعتبر سياسة تصفير المشاكل الهدف في حد ذاته، و إنما هي مرحلة أولى تمهيدية لمرحلة تعظيم التعاون مع دول الجوار في المنطقة بما تحقق أكبر مكاسب للطرفين.

و كوسيلة لذلك أسست تركيا لجان إستراتيجية على مستوى عال مع العراق، سوريا، اليونان، و روسيا، و لقاءات حكومية مشترك لمناقشة القضايا الثنائية، وكذلك تم الإعداد لتأسيس آليات مماثلة مع بلغاريا، أذربيجان، و أوكرانيا، و دول أخرى مجاورة، وقد ألغت تركيا تأشيرات الدخول مع سوريا و طاجيكستان، ألبانيا، لبنان، الأردن، ليبيا وروسيا، و دول أخرى؛ و تعتبر الزيارات الرسمية التي يقوم بها كل من رئيس الجمهورية، و رئيس الوزراء، و وزير الخارجية و كبار المسؤولين إلى دول الجوار و ما تحمله هذه الزيارات من ثقل رمزي.

فعلاقة تركيا الآن تسير على الطريق الصحيح بالمقارنة بالسنوات السابقة، فهناك ترابط اقتصادي كبير مع البلدان المجاورة، و كذلك فإن مستوى العلاقات مع جورجيا يمثل اليوم نموذجا يحتذي به لبقية دول المنطقة، حيث أصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار (باتوم) كما لو كانت تستخدم مطاراتها الداخلية، و كذلك تم تبني مشروع السكة الحديدية بين باكو تبليسي و كارس دون أي خوف من التوسع الإمبريالي.

ولا شك أن هذه الإنجازات التركية تُشعر دول المنطقة و المجتمع الدولي بالارتياح و الطمأنينة تجاه تركيا، و تكسبها ثقة كبيرة و تجسدت ملامح هذه السياسة في التحركات

[1] علي لكحل، السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)، دراسات إستراتيجية، العدد 13، ديسمبر 2010، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر 2010، ص 104.

النشطة من أجل التخفيف من حدة التوترات بين السنة و الشيعة في العراق، ومحاولة الإصلاح بين الداخل اللبناني بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي عليه في تموز 2006.[1]

كما تجلى ذلك في مسعى الوساطة بين سوريا و إسرائيل على مدى أربع جولات كادت تفضي إلى توقيع إعلان مبادئ، واستضافت أنقرة كذلك للمفاوضات المباشرة بين باكستان و أفغانستان، وبين جورجيا و روسيا، والوساطة بين حركتي فتح وحماس، ليست سياسة تصفير المشاكل هي الهدف في حد ذاته كما يراها معظم الباحثين في الشأن التركي، وإنما هي مرحلة أولى تمهيدية لمرحلة تعظيم التعاون مع دول الجوار في المنطقة، لذا تبقى سياسة تصفير المشاكل عبارة عن رؤية و ليست كوضع تحقق.[2]

وقد أدت سياسة "صفر المشاكل" التركية إلى تحقيق إنجازين دبلوماسيين مهمين أزعجا كثيراً صناع القرار في تل أبيب، وهما:

1. التقارب التركي السوري بعد سنوات من العداء المعلن، والذي اقترب في بعض الأحيان إلى حد إعلان الحرب.
2. الاختراق الذي حصل في القضية الأرمينية، والتوقيع على بعض البروتوكولات الثنائية التي قد تفتح الحدود بين البلدين.

الفرع الثالث: إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك.

يرتكز هذا المبدأ على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست في حالة تنافس، أي ليست بديلة عن بعضها بعضا و إنما متممة ومكملة، وهو مبدأ يسعى لإبراز علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ترابطها بحلف الأطلسي وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، وكذا سياسة جوارها مع روسيا و أوراسيا تسير على

[1] محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. أسس و مرتكزات، في: علي حسين باكير [و آخرون]، مرجع سابق، ص 140.
[2] محمد نور الدين، المرجع نفسه، ص 140.

الوتيرة ذاتها من التزامن باعتبارها علاقات تجري كلها في إطار متكامل و ليست علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، تركيا بلد متعدد العوالم المحيطة به فهي بلد أوربي وآسيوي و بلقاني و قوقازي، ينتمي إلى منطقة البحر الأسود و المتوسط، و إلى العالم التركي و الإسلامي و الشرق أوسطي و السلافي، و هو بلد مسلم و علماني، وعضو في حلف شمال الأطلسي، ويتطلع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، و وفقا لهذه الرؤية ليست من مصلحة تركيا أن تهتم بعالم واحد أو ببعد واحد من جغرافيتها و تتجاهل الأبعاد الأخرى، و بالتالي على تركيا أن تولي اهتماما بكل هذه الأبعاد و هو ما يعرف بـــ: "سياسة تعدد الأبعاد"[1]، لا يمكن تفسير تركيا جغرافيا أو ثقافيا بربطها بمنطقة واحدة، حيث أن تركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثمّ فهي تتحكم في منطقة نفوذها في جوارها المباشر، إذا تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات عمق استراتيجي مستمد من عمقها التاريخي و الجغرافي.

و خصوصا في الظروف المتحركة الراهنة من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلا من أن تكون تركيا مصدر المشكلة في استقطابات شرق/غرب، وشمال/جنوب، آسيا/أوربا، غرب /إسلام، يجب أن تكون على العكس من ذلك مصدرا لحل المشكلات، وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول، وبالتالي تصبح تركيا مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي و الإقليمي.[2]

إن تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية ليس ناتجا فقط من تعدد أبعادها الجغرافية، بل ينبع كذلك من عضويتها في منظمات دولية و إقليمية بارزة، فهي عضو في العديد من المنظمات، مثل الأمم المتحدة، و حلف شمال الأطلسي، و منظمة التعاون والتنمية

[1] محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، مرجع سابق، ص 11.

[2] محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. أسس و مرتكزات، في: علي حسين باكير [و آخرون]، مرجع سابق،.ص138.

الاقتصادية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ومجموعة الدول العشرين (G 8)،[1] الاتحاد من أجل المتوسط، و تشارك تركيا في العديد من نشاطات منظمات إقليمية لا تتمتع بالعضوية الكاملة فيها، حيث تعتبر عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، و رابطة دول الكاريبي.

يرتكز الأداء الكلي للسياسة الخارجية على الاهتمام بالمنظمات الدولية غير الحكومية و قوى المجتمع المدني، وقد أدى هذا العامل إلى زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسة الخارجية؛[2] تهدف تركيا بهذه السياسة إلى إقامة علاقات تكاملية لا تنافسية مع القوى العالمية المختلفة، و تفعيل الدور التركي في المنظمات الدولية و الإقليمية و تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي.

الفرع الرابع: الدبلوماسية المتناغمة.

تبني إستراتيجية المشاركة الفعالة و التي تجمع بين النظرة الإستراتيجية بعيدة المدى و متطلبات المواقف التكتيكية الظرفية والآنية، حيث يقوم هذا المبدأ على ضرورة اكتساب تركيا المزيد من النفوذ في المنظمات الدولية، فعند العودة إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، و استضافتها للمؤتمرات و القمم الدولية؛ نجد أن هناك تطورات مهمة حال مقارنتها في أدائها الدبلوماسي قبل 2003.[3]

في هذا الإطار يشير وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو إلى أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق دور أكثر فاعلية لتركيا من خلال البدء في مرحلة تصفير

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية: http://www.mfa.gov.tr

[2] راقدي عبد الله، سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد: 13، ديسمبر 2010، ص 129.

[3] أحمد داوود أو غلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة و في العلم، مرجع سابق، ص 11.

المشاكل في المحيط الإقليمي التركي، و الذي يمهد للوصول إلى مرحلة التعاون الأقصى (maximum cooperation)، و بموجب هذه الإستراتيجية استضافت تركيا قمما مهمة للمنظمات الدولية، قمة الناتو، قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، قمة منتدى المياه العالمي، قمة البلدان الأقل نموا، قمة رابطة دول الكاريبي، واستضافت في فيفري 2002 المنتدى المشترك الأول بين الإتحاد الأوربي، و في مبادرة لتشجيع حوار الحضارات التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في جويلية 2005، و استجابة لذلك أطلقت تركيا مع إسبانيا المبادرة وقد انعقد المؤتمر الأول لحوار الحضارات في الفترة من 15 إلى 16 جانفي 2008 في مدريد ثم انعقد في اسطنبول سنة 2009، و كذلك استضافت تركيا الاجتماع الهادف إلى إيجاد حل سلمي للقضية النووية الإيرانية، و على المنوال نفسه تم إقامة قناة الاتصال الوحيدة بين باكستان و أفغانستان من خلال مبادرة الرئيس التركي عبد الله غول.

و ارتكزت تركيا في تحقيق هذا المبدأ على العناصر الإستراتيجية:

- **مأسسة الحوار الإستراتيجي:** من خلال البحث عن إيجاد صيغ مؤسسية تعنى بتوثيق العلاقات و فتح قنوات للحوار بصفة دورية، وإذا كانت تركيا بالأساس عضوا في المؤسسات الغربية ، فإنها أرادت أن تعزز تواجدها في منظمات أخرى، حيث اكتسبت التفاعلات العربية التركية صفة المؤسسية، فأصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، كما افتتحت جامعة الدول العربية مقرا دائما لبعثتها في أنقرة،[1] ونظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، و في إطار إستراتيجية التوجه نحو الشرق ركزت تركيا على إعادة تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، وتجلى ذلك في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة، وهو ما تجسد

[1] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص 581.

بالفعل بعد انتخاب أكمل الدين إحسان أوغلو أمينا عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي أيضا من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، ومن أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 2009/07/14.[1]

تبذل تركيا جهودا من أجل مأسسة علاقاتها بدول الجوار، مثلا مبادرة جوار العراق، حيث أن **منتدى جوار العراق** الذي تشارك فيه العراق أيضا هو تمأسس من حيث مناقشة للعلاقات و المشاكل، و بدأ ذلك يصبح كإحدى الأدوات للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط.[2]

- **إستراتيجية الاعتماد المتبادل:** ترى السياسة الخارجية التركية أن الاعتماد المتبادل، وتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، وسيلتان لدعم الاستقرار و إحلال السلام في مختلف أرجاء العالم، وهذا ما يفضي إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة أكثر تقدما بما يحقق التكامل و الاندماج المؤسسي على جميع المستويات، وقد ساهمت هذه الإستراتيجية في إعادة صوغ العلاقات التركية مع باقي الدول.[3]
- **التنسيق بين تركيا و القوى العالمية:** باعتبار أن هدف تركيا الرئيس هو أن تصبح في حدود 2025 أحد اللاعبين الأساسين على الصعيد العالمي لتلتحق بقوى عالمية كبرى مثل: الهند و الصين و روسيا، و سعيا منها لتحقيق هذا الهدف انخرطت تركيا في عملية تنسيق شامل و كامل مع هذه الدول، فوقعت مع الصين في أكتوبر 2010 ثماني اتفاقيات اقتصادية تهدف إلى رفع حجم التجارة البينية من 17 مليار دولار إلى 50 مليار دولار في حدود الخمس سنوات المقبلة، كذلك ارتفاع حجم

[1] محمد نور الدين، السياسة الخارجية .. أسس و مرتكزات، في: علي حسين باكير [و آخرون]، مرجع سابق، ص 141.
[2] مليحة أشتون، في: أتيان محجوبيان [و آخرون]، الحوار العربي التركي، مرجع سابق، ص57.
[3] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص582.

التبادل التجاري بين البلدين إلى قرابة 40 مليار دولار سنة 2010 بعد أن كان 08 مليارات دولار عام 2001.[1]

و تتوقع تركيا استمرار سياستها الخارجية على هذه الوتيرة مع الاعتماد على إستراتيجية ناجحة للدبلوماسية المتناغمة، فالآن ينظر لتركيا على أنها دولة مسؤولة توفر النظام و الأمن في المنطقة، فهدف تركيا الآن هو أن تتوسط باستمرار في القضايا العالمية باستخدام المنابر الدولية الأمر الذي تعتبره تركيا علامة على انتقال تركيا بنفسها إلى قوة عالمية.[2]

المبحث الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية التركية.

لا تعرف السياسة الخارجية الثبات، فالتغير في أحد أبعادها المكانية و الزمنية والموضوعية يتطلب بالضرورة التكيف مع الأوضاع الجديدة، وباعتبار السياسة الخارجية تتوقى الفعالية في الأداء فإنها بذلك تصبح عبارة عن بحث متواصل عن عناصر الفعالية،[3] وباعتبار أن المعوقات التي تواجه السياسة الخارجية في سعيها لتحقيق أهدافها تكمن في عملية تنفيذها، والتي تتطلب توافر الإمكانيات و وجود الأدوات التي تكفل الفاعلية في تحقيق أهدافها.

يتوقف تحقيق الفاعلية في السياسة الخارجية على العقلنة التي يجب أن تعتمد الدولة عليها في تنفيذ سياستها الخارجية، و ذلك بأن تعمل على تناسب الأداة المستخدمة مع الغاية أو الهدف بصفة أساسية، و مع الظرف التاريخي و الموضوعي، حيث يعتمد اختيار وسائل تحقيق السياسة الخارجية على مجموعة من الاعتبارات منها طبيعة و أهمية

[1] محمد عبد القادر، المرجع نفسه، ص 583.

[2] أحمد داوود أو غلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة و في العلم، مرجع سابق، ص 11.

[3] عباس عطوان خضر، الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية، المجلة العربية للعلوم سياسية، العدد:17، شتاء 2008، ص 165.

الهدف، و كذا مواقف و أهداف و استراتيجيات الأطراف الأخرى، بالإضافة إلى معطيات البيئة الدولية، غير، و الواقع أنه كلما تعددت وتنوعت الوسائل كلما ساهم ذلك في منح مجالا واسعا من حرية التصرف في شؤونها الخارجية.[1]

يرى ريمون أرون (Raymond Aron) صاحب **السلم و الحرب بين الدول** أن السياسة الخارجية قائمة على **فن الإقناع و فن الإرغام،** و يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية و الإستراتيجية، و كلاهما خاضعتان للسياسة أي لرؤية النخبة السياسة الحاكمة حول المصلحة الوطنية، و أضاف ريمون أرون أن السياسة في وقت السلم تستخدم الوسائل الدبلوماسية دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد ، كما أنها في زمن الحرب لا تستغني السياسة عن الدبلوماسية، طالما أن هذه الأخيرة تقود العلاقات مع الحلفاء و المحايدين أو عرض حلول سلمية على العدو،[2] بالمفهوم العام و حسب أرون قوة الدولة هي قدرتها على الإنتاج أو على التدمير.

وسائل السياسة الخارجية هي مجموعة الأدوات التي تمكن قوة الدولة من التعبير عن ذاتها، و تنقسم إلى قوة اقتصادية، و قوة عسكرية، و قوة معنوية، فتصبح قوة الدولة هي استخدام هي استخدام هذه القوى من أجل تحقيق أهداف معينة.[3]

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية نتائج سلبية على تركيا، عندما أرادت تركيا أن تجني أكثر مما تزرع بإتباعها سياسة تقديم القليل و انتظار الكثير، كما شهدت تهديد وحدة الدولة و تكاملها و شهدت كذلك إحجام الإتحاد الأوربي عند وضع تركيا ضمن مخططات توسعته.

[1] بوقارة حسين، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة، الجزائر،2012، ص 97.
[2] جراد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 114.
[3] جراد عبد العزيز، المرجع نفسه، ص 114.

و مع ظهور العالم التركي أطلقت تركيا مبادرات جدية في إطار جلب وسط آسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي، كما عملت بجد من أجل إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود، لتعزيز توجه تركيا نحو العالم الخارجي، واستطاع حزب الرفاه أن يطور مجموعة الدول الثمانية النامية.

لقد قامت السياسة الخارجية التركية الجديدة على إعادة تقييم و تجديد التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية، وربط هذه التوجهات مع الأدوات التي تستخدم في تنفيذها، من منطلق أن أي تغير في أهداف السياسة الخارجية، فإنه و بشكل حتمي ستتغير أدواتها و وسائلها بالتبعية، حيث أن النظرية التي لا تستطيع إقامة انسجاما بين التوجهات الإستراتيجية و الأدوات التي تستخدمها في توجهات هذه ستظل خاضعة للمتغيرات الإقليمية و الدولية،[1] ورهينة السعي إلى التكيف مع هذه المتغيرات، وهذا ما يحتم على تركيا في إطار سعيها لبناء سياسة خارجية جديدة أن تعيد تقييم و أدوات سياستها الخارجية، و تكيفها مع التحولات الإقليمية و الدولية من أجل الوصول إلى تكامل استراتيجي.

خلال فترة الحرب الباردة استطاعت تركيا أن تقييم علاقات من خلال (03) أدوات سياسية مختلفة، حيث دخلت في حلف الناتو و أقامت من خلاله علاقات مع الولايات المتحدة و المحور الأطلسي، كما عززت علاقاتها مع أوربا من خلال الشراكة مع الإتحاد الأوربي، وعلاقات مع مناطق التأثير التاريخي من خلال دخولها في منظمة المؤتمر الإسلامي، و في إطار التحولات التي تعرضت لها هذه المنظمات الثلاثة كان لا بد لتركيا أن تعيد النظر في سياساتها الخارجية و أدوات تنفيذها.

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 249.

تم دعم الأدوات السياسية هذه بمنظمات أخرى جديدة بعد نهاية الحرب الباردة محاولة في ذلك التكيف مع الظروف و الأوضاع الدولية الجديدة، حيث تم تأسيس منظمة الدول الإسلامية الثمانية النامية(D 8) توسيع منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا لتضم دول آسيا الوسطى، كما تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، وعقدت قمة دائمة لدول العالم التركي.

و عملت تركيا من خلال انضمامها لكل هذه المنظمات على دعم وزيادة نفوذها في العمق الجغرافي للمناطق المحيطة بها، وبموجب فقد أعطت تركيا لنفسها أدوات إستراتيجية مؤثرة تعزز تعددية الخيارات و البدائل للسياسة الخارجية التركية في إطار متكامل رغم جدوى هذه المسعى إلا أن هذه الأدوات ظلت بعضها ناقصة و بعضها عديمة الفعالية، نتيجة تعرض إلى مشاكل و تناقضات دبلوماسية، وعلى تركيا أن تأخذ ذلك في الحسبان.[1]

في ظل التحالفات الجديدة التي اتجه إليها الوضع الدولي مؤخرا يمكن للجغرافيا التي تمتلكها تركيا أن تحقق لها خاصية الجذب، وتعزز من رصيد انضمامها للتحالفات الجديدة ، حيث سعى صانعي السياسة الخارجية إلى العمل على تأسيس ساحة الجذب هذه، وعلى امتلاك الأدوات اللازمة لذلك، وسيكون على تركيا أن تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة.

لقد استوعبت السياسة الخارجية التركية الجديدة التطور الحاصل في العاقلات الدولية، فأصبحت سياسة تركيا الخارجية الجديدة تتبنى التعاون بوصفه أنسب مجال للتأثير في الغير، و في الوقت نفسه لم تهمل تطور قدراتها العسكرية، بل سعت في تطويرها من

[1] أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق ، ص 250.

حيث العدة و العدد، و بذلك تكون السياسة الخارجية الجديدة لتركيا قائمة بالأساس على استخدام أدوات الإقناع، ما دامت التفاعلات القسرية مكلفة.

المطلب الأول: الوسائل الدعائية.

ما يميز التفاعلات الدولية الراهنة هو الدور البارز لتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية و تأثيرها المباشر في حياة الشعوب، وهو ما يعرف بالوسائل الدعائية للسياسة الخارجية، لأن الاتصال أصبح موضوع اتهمام دولي فالعالم يزداد ترابطا بما وفرته وسائل الاتصال الحديثة من إمكانات و بذلك تجلت صفة القرية العالمية على العالم الذي نعيش فيه، و تنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين و النخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى،[1] وتعني استخدام الدولة لمختلف وسائل وتقنيات الاتصال الدولي في التأثير بالرأي العام الأجنبي وتوجيهه بما يخدم المصلحة القومية للدولة، سواء من خلال استمالة الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع قضاياها، أو بث الفرقة في صفوف الدول المعادية، أو تحطيم الروح المعنوية لجيوش الأعداء، أو زعزعة الاستقرار السياسي داخل هذه الدول من خلال إثارة الأقليات داخله،[2] أو هي توظيف وسائل الإعلام التي تمتلكها الدولة في خدمة أهداف سياستها الخارجية. فالإعلام هو الأداة الإستراتيجية الأولى لتسويق السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها، و لما كانت المعلومة عنصر قوة فإن امتلاكها سيساهم في جانب مهم في التأسيس لمركز مهم لدور مركزي في تراتبية القوى الدولية.[3]

ويعتبر الإعلام الدولي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للدول المستقلة المتمتعة بالسيادة الوطنية الكاملة، ووسيلة فاعلة من وسائل تحقيق بعض أهداف السياسية الخارجية

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 93.

[2] المصدر: http://ocw.kfupm.edu.sa/user%5CGS4230405/BBduc23.htm

[3] عباس عطوان خضر، مرجع سابق، ص 166.

داخل المجتمع الدول،[1] من خلال المؤسسات الإعلامية الموكل إليها ممارسة الإعلام الدولي، ويتم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وكالات الأنباء الدولية، والصحف و المجلات الدولية، و الإذاعات الدولية، حيث تعتبر الوسائل الدعائية من الوسائل المستحدثة في مجال السياسة الخارجية، ولكن سرعان ما حجزت مكانتها من بين أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، خاصة مع التطورات المتسارعة في وسائل و تكنولوجيات الاتصال الحديثة كالفضائيات و الإنترنيت وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة.

يرى بعض الباحثون أن الوسائل الدعائية أخطر وسائل السياسة الخارجية، وذلك راجع إلى الخصوصية التي تميز هذه الوسائل فهي غير موجهة للسيطرة على رقعة أرض أو على مكونات مادية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية للدول الأخرى، و إنما موجهة نحو غزو العقول و السيطرة عليها، و هذا ما دفع بالأستاذ إسماعيل صبري مقلد إلى الاعتقاد بأن الوسائل الدعائية هي أخبث الأدوات المستخدمة في السياسة الخارجية،[2] و قد تسمى الوسيلة النفسية لأنها تخاطب عقول و عواطف الأفراد و الجماعات بهدف إقناعهم بوجهة نظر معينة.

إذا فوسائل الدعاية و الإعلام الدولي موجهة أساسا لهندسة القبول لدى الرأي العام داخل الوحدات الدولية الأخرى، و من ثمة توجيه هذا الرأي لخدمة مصالح الدولة الفاعلة، ومساندة مواقفها وقراراتها وهذا ما يوفر غطاء المشروعية لقرارات وأعمال الدول الفاعلة ويضمن تأييد الداخلي والخارجي لتوجيهاتها السياسية، وتزداد مكاسب الدولة الفاعلة إذا استطاعت وسائلها الدعائية من التأثير في النخبة الحاكمة في للوحدات الدولية الأخرى.

[1] المصدر : http://droit2.ul.edu.lb/fdroit2/infos/ahlam%20baydoun/a13.pdf

[2] برقارة حسين، مرجع سابق، ص 110.

ويخدم الإعلام الدولي المصلحة الوطنية العليا للدولة، وفقاً للحجم والوزن والدور الذي تتمتع به هذه الدولة أو تلك في المعادلات الدولية القائمة، وتأثرها وتأثيرها في الأحداث العالمية المستجدة، وخاصة عند نشوب أزمات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اضطرابات اجتماعية تطال تلك الدولة، أو الدول المجاورة لها، أو تطال مناطق المصالح الحيوية للدول الكبرى في أنحاء مختلفة من العالم؛[1] و تكمن قوة الإعلام الدولي في قوة الدولة و فعالية جميع وسائل سياستها الخارجية باعتبار أن وسائل الدعاية الإعلامية تساند جميع وسائل السياسة الخارجية الأخرى في سعيها لتحقيق الأهداف المسطرة، كما تكمن قوة الإعلام الدولي أيضا في تنظيمه وأساليبه، وضعه الخطط والتكتيكات، و متابعته و تماشيه مع خصائص مستقبل الرسالة.

وتستعمل الدول أجهزة الدعائية من أجل تعريف بسياستها الخارجية، وجعل أهدافها مقبولة أخلاقيا، لتقوم هذه الأجهزة بعملية التسويق لمواقف و قرارات السياسة الخارجية والدفاع عنها، حيث يعتبر هذا العمل الدعائي من أهم الركائز لنجاح تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.[2] إن الخطأ في التعامل مع المعلومة يؤدي بالضرورة إلى الخطأ في تشخيص البيئة السياسية الخارجية، وحتما هذا سيؤدي إلى خطأ في التعامل معا، وعليه وجب على صناع السياسة الخارجية الاعتناء بوسائل الإعلام والاتصال واستخدامها في رفع فعالية تلك السياسات في تحقيق أهدافها ومصالحها.

و الآن أصبح الإعلام يهيأ المبررات اللازمة والكافية لممارسة التأثير بصورة لم تكن مقبولة من قبل، فالتدخل في شؤون الدول لدواعي إنسانية مثل حماية حقوق الإنسان أو لدعم التحول الديمقراطي، أو لوقف عمليات التطهير العرقي.

---

[1] البخاري محمد، الإعلام الدولي والسياسة الخارجية، بتاريخ: 2009/08/26. المصدر: http://bukharimailru.blogspot.com/2009/08/blog-post_8891.html

[2] بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 112.

وأمام هذا الوضع وباعتبار علاقات الترابط بين المعلومة وصنع السياسة الخارجية، أصبحت الأنظمة السياسية مطالبة بتكييف سياساتها الخارجية مع البيئة الراهنة و في إطار ذلك يجب على السياسة الخارجية مراعاة أربع وظائف أساسية وهي: امتلاك المعلومة، ثم معالجتها، توزيعها، و حمايتها.[1] بعد نهاية الحرب الباردة ونتيجة لعولمة مجال الإعلام والاتصال ازدادت أهمية الإعلام الدولي كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية بالنسبة للدول الكبرى، حيث تتزايد مصالح هذه الدول ويتزايد دورها في السياسة الدولية، وبموجب ذلك تجد نفسها مجبرة على تقوية الوسائل المختلفة لسياستها الخارجية في سعيها لتحقيق مصالحها.

لقد كان الإعلام التركي خلال حرب التحرير الشعبية و بداية تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، إعلاما رسميا خاضعا لتوجهات الدولة في ظل نظام حكم الحزب الواحد (1923–1950)، غير أن هذا الإعلام انقلب إلى إعلام ليبرالي يأخذ بنظرية المسؤولية الاجتماعية بعد انتقال تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب اعتبار من 1946، و بذلك أصبح الإعلام التركي عرضة للتيارات السياسية و الاجتماعية و الدينية المختلفة، إضافة إلى توفر إمكانية استغلال وسائل الإعلام التركية –و لا سيما الصحافة و السينما– من قبل القوى الأجنبية الطامعة في المنطقة، كذلك من قبل الأيدي الخفية التي تعمل من وراء الستار لتوجيه تلك الوسائل وفق رغباتها و تطلعاتها،[2] وتمتلك تركيا ترسانة هائلة من وسائل الإعلام حيث تصدر في عموم تركيا أكثر من 3450 جريدة و مجلة و دورية،

[1] عباس عطوان خضر، مرجع سابق، ص 166.

[2] الداقوقي إبراهيم، صورة العرب لدى الأتراك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 82.

و258 قناة تلفزيونية تبث بعضها على النطاق المحلي و أخرى على النطاق الإقليمي، و1090 محطة إذاعية محلية، وطنية، و إقليمية.[1]

رغم أن تركيا تستخدم الإعلام للتأثير في الساحة الداخلية أكثر من تركيزها على الساحة الدولية، و باعتبار أن تنسيق السياسة الخارجية التركية يتم على أعلى مستوى وبإشراف رئيس الوزراء، حيث تم تطوير مشاريع متعددة الأطراف لإقامة حوار مع مختلف الأطراف و للمساعدة على فهم أفضل للسياسة الخارجية التركية، و من خلال هذا البرنامج تهدف تركيا لزيادة وضوح دورها أمام الرأي العام العالمي، أصحبت تستخدم تركيا هذه الأداة بصورة أكثر من السابق لخدمة سياستها الخارجية لأن الإعلام يمثل الأداة الإستراتيجية لتسويق السياسة الخارجية.

وفضلا عن التسويق للثقافة التركية والمواقع السياحية نجد أن بعض المسلسلات تسوق للسياسة الخارجية التركية، وبعضها يستعمل لإعادة إحياء مجد الخلافة العثمانية، وبعض المسلسلات التي تعرض سير بعض السلاطين العثمانيين.

وهو الأمر الذي يمكن أن يقود إلى خلق تصورات و مناخات واسعة لتقبل بعض الأفكار و تبني بعض قيم و سلوكيات المجتمع التركي، و بذلك تم خلق ظاهرة إعلامية وثقافية ضاغطة تعرض عبر الفضائيات، حيث لاقت المسلسلات التركية إقبالا جماهيريا عربيا منقطع النظير، و أبدى الجمهور العربي استعدادا لتقبل ذلك.[2]

[1] عبد الكريم علي، الإعلام التركي بين العلمانيين و الإسلاميين مواجهة طويلة تصل إلى التعايش، في: تركيا...صراع الهوية، مصدر سابق، ص40.

[2] وسام فاضل راضي و طالب عبد المجيد ذياب، التعرض للمسلسلات التركية المدبلجة ورأي الجمهور بالمحتوى القيمي فيها، مجلة الباحث الإعلامي، العدد:08، مارس 2010، كلية الإعلام – جامعة بغداد.

وفي إطار توظيف وسائل الإعلام لخدمة قضاياها الأساسية لا سيما قضايا سياستها الخارجية اتخذت تركيا عدة قرارات بافتتاح قنوات تلفزيون بلغات غير تركية فضائية للعرب وثانية للأرمن وثالثة للأكراد، وهي خطوة رأى مراقبون أنها تستهدف تحقيق أهداف سياسية لتحسين العلاقة مع الأقليات الكردية والأرمينية، وإعادة تطبيع العلاقات مع أرمينيا، وتعزيز علاقتها بالعالم العربي للحفاظ على الزخم الذي اكتسبته إقليميا بسبب مواقفها من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، التي اتخذ فيها أردوغان والشارع التركي على السواء مواقف داعمة بقوة لغزة.

لقيت امتنانا واسعا لدى الشعوب العربية، و هو مسعى يهدف لتعزيز الوجود التركي على الساحة العربية، و تطهير الذاكرة العربية والذاكرة التركية لأن هناك انطباعات في الذاكرة التركية سلبية عن العالم العربي، وفي العالم العربي هناك انطباعات سلبية عن تركيا؛ ويرى مراقبون أن هذا الأمر في الواقع مرتبط بسياسة تركية لتقوية ارتباطها الإقليمي أمام الصعوبات التي تواجهها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

و نظرًا لما للإعلام من دور فاعل وعميق في الترويج لأي سياسة أو نظام سياسي فقد اتجهت تركيا إلى إنشاء قناة تركية ناطقة بالعربية هي قناة التركية (TRT) التي تعبر عن الثقافة التركية في شتى المجالات، كالفن والعلم والسياسة ونقلها إلى العالم العربي، فهي تنبع من خلال رؤية الشعب التركي والحكومة التركية معًا للعلاقة الوطيدة مع العالم العربي، وقد تم افتتاحها بموجب قرار حكومة حزب العدالة والتنمية لتدعيم التواصل الثقافي والأخوي بين تركيا والعالم العربي بداية شهر أبريل 2010، وهي تابعة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في تركيا، ومن أهداف القناة التواصل مع العالم العربي وتعريفه بتركيا، وفتح آفاق التعاون الإعلامي المشترك بين تركيا والعالم العربي، والإسهام في

صياغة الهوية الثقافية للفرد والمجتمع للمواطن العربي، وتعميق الروابط والوفاق بين الجانبين.[1]

ويأتي إطلاق مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية لهذه القناة الناطقة باللغة العربية، في ظل ازدياد الاهتمام تجاه تركيا في العالم العربي خلال الأعوام الأخيرة بعد سياسة الانفتاح التي بدأت الحكومة التركية بانتهاجها في السنوات الماضية تجاه العالم العربي والإسلامي، ومثلما يشعر الشعب العربي بالحاجة إلى التعرف إلى الشعب التركي وقضاياه، فان هذه القناة، ستضع إمكانياتها من اجل التعريف بتركيا عن كثب، كما ساهمت المسلسلات التركية التي بدأت تبث في قنوات التلفزيون العربية خلال الأعوام الأخيرة في زيادة الاهتمام والتعريف بتركيا، ولكن من الصعب القول أن تركيا معروفة بشكل تام في العالم العربي، ولهذا السبب فان إطلاق محطة فضائية ناطقة باللغة العربية تبث من تركيا أصبح مطلبا مهما و بينما تؤكد القناة العربية التابعة لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية على العلاقات المشتركة كالتاريخ والثقافة والفن والموسيقى والدين والعادات والتقاليد من جهة، فإنها تخطط من جهة أخرى لإيصال صورة واضحة لرجال الأعمال والمستهلكين العرب عن المستوى الذي بلغته تركيا في قدراتها الاقتصادية والتنموية والصناعية، ومن الطبيعي أن يساهم ذلك في تطوير العلاقات الاقتصادية بين كلا الجانبين.

المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية.

تعتبر الوسائل الاقتصادية من أبرز وسائل تحقيق السياسة الخارجية لأهدافها، وهي وسائل حديثة إذا ما قورنت بالوسائل الدبلوماسية و العسكرية، و قد ازدادت أهمية هذه

[1] عبد العزيز دينا، لتنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، مجلة رؤية تركية الإلكترونية، المصدر: http://rouyaturkiyyah.com/

الوسائل بفعل انتشار دعائم الاعتماد المتبادل و العولمة، فبعد انتهاء الحرب الباردة تحول الاهتمام والتركيز نحو القضايا الاقتصادية و بواسطة هذه الوسائل تمكنت الدول الكبرى من لعب دور مؤثر في العلاقات الدولية.[1]

ويقصد بها استخدام وتوجيه لمقدراتها ومواردها الاقتصادية المختلفة سلبا أو إيجابا للتأثير في الدول الأخرى، و توجيه سلوكها وقراراتها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية؛ وحيث يمكن أن تتعدد أشكالها ومنها (تقديم المساعدات والهبات، فرض العقوبات الاقتصادية والحظر الاقتصادي، تقديم القروض، إقامة المشاريع المشتركة، إرسال الخبرات، المساعدات الفنية والتقنية)، وبهذا يظهر أن الوسائل الاقتصادية موجهة للمجتمع ككل فقد تستعمل في صيغة إعانات للدول كما تستعمل كوسيلة لمعاقبة الدول.[2]

فالمتغيرات الدولية تلعب دورا أساسيا كوسائل و كأهداف في السياسة الخارجية، حيث ازداد توظيف القوى الكبرى للأدوات الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب الباردة، فالدول الكبرى المهيمنة على المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية، استطاعت من خلال توظيف ثقلها الاقتصادي في هذه المؤسسات فرض إصلاحات سياسية و إعادة هيكلة اقتصاد الكثير من دول العالم الثالث.[3]

لقد مر الاقتصاد التركي بعملية تحولات كبيرة بين عامي 2002 و 2008، حيث زاد الناتج القومي من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ 6.8 %،

[1] بوقارة حسين، مرجع سابق، ص 105.
[2] بوقارة حسين، المرجع نفسه، ص ص 106-107.
[3] المرجع نفسه، ص 108.

وارتفع معدل الدخل الفردي في الفترة نفسها من 3300 دولار إلى 10000 دولار، فضلا عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم و الزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات.[1]

تعد الأدوات الاقتصادية أحد أهم الأدوات التي نجحت تركيا في استخدامها من أجل مد جسور التعاون، وتعزيز المصالح المشتركة بينها وبين بقية الدول، حيث تعتمد تركيا على المقاربة الوظيفية القائمة على أولوية الاقتصاد في ربط العلاقات الحسنة بين الدول، و أبرز مثال على ذلك العلاقات التركية الروسية التي نمت في الفترة الأخيرة بفضل الاقتصاد، و ترجع نجاعة الأدوات الاقتصادية للنمو المتسارع للاقتصاد التركي الذي يعد من بين أكبر الاقتصاديات الصاعدة عالميا، و هو أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط، وسادس أكبر اقتصاد أوربي، و يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، كما كانت تركيا أيضا واحدة من بين أقل بلدان العالم تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية.

في إطار تعزيز مكانة تركيا كقوة اقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، استعملت اتفاقات التجارة الحرة مع دول الجوار الإقليمي مثل: (سوريا، مصر، ليبيا، والأردن)، وتعتبر هذه الاتفاقات كأحد أنجع أدوات السياسة الخارجية التركية، حيث ظهر ذلك بوضوح في اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا و التي تكللت بعقد شراكة إستراتيجية بين البلدين بعد سنوات طويلة من العداء، حيث كانت سوريا تأتي في مؤخرة الدول العربية في التعامل التجاري مع تركيا؛ ففي السابق لم تكن الدول العربية شريكا تجاريا مهما بالنسبة إلى تركيا، و على النقيض من ذلك تسعى تركيا الآن من وراء عقد هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التبادل التجاري بينها و بين دول الجوار، و خلق أفضلية اقتصادية وسياسية لتركيا، بالإضافة إلى فتح أسواق إقليمية للبضائع التركية.

[1] إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، في: علي حسين باكير [و آخرون]، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سابق، ص 47.

لقد انتقلت تركيا من عقد الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة إلى عقد اتفاق جماعي مع الدول العربية حيث تم في جوان 2010 بتوقيع الاتفاق الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية التركية و التي تضم كل من (تركيا، سوريا، لبنان، والأردن) يتضمن حرية انتقال المواطنين بدون تأشيرة، وحرية اقتصادية واسعة بين أعضاء المنطقة الحرة، وتسعى تركيا لضم دول عربية أخرى للمنطقة الحرة، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي لدول المنطقة الحرة، و يزيد من فعالية و قوة الدور التركي في المنطقة.[1]

من جملة أدواتها الاقتصادية تركز تركيا على توظيف التعاون الإنمائي، حيث أن الشعور بالمسؤولية المتزايدة بشأن دعم السلام العالمي من خلال ديناميكيات اقتصادية جديدة، و الإسهام في التنمية المستدامة على الصعيد العالمي قد منح لتركيا فرصة الظهور كلاعب ديناميكي في هيكلية التعاون الإنمائي الدولي؛ حيث أصبحت المساعدات الإنمائية الرسمية المتزايدة جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية الاستباقية، فلتركيا تملك مواقف مساهمة ناشطة في الاستقرار العالمي متلائمة مع سياستها في الإسهام لخلق بيئة أكثر سلاما و استقرارا في أقاليمها المجاورة.

إن ظهور دول آسيا الوسطى كجمهوريات حديثة الاستقلال، و لكي تتجاوز هذه الدول الصعوبات التي ولدت نتيجة التحول الاقتصادي و إنشاء الدولة تحتاج إلى تقديم الدعم الفوري اللازم والمنظم تنظيما جيدا، ولتلبية هذه الاحتياجات تم تأسيس وكالة التنمية و التعاون التركي (تيكا) لكي تضمن تركيا وجودها في العمق الآسيوي،[2] وهكذا أصبحت الدول المستقلة في القوقاز و آسيا الوسطى محور تمركز للمساعدات التركية؛ وتابع هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة التحول السريع في مجال التعاون الإنمائي مما أدي إلى احتضان جغرافية واسعة من البلدان المتواجدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية:http://www.mfa.gov.tr/turkiyenin-kalkinma-isbirligi-ar.ar.mfa

[2] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية:http://www.mfa.gov.tr/turkiyenin-kalkinma-isbirligi-ar.ar.mfa

تأسست وكالة التنمية والتعاون التركي (تيكا) سنة 1992، و تحملت مسؤولية تنفيذ سياسة التعاون التنموي التركي، وهي المسؤولة أيضا عن تنسيق التعاون التنموي التركي مع الجهات الفاعلة الوطنية والمنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية، حيث تساهم وكالة (تيكا) في مهمة التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول المتعاونة في هذا المجال، و قد بلغت المساعدات التنمية الرسمية التركية 400 مليون دولار إلى أفغانستان بين عامي 2005 و2009.

وفقا لهدف المشاركة في القضايا العالمية بشكل قيادي بدأت تركيا بعلاقات التعاون التنموي مع الدول الإفريقية، وفي هذا الصدد تم قبول تركيا كعضو مراقب للإتحاد الأفريقي في عام 2002، وأعلن عام 2005 "عام أفريقيا"، و فتحت (تيكا) في نفس العام مكتبها الأول في إفريقيا وتحديدا في إثيوبيا تلتها مكاتب في السودان، والسنغال، تعمل هذه المكاتب على المستوى الإقليمي، وتغطي أيضا البلدان داخل المنطقة المجاورة لها.

إن أنشطة تركيا التي تبذلها في مجال التعاون التنموي دليل على إصرارها بشأن الإسهام في الجهود العالمية التي تهدف إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر لمستقبل أفضل للجميع، ومن الجدير بالذكر أن من أولويات تركيا الأخرى هو تطوير التعاون في مختلف الأنظمة الدولية من أجل إبراز دورها المتزايد في التعاون العالمي؛ وفي هذا السياق عملت تركيا على تقديم تبرعات لمنظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة التعاون والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة.

ركزت تركيا مساعداتها على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وأنفقت المزيد من الموارد على قطاع التعليم والصحة، تركزت معظم مشاريع التعاون التنموي لتركيا على تطوير قطاع البنية التحتية الاجتماعية ما بين 2005 و 2010؛[1] حيث أن السبب

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية:http://www.mfa.gov.tr/turkiyenin-kalkinma-isbirligi-ar.ar.mfa

الرئيسي وراء هذا التركيز هو سياسة تركيا لتقديم الخدمات في القطاعات الفرعية عن طريق استجابة تركيا لدعوة بعض الدول الطالبة للمنح لتلبية احتياجاتها الأساسية من تعليم وصحة ومياه والصرف الصحي والبنية التحتية الإدارية والمدنية.

في الوقت الذي ركزت فيه تركيا على زيادة التبادل الاقتصادي على المستوى الإقليمي، فإنها قد نوعت كذلك في استخدامها للأدوات الاقتصادية الأخرى، فبالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات و مشاريع البناء في المناطق المجاورة، نجدها تعتمد على عقد اتفاقيات اقتصادية متخصصة مثل اتفاقات لمنع الازدواج الضريبي و النقل البري والبحري و غيرها.

المطلب الثالث: الوسائل العسكرية.

وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، و تشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، و توزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، و المساعدة العسكرية، والغزو المسلح، وغيرها من الأدوات العسكرية الأخرى.[1]

تستعمل الأدوات العسكرية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يتعلق الأمر بشروط ومتطلبات الأمن الوطني، ومع ذلك فالأدوات العسكرية لا تستعمل إلا في حدود ضيقة جدا، حين يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بالوسائل الأخرى، فهي موضوعة في آخر سلم الخيارات المتاحة للدولة،[2] و لذا تلح جل الدراسات الأكاديمية على ضرورة التدرج في توظيف وسائل السياسة الخارجية، إذ يجب توظيف آليات القوة الناعمة فإذا فشلت هذه المقاربة في تحقيق أهدافها يمكن اللجوء إلى استعمال القوة الصلبة

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 92.

[2] بوقارة حسين، المرجع نفسه، ص 101.

بما فيها الأدوات العسكرية على مراحل شريطة ضمان الحد الأدنى من الشرعية الإقليمية و الدولية، حيث توجد هناك أوجه متعددة لاستعمال للأداة العسكرية مثل المساعدات العسكرية و مبيعات الأسلحة التي تعتبر أحد توظيفات الأداة العسكرية من طرف القوى الكبرى،[1]

يعتبر الجيش التركي من أقوى مؤسسات الجمهورية فهي الأقدم و الأكثر تنظيما، في تاريخ الدولتين العثمانية والتركية، وكانت في الواقع وما تزال عماد الدولة، بل هي المؤسس للدولة الحديثة؛[2] حيث أسس مصطفى كمال الجيش التركي على أسس عقدية وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة و لدور الجيش في بناء الدولة و الحفاظ على هويتها؛ و يستمد الجيش هذه القوة من التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة، و تمتعها بالاستقلالية في اختيار قادتها، و وضوح رؤيتها بشأن دورها و الأهداف العليا للدولة؛ كما يمتلك الجيش قوة سياسية بموجب الدستور التركي الذي يمنح المؤسسة العسكرية بشكل غير مباشر التدخل لحماية الأمن القوم.

الجيش التركي هو ثاني أكبر الجيوش في حلف الناتو من حيث العدد بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و هو كذلك يحتل المرتبة الثامنة عالميا في عدد القوات العاملة بعدد قدره: 612.900، والمرتبة الخامسة عشر من حيث عدد المؤهلين للخدمة العسكرية بـــ: 35.005.326 مؤهل، و المرتبة السابعة عالميا في امتلاك طائرات الهيلوكبتر بعدد 570 طائرة هيلوكبتر، و المرتبة الثامنة في عدد الطائرات المقاتلة بـــ 1512 طائرة مقاتلة، والمرتبة الخامسة في عدد الدبابات بـــ 4460 دبابة، و قد زاد حجم الإنفاق العسكري التركي من 08 مليار دولار عام 2002 إلى 11.6 مليار دولار في عام 2007، وتتفوق تركيا على دول المنطقة في مؤشر الكفاءة القتالية للقوات بحكم إمكانات

[1] بوقارة حسين، المرجع نفسه، ص 102.

[2] عقيل سعيد محفوض، جدليات الدولة و المجتمع في تركيا، مرجع سابق، 148.

حلف الأطلنطي الذي تنتمي إليه، من حيث الكفاءة التنظيمية أو الكفاءة التدريبية، ومدى العمل الإستراتيجي.[1]

تحظي مخصصات الإنفاق العسكري في تركيا بأهمية خاصة ضمن ميزانية الدولة، لما يحققه ذلك من تحقيق تطلعات وأطماع تركيا، ويمكن ملاحظة ارتفاع ميزانيات الدفاع للقوات المسلحة التركية اعتباراً من عام 1990م، حيث تراوحت خلال التسعينيات ما بين (3-4) مليارات دولار سنوياً، وارتفعت منذ عام 2000 إلى حوالي (7ـ9) مليارات دولار في المتوسط حتى عام 2005م، وبمقارنة الإنفاق العسكري مع باقي دول الجوار الأخرى، نجد أن متوسط الإنفاق العسكري في إيران حوالي (4) مليارات من الدولارات، وبالنسبة لإسرائيل فيقترب الإنفاق العسكري لتركيا مع إسرائيل[2].

وضعت قيادة الأركان التركية برنامجاً لزيادة القدرة القتالية للجيش التركي، وهو ما قُدِّر بحوالي (150) مليار دولار خلال العشرين سنة القادمة، اعتباراً من عام 2000، منها ثمانية مليارات من الدولارات خلال الثلاثة أعوام الأولى، تتضمن تحديث حوالي (4000) دبابة، وتحديث حوالي (600) طائرة قتالية.

إن الإستراتيجية العسكرية التركية التي وظّفت لها عشرات المليارات من الدولارات، ستجعل منها قوة عسكرية كبري في المنطقة، ويؤكد ذلك رغبة تركيا في الحصول على طائرات (أو إكس) للإنذار المبكر والتجسس، وطائرات تزويد الطائرات بالوقود في الجو، و الذي يُعدّ مؤشراً على الطموح التركي للقيام بدور مركزي فاعل وكبير على امتداد مساحة جغرافية هائلة من البلقان إلى الشرق الأوسط، وصولاً إلى آسيا الصغرى والقوقاز.

---

[1] علي جلال معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002– 2008، مصدر سابق، ص 31.

[2] جميل عفيفى، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد، المصدر :الأهرام –الطبعة الدولية، 2011/09/22، الموقع الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=645374&eid=190

تعتمد تركيا في تسليحها بالأساس علي الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي يُقدّر إمدادها للجيش التركي بما يزيد نسبته علي 60% من التسلح، منها دبابات (M48)، و(M60)، وعربات مدرعة من طراز (M113A)، بخلاف نوعيات متعددة من المدفعية؛ وفي القوات الجوية نجد طائرات أنواع:(F4)، و (F5K)، و(F16)، وبخلاف طائرات النقل المختلفة و الحوامات، كذلك أنواع عديدة من القطع البحرية والزوارق الساحلية، وكذلك تعتبر ألمانيا هي ثاني دولة غربية في إمداد تركيا بالأسلحة، حيث أمدت تركيا بدبابات من طراز(ليوبارد 2)، هذا بخلاف عدد من الغواصات في القوات البحرية وأعداد مختلفة من الزوارق السريعة.[1]

سعت تركيا إلي تنويع وتأمين مصادر السلاح لها من بعض الدول الاشتراكية سابقاً، مثل: روسيا، والصين، علاوة علي تنمية القدرة الذاتية عن طريق التصنيع الحربي بالتعاون مع الدول الأخرى، وبخاصة إسرائيل، والتي ترتبط مع تركيا في عقود تصنيع حربي منها تحديث طائرات (أف 4)، والدبابات (M-48)، و (M-60)، والأمريكية الصنع التي بدأت منذ العام 1998 بين البلدين وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.

تحظي الصناعات العسكرية التركية باهتمام كبير من القيادتين السياسية والعسكرية، وبخاصة منذ أواخر الثمانينيات، حيث سعت القيادة العسكرية لتطوير التصنيع الحربي كشرط لاستيراد الأسلحة من الدول المصدرة، كما هدفت لوضع خطط طويلة الأجل لكي تشجّع الشركات المنتجة على المساهمة في التصنيع الحربي، وتطوير الصناعات الحربية في تركيا، وقد انتهجت تركيا ذلك في مجال صناعات الدبابات، والعربات المدرعة، والطائرات المقاتلة و الحوامات، وكذلك في صناعات الصواريخ المضادة للطائرات والقطع البحرية العسكرية.

[1] جميل عفيفى، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد ، المصدر :الأهرام –الطبعة الدولية، 2011/09/22، الموقع الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=645374&eid=190

إن تبني تركيا لمفهوم الأمن الجديد و الإستراتيجيات الأمنية الشاملة عمل على الحد من دور المتغير العسكري في صنع السياسة الخارجية، و بالتالي تراجع الاعتماد على الأدوات العسكرية؛ كما أن هذا التراجع للأدوات العسكرية هو تراجع إجباري جاء نتيجة للتطورات في المنطقة التي تمثلت في احتلال العراق، و ما صاحب ذلك من ضغوط داخلية و خارجية حرمت تركيا من تفعيل مثل هذه الأدوات.

المطلب الرابع: الوسائل الدبلوماسية.

تمثل الدبلوماسية مجموعة المهارات و الموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية ألأخرى، و التفاوض معها، بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية و حماية مواطنيها و ممتلكاتهم في الخارج و تنظيم تعاملهم مع الأجانب؛ و تعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، و هي شبكة السفارات والقنصليات و المفوضيات و غيرها من أدوات الاتصال الدولي،[1] فالدبلوماسية لا تضع أسس أو أهداف السياسة الخارجية، و إنما تحاول أن توفر الأدوات اللازمة لتنفيذها، وتحقيق أهدافها، إذ تعمد الدبلوماسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بمختلف الوسائل السلمية المتوفرة لديها من تبادل اتصالات و إجراء مشاورات أو مفاوضات، و الاعتماد المتبادل وغير ذلك من الوسائل الدبلوماسية المعروفة.

ولعل أهمية الأدوات الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية، انعكس على الاستعمال الشائع لكلمة دبلوماسية إلى الحد الذي أخذ فيه البعض يستعمل هذه الكلمة كمراد للتعبير عن السياسة الخارجية، خاصة في الأوساط الإعلامية بل تعدى ذلك في الكثير من الأحيان إلى الأوساط الأكاديمية.

[1] محمد سليم السيد، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سابق، ص 91.

تنطلق الرؤية التركية من التأكيد على ضرورة الاهتمام بالآليات الدبلوماسية لمعالجة مشكلات المنطقة، بدلا من الإبقاء عليها و الاستفادة من استمرارها أو تصعيدها، فبدلا من الاستفادة من الصراعات والاستثمار فيها سياسيا، اختارت تركيا التركيز على مزايا حل الصراعات والتوصل إلى الصيغ التوافقية، وهي تهدف إلى استعمال القوة الناعمة لتسوية النزاعات في الشرق الأوسط[1]، حيث وظفت تركيا أدوات سلمية ودبلوماسية في علاج المشكلات بينها وبين الآخرين، وهو ما يعرف بالقوة الناعمة، خلال سعيها إلى تصفير مشاكلها مع دول الجوار كلها، والمبادرة لحل أي إشكال قد يطرأ على علاقتها مع دول الجوار، فالمفاوضات الرسمية، والحوارات غير رسمية وبين الأكاديميين والوفود الإعلامية والنشاطات الثقافية والمعارض التجارية والتسهيلات المتبادلة والمعونات وتبادل الخبرات التقنية والإدارية والنشاطات الرياضية والمؤتمرات العلمية هي كلها من الأدوات الدبلوماسية التي استعملتها تركيا؛ و يرجع ذلك إلى الرغبة الجامحة في أن تكون تركيا طرفا ثالثا أو وسيط في العلاقات الإقليمية سواء لتسوية النزاعات أو ضبط التوترات، تمهيدا للعب دور القيادة الإقليمية.

الفرع الأول: المبادرة.

والمبادرة أن تركيا لا تنتظر الأطراف الأخرى لتخطو إليها بل تقوم هي باقتراح المشروعات والخطط الإقليمية و الدولية للتعاون في جميع المجالات، و هي بذلك تتجاوز واحدة من نمطيات السياسة الخارجية التركية، و هي " العزلة".[2]

لقد تبنت تركيا آلية المبادرة لحل أي إشكالية قد تطرأ في العلاقات معها وفق مبدأ "السبق بخطوة واحدة"، أي عدم انتظار تحرك الخصوم، بل البدء بتقديم مبادرات تدل على

[1] نوفل ميشال، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسات التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد:92، خريف 2012، ص 37.

[2] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص 174.

الاستعداد للحل السلمي؛ كذلك تعتمد الدبلوماسية التركية على طرح المبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية، حيث تكمن أهمية المبادرة من خروج تركيا من دائرة دبلوماسية رد الفعل إلى دبلوماسية الفعل و العمل على حد قول أحمد داود أوغلو، الذي يعتبر المبادرة قوة للطرف المبادر، حيث أن الضعيف هو من يتجاهل جواره و يتبع دبلوماسية التوتر بشكل مستمر.

و يرتبط الأمر بالبيئة النفسية المحيطة بعملية صنع القرار السياسي والسياسة الخارجية، و المدارك الذهنية عن تركيا لدى الأطراف المعنية بالمبادرة على افتراض أن تغير البيئة النفسية و الشعور بالثقة يزيدان من فرص لإعادة النظر في القضايا موضوع النزاع، وهو ما حدث لعدد من الدول التي كانت على خلاف مستمر مع تركيا، لكنها اليوم لا تعتبر تركيا بلدا معاديا على الرغم من أن تركيا لم تطرح مبادرات جدية لحل نزاعاتها العميقة مع دول الجوار لأنها أبدت حسن النوايا، و طرحت مقترحات أخرى مثل التعاون الأمني و التبادل التجاري[1] ،... الخ.

أولا: المبادرة تجاه أرمينيا.

اتسمت العلاقات التركية الأرمينية طوال القرن الماضي بالعداء الشديد نتيجة لما يعرف بمذابح الأرمن التي وقعت في أواخر الإمبراطورية العثمانية، و أثناء الحرب العالمية الأولى، فبعد استقلال أرمينيا على الإتحاد السوفيتي لم تقم أية علاقات بين الدولتين و مما زاد في تأزم الوضع هو النزاع الأرميني–الأذري على إقليم قرة باخ سنة 1993، و قد نجح حزب العدالة و التنمية في إحداث اختراق لهذا الملف الشائك سنة 2009، لتوقيع بروتوكولين لتسوية الخلافات المتجذرة بين البلدين في مدينة زيوريخ السويسرية، و تكمن أهمية هذه الاتفاقية في أنها تطرقت للقضايا الأساسية المتراكمة في

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، المرجع نفسه، ص 175.

تاريخ العلاقات بين البلدين؛ و كأهم نتيجة لهذه الاتفاقية تم تبادل التمثيل الدبلوماسي و فتح الحدود بين البلدين، و كذا ترسيم الحدود الرسمية القائمة بينهما منذ سنة 1921، و بذلك تكون تركيا قد تخلصت من المطالب الأرمينية التاريخية في المناطق الحدودية التركية.[1]

و قد صدر عن تركيا العديد من المبادرات في العلاقات الإقليمية و الدولية وخاصة ما يتعلق بالطاقة و تسوية النزاعات أو المحافظة على الاستقرار، مثل مبادرة الاستقرار والتعاون في القوقاز والتي تشمل إضافة لتركيا كل من روسيا وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا ، ومبادرة دول جوار العراق.

ثانيا: المبادرة تجاه سوريا.

اتسمت العلاقات التركية السورية بالتوتر و عدم الاستقرار على خلفية النزاع على لواء الإسكندرونة، بالإضافة إلى التنافر الناتج استقطابات الحرب الباردة و ازداد الوضع تأزما بعد عقد التحالف الإستراتيجي بين تركيا و إسرائيل، وكذا موقف سوريا من حزب العمال الكردستاني، و قد وصل البلدين إلى أعتاب الحرب سنة 1998.

و بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة سعى لإنهاء حالة الخلاف مع سوريا و كسب ثقتها وفقا لمبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار، وحرصت تركيا على تكثيف العلاقات بين البلدين والارتقاء بها إلى الشراكة الإستراتيجية، حيث تم توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين سنة 2004 و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2007.

[1] محمد نور الدين، الاتفاق التركي الأرميني، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

ثالثا: مبادرة تحالف الحضارات.

تستغل بعض العناصر المتطرفة أجواء الشك المتبادل والخوف والاستقطاب السائدة فيما بين الدول الإسلامية والمجتمعات الغربية، ولا يمكن الوقوف دون تدهور هذه الحالة ووصولها إلى درجة تهدد فيها الاستقرار الدولي إلا بتشكيل ائتلاف شامل يمنع الوصول إلى هذه الحالة.

أطلق كل من رئيس وزراء التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الإسباني خوسيه لويس رودريغيس ثاباتيرو مبادرة تحالف الحضارات في عام 2005 بناء على الاقتراح الذي تقدم به السيد ثاباتيرو بهذا الشأن، وباعتماد هذه المبادرة من قبل السيد أمين عام الأمم المتحدة تحولت هذه المبادرة إلى مبادرة أممية.[1]

وانطلاقا من هذه المقاربة فإن التحالف يهدف إلى وقف نزعة العداء، عن طريق الاحترام المتبادل فيما بين الثقافات؛ تعتمد المبادرة على موضوع الترابط بين كافة المجتمعات فيما يخص مواضيع التنمية والأمن والبيئة والازدهارّ؛ وتهدف هذه المبادرة إلى تكوين إرادة سياسية مشتركة من أجل مواجهة الأحكام المسبقة والفهم الخاطئ.

تم إحداث أمانة دائمة لهذه المبادرة في نيويورك تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لمتابعة التنسيق حول المواضيع المتعلقة بالمبادرة ومتابعة الأمور الإدارية للتحالف، تقوم الأمانة بالتعريف بالتحالف على صعيد العالم وبتنفيذ المشاريع الملموسة؛ وبناء على الاقتراح المقدم من قبل الجمهورية التركية أيضا عين الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس البرتغالي السابق السيد جورج سامبايو ممثلا أعلى لمبادرة تحالف الحضارات بتاريخ 26 أفريل 2007، وقد أعدت أمانة تحالف الحضارات خطة تنفيذية وتم تقديمها للأمين العام

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية : http://www.mfa.gov.tr/medeniyetler-ittifaki-girisimi-ar.ar.mfa

للأمم المتحدة بتاريخ 14 جوان 2007 بعد الموافقة عليها من قبل الممثل الأعلى، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ: 2009/11/10 مشروع القرار المتعلق بمبادرة تحالف الحضارات والذي تقدمت به 96 دولة.[1]

عقد المنتدى السنوي الأول لتحالف الحضارات في مدريد يومي: 15-2008/01/16، وقد شارك في هذا المنتدى ما يقارب 350 شخص من رجال الدولة وممثلي الهيئات الدولية والأكاديميين ورجال الدين وممثلي وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال، شاركت تركيا في هذا المنتدى بوفد كبير ترأسه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وشارك فيه وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، ويكتسب منتدى مدريد أهمية خاصة من ناحية كونه المنتدى الأول الذي تنتقل فيه مبادرة تحالف الحضارات إلى المستوى العالمي.

عقدت الأمم المتحدة المنتدى الثاني لمبادرة تحالف الحضارات في إسطنبول يومي 6-7 أفريل 2009، وشارك فيه خمسة من رؤساء الدول والحكومات ورئيس برلمان وخمسة وعشرون من وزراء الخارجية وعشرة من الوزراء الآخرين وكبار الممثلين من اثنتي عشر هيئة دولية؛ أعاد منتدى إسطنبول التأكيد على أن مبادرة تحالف الحضارات هي المبادرة الدولية الرئيسية في مجال الحوار فيما بين الثقافات، ويمكن القول بأن التحالف بمناسبة عقد منتدى إسطنبول قد أتم مرحلة التحول المؤسساتي، وبأنه قد تم التوافق على اتخاذ المزيد من الخطوات التي من شأنها تطبيق مبادرة تحالف الحضارات التي دخلت مرحلة النضوج، وقد كان منتدى إسطنبول مفيدا من ناحية تعزيز الدور التركي الرائد على صعيد الجهود المبذولة في مجال الحوار بين الثقافات والتأكيد على

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية : http://www.mfa.gov.tr/medeniyetler-ittifaki-girisimi-ar.ar.mfa

عدم إمكانية التخلي عن هذا الدور التركي والترويج لتركيا وزيادة ظهورها على الساحة الدولية.[1]

إن انخراط تركيا في المنافسات السياسية في عمقها الإستراتيجي هو بالأساس نتيجة مبادرات نظرية و سلوكية تمت على صعيد السياسة الخارجية الكلية، وليس تجاه منطقة محددة أو أزمة معينة.

الفرع الثاني: الوساطة.

هي جلب أطراف النزاع إلى طاولت مفاوضات أو تقريب وجهات نظرهم، واقتراح حلول مرضية لهم، و يتعدى دور الوسيط ذلك فيتحمل بعض الالتزامات كضمان احترام و تطبيق الحلول المتوصل إليها، قد تكون الوساطة بطلب من أحد أو كلا طرفي النزاع، و قد يكون التدخل تلقائيا إذا رأى الوسيط أن تدخله يمكن أن يذلل الصعوبات القائمة من أجل الحيلولة دون تصاعد النزاع.

تعتبر وجهات نظر الوسيط غير ملزمة للأطراف المتنازعة فيمكن أن تقبل أو ترفض، وبالتالي يتوقف نجاح الوسيط على ثقل وزنه السياسي والدبلوماسي، وعلى المكانة الدولية للدولة الوسيط ونفوذها في المجتمع الدولي وتقديره من قبل الدول المتنازعة، فكل تلك تشكل معطيات تلعب دورا حاسما في الوصول إلى نتائج مرضية.

تعد الوساطة أحد أهم الأدوات التي استخدمتها الدبلوماسية التركية و ببراعة في ظل تبنيها لمبادئ جديدة حيث أن مبدأ تصفير المشاكل، و مبدأ الدبلوماسية المتناغمة تتطلب استخدام الوساطة و بشكل مكثف اعتماد على المبادرة من أجل خلق فرص للعب

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية : http://www.mfa.gov.tr/medeniyetler-ittifaki-girisimi-ar.ar.mfa

أدوار دبلوماسية تعزز من قوة و تأثير الدور الإقليمي التركي المرجو لعبه في المنطقة؛ وبموجب ذلك لعبت تركيا دور الوساطة في العديد من القضايا حيث قامت بالعديد من الوساطات، و كان لها تأثير كبير فيها نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:[1] منها الوساطة بين سوريا و إسرائيل، حيث قامت برعاية المفاوضات غير المباشرة بين دمشق و تل أبيب، ونجحت في تقديم نفسها كوسيط لما تتمتع به من ثقة كلا الطرفين، و قد تم تعليق تلك المفاوضات على إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008، و كذا الوساطة بين العراق و سوريا عقب التفجيرات التي ضربت العراق واتهمت بغداد سوريا بضلوعها في هذه التفجيرات.

كذلك الوساطة التركية في الملف النووي الإيراني، و قد نجحت في كسب ثقة طهران كوسيط نزيه في المفاوضات بينها وبين مجموعة الـــ4+1، حيث بذلت تركيا جهدا كبيرا من أجل الوصول إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني، و قد كللت تلك الجهود بالمبادرة التركية البرازيلية لحل الأزمة في ماي 2010، كما يوجد العديد من الأمثلة على وساطات قامت بها تركيا مثل الوساطة بين العراق و سوريا، و الوساطة بين باكستان و أفغانستان، و كذا الوساطة بين سنة شيعة العراق، كل هذا يبرهن على كون الوساطة التركية كون تركيا قدمت نفسها كوسيط نزيه يحظى بثقة جميع الأطراف، و كذا نجاح السياسة الخارجية و نجاعة الأدوات الدبلوماسية الجديدة التي اعتمدها صناع السياسة الخارجية التركية في إطار تعزيز قوتها الناعمة.

ففي المؤتمر التقليدي الثالث للسفراء الأتراك تحدث الوزير داود أوغلو في كلمته الافتتاحية قائلا لدى حديثه عن الدبلوماسيين الأتراك استعان داود أوغلو بتشبيهات مذهلة وقال: "إن الدبلوماسي التركي هو بمثابة رجل الإطفاء الذي يهرع إلى الكثير من مناطق

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية : http://www.mfa.gov.tr/medeniyetler-ittifaki-girisimi-ar.ar.mfa

الأزمات. ولكننا نود القيام بالمزيد في الفترة المقبلة، إذ أننا نرغب في وجود دبلوماسيين يشبهون مخططي المدن الذين يحولون دون نشوب الحرائق".[1]

فالقوة الناعمة التركية لا تعني تغيرا كليا في معنى القوة، و إنما تعني تغيرا في إظهار القوة و أدواتها، فطبيعة ارتباط تركيا بالحلف الأطلسي، و كذا وجود القواعد العسكرية الأمريكية و التي لا تزال على مستواها السابق، بل هي في زيادة، بالإضافة إلى أن الإستراتيجية الأمنية التركية لم تشهد تغيرات جدية.[2]

الفرع الثالث: الدبلوماسية العامة.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بصفة عامة و مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر بصفة خاصة زاد الاعتماد على الدبلوماسية العامة أو الشعبية (public diplomacy)، و قد قامت تركيا بالاعتماد على الدبلوماسية العامة بهدف خلق صورة ذهنية إيجابية على نحو يخلف تعاطفا معها و مع سياساتها و أهدافها.

ينبع اهتمام تركيا بالدبلوماسية العامة من جانبين أولهما هو زيادة تأثيرها في شعوب المنطقة من أجل بناء قبول شعبي للدور التركي في المنطقة، و ثانيهما بغية شرح النشاط الجديد في سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي و الدولي، إدراكا منها للاهتمام المتزايد و الحاجة للتحليلات الرصينة حول أسباب التحول في مسار السياسة الخارجية التركية من أجل زيادة توضيح دورها أمام الرأي العام الدولي، و بهذا استخدمت

[1] نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.trt-world.com/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=8a02cee4-f342-427e-a000-81490a3535ac

[2] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص 152.

تركيا الدبلوماسية العامة كأحد أهم و سائل قوتها الناعمة و التي شكلت سندا رئيسا للدبلوماسية التركية.[1]

لقد نوعت تركيا في استخدامها للقوة الناعمة حيث و سعت أدواتها الدبلوماسية لتشمل الدبلوماسية الرياضية (دبلوماسية الكرة)، و الثقافية، حيث وظفت منتجاتها الثقافية في خدمة سياستها الخارجية فالمسلسلات التركية تذاع على العديد من المحطات التلفزيونية في الشرق الأوسط و البلقان، و يتم استقبال الفنانون الأتراك كمشاهير السينما العالمية في هذه الدول، و هذا ما أضفى إلى زيادة الاهتمام باللغة و الثقافة التركية، حيث كانت القيادة الجديدة لتركيا أكثر ثقة بنفسها على توليد قبول أكبر و فهم أعمق لثقافتها خارج حدود تركيا.[2]

و عليه نستطيع القول أن الدبلوماسية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية استطاعت أن تحصل على ثقة شعوب المنطقة، و هو إنجاز تاريخي للدبلوماسية التركية بالرغم من الصعوبة الأمر، لأن الدبلوماسية العامة نادرا ما تتوصل إلى نتائج إيجابية بحكم صعوبة إقناع الشعوب و التأثير فيها، و ما يتطلبه من إمكانيات.

الفرع الرابع: توظيف المنظمات الدولية.

أدركت تركيا أهمية و دور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الاستقرار والتعاون في محيطها، و باعتبار أن تركيا عضوا فاعل في أغلب المنظمات الغربية إلا أن هذه الفعالية كانت ناقصة في المنظمات الإقليمية و على رأسها منظمة المؤتمر الإسلامي، و على هذا الأساس ركزت تركيا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، و يرى أوغلو أنه

[1] حقان فيدان، عمل قيد الإنجاز: السياسة الخارجية التركية الجديدة ترجمة: شادي عبد الوهاب، المصدر: http://www.baghdadcenter.net/details-165.html

[2] حقان فيدان، عمل قيد الإنجاز: السياسة الخارجية التركية الجديدة ترجمة: شادي عبد الوهاب، المصدر: http://www.baghdadcenter.net/details-165.html

على تركيا أن توطد علاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهام، التي وجدت في مرحلة الحرب الباردة و انتقلت إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مثل حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن و التعاون الأوربي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، و عليها أن تستفيد من جميع المنظمات الأخرى التي ظهرت بعد الحرب الباردة،[1] و تبرز أهمية الانضمام لهذه المنظمات كونها تنشئ الكثير من المساحات للتعاون المشترك سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد العالمي.

أما في حالة المنظمات المغلقة فيمكن لتركيا أن تنضم بصفة عضو مراقب مثل ما حدث مع الاتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية، بحيث تكون هذه العضويات بمثابة لجنة تنسيق بين تركيا و هذه المنظمات تضمن من خلالها استمرار التواصل و التشاور حول كل القضايا التي تطرح في اجتماعات هذه المنظمات.

عملت السياسة الخارجية التركية على توظيف المنظمات الدولية كأداة من أدوات قوتها الناعمة، و على هذا الأساس سعت جاهدة من أجل دعم مواقفها داخل المنظمات الدولية بغية توظيفها لخدمة أهدافها، و تعزيز مواقفها من القضايا الدولية والإقليمية، حيث عززت من موقعها في العديد من المنظمات، حيث سنذكر بعضها على سبيل الذكر لا الحصر.

أولا: حلف شمال الأطلسي.

منذ انضمامها إلى الناتو في: 1952/02/18 وخلال تحولاتها السياسية، استمرت تركيا في لعب دور هام في التعاون الأوروبي الأطلسي، وخلال الحرب الباردة لعبت الجغرافيا التركية دور الجناح الجنوبي في سياسة الناتو في مواجهة الاتحاد السوفيتي، لكن

[1] أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 252.

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وانضمام بلدان سوفيتية سابقة إلى الحلف أصبحت الجغرافيا التركية موضع تساؤل من الناحية الإستراتيجية.

لم يفقد الناتو سبب وجوده مع انهيار المعسكر الشيوعي بعد أن كثر الحديث عن سر بقائه بعد زوال سبب وجوده، و بذلك رأت بعض الأطراف و على رأسها الولايات المتحدة و ضع إستراتيجية جديدة للحلف مبنية على ضرورة تأقلم الحلف مع الأوضاع المستجدة، لأن التهديدات المستقبلية أشد تنوعا و خطرا على الأمن الأوربي فحلف الناتو الموسع هو الضامن و الأداة الفعالة لصد التهديدات غير المتوقعة.[1]

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت إستراتيجية حلف الناتو تطورا ملحوظا، حيث امتد نشاطه، خلال التسعينيات من القرن الماضي، إلي منطقة حلف وارسو السابق، وسعي لضم العديد من دولة إلي عضويته؛ وقد تطورت عقيدة الحلف، خلال الفترة ما بين عامي 1991 حتى 2001، من الردع إلي الدفاع عن المصالح الجماعية لأعضائه خارج أراضيه، كما أصبحت تشكيلات تأخذ شكلا يناسب التدخل السريع، حال اندلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف، خاصة في منطقة حوض البحر المتوسط، استطاع فيه حلف الناتو تطوير سياسات إستراتيجية محددة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة –وذلك مع تطور مصادر التهديدات وطبيعتها– ابتداء بالدفاع الجماعي، ومرورا بالأمن الجماعي، وانتهاء بالتدخل في الأزمات، لا توجد إستراتيجية عربية للتعامل مع الأزمات التي تشهدها المنطقة، بما يعني ترسيخ آلية التدخل الدولي كحل لتلك الأزمات.

وفي ظل مبادرتي حلف الناتو تجاه المنطقة العربية –الحوار المتوسطي عام 1994، واسطنبول عام 2004– فضلا عن موافقة تركيا علي قرار الناتو بنشر الدرع

[1] أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة "إلي التدخل في الأزمات العربية، الأهرام الرقمي، الموقع الإلكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=645374&eid=190

الصاروخية علي أراضيها بنهاية عام 2015، وتأكيد وزير الدفاع التركي أن قاعدة أزمير الجوية التابعة لحلف الناتو سوف تتحول إلي مركز قيادة للقوات البرية للحلف.[1]

بعد هجمات الحادي عشر سبتمبر وتبني الناتو لسياسة جديدة أدت إلى تدخل الناتو في أماكن بعيدة جغرافيا عن أوروبا والأطلسي استعادت تركيا بعض من تلك الأهمية في إطار حربه على الإرهاب، و نتيجة لتدخل الناتو في تلك المناطق حيث ساعدت وسهلت غزو أفغانستان، و قامت أيضا بإرسال قوات تركية وإدارة معسكر قوات التحالف في كابول عامي 2002 و 2005؛ و نتيجة لهذه الأهمية و في إطار إعادة هيكلة الناتو ستستضيف تركيا إحدى أكبر مقرات قيادة الناتو.[2]

و يرجع الخبراء تزايد الدور التركي في الناتو إلى توافق المصالح الإستراتيجية التركية مع المصالح الإستراتيجية للدول الناتو و على رأسهم الولايات المتحد، كما أن تصاعد الإقليمي التركي يجعل من تركيا حليفا استراتيجيا في الناتو، حيث يرى أمين عام حلف الناتو راسمنسون أن الدور التركي في المنطقة أمر حيوي للإستراتيجية الجديدة والشراكة المستقبلية، ليس فقط نتيجة حجم تركيا وموقعها، بل أيضا نتيجة الثقافة التركية وخبرتها التاريخية مع دول الجوار، و بالرغم من اختلاف وجهات النظر التركية مع الناتو في العديد من المسائل استمرت السياسة الخارجية التركية بالتماهي مع سياسات الحلف.

دور تركيا في حلف الناتو هو دور هام للمصالح الإستراتيجية للحلف الساعية إلى تطوير الدرع الصاروخي وحماية الأراضي الأوروبية من تهديد الصواريخ الباليستية، حيث اتفق أعضاء الحلف في قمة لشبونة عام 2010 على تبني الدرع الصاروخي، وهي

[1] أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة "إلي التدخل في الأزمات العربية، الأهرام الرقمي، الموقع الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=645374&eid=190

[2] عاصم مظلوم، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، 2012/04/05، الموقع الإلكتروني: www.alkashif.org

مبادرة أمريكية للدفاع المشترك مع أوروبا موجهة ضد الصواريخ الباليستية الإيرانية وغيرها، و قد وافقت تركيا على إنشاء محطة على أراضيها وقد تم فعلا بناء رادار إنذار مبكر في مدينة مالاتيا جنوب شرقي أنقرة وهي الخطوة الأولى لبناء الدرع الصاروخي، و تكمن أهمية الحلف بالنسبة للمحات الإستراتيجية التركية في خمسة محاور أساسية:[1]

1. تموقع تركيا وتعزيز أهميتها الجيواستراتيجية في المهمة الإستراتيجية العالمية الجديدة لحلف شمال الأطلسي.
2. تعزيز و دعم العلاقات الأمريكية التركية باستعمال الحلف كأداة للوصول إلى ذلك.
3. تعزيز و دعم العلاقات الأوربية التركية.
4. أهمية وجود شرق أوربا و منطقة البلقان ضمن حلف شمال الأطلسي في إطار مخططات توسيع الحلف.
5. العلاقات مع روسيا في إطار التوازنات الأوراسية.

ترى بعض الدول الأوربية أنه من الضروري تحجيم الدور التركي في البناء الجديد للحلف و المسؤوليات التي يجلبها هذا الدور، و أنه يجب على تركيا و أنه يحب على تركيا أن تبقى خارج علبة صناعة القرار في الحلف، و يقتصر دورها على تنفيذ عمليات التطبيق الميداني فقط،[2] و بناء على هذا يجب على تركيا أن تطور إستراتيجيتها تجاه أوربا و أن تؤمن لها وضع خاص تجاه شرق أوربا، و عليها أيضا أن تصنع نوعا من الانسجام بين هذه الإستراتيجية و سياسة حلف شمال الأطلسي الجديدة.

[1] أوغلو ، المرجع نفسه، ص 266.

[2] أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 265.

تعتبر علاقات تركيا مع حلف شمال الأطلسي من أهم محددات العلاقات التركية الروسية، فبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت هذه العلاقات أكثر مرونة، و شكلت بالنسبة لتركيا فرصة لتحقيق مصالحها الخاصة،[1] إن توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق والذي يتجاهل كلتا الدولتين قد يؤدي إلى زيادة التقارب وتوليد أبعاد جديدة للعلاقات بينهما؛ ورغم الفرص المتاحة أمام تركيا في المنطقة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي إلا أن التنافس التركي الروسي على منطقة آسيا الوسطى يبقى قائم، وعليه يعتبر أحمد داوود أوغلو أن الخطابات العاطفية و خاصة فكرة العالم التركي من الأدرياتيكي إلى الصين تؤثر سلبا على العلاقات مع روسيا حيث يقول: " لكن الخطابات العاطفية حول الميزات التي تملكها تركيا اليوم، و التي تمثلها عبارة العالم التركي من الأدرياتيكي حتى صور الصين العظيم يمكن أن تؤثر سلبا على روسيا و تضع تركيا في موضع حرج خلال مفاوضاتها معها".[2]

ويعتبر أوغلو أنه يتوجب على تركيا أن تستثمر وضعها بصورة متوازنة و عقلانية في توجهها نحو مناطق آسيا الوسطى؛ حيث أن تحسين العلاقات التركية الروسية قد تشكل ساحة جذب لكل من الناتو و الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: منظمة المؤتمر الإسلامي.

ساعدت أزمة بشكل خاص في عملية تكثيف العلاقات الدبلوماسية و الإستراتيجية بين دول العالم الإسلامي، ولعبت تركيا دورا مهما في هذه العلاقات، كما لعبت دورا محوريا في تعزيز العلاقات العسكرية والدبلوماسية بين دول العالم الإسلامي في تلك الفترة، ومثلت وسيطا بين الدول الإسلامية و دول آسيا الوسطى لكن عقد الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وإسرائيل أدى إلى تكوين انطباعات سلبية عن تركيا لدى الدول الإسلامية، و قد طرحت هذه المسألة بشكل مستمر في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى أن

[1] أوغلو، المرجع نفسه، ص 270.

[2] اقتباس عن: أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 270.

تركيا لم تلق أي دعم ولو من الدول المقربة منها عند ترشحها للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن علاقات تركيا بمنظمة المؤتمر الإسلامي لم تثمر تعاون فعلي حقيقي بين تركيا و دول العالم الإسلامي، بقدر ما حققت لتركيا ورقة ضغط تواجه بها و تقوي موقفها في إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة و الإتحاد الأوربي[1].

و يعتبر أوغلو أنه على تركيا أن تستثمر في علاقاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل عقلاني وتستفيد منه في إطار استرجاع عمقها الثقافي و الجيواستراتيجي في العالم الإسلامي، و هذا ما يمكن تركيا من أن تصبح مركزا للتأثير المتبادل والتفاعل الثقافي بين الحضارات، وتعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة مهمة لنشاطات تركيا الاقتصادية في العمق الإفريقي والآسيوي.

ولتحقيق كل هذا على تركيا أن تتجاوز الفرضيات النفسية لديها حيال العالم الإسلامي، والمتمثلة في وجهات نظر ترى دول العالم الإسلامي عبارة عن مجتمعات متخلفة بشكل عام، بالإضافة إلى أن تركيا اعتبرت أن تطوير علاقاتها مع/و داخل منظمة المؤتمر الإسلامي يتوقف على المشاركة في هياكل المنظمة و تمثيلها الرسمي فيها، وفي كل المؤسسات والمنضمات التابعة لها، لا سيما الأمانة العامة للمنظمة، حيث نجحت تركيا في إنجاح مرشحها لشغل منصب الأمين العام للمنظمة في شهر جانفي 2005، وهو الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو[2] الذي كان يشغل مدير عام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا) بإسطنبول، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

---

[1] أوغلو ، العمق الإستراتيجي، المرجع نفسه، ص 295.

[2] **الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو ولد في عام 1943،عضو في العديد من المؤسسات العلمية الدولية، له مؤلفات عديدة باللغات العربية والتركية والإنجليزية. تُرجِمت إلى اللغات الفرنسية والروسية واليابانية والكورية والمالاوية. رئيس الاتحاد العالمي لتاريخ وفلسفة**

و يعتبر أوغلو أنه إذا ما أرادت تركيا أن تنال حظا من فرص التعاون و تلعب دورا في مجال العلاقات الأفروآسيوية، و أن يكون لها دور متقدم في مجال التكامل مع هذه المناطق فعليها أن تضع ثقلها بشكل فعال في الأمانات العامة للمنظمات المختلفة وعلى رأسها منظمة المؤتمر الإسلامي.[1]

ثالثا: منظمة الأمن و التعاون الأوربي.

تعتبر منظمة الأمن والتعاون الأوربي أكبر منظمة دولية للتعاون الأمني الإقليمي في العالم حيث تضم في عضويتها 57 دولة مشاركة، و قد ولدت هذه المنظمة في فترة الحرب الباردة في صورة مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي Conférence on Security and Coopération in Europe (CSCE) التي بدأت في أعمالها سنة 1975.

تعدّ منظمة الأمن والتعاون الأوربي Organization on Security and Cooperation in Europe (OSCE) استمراراً، وقد عقد هذا المؤتمر في 1973/7/3 في هلسنكي بفنلندا بعد خمس سنوات من الإعداد وتحسين العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي فيما عرف بعهد الانفتاح، وقد حضر المؤتمر ممثلو كل الدول الأوربية (عدا ألبانيا)، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد السوفياتي.[2]

العلوم، وقسم تاريخ العلوم في بلجيكا. مدير عام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (أرسيكا) بإسطنبول، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

[1] أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 297.

[2] أمل يازجي، منظمة الأمن و التعاون الأوربي، الموقع الإلكتروني:-http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=16207&m=1

تم توقيع اتفاقية المؤتمر في 1975/8/1، في مؤتمر القمة الذي عقد في هلسنكي، و في مؤتمر القمة التي عقدت في بودابست عام 1994 تم تحويل هذا التنظيم من مؤتمر الأمن و التعاون الأوربي إلى منظمة الأمن والتعاون الأوربي ومقرها فيينا.[1]

تحصي حاليا منظمة الأمن و التعاون الأوربي 57 دولة عضو من أمريكا الشمالية و آسيا و أوربا، و هي أكبر منظمة للأمن الإقليمي في العالم، فهي تضم 7 دول من مجموعة الدول الثمانية الصناعية (G 8)، و تضم 4 دول من الدول دائمي العضوية في مجلس الأمن، كما أن ثمة مجموعة دول مشاركة في موضوع التعاون، منها: الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، تونس، "إسرائيل"، أفغانستان، واليابان، وكوريا الجنوبية، أستراليا، وتايلاند.[2] تسير نشاطاتها بميزانية قدرها 145 مليون أورو (ميزانية 2013)، وقد بلغ عدد موظفيها 2690 موظف.

تتبنى المنظمة مقاربة واسعة فيما يخص مسألة الأمن المستديم قائمة على البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد المتعلق بحقوق الإنسان، وتربط بين هذه الأبعاد الثلاثة من أجل القضاء على التهديدات الأمنية العابرة للأوطان، مثل: (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الجرائم الإلكترونية ، تهريب الأسلحة، و المخدرات،...).[3]

و تهدف المنظمة إلى مواجهة الأزمات الناشئة عن انتهاء الحرب الباردة، و تعميق الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تسعى إلى حلّ النزاعات بين الدول الأطراف بصورة سلمية، وتعميق مفهوم الأمن الأوربي بمعناه الواسع؛ ليشمل دولاً من القارة الأمريكية ودولاً آسيوية وذلك عن طريق ضبط التسلح، حيث يمكن أن تشكل هذه المنظمة ساحة تأثير متبادل في مجال حقوق الإنسان و التوجه نحو الديمقراطية و الحريات الأساسية

[1] أمل يازجي، منظمة الأمن و التعاون الأوربي، الموقع نفسه.

[2] الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الأمن و التعاون الأوربي::http://www.osce.org

[3] الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الأمن و التعاون الأوربي: http://www.osce.org

بفعل المسؤوليات العالمية التي تحملها هذه المنظمة، والتي تنعكس على الأوضاع التركية، وهذا ما يدعو إلى نشوء تأثير متبادل بين معايير السياسة الداخلية التركية والالتزامات العالمية في هذا الشأن.

تسعى تركيا إلى اكتساب دور هام في بنية هذه المنظمة، وهذا ما يسهل في مهمة تركيا في تقدمها نحو الخيارات الإستراتيجية الجديدة، فعلى تركيا أن تلعب أدوارا جد مهمة من خلال هذه المنظمة، لا سيما دور الدولة التي تعمل على تخفيف الأزمات الدولية بين الشمال والجنوب، ولكن الأمر يرجع بالأساس وضعية التناقضات السياسية الداخلية في تركيا، و مدى تصاعد التوتر فيها و إذا ما عادت تركيا إلى عهد الحد من حقوق الإنسان و الحريات العامة و الذي سيضعف دورها في هذه المنظمة.[1]

إن تدخل منظمة الأمن و التعاون الأوربي بعد الحرب الباردة في مناطق الأزمات التي تهتم بها تركيا، يلزم تركيا بأن تهتم بهذه المنظمة، و أن تسعى للعب دور إيجابي فيها، من أجل أن تستعملها كأداة للتأثير في مناطق الأزمات، و يعتبر أحمد داود أوغلو أن التأثير في هذه المنظمة يحظى بأهمية بالغة حيت يقول: "تأثير تركيا داخل منظمة الأمن والتعاون الأوربي يحمل أهمية كبيرة في سياق العلاقات مع أوربا، ووضع تركيا في توازنات القوى الأوراسية، ومسؤولياتها داخل بنية حلف شمال الأطلسي وثقلها الدبلوماسي و الاقتصادي السياسي العالمي".[2]

رابعا: منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود (BSEC).

يعتبر البحر الأسود من أهم الأحواض البحرية التي شهدت تغيرات جذرية بعد فترة الحرب الباردة باعتباره أحد أهم مناطق التجاذب خلال الحرب الباردة ويمكن اعتبار

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق ، ص 276.

[2] عن: أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص 278.

التجاذبات السياسية للدول المحيطة به سبب في عدم استغلال القيمة الاقتصادية له، وباعتبار أن جميع دول حوض البحر الأسود كانت تنتمي إلى المعسكر الشرقي باستثناء تركيا واليونان، وهو السبب الرئيس الذي ساهم في تقليص فرصة دول منطقة البحر الأسود في التعاون والتكامل.

و بعد نهاية الحرب الباردة انهيار المعسكر الشرقي[1] و دخلت هذه الدول في حالة من الفراغ السياسي فأصبحت مضطرة لإعادة تحديد وضعها الدولي؛ و بناء على ذلك تم العمل على إعادة بناء الإمكانيات الإستراتيجية للدول المحيطة بالبحر الأسود عن طريق تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود.

بدأت الجهود الأولى لتأسيس هذه المنظمة في نوفمبر سنة 1990 بمبادرة من تركيا، و تأسست منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود (Black Sea Economic Coopération) على إثر توقيع معاهدة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود "إعلان البوسفور" ، في القمة التي عقدت في اسطنبول في 1992/06/25 و التي للتوقيع على الذي نصت على إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية لفتح الطريق للتعاون المتعدد الأطراف في البحر الأسود، وتحولت إلى منظمة دولية اقتصادية في 1999/05/01؛ مقر الأمانة العامة الدولية الدائمة في إسطنبول بتركيا و هي التي توفر دعم إداري للتعاون القائم بين الحكومات الدول الأعضاء؛ و قد تم تأسيس المنظمة لتقوم بمهمة خاصة، وهي تشكيل منطقة التجارة الحرة في أراضي الدول المشاركة، الأمر الذي يمكن أن يحقق بحسب رأي الدول المشاركة في إطار التوجه العام نحو تشكيل الساحة الاقتصادية الأوروبية الموحدة.

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق ، ص 308.

منظمة التعاون الاقتصادي هي المنظمة الأكثر إضفاء الطابع المؤسسي في المنطقة، ومن أجهزة هذه المنظمة: إتحاد برلمانات منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، مركز دراسات البحر الأسود و مقره في أثينا، بنك التجارة والتنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود.[1] وتشمل المنظمة ستة دول المطلة البحر الأسود: تركيا، روسيا، أوكرانيا بلغاريا، رومانيا، جورجيا، بالإضافة إلى الدول ستة دول التي لها ارتباط مباشر بالبحر الأسود: ملدافيا، ألبانيا، اليونان، أذربيجان، أرمينيا، وهناك دول عديدة أوربية وغير أوروبية تحظى بصفة العضو المراقب، ومن بينها النمسا و بيلاروسيا وكرواتيا وتشيكيا ومصر وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وإيطاليا وبولندا وسلوفاكيا وتونس والولايات المتحدة.

إن توجه الدول الأعضاء إلى فضاءات تعاون أخرى أدى إلى تباطؤ عملية ترسيخ وتقوية المنظمة خاصة علاقات الدول الأعضاء مع الإتحاد الأوربي، ومن أسباب فشل هذه المنظمة هو التوسع غير المنظم مقابل التردد في تعميق العلاقات بين الدول الأعضاء، و هذا ما ساهم في تقويض عملية بناء إرادة سياسية مشتركة أما السبب الآخر في فشل المنظمة هو عدم وجود انسجام تركي روسي، فلا يمكن أن تُفعّل هذه المنظمة بشكل حقيقي دون التوجه إلى بناء علاقات اقتصادية مشتركة بين روسيا و تركيا.[2]

لا زالت منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود تحتل موقعا مهما بين الأدوات الإستراتيجية لتركيا، حيث تحقق تركيا من خلالها تعزيز موقعها في الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية، وتمارس تأثيرها الاقتصادي والسياسي في المحيط الإقليمي، كذلك يمكن لتركيا استخدام هذه المنظمة كأداة لحل النزاعات في منطقة القوقاز والبلقان،

[1] Alban des Grottes , La Turquie et l'Organisation de la Coopération Economique de la Mer Noire (CEMN), Rapport de stage, Istanbul, Août 2007 Institut Français d'études Anatoliennes – IFEA.

[2] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 312.

بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار المنظمة مساحة جديدة يتم من خلالها دعم وتطوير العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء و التفاعل بين حكوماتها.[1]

خامسا: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO).

أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation Organisation) ، كمنظمة إقليمية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين تركيا و إيران وباكستان عام 1985؛ و قد تم توسيعها عام 1992 لتضم 7 دول جديدة حيث انضمت أذربيجان رسميا إلى عضوية المنظمة أولا، ثم في السنة نفسها انضمت بلدان آسيا الوسطى إلى عضوية المنظمة أيضا؛ تضم المنظمة حاليا 10 أعضاء: تركيا، أذربيجان، إيران، باكستان، وأفغانستان، وكازاخستان، وقيرغيزيا، وأوزبكستان، وطاجاكستان وتركمانيستان؛ و بذلك أصبحت المنظمة تشكل تجمع اقتصادي إسلامي.

كانت أولى المبادرات التي اتجهت نحوها تركيا بعد نهاية الحرب الباردة هي توسيع نطاق منظمة التعاون الاقتصادي في إطار توسيع العمق الآسيوي؛ لقد مرت منظمة التعاون الاقتصادي بمحطات عدة، فمن الحلف العسكري المركزي (CENTO) إلى منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية (RCD) في مسيرة استمرت حوالي 30 سنة.

وتوجد أمانتها العامة و قسمها الثقافي في طهران، بينما يقع المكتب الاقتصادي في تركيا، أمّا المكتب العلمي فيقع في باكستان، خورشيد أنور الأمين العام، واللغة الرسمية المستعملة هي اللغة الإنجليزية. [2]

[1] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 312.

[2] أوغلو أحمد، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، 301.

من الناحية الجيوسياسية تضم المنظمة أكثر الأحزمة الإستراتيجية أهمية في العالم، لقد حملت توسعات المنظمة ديناميات و آفاق جديدة تطال أهم مناطق التقاطع الإستراتيجي وسط و غرب و جنوب آسيا، حيث يعتبر أوغلو أن سبب فشل هذه المنظمة يعود إلى عدم تحقيق شروط النجاح في مجالات التعاون الاقتصادي ومسعى التكامل ما بين هذه الدول.[1]

وتشهد هذه الدول تطورا اقتصاديا وعلاقات تجارية، إضافة إلى التعاون في مشاريع الطاقة وأنابيب نقل الغاز منها.

تسعى تركيا للاستثمار في المنظمة لتكون أداة دبلوماسية لدخول تركيا إلى العمق الآسيوي، ولكي تنجح في مسعاها يتعين عليها أن تبني علاقات مثمرة مع إيران وباكستان، ويعتبر أوغلو أن جميع السياسات التركية التي تهمل المصالح المشتركة وتركز على جوانب النزاع في العلاقات مع الدول و تضع الولايات المتحدة عاملا أساسيا في حساباتها السياسية لا بد من أن تضعف من ثقل تركيا الإقليمي، وعليه وجب على تركيا البدء في مرحلة إستراتيجية جديدة تجاه آسيا من خلال إعادة بناء منظمة التعاون الاقتصادي، وقبل ذلك يجب أن تقيم علاقات مع إيران بشكل عقلاني قائم على أولوية المصالح المشتركة.[2]

و يتوقف استخدام المنظمة كأداة فاعلة على مدى قدرة إيران و تركيا على إيجاد العناصر النفسية المناسبة التي من شأنها أن تقوي العلاقة بين البلدين، أما بخصوص العلاقة بين مع باكستان فبالرغم من التقارب التاريخي الذي أسس لعلاقة صداقة بين البلدين، إلا أن هذه العلاقة لم تعط أكلها لأي من الشعبين، حيث أن العلاقة بين البلدين تعرف فتورا سببه العلاقة العاطفية بينهما، وعليه يجب أن يتم تحويل هذه العلاقة العاطفية على حد قول أوغلو إلى تعاون عملي و مثمر، يمكن كلا الدولتين من الولوج إلى العمق

[1] أوغلو أحمد، المرجع نفسه، 302.

[2] أوغلو أحمد، المرجع نفسه، 304.

الآسيوي، أما الشرط الثاني لنجاح منظمة التعاون الاقتصادي هو تحقيق الانسجام بين الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى والمشاريع التقنية قصيرة المدى، حيث أن الأهداف العامة وطويلة المدى تحتاج إلى مشاريع تؤسس لبنية تحتية لها، و لذلك لا بد من تحقيق الانسجام بين الإرادة السياسية و الجهود التقنية والاهتمام بوضع خطط مبدئية، تؤسس لمصالح مشتركة بين جميع الدول الأعضاء بالمنظمة وترجمتها إلى مشاريع قصيرة المدى ومتابعتها من طرف القادة والمسؤولين،[1] ومن أهم العوائق التي تقف في طريق نجاح منظمة التعاون الاقتصادي هو التركيز على التوجيه الرسائل الخارجية أكثر من الاهتمام بالوضع الداخلي للمنظمة، بالإضافة إلى بقاء فعاليات المنظمة أسيرة للتفاصيل التقنية دون الخروج بفوائد ملموسة.[2]

إن ثقل التعاون الاقتصادي بين أعضاء المنظمة أدى إلى تحرك روسيا والهند ضد المنظمة التي تتعارض أهدافها مع مصالح هاتين الدولتين، مما تسبب في إضعاف الإرادة السياسية لدى أعضاء المنظمة لتعزيز مجالات التعاون، وبشكل عام أصبحت مجالات التعاون الاقتصادي المشترك بين أعضاء المنظمة ضحية للخلافات السياسية، ولذلك حصل نوع من التناقض بين الأسس التي قامت عليها المنظمة و الأوضاع الدولية الطارئة، لا سيما تحالف تركيا مع الولايات المتحدة واتجاه إيران للتحالف مع روسيا والصين؛ والشرط الأساسي الذي يجب توفره من أجل أن تكون المنظمة مؤثرة أكثر هو إقامة علاقات منطقية و عقلانية بين الإرادة السياسية الفردية و المصالح الاقتصادية المشتركة.[3]

[1] أوغلو أحمد، العمق الإستراتيجي، المرجع نفسه، 308.

[2] أوغلو أحمد، المرجع نفسه، 307.

[3] أوغلو أحمد، المرجع نفسه، 303.

خلاصة الفصل:

إن إضافة أدوات جديدة أمام صانع السياسة الخارجية التركي ساهم في تقوية السياسة الخارجية التركية و تعزيز القوة الناعمة التركية، وعلى الرغم من أن هذه العملية لازالت جارية إلا أنه تم الاهتمام بتعزيز الآليات التقليدية للدبلوماسية التركية بصورة كبيرة، حيث سعت وزارة الخارجية التركية إلى تطوير قواعدها و زيادة عدد موظفيها، الوقت نفسه فإن تركيا حققت إنجازا كبيرا في تطوير موارد قوتها الصلبة، فبرنامج تحديث القوة العسكرية بدأ ينتج أثارا إيجابية، فحيازة الأسلحة المحلية لصناعة الأسلحة التركية قد زادت بنسبة 50% كما يوجد هناك عدة مشاريع لتطوير أنظمة تسلح تركية.

يعتبر أوغلو أن الأدوات التي استعملتها تركيا في سياستها الخارجية جاءت لتعكس مبادئها الجديدة، و عليه تسعى تركيا للاستفادة من كل الأدوات المتاحة من أجل التوسط بين الدول و تغليب إيجاد الحلول الدبلوماسية لكل المشكلات، وعن تزايد عدد الفاعلين والوسائل الفاعلة في عملية صنع السياسة الخارجية التركية، فإن الحاجة تزداد من أجل تحسين التنسيق أفضل بين مختلف المؤسسات الجديدة المسؤولة عن توظيف الأدوات الجديدة، و التي تشكل معا القوة الناعمة لتركيا و بدون هذا التنسيق.

أكثر من ذلك، فإن التدخل الحاصل من قبل تركيا في ملفات إقليمية معقدة، لم تكن حاضرة فيها في السابق، له علاقة وثيقة بما يسمى في المحافل التركية اليوم "استخدام القوة الناعمة" لأنقرة في الإقليم الجيو– سياسي المجاور لها.

تعد تركيا من دول المنطقة المحصنة استراتيجيا وعسكريا على كافة الأصعدة البحرية والبرية والجوية، فهي أنشأت أكبر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية و خطوط سكك حديدية، وبحرا حوالي 156 ميناء بحري المواصلات البحرية، وجوا لديها حوالي 24 مطاراً عسكريا و14 مطاراً دولياً، مما يهيئ للقوات التركية حرية

المناورة ويجعل من تركيا أهم مركز استراتيجي عسكري في المنطقة تحسبا لأي حرب دولية طارئة أو في الحسبان، إذ تتقدم تركيا على دول المنطقة بصناعاتها العسكرية المتقدمة في التكنولوجيا من الصناعات الحربية المحلية والمشتركة، وأبرزها صناعات تجميع الطائرات، وعربات القتال، والصناعات الإلكترونية، ونظم التسليح البحرية، إضافة إلى ما ينتجه القطاع الخاص في مجمعه الصناعي العسكري، حيث يساهم بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية من مجموعة مصانع القوات المسلحة، إضافة إلى أفضل الأجهزة المتخصصة بالإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة، وتغطى احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة، والذخائر، والمعدات الإلكترونية، عن طريق مصانع القطاع الحكومي العام، كما عقدت تركيا عدة معاهدات عسكرية–أميركية وأطلسية، إلى جانب اتفاقياتها العسكرية والأمنية مع إسرائيل.

و كما يمكن لتركيا إذا ما تم تنسيق العمل بين و منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود أن تتحول إلى دولة مركزية في خط التواصل الاقتصادي و السياسي على مستوى القارة الأوراسية، من خلال جعل هذه المنظمات أدوات إستراتيجية بديلة و داعمة تتمتع بالفاعلية، يجب على تركيا أن توظف جميع هذه المنظمات مع جميع أدواتها الإستراتيجية في شكل منسجم و تكاملي يدعم بعضها البعض.

الفصل الثاني

دور تركيا الإقليمي: المحددات، و القيود.

مقدمة:

مارست الدولة التركية دوراً حيوياً له امتداده في عمقها الجغرافي ووفقاً لمعطيات تاريخية جعلت المكان والزمان يحددان دوراً ريادياً لبلد مركزي ومحوري في عالمه العربي وموقعه الإفريقي وشخصيته البحرمتوسطية واشتباكاته الشرق الأوسطية، وقد سعت تركيا لذلك في إطار القيام بأدوار فاعلة تجاه الأحداث والمشكلات التي وقعت بعد الحرب الباردة؛ حيث أن الرؤى الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبق تركيا حبيسة أطرها النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل، وأحرزت نجاحات بارزة وملموسة سيما بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، وهو ما عكستها علاقاتها مع دول الجوار التي باتت ترتكز على أرضية تضامنية ذات محور تعاوني بعد أن كانت تخيم عليها أجواء العداء والنزاع.

ومن ثمة فإحدى مهام السياسة الخارجية للدولة الراغبة في القيام بدور إقليمي ما، هي تهيئة البيئة الإقليمية والدولية لتقبل هذا الدور وتعبئة الموارد اللازمة للقيام به، وخلق الظروف الموضوعية الملائمة لإنجازه؛ فالدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية، يرتبط بأهداف توجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي، وطبيعة علاقتها بالدول والقوى الإقليمية المجاورة، ومن خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة.[1]

لذا فقضية الدور الإقليمي هي أحد أهم مفاتيح فهم كثير من السياسات المتصارعة والمتضاربة لمختلف الدول، بل ومفتاحًا مهما لفهم ما ستؤول إليه الأحوال والظروف.

[1] محمد سعيد أبو عامود، الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، العدد: 148، أفريل، 2002، ص 53.

و يتم استخدام مفهوم الدور في بحثنا هذا لأنه يعتبر إحدى الأدوات الأساسية في تحليل السياسة الخارجية، لاسيما مع قدرته على الجمع بين مستويات تحليلية متعددة، وتوضيح التداخل بين البيئتين الداخلية والخارجية في عملية صنع السياسة الخارجية.

و تنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها، أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، و التي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، و المشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، و تصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركز ي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، و طبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، و مستوى إمكانياتها، و شكل تحالفاتها الداخلية و الخارجية، على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة السياسية و الاقتصادية، و كذا الإستراتيجية، فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي، أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية.

و قد أثيرت عدة تساؤلات حول أهم أبعاد الدور التركي، و مصادره و أسباب نشاطه، و حدود قدرته على التأثير في قضايا المنطقة، و في هذا الإطار تزداد أهمية التحليل الموضوعي للدور التركي، بعيدا عن التحيّزات التي تنطلق من افتراضات مسبقة قائمة على التبشير بالدور التركي، أو تلك القائمة على التخويف منه، أو التقليل من شأنه والدعوة لتجاهله. و في هذا الإطار ينقسم الفصل إلى ثلاث مباحث يتم في الأول تناول الإطار النظري لتحليل الأدوار الإقليمية، و في المبحث الثاني نتناول مبادئ و أبعاد الأدوار الإقليمية التركية، أما المبحث الثالث فيتناول محددات و حدود هذه الأدوار، و في المبحث الرابع و الأخير نتناول الأدوار الإقليمية التركية الفعلية.

المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل الأدوار الإقليمية.

يتطلب تعامل الدولة مع النسق الدولي و وحداته مختلفة أن تحدد هذه الدولة طبيعة موقعها في هذا النسق، و الوظيفة الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وما هي العلاقات الرئيسية للدولة و هذا ما يعبر عنه بالدور "rôle"، بهذا المعنى فإن لكل دولة دور في النسق الدولي.[1]

إن العلاقات التي تقوم بين دول عدة ضمن إطار إقليمي محدد هي في الغالب أكثر أهمية بالنسبة للمصالح الإقليمية من تلك التي تقوم مع دول خارج الإقليم، إن النظام الإقليمي الفرعي يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدول الوطنية و النظام الدولي المسيطر، مما يساعد على دراسة العلاقات ضمن هذا المستوى وكذا إبراز الخصوصيات المحلية إقليميا.

و من إيجابيات التحليل علي المستوى الإقليمي هو إمكانية المقارنة، سواء مقارنة نظامين إقليميين أو نظام فرعي واحد خلال فترتين أو مرحلتين مختلفتين، كما يتيح التركيز على الإقليم كوحدة تحليل أساسية، فالدراسة المعمقة لمنطقة معينة من مناطق العالم متمثلة في وحدة سياسية اجتماعية تمكن من توضيح مكانتها و دورها في العلاقات الدولية.

و بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر زاد الاهتمام بالدراسات الإقليمية خاصة التطورات السياسية في العالم الإسلامي، المصاحبة لمعرف بالحرب على الإرهاب، كما طفا إلى السطح مجددا النقاش حول الإقليمية في مواجهة العالمية أو العولمة.

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 48.

وعليه سنحاول إبراز مفهوم الدور ومنطلقات نظرية الدور وأنواع الدوار الإقليمية، واهم المفاهيم المرتبطة به، لتوضيح الخلفية النظرية والتحليلية، لهذه النظرية قبل الوصول إلى توظيفها في تحليل الدور الإقليمي التركي، حيث تمكننا المعرفة النظرية من فهم الدور ومعرفة توقعات هذا الدور وتوجهاته و سلوكاته، حيث نتطرق بداية إلى ماهية القوة الإقليمية، وما العلاقة بين كلٍّ من القوة الإقليمية والقوى المتوسطة بالنسبة للنظام الدولي، ثُم الغوص في مفهوم النظام الإقليمي و معايير تحديده (مطلب أول)، ثُم نتناول بعد ذلك مفهوم الدور الإقليمي (المطلب الثاني)، ثُم نتناول بعد ذلك الأسس النظرية لمقاربة الدور (مطلب ثالث).

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي و معايير تحديده.

جاءت عدة تحولات بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد ظهور الإقليمية الجديدة، لتكون سببا في زيادة التركيز على دراسة النظم الإقليمية، والتحليل على المستوى الإقليمي.

الفرع الأول: ماهية القوة الإقليمية.

القوة الإقليمية هي الوحدة الدولية التي تمتلك كلًّا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، فهي مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي ولكن فقط على مستوى الإقليم التابعة له؛ والفرق بين القوة المتوسطة التقليدية و القوة الصاعدة "الإقليمية" هو فكرة امتلاك الوحدة الدولية القدرة في أن تقود في الأساس، فالقوة "الإقليمية" المتوسطة أو الصاعدة تتمتع بتلك المهارة بينما القوة المتوسطة التقليدية تفتقد لعنصر القيادة فيقتصر دورها على تشكيل ائتلافات،[1] بالإضافة إلى محاولة الخروج بحلول توافقية وقائمة في

[1] سعاد محمود أبو ليلة، القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد189، المجلد 47، يوليو2012، ص 13.

الأساس على مبدأ الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة، ويمكن تعريف القوى المتوسطة بأنها تلك الدولة التي تمتلك قدرًا متوسطًا من مصادر القوة الصلبة والناعمة يجعلها قادرة على التصرف في قضايا النظام الدولي بتبني أنماط من السلوك ترتكز على التوافق، على أن يتم إدراكها كقوة متوسطة من جانب الدول الأخرى في النظام الدولي.[1]

و يتم التمييز بين القوى المتوسطة التقليدية والقوى المتوسطة الصاعدة، فيرى عدد من الباحثين أن الأولى تعدّ دولة مستقرة، غنية و ديمقراطية، ليس لها دور إقليمي مؤثر وتهدف للحفاظ على النظام الدولي، أما الأخيرة فتعدّ دولة شبه هامشية في طريقها للتحول الديمقراطي أو حديثة العهد بالديمقراطية، وهي قوة إقليمية وقوة متوسطة على المستوى العالمي وتتحمل مسؤولية حيال الأمن الإقليمي الذي لا بد لها من التمتع بتماسك داخلي ولديها القدرة في الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين، وأن يعترف بدورها من قبل جيرانها، وهذا ما تتنافس عليه كلٌّ من تركيا وإيران في إقليم الشرق الأوسط.

ونظرًا لرغبة كلٍّ من تركيا و إيران في لعب دور القوى المتوسطة الصاعدة في النظام الدولي مما يتطلب معه تحقيق مشروطة أن تكون قوة إقليمية في المنطقة التابعة لها، و على هذا الأساس توظف كلٌّ من تركيا و إيران عددًا من الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق ذلك الهدف، سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي الذي.[2]

الفرع الثاني: مفهوم النظام الإقليمي.

تتطلب دراسة الدور الإقليمي التركي الإحاطة بمفاهيم وأدبيات الدراسة الإقليمية، وعلى رأسها ماهية النظام الإقليمي، وعناصره، ومقوماته، وحدوده؛ و تثير محاولة تعريف النظام الإقليمي عدة صعوبات انطلاقا من تحديد المصطلح، حيث تتعدد

[1] سعاد محمود أبو ليلة، مرجع سابق، ص 13.

[2] سعاد محمود أبو ليلة، المرجع نفسه، ص ص 14-15.

المصطلحات المستعملة للإشارة إلى هذا المفهوم، وهنا يمكن التمييز بين منظورين للتعامل مع النظام الإقليمي:

المنظور الأول: يستعمل مصطلح النظام الفرعي (Sub-System) أو النظام التابع (Subordinate System)، أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولي إلى عدة نظم فرعية، والفرضية الأساسية لكون هذا المستوى التحليلي يعد نظاما فرعيا أو تابعا للنظام الدولي، هي أن هناك أقاليم تتميز بقدر واضح من الانقطاع (Discontinuity) أو التمايز عن النظام الدولي، فبعض الأقاليم حسب رأي "أوران يونغ" (Oran yong) لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، و رغم وجود عوامل التأثير الدولية في كل الأقاليم، إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة في كل إقليم.

المنظور الثاني: يستعمل مصطلح النظام الإقليمي (Régional System) على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، و تشكل وسيطا بين الدول القومية و النظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية و نظامية مستمرة على سياسات و خيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد.[1]

و نوظف في بحثنا هذا المنظور الثاني الذي يستعمل مفهوم "النظام الإقليمي"، والذي تعتبر بموجبه منطقة الشرق الأوسط نظاما إقليميا ذو تفاعلات نوعية و متميزة.

[1] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص ص 21- 22.

يشكل النظام الإقليمي نظاما فرعيا ضمن النظام الدولي، إن مسالة تعريف النظام الإقليمي ليست من السهولة بما كان حيث تعتبر عملية معقدة، وذلك لاختلاف الطرق والمعايير المعتمدة لتعريفه، فمفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، يبرر بروز عدة اتجاهات في تعريف النظام الإقليمي، و اختلاف الباحثون في ذالك.

و يقدم الأستاذ هاني إلياس الحديثي تعريفا للنظام الإقليمي فيعتبره مجموعة التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطه عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون و التكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب للممارسة إذا، في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إقليم واحد.[1]

ويركز الحديثي على معايير تحديد النظام الإقليمي التالية:

1. الجوار الجغرافي.
2. وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل و الولاء لهذا التكتل.
3. الشعور بالتميّز و الخصوصية النابع من إدراك الدول لاشتراكها في هوية خاصة.

ويرى الحديثي أيضا أن النظم الإقليمية هي: "هي تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها أكثر من تفاعلها مع بقية الدول في المجتمع الدولي".

وقد عرفه وليام تومبسون "William Thompson" على أنه نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترفا به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا، يتم إنشاؤه و الحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر، و يعتبر تومبسون أن هناك أربعة عوامل محددة لوجود نظام إقليمي، وهي:

1. وجود تفاعلات كثيفة ومتكررة بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي.

[1] الحديثي هاني الياس ،سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994 ،مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 1998، ص ص24-26.

2. وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
3. اعتراف الفاعلين الداخليين والخارجيين للنظام كمنطقة فريدة.
4. يجب أن يتكون النظام من وحدتين أو أكثر.

ويقدم لويس كانتوري "louis Cantori" وستيفن شبينغل " Steven Spiegel"، أحد أكثر التعريفات شمولا وتفصيلا للنظام الإقليمي الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، و لها روابط، إثنية، و لغوية، و ثقافية، و اجتماعية، و تاريخية مشتركة تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجية عن النظام.[1]

و ما يميّز هذا التعريف أنه احتوى على عناصر القرب الجغرافي، و عدد الوحدات المشكلة للنظام، والتفاعل فيما بينها، وقد انفرد الباحثان بإدراج عناصر التماثل والتشابه الثقافي، والانسجام الاجتماعي، و وجود قدر من القيم التاريخية و الحضارية المشتركة، وقد ذكرا الجانب الثقافي الذي كان مغيبا في التعريفات السابقة؛ و بذلك يمثل النظام الإقليمي إطارا للتفاعل الثقافي، و الحضاري، و الاجتماعي الذي يتعدى الأبعاد السياسية، و الاقتصادية، و العسكرية وهذا ما يمثل البعد الثقافي للإقليم، و من ثمة يصبح للإقليم هوية ثقافية (régional identity).[2]

تعتبر الصعوبة في تحديد النظم الإقليمية والقيام برسم حدودها نتيجة حتمية للصعوبة في إيجاد تعريف شامل وكامل للنظام الإقليمي؛ والصفات، والشروط، والمعايير التي يجب توفرها في الإقليم، ومن هذا المنطلق فإن مسألة تحديد عضوية الإقليم تعد من

[1] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1985، ص 57.
[2] جميل المطر و علي الدين هلال (محرران)، الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، في: جميل المطر و علي الدين هلال (محرران)، رؤية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1996، ص 264.

المسائل الصعبة و التي ترجع إلى مجموعة من المعايير و العوامل المتداخلة، غير أن الحسم في المسألة معايير تعريف وتحديد النظم الإقليمية تبقى غير ممكنة.

لقد أورد المختصون في الدراسات الإقليمية عدة مقاربات لتحليل العلاقات بين دول الإقليمية و تأثير النظام الدولي والمصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام، ونورد منها نموذج لويس كانتوري و وستيفن شبينغل، حيث قدما أربعة جوانب للتحليل أو مستويات للتحليل، و هي:

1. **مستوى الخصائص البنيوية للنظام:** و هي تعنى بخصائص النظم الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودرجة التماسك الاجتماعي (عوامل الدين، والعرق، واللغة)،والتماسك الاقتصادي (الاعتماد المتبادل بين الوحدات)، والتماسك الإقليمي (مدى وجود مؤسسات إقليمية فعّالة)، والتماسك السياسي (مد التجانس بين النظم السياسية القائمة لدى وحدات النظام الإقليمي).
2. **مستوى القوة:** أي توزيع القوة بين و حدات النظام، وهل يوجد توازن في ميزان القوة، أو وجود استقطاب أو تنافس دولتين أو أكثر على قيادة الإقليم؛ و يتم دراسة عناصر القوة من خلال:

العناصر المادية: الموقع الجغرافي، المسافة، السكان، البنية الاقتصادية.

العناصر العسكرية: عدد القوات المسلحة، كفاءتها، وتسليحها.

العناصر المعنوية: هي الهيبة الدولية للدولة للتأثير في بقية دول النظام، و يندرج ضمن ذلك الإرث التاريخي والعامل الحضاري والثقافي.[1]

3. **مستوى السياسات والتحالفات:** أي طبيعة العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة و التحالفات التي تدخلها في إطار النظام، وهنا يتم

[1] ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص18.

تحليل و تصنيف قضايا النزاع و طبيعة الاتصال بين هذه الوحدات المشكلة للنظام الإقليمي.

4. **مستوى بيئة النظام:** وهو الإطار الذي تشكله البيئة الدولية لهذا النظام الإقليمي والمحددات التي تضعها، ويجب هنا التمييز بين ثلاثة أنواع من دول النظام الإقليمي:

1. **دول القلب (core states):** و هي التي تمثل قلب النظام الإقليمي، و تعتبر مركز التفاعلات بين دول الإقليم، و غالبا ما تكون الدول المؤسسة أو صاحبة الفكرة لتأسيس منظمات إقليمية.

2. **دول الأطراف (periphiry states):** وهي دول أعضاء في النظام غير أنها لا تدخل في تفاعلات كثيفة مع دول النظام لاعتبارات عدة.

3. **نظام التغلغل (intrusive system):** ويقصد به الدول الكبر التي تمارس نفوذ من خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام.

و تحدث تفاعلات ديناميكية بين دول النظام من جهة ودول التغلغل من جهة أخرى، وبموجب ذالك قد يحدث تغيير في الأدوار الإقليمية كأن تتقهقر إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف، وتصعد إحدى دول الأطراف لتصبح دول قلب.[1]

لا يشمل النظام الإقليمي فقط القطاع المركزي، و إنما يشمل أيضا قطاع الأطراف أي أطراف النظام، لكن أثير جدل كبير حول مسألة تحديد قطاع الأطراف، و قد أثيرت في ذلك نفس العناصر التي تثار بخصوص تعيين حدود النظام، و الفصل بينه وبين النظم الأخرى المجاورة، و يحدد "بيرسون" (F.Pearson) ثلاث مستويات للتفاعل داخل النظام الإقليمي يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول النظام، و هذه المستويات هي:

[1] ناصف يوسف حتي، المرجع نفسه، ص18-19.

1. **النزاع (conflict):** بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام .

2. **المشاركة (participation):** بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية مع أعضاء النظام.

3. المساعدة **(help) :** أي مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة، و تقديم المساعدة اللازمة في وقت الحاجة،أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام و قضاياه.

هذه المستويات أو المعايير الثلاثة تفسر الكثير من عمليات الحراك أو التغير في المواقع التي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحول موقع الدول من القلب إلى الأطراف و العكس، و هذه العمليات تعتبر واحدة من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل هذه النظم.[1]

إن مفهوم النظام الإقليمي هو مفهوم افتراضي وتحليلي بمعنى أنه لا يشير إلى وجود مادي، لقد استخدم مفهوم النظام الإقليمي للتمييز بين ما هو جزئي و ما هو كلي، وبالتالي تحديد نمط العلاقات بين النظام و وحداته؛ و كان الأساس الذي أستند إليه في إبراز مفهوم النظام الإقليمي هو إقامة تنظيمات إقليمية باعتبارها أكثر فعالية من التنظيمات الدولية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وكذلك الإقرار بأن هناك قيود بنيوية ونظامية على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد.

لا يوجد إجماع بشأن رسم حدود الأقاليم أو الأنظمة الإقليمية أو عضويتها فمثلا: على الرغم من الاستخدام الواسع لمصطلح "الشرق الأوسط" فإنه لا يوجد رسم قياسي للحدود يمكن بواسطته توصيف ما المقصود بالشرق الأوسط توصيفاً دقيقاً؛ فقد يستعمل

[1] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، المرجع نفسه، ص 61.

مفهوم الشرق الأوسط كمرادف للعالم العربي، و قد يستعمل بمفهوم أوسع بحيث يشمل تركيا وأفغانستان و إيران و باكستان بالإضافة إلى العالم العربي، بل قد يستخدم بمفهوم ثالث بحيث يعنى العالم الإسلامي ككل، حيث يحدد معهد الشرق الأوسط في واشنطن منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة التي تمتد من المغرب إلى إندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان.[1] فالنظام الإقليمي يعني مجموعة العلاقات و التفاعلات بين دول تقع في إقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منتظمة.[2]

وقد عرف (لويس كانتوري) و (ستيفن سبيغل) النظام الإقليمي بأنه: "النظام الذي يضم دولة أو أكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي تمتلك بعض العوامل الإثنية واللغوية والثقافية والتاريخية المشتركة".[3]

المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي.

تقوم الفكرة الأساسية التي بنيت عليها نظرية الدور على دراسة سلوك القائم بالدور نظرا لكونها تهتم أساسا بدراسة السلوكيات، حيث أنه و مع دخول المدرسة السلوكية حقل التنظير في العلاقات الدولية، عرف هذا العلم تطورا ملحوظا خاصة في الجوانب المنهجية والتحليلية، ونتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والمفاهيم من العلوم الأخرى وتطبيقها في الدراسات التي تجري في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومن هذه المفاهيم المستعارة مفهوم الدور الذي بدأ العمل به في حقول علم النفس وعلم الاجتماعي؛ وعرف طريقه إلى حقل العلاقات الدولية متأخرا أثناء محاولة المختصون والباحثون في

[1] جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 26.

[2] أحمد عارف ارحيل الكفارنة، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي ضوء احتلال العراق، مجلة دمشق للعلوم السياسية و الاقتصادية، المجلد 25، العدد الثاني،2009، ص 622.

[3] Louis Gantori and Steven Spigal, International Politices of Prentice Hall, Englewood, Cliffe. New jersey, P. 2-4

السياسة الخارجية التعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الوحدات الدولية، و على هذا الأساس تم استعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول، وعليه أصبحت نظرية الدور تمثل مرجعية نظرية ومنهجية يمكن الاستفادة منها في تحليل الأدوار الإقليمية بصفة عامة و الدور التركي محل بحثنا بصفة خاصة.

يعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، **وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية؛** كذلك يعرف بأنه **مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد و الأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية.** ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به و صياغته صياغة واعية.[1]

من الصعب تحديد مفهوم الدور السياسي سواء لصناع القرار أو الدور السياسي للدولة في تفاعلات النسق الدولي، وذلك لصعوبة تحديد معنى كلمة الدور و يرجع ذلك لمحدودية تناولها في قواميس اللغة العربية التي اقتصرت على تعريفه بمعنى دورة الشيء، و تزداد هذه الصعوبة إذا تعلق الأمر بالدور السياسي لاسيما إذا نعلق الأمر بدور الدولة في النسق الدولي أو الإقليمي، في ظل انتشار وتطور نظرية الدور في كنف علم الاجتماع. و لأن الأدوار غالبا ترتبط بالأفراد الذين يمارسونها تميزهم عن غيرهم أنماط السلوك التي تعد صفة مميزة للأفراد، لذلك ينظر على أنها تستمر جزئيا بسب النتائج التي تترتب عليها لذالك لابد من معرفة مفهوم الدور السياسي لمعرفة توقعات الدور و توجهات الدور وسلوك الدور.

[1] http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=10529

لقد عرف مفهوم الدور تباينا في الرؤى المفاهيمية و غموضا، كونه متصل بالدراسات النفسية والاجتماعية، بدليل تعدد التعريفات المعطاة له، حيث يمكن تصنيف مختلف التعريفات المقدمة لمفهوم الدور إلى مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى: تضم التعريفات المؤثرة على العلاقة التفاعلية بين الأفراد والدور، ومن أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد : ساربين (Sarbin)، و مورينو (Moreno)

المجموعة الثانية : تظم التعريفات المرتكزة على البعدين الاجتماعي و الأنثربولوجي والمعالجة لإشكالية العلاقة بين الدور والمكانة، ومن أهم الممثلين لهذا الاتجاه نجد كل من بيدل (Biddle) و رالف لينتون (Ralf Linton)

فالدور الإقليمي هو: "النشاط الذي تقوم به دولة ما، باعتبارها مركزًا في إقليم مع الدول المحيطة بها، وتتسع دائرة الدور الإقليمي كلما زادت طموحاتها أو زادت مخاوفها؛ ويعبر الدور الإقليمي عن مكانة الدولة الإقليمية و المكانة التي تحمل معنى **القدرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية**".[1]

و تتعدد أهداف الدور الخارجي للدولة، كما يلي:[2]

1. قد يهدف إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا في الشئون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسئوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج و إمدادها بأشكال المعونة المتنوعة.
2. قد يستهدف (تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى.

[1] عمرو عبد الكريم، صراع الأدوار الإقليمية، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang

[2] http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=10529

3. ممكن أن يسعى إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية.
4. قد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي.
5. قد يتخذ أهدافا إيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف إيديولوجية أخرى منافسة أو معادية.

يتضح من العرض السابق أن الخلاف حول مفهوم الدور مازال قائماً، لكنه في واقع الأمر خلاف نظري يمكن التعايش معه، إلا أن الأساس حول هذه النقطة أن الدور ليس جملة علاقات عامة أو إشعاع في الفضاء، وإنما قدرة على التأثير بما يخلق مناخ إقليمي عام يدعم مصالح الدولة صاحبة الدور في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار والمكانة، أو تقليصه إلى أقصى حد من التهديدات الموجهة لهذه المصالح.

وتنسحب أهمية الدور غالباً على المصالح الأخرى بشكل يفيد الأمن والتنمية والاستقرار، وأحياناً يستخدم كأداة للمساومة مع القوة الخارجية والقوة الإقليمية لتحقيق مصالح محددة، وطالما ما يقود إلى مخاطر خارجية جمة وسلوكيات مرتبكة. [1]

و في ظل المتغيرات الإقليمية والمحلية الحادة التي شملت كل المجالات، وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة فإننا أمام عالم جديد تحكم علاقاته أسس وقواعد جديدة تحتاج إلى تصويب الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة، ولازال بعضها سائداً، بما يساهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع هذه المعطيات الجديدة وضعاً في الاعتبار أن الحديث عن الأدوار الإقليمية للدول ليست حديثاً مطلقاً أو جامداً وإنما عملية

[1] http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=10529

تتسم بالمرونة، فالدور الإقليمي لبلد ما هو محصلة تفاعل عوامل خاصة بهذه الدولة مع الإطارين الإقليمي والدولي.

عند الحديث عن أدوار الدول فإننا نتحدث عن مكونات أو مرتكزات ذاتية وأسس داخلية توظف إطاراً إقليميا ودولياً بشكل معين على النحو الذي يعظم من دور الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، وتنقسم المكونات الوطنية التي تسمى (القدرات الشاملة للدولة) إلى مكونات موروثة أو شبه ثابتة، وأخرى تتسم بالمرونة والتغير،[1] وفيما يخص المجموعة الأولى فتشمل: الموقع والمساحة والسكان والموارد الطبيعية؛ أما المجموعة الثانية فتشمل: القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج والاستقرار الوطني.

مفهوم الدور هو مفهوم وظيفي بامتياز سواء في تصوره عند صانع القرار أو في تطبيقه أو تنفيذه، وأن النظام الدولي يتغير في إطار الاستمرار في معالم القوة الدولية المعروفة، لهذا يعتقد هؤلاء أن صانع القرار يحتاج إلي نفاذ رؤية لإدراك الفرص الدولية، بينما يرى الدكتور جهاد عودة أن صانع القرار يحتاج إلى معرفة ذات طبيعة مختلفة لتخليق هذه الفرص الدولية.

يرتبط التمييز في الوظائف بين الأطراف الفاعلة بتقسيم العمل الاجتماعي ولكل وظيفة نجد أدوار معينة ترتبط بها، حيث أن هناك أدوار فطرية وأدوار مكتسبة يكتسبها الفاعلون خلال حياتهم الاجتماعية، و المهنية، و السياسية فهو مرتبط بالطابع السلوكي والوظيفي الذي يقوم له الأفراد لكن مفهوم الأفراد ظل غامضا متصلا بالدراسات النفسية

[1] http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=10529

و الاجتماعية و عرف أيضا تباينا في الرؤى و التصورات شانه في ذالك شان المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية بدليل نقص التعريفات و تعددها.

المطلب الثالث: الأسس النظرية لمقاربة الدور.

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي وقد كان الاهتمام بموقع الفرد وتأثيره في السياسة العالمية والسياسة الداخلية و وازع تنمية وتطوير الأنساق السياسية هو الدافع الرئيسي لعلماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، و تعود الأصول الفلسفية لنظرية الدور الإقليمي إلى الفلسفة السياسية الألمانية في فترة النازي التي كانت ترى أن لكل دولة مركزية "مجالا حيويًا" تلعب فيه دورًا بحكم تاريخها وجغرافيتها. [1]

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا سياسية تقوم بها في النسق الدولي، وتوجهها صور متشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، لذلك تختلف أدوار الدول في فضاءات السياسة الدولية، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لرؤية كل واحد منها للظواهر والقضايا السياسية المختلفة، فالدول التي تتوفر نخبها الحاكمة على مقومات "مشروع" –أيا كانت طبيعته وحدوده وسقف تنفيذه الواقعي– هي التي تملك حضورًا إقليميّا فاعلا.

ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين موقعها في هذا النسق والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 48.

إطاره بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، و هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، و الذي يصبح أحد سمات سياستها الخارجية.[1]

و تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل:

المستوى الأول: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل، كل وحدة (الدولة) على حدة، وذلك عبر ثلاثة محاور، وهي :محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي، وعلاقته وتفاعلاته مع أبنية النسق وهيكل علاقات أدوارها، ومحور دراسة علاقات وتوزيعات، وهيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل، ومحور دراسة أثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار السياسية، بمعنى بحث هيكل الأدوار السياسية للمؤسسات الاجتماعية وتفاعلاتها مع مؤسسات النسق السياسي هيكل أدوارها.

المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

ويمكن القول إنه في إطار الدراسة يستخدم الباحث نظرية الدور وفقا لمستوى التحليل الأول بمحاولة تحليل دور القيادة وعلاقتها وتفاعلاتها داخل نسق القيادة وهيكل علاقات أدوارها وكذلك علاقة القيادة وتفاعلاتها مع أبنية النسق السياسي ودراسة أثر البيئة السياسية والاجتماعية وانعكاساتها على أداء هذه الأدوار.[2]

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص 48.

[2] سراء عمران أحمد http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=865

ويرتبط الدور الإقليمي بحجم الدولة ومكانتها والأهداف التي تسعى إليها ومدى توافر الإمكانات لتحقيق هذا الدور ومدى قدرة الدولة على استثمار تلك الإمكانات المتاحة والمتوقعة، وقدرتها على الاستفادة من الطاقات والموارد المادية الملموسة وغير الملموسة كرأس المال البشري والاجتماعي والفكري ومدى القبول الإقليمي والدولي بذلك الدور، ويصعب على أي نظام استثمار قدرات المكان والمكانة ما لم يتوفر على قاعدة عميقة من الشرعيات الأربعة (شرعية تأسيس السلطة وشرعية الوصول إليها وشرعية ممارستها وشرعية تداولها)، بما يمكنه من الحفاظ على تماسك جبهته الداخلية ومواجهة الضغوط الخارجية وبذلك يملك النظام شرطي القيادة الإقليمية وهما الإرادة: بمعنى امتلاك مقومات الرؤية الواضحة الراشدة، والإدارة: بمعنى قدرة النظام على السير بقدرات الدولة الكامنة والمحتملة، وتحقيق مصالحها في مجالها الحيوي.[1]

ومن بين تطبيقات الدور في السياسة الخارجية نظرية الدور البيروقراطي والتي تتركز على تأثير الدور على سلوك و إدراكات صنّاع القرار في الساسة الخارجية، حيث نجد في بعض جوانب عملها تأييد للرؤية الميكانيكية للدور، و أن الدور المنبثق من مصالح المتضمنة، و السائد أن كل فرد يلعب العديد من الأدوار في الحياة، حيث توجد تغيرات قابلة للملاحظة فعندما يتغير الفرد من دور الطالب إلى دور العامل، أو إلى دور أب جديد، أو إلى دور السياسي، يصبح يتصرف دون وعي بالطريقة التي يعتقد أنها متوقعة.[2]

إن التركيز على أدوار صنّاع القرار تمكننا من فهم تغير السياسة الخارجية، لأنه يمكن أن تكون هناك انقطاعات في السياسة الخارجية، لينبثق الفهم من التغيرات في ادوار صناع السياسة الخارجية الرئيسية، و لأن الأدوار تصوغ الأهداف، فإنه يمكن أن يكون

[1] عمرو عبد الكريم، صراع الأدوار الإقليمية، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang

[2] عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص 53.

تعديل السياسة الخارجية بواسطة التحولات في طبيعة الدور، وهذا يعني أن التغيرات في النظام بواسطة القرارات المصنوعة و الأدوار التي تحدث هذه القرارات، يمكن تؤدي إلى مراجعة السياسة الخارجية، و إعادة توجيهها،[1] و فق الاتجاهات الفكرية للنخبة الجديدة القائمة على صياغة الخطوط العريضة للسياسة الخارجية و صناعة قراراتها.

والمقصود بالدور في المدرسة الوظيفية أنه نموذج سلوكي متوقع يقوم به فاعل على ضوء مكانه في بيئة دولية معينة، أي هو وظيفة تؤدى في عملية محددة (PROCESS)، وهو أداء وظيفة محددة و معينة تجاه التنمية والسلام الدولي بما يحقق مصالحه في إطار التوازن و العمل مع الفاعلين الدوليين الآخرين في النظام العالمي الجديد.[2]

و يتضمن مفهوم الدور معنى إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي، ومن ثمة السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات، وكل الأنشطة المناسبة لدولهم و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الإقليمي و النظام الدولي على حد سواء. لذلك يرى بروس بيدل (Bruce Biddle) أن الدور يعبّر عن مجموعة التصرفات والقرارات و السلوكات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدول، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.[3]

فدور السياسة الخارجية و وظيفتها هي نوع من عملية (PROCESS) وليست تنفيذ لأمر محددة مسبقا، إنها فاعلية مع الأطراف والقوى الأخرى، لديها مدركها ومكانتها وسياستها و أدوارها، وعلى هذا الأساس فإن الدور يعتبر نتيجة أو محصلة تفاعلات بين

---

[1] عامر مصباح، المرجع نفسه، ص 54.

[2] حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر و المستقبل، دورية الدراسات الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 41، الطبعة الأولى، أبو ظبي2000، ص29.

[3] عصام بن الشيخ، شرح نظرية الدور: نظرية تفسير السياسة الخارجية، بتاريخ: 2010/02/28، المصدر: http://30dz.justgoo.com/t654-topic

متغيرات وسياسات كثيرة، وهو سياسة مركبة، و هو مفرد مركب أي يشمل أجزاء عدة، من أدوار ووظائف متعدد المستويات بحسب النطاق أو العمق، كأن يكون هناك دور دولي ودور إقليمي، أو بحسب الموضوعات و القضايا مثل: (الأمن، التوازن، الوساطة، الهيمنة، النفوذ، الاحتواء...الخ)، فكل مفرد من مفردات العلاقات الدولية في مادة محتملة لدور أو وظيفة في السياسة الخارجية.[1]

يرتبط الدور بالسياسات طويلة الأمد و ليس السياسات المرحلية أو الطارئة، ما يجعله أمرا ملازما و علامة مميزة لتلك السياسة بشكل نسبي على الأقل، و هناك نمطين من الأدوار، الأدوار المعيارية أو الافتراضية للدولة في النظام الإقليمي الدولي، والأدوار الوظيفية و التكيّفية التي تقوم بها أو تنفذها مؤسسة السياسة الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة في الداخل أو الخارج.[2]

و عليه فإن تحديد دور الدولة في النسق الدولي يمر عبر مراحل:

* مرحلة إدراك الوضع، أي إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم ومؤهلاتهم.
* مرحلة تحديد الدور في ضوء توجهات السياسة العامة والسياسة الخارجية للدولة.
* مرحلة تكييف الدور مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في مختلف قدرات الدولة، ويعني ذالك أن يكون الدور مكافئ للموقف، و يتميّز مفهوم الدور بأربع خصائص و هي:

1. لا يقوم مفهوم الدور على تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، بل يتعداه إلى كيفية ممارسته في السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص 109.
[2] عقيل سعيد محفوض، المرجع نفسه، ص 110.

لدور دولة في النسق الدولي على أنه تحقيق للسلام العالمي بينما لا يفعل شيئا ملموس من أجل ترجمة هذا الدور المعياري إلى دور فعلي.

2. مفهوم الدور لا يقتصر على تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل بالإضافة إلى ذالك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى خاصة الأدوار المنافسة.
3. يتميّز الدور بأنه مفهوم مركب و لذلك لا نتحدث عنه بالمفرد بل بالجمع، لأنه يحوي على مجموعة أدوار، فالدولة تلعب أكثر من دور في آن واحد.
4. تتعدد مستويات لعب الدور حيث يمكن للدولة أن تحظي بلعب عدة أدوار على المستوى العالمي، و أدوار أخرى على المستوى الجهوي، و أدوار أخرى على المستوى الإقليمي.[1]

و يختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه و خصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف هذا الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، و على وجود قوة مهيمنة أو أكثر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم و خصائصه من ناحية، و مكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى، فدولة مثل البرازيل يمكن أن تكون مهيمنة في أمريكا اللاتينية، لكنها لا يمكن أن تكون كذلك في نظام يتسم بدرجة أعلى من القوة مثل أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية.[2]

وتنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها، أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، و التي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 49-50.

[2] دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار و التغير 1991-2006، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2008، ص 39.

من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، و المشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، وتصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركز ي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، وطبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، و مستوى إمكانياتها، وشكل تحالفاتها الداخلية و الخارجية، على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة، السياسية و الاقتصادية وكذا الإستراتيجية، فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي، أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية.

وحسب نموذج دافيد مايرز، فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الفواعل تبعا لطبيعة الأدوار التي تضطلع بها كل دولة في القطاع المركزي في النظام الإقليمي، ويصنف مايرز أدوار تلك الدول إلى الأنماط التالية:[1]

المهيمن الإقليمي (Régional Hegemons) أو المهيمن المحتمل (potentiel Hegemons): و هي الدولة التي تمتلك أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي، فالدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها، أما المهيمن المحتمل فهو الدولة التي لها القدرة على السيطرة على الإقليم مستقبلا، و ذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى، ويعتبر ميرشايمر (John mearsheimer) أن الهيمنة نادرة بالنظر لكون تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب وبناءا على ذلك تكون التكاليف المتوقعة منخفضة، بينما يعتبر هولستي (K.J Holsti) أن الدولة الطامحة للنفوذ الإقليمي تمتلك إدراكا قويا بقدرتها على امتلاك القيادة الإقليمية.

المساوم (Bargainer): هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، والمساوم هي الدولة التي تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة،

[1] دندان عبد القادر، المرجع نفسه، ص 37.

و يكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل تمتلك قدرة كافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة. لكن الدول المساومة لا يكونون على درجة واحدة في حالة وجود أكثر من مساوم داخل النظام، إذ هنالك مساوم أو ل (Primary)، و هناك مساوم ثان (Secondary) و التوافق في مناوأة المهيمن لا يعني، بالضرورة و جود تنسيق بين المساومين، لكن في حالة و جود مثل ذلك التوافق ستكون الأوضاع أكثر صعوبة بالنسبة للمهيمن أو المتطلع للهيمنة أين ستكون نفقات الهيمنة مرشحة للارتفاع. [1]

الموازن (Balancer): قد يكون دولة أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، و قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة و الدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى، فهي قوة موازنة بين الطرفين، و غالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، و يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، و مدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة.[2]

وعليه فإن الدور الإقليمي مرتبط بمكانة الدولة و تصنيفها في تراتبية القوى الإقليمية ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة في داخل النظام الإقليمي، بحيث يُعبّر هذا الأخير من حيث الواقع عن نوع من التصاعد القيادي ليصل إلى القمة حيث تتمركز الدولة القائد.

[1] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[2] محمد السعيد إدريس، المرجع نفسه، ص ص 58-59.

و بالإضافة إلى ما سبق ذكره فيما يتعلق بأنماط الدور على المستوى الإقليمي يمكن أن نشير إلى الأنماط التالية:

1. الوسيط الإقليمي بمعنى أن تتحمل الدولة بمسؤولية التوفيق والوساطة في الصراعات الإقليمية بين الدول في إقليم معين.
2. المدافع الإقليمي ويعني أن الدولة لها مسؤولية مجددة في حماية مجموعة من الدول في إقليم معين في مواجهة العدوان الخارجي.
3. قائد التكامل الإقليمي، حيث يعتقد صانع السياسة الخارجية أن لدولته مسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول في إقليم معين أو تحقيق قدر معين من التعاون والتنسيق فيما بينهم .
4. الجسر الدولي والإقليمي وينصرف هذا الدور إلى أداء وظيفة اتصالية بين الوحدات الدولية في إقليم معين من جهة وبينها وبين مختلف أنحاء العالم من جهة أخرى وذلك لتحقيق التفاهم والتعاون.
5. المعرقل أو المعوق الإقليمي، حين تتجه الدولة إلى عرقلة أو تعويق أي تفاعلات إقليمية ترى أن من شأنها المساس بمصالحها أو بدورها في إقليم معين.
6. المسهل أو الميسر الإقليمي،[1] وذلك حين تتبنى الدولة خيار تسهيل وتيسر التفاعلات الإقليمية في إقليم معين ، وفي هذه الحالة يمكن تصور ثلاث أمور، الأول يقتصر هذا التسهيل على التفاعلات التي لا ترى أنها ستؤثر على مصالحها أو دورها الإقليمي، والثاني أن يرى صانع السياسة الخارجية في هذه الدولة أن هذه التفاعلات أيا كان مداها أو نوعها لن تمس مصالح هذه الدولة أو دورها، أما الأمر الثالث فهو أن يرى صانع السياسة الخارجية أن القيام بهذا الدور من شأنه أن يوفر

[1] محمد سعيد أبو عامود، مرجع سابق، ص 55 .

الفرصة للدولة بضبط التفاعلات الإقليمية بما لا يؤدي إلى خروجها عن نطاق سيطرتها.

هذه هي أهم أنماط الدور الإقليمي، والجدير بالذكر أن تبني دولة ما نمط أو أكثر من هذه الأنماط على المستوى العملي يتوقف على عدة اعتبارات أهمها ما يلي: [1]

1. مدى توافر موارد القوة اللازمة للقيام بهذا الدور.
2. مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لتفعيل الدور.
3. توازن القوى الإقليمي ومدى تأثره بهذا الدور.
4. رؤية الأطراف الإقليمية الأخرى لتأثير هذا الدور على مصالحها.
5. مدى تقبل الأطراف الإقليمية الأخرى لقيام الدولة بهذا الدور.
6. رؤية الأطراف الدولية الأخرى ذات المصالح في هذا الإقليم لهذا الدور وتأثيره على هذه المصالح.

لقد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، و ظهور أحداث على الساحة الدولية برز من خلالها الدور المتصاعد للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، و انفرادها على التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود الإقليم مع تراجع ملحوظ لدور القوى العظمى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير في التفاعلات الداخلية و في طبيعة العمليات السياسية الإقليمية.

إن توزيع القوة في النسق الدولي و الاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد الأقطاب الإقليمية القائمة و المحتملة و أصبح هناك اتجاه أن كل قوة إقليمية تسعى لإقامة منطقة نفوذها لها في محيطها الإقليمي، وهي

[1] محمد سعيد أبو عامود، مرجع سابق، ص 56.

تفضي المشروعية على عملها استنادا على معطيات ثقافية و تاريخية، أو حتى اقتصادية؛ ولهذا فإن دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد فهي تريد أن تصنع لنفسها موقعا جديدا في الفضاء الجيواستراتيجي المتغير، و نتيجة لذلك تتزايد درجة إقليمية دور تلك الدول، وسواء لعبت هذه الدول دورا تجميعيا أو تفريقيا فهي سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عملية التوجه الإقليمي،[1] و حيث أن الدول تختلف مع بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف و اختلافها في التكوين و القدرات و من بين ذلك الموقع الجيوسياسي و هي تختلف على هذا الأساس في سلوكها السياسي الخارجي بشكل يعبر عن اختلاف الدور، الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك.

المبحث الثاني: الأدوار التركية دراسة نظرية.

تتحرك الدبلوماسية التركية في دوائر مختلفة داخل منطقة الشرق الأوسط من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي، ومن أجل مواجهة الاضطرابات المترتبة على حركة إيران في المنطقة وتدخلها على خط الأزمات والملفات المشتعلة في المنطقة.

المطلب الأول: مبادئ الدور الإقليمي التركي.

يأتي الدور التركي في المنطقة بناءًا على حرص حزب العدالة والتنمية على امتلاكه لرؤية إستراتيجية متكاملة إزاء الدوائر الإقليمية، التي ترتكز على كيفية إدراك النظام العالمي ككل و مكانة تركيا فيه كدولة "مركز"، وتوجهاتها في مجال التعاون الدولي الدافعة لأدوارها على مستوى الأقاليم المحيطة بها، بحيث تؤدي تركيا دور "مركز تحقيق الأمن و الاستقرار"، وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط.

تحرص حكومة العدالة والتنمية على تحاشي أي طابع استعلائي في تعاملها مع دول المنطقة حيث أن تركيا تتعامل على أساس أنها إحدى دول الشرق الأوسط، ولا تتعامل كأخت كبرى مسؤولة عنهم، كما تحرص على تجنب النزعة العثمانية، وهذا ما

[1] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص 262، 263.

درج مسؤولون أتراك على التصريح به، وعلى رأسهم وزير الخارجية أحمد داود أوغلو الذي حرص كل الحرص على نفي الطابع التوسعي أو حتى الاستعلائي للسياسة الخارجية التركية الجديدة و للدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة، غير أن ذلك لا ينفي أهمية دور تركيا في المنطقة باعتبارها دولة مركزية، وهو ما يقتضي توسيع نطاق اهتمامها بالمنطقة وزيادة استقلاليتها، دون التصادم مع الدول الكبرى في الوقت نفسه[1]؛ حيث لم تخف تركيا قط أهدافها و نواياها في أن يكون لها دور قيادي مميّز في منطقة الشرق الأوسط وكل المناطق المحيطة بها، وهو هدف لطالما راود تركيا عبر الزمن بدءا من الخلافة العثمانية إلى تركيا الأتاتوركية، ومرورا بتركيا الأطلسية و وصولا إلى تركيا العدالة والتنمية.

الفرع الأول: مبدأ ضرورة الارتقاء بالدور التركي بما يتجاوز حدود تركيا المباشرة.

فحكومة العدالة و التنمية ترفض السياسات الانعزالية التي تبنتها تركيا في السابق، والتي تقصر الدور التركي على التعامل مع التهديدات سواء الحقيقية أو المحتملة الصادرة عن دول الجوار المباشر لتركيا و على رأسها التهديد الكردي،[2] و قد أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها و تؤثر فيه، وذهب محمد نور الدين أن غزو العراق كان النقطة المفصلية لتعي تركيا حجم التأثير والتأثر بين تركيا ومحيطها، فقد كان يردد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان –وهو لاعب كرة قدم سابق– أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات و تتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.[3]

[1] علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 03.

[2] علي جلال معوض، المرجع نفسه، ص 03.

[3] محمد نور الدين، السياسة الخارجية لتركيا ... محاورها و رهاناتها، مرجع سابق، ص 139.

ويبرز أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي مكانة تركيا التي يجب أن تحتلها كدولة مركز تتمتع بالعمق الجغرافي و العمق التاريخي، و هو ما يتطلب من تركيا أن لا تكتفي بتحقيق الأمن الداخلي و الاستقرار لنفسها فقط، بل عليها توفير هذه العناصر لدول الجوار لتعزيز هذا الأمن لنفسها و لجيرانها، و هو ما يعرف بالأمن المشترك الذي يحظى به الجميع.

وتطرح حكومة العدالة و التنمية العديد من المبررات التي دفعت إلى توسيع الانخراط التركي في قضايا المنطقة؛ يأتي في مقدمتها الحفاظ على المصالح الوطنية التركية، حيث إن تحقيق الاستقرار في المناطق المحيطة بها يفتح المجال إلى دفع مشروعات التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح التركية، لأن الفوضى و عدم الاستقرار والنزاعات الدائمة في جوار تركيا من شأنه أن ينقل عدوى كل ذلك إلى الأراضي التركية، و هذا ما يؤثر سلبا على مسعى الانضمام إلى الإتحاد الأوربي و سيعيها إلى جذب الاستثمارات و السياحة على حد سواء، فالترابط بين القضايا الدولية و الإقليمية من جهة، و القضايا الداخلية من جهة أخرى يفرض على تركيا عدم الاقتصار في علاقاتها على دول الجوار فقط، حتى و في حالة رغبتها على الانكفاء على حماية مصالحها الوطنية المباشرة.[1]

يقول عبد الله غول عندما كان وزيرا للخارجية إن تركيا لا يمكن أن تنحبس في الأناضول، و إذا كان البعض قد فسر الأمر بنزعة عثمانية متجددة فذلك وارد كما يعتقد خبير الشؤون التركية محمد نور الدين ليس من زاوية جغرافية، بل القيام بدور فاعل ومؤثر في محيطها، فالفرق بين سياسات العدالة و التنمية و سياسات سابقاتها أنه لم تعد تركيا تقف متفرجة، بل تأخذ زمام المبادرة إشعارا للآخرين بوجودها و قدرتها.[2]

[1] علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 04.

[2] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، ص 278.

لقد انطلقت إستراتيجية العدالة و التنمية الجديدة من واقع أن لتركيا عمقين، تاريخي و إستراتيجي، و أن السياسات السابقة حبِست تركيا ضمن ثنائية شلّت إمكانية التواص مع الطرف الآخر و على الخصوص العالم العربي و الإسلامي، و المحيط الجغرافي لتركيا في القوقاز و البحر الأسود و البلقان،[1] فحكومة العدالة و التنمية ترفض السياسات الانعزالية التي تبنتها تركيا الكمالية في السابق جملة و تفصيلا.

إن تنشيط و توسيع الدور التركي ليشمل مناطق جغرافية أوسع يأتي في إطار عزم تركيا على التخلي عن سياسة رد الفعل، و اعتماد سياسة استباقية قائمة على التنبؤات بالحدث و السعي لإيجاد الحلول قبل حدوث النزاع و تطوره و أخذه مسارات أخرى، حيث تنظر تركيا للأمن بنظرة شاملة و مترابطة، فأحمد داود أوغلو يرى أنّه يجب على تركيا من هذا المنطلق عدم النظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط كصراع عربي– إسرائيلي فقط، حيث يوجد ارتباط مباشر بين المشكلات القبرصية و الفلسطينية و الكردية، و هو ما يقتضي تفعيل الدور التركي لتحقيق المصالح الأمنية[2]؛ و على هذا الأساس فإنه يجب على تركيا ألا تقع في خطأ الابتعاد عن المناطق و الدوائر الجغرافية التي تأثر فيها و تتأثر بها، و الجري وراء إغراءات الدخول في الإتحاد الأوربي أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما جرى في السابق؛ و يذهب أوغلو أبعد من ذلك عندما يقول بأن الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة مباشرة بالعوامل الموجودة في هذه المناطق إذ لا يمكن لتركيا أن تكون تحافظ على و حدتها في هذه الساحة الجيوسياسية الحساسة أو تنفتح على العالم إذا لم تؤثر في محيطها الجغرافي.[3]

---

[1] محمد نور الدين، المرجع نفسه، ص 276.

[2] أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص ص 35–36.

[3] نوفل ميشال، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مرجع سابق، ص 35.

الفرع الثاني: مبدأ الموازنة بين استقلالية السياسة الخارجية وعدم التصادم مع مصالح الدول الكبرى.

ويمثل هذا المبدأ إحدى الصياغات التوازنية الحرجة التي تسعى حكومة العدالة والتنمية لتحقيقها، فمن ناحية يدعو أحمد داود أوغلو إلى زيادة استقلالية السياسة الخارجية التركية، وعدم تبعيتها بشكل كلي للولايات المتحدة و الغرب بصفة عامة؛ و هو ما يتطلب تطوير رؤية إستراتيجية متكاملة كتلك التي تطرحها حكومة العدالة و التنمية والتي تهدف إلى إعادة التوازن إلى علاقات تركيا و تنويعها؛[1] إلا أن أوغلو يعترف بأن بناء النفوذ الإقليمي التركي يتطلب ممارسة سياسة خارجية حذرة ومتدرجة في سياق "الخطوط الإستراتيجية" التي تحددها القوى الكبرى، و يميّز أوغلو بين أربعة أنواع من الدول موضحا قدرتها على المناورة إستراتيجيا و هي:

1. القوى العظمى: الساعية إلى توسيع نفوذها و امتدادها الجغرافي.
2. القوى الكبرى (الرئيسية): الساعية إلى تعزيز مكانتها و توسيع نطاقها في مواجهة القوى العظمى من خلال اتفاقات داخلية فيما بينها.
3. القوى الإقليمية: (مثل تركيا) الملتزمة بتطوير سياسات تتناسب معم سياسات القوى العظمى التي تنتمي إلى نطاقها، و في هذه الحالة يعتبر خروجها على الخطوط الإستراتيجية التي وضعتها القوى العظمى يعرضها للعقوبات (الحظر الأمريكي على بيع السلاح لتركيا بعد عملية قبرص سنة 1974).
4. و هي الدول ذات قدرة جد محدودة على المناورة.

و وفقا لأغلو تظل تركيا باعتبارها قوة إقليمية معرضة للعقاب حال مخالفتها لسياسات القوى العظمى التي تتبعها، و هو يقصد الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحرك تركيا في فلكها، و إن كانت تسعى من خلال تبنيها للرؤية الإستراتيجية الجديدة لحزب

[1] علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 04.

العدالة و التنمية إلى التحول لأحدى القوى الكبرى، و تعمل بعد ذلك على تعزيز مكانتها كدولة مركز و قوة عالمية، و هو من شأنه زيادة استقلالية سياستها الخارجية مستقبلا.[1]

الفرع الثالث: مبدأ حماية التعديدية الثقافية وتجنب إثارة النعرات.

حماية التسامح الثقافي و التعديدية الثقافية و تجنب إثارة النعرات و قضايا التمايز الطائفية و العرقية على نحو صراعي؛ رغم أن حزب العدالة و التنمية تعتبر التغيير في حد ذاته إستراتيجية من أجل مواكبة التغيرات الإقليمية و العالمية إلى أن ذلك لا يمنع من أن تطرح رؤية حزب العدالة و التنمية للأدوار التركية مبادئ أكثر تأكيدا على الاستقرار و الإبقاء على الوضع القائم، متى كان ذلك يحقق مصالح تركيا العليا، و يظهر ذلك بصفة جلية في الحرص التركي على التعددية الثقافية كأحد مبادئ دورها الإقليمي في الشرق الأوسط باعتبار أن دول المنطقة و مجتمعاتها تتميز بالتنوع الثقافي فيما بينها و اخل كل واحدة منها على حدة، و يقتضي ذلك ضرورة التوصل إلى صيغ تعترف بهذا التنوع، وتحافظ على تماسك هذه التركيبة الثقافية و العرقية.[2]

و يكتسي هذا المبدأ طابع قيمي إقليمي لمعارضة تركيا مخططات تقسيم المنطقة كما عارضت تقسيم العراق أو تطبيق نظام الفدرالية العرقية فيه، أو حتى تغيير وضعية كركوك التي يتعايش فيها العرب مع الأكراد و التركمان و المسيحيين و السنة و الشيعة؛ و وفقا لتعبير عبد الله غول: "إذا كان العراق نموذجا مصغرا للشرق الأوسط، فإن كركوك نموذج مصغر للعراق".[3]

بالإضافة إلى هذه المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها الدور التركي، هناك مبدأين آخرين يقوم عليهما، أولهما: أن تكون تركيا دولة استقرار إقليمي وليست دولة طرف في

[1] علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 04.
[2] علي جلال معوض، المرجع نفسه، ص 07.
[3] علي جلال معوض، المرجع نفسه، ص 07.

قضايا الإقليم المتفجرة، وثانيها: أن تعتمد السياسة الخارجية التركية على شرعية الإنجاز؛ وقد شكلا هذان العنصران الركيزتان الرئيستان في محاولات الأتراك المستمرة لإثبات الجدارة من خلال التوسط أزمات إقليمية شائكة من قبيل الوضع الفلسطيني الداخلي، وإشكاليات إحلال السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، وكذلك من خلال التدخل على خط الأزمتين اللبنانية والسودانية وغيرهما من القضايا.[1]

المطلب الثاني: أبعاد الدور الإقليمي التركي.

تطرح حكومة العدالة و التنمية مجالات عدة للأدوار التركية في المنطقة، و تقدمها في صورة مبادئ وآليات عامة للتفاعل في المنطقة، وبذلك يأخذ الدور التركي في المنطقة عدّة أبعاد منها البعد السياسي (الفرع الأول) والبعد الاقتصادي (الفرع الثاني) والبعد الأمني (الفرع الثالث).

الفرع الأول: البعد السياسي (تغليب الحوار السياسي في معالجة الأزمات).

إن لتولي تركيا الأدوات الدبلوماسية أهمية خاصة في إطار التأكيد على مبدأ الدبلوماسية المتناغمة (Rhythmic diplomacy) القائم على تكييف اللقاءات بأكبر عدد من المسؤولين في الدول الأخرى، و تركز تركيا على أهمية تقديم الآليات الدبلوماسية (القوة الناعمة) القائمة على الحوار لمعالجة الخلافات قبل اللجوء لاستخدام آليات الضغط و العقاب (القوة الصلبة) التي لا تحقق البتة الأمن في المنطقة، و إنما تسهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار فيها، كما تبحث تركيا من خلال أدوارها تكريس الحلول القائمة على قاعدة (Win–Win) من أجل تحقيق المكاسب لجميع الأطراف، وهي بذلك تتفادى الحلول الصفرية.

[1] محمد عبد القادر، الدور التركي و المفاوضات السورية الإسرائيلية، مختارات إيرانية، المصدر:http://digital.ahram.org.eg

كما تشجع تركيا من خلال الأدوار التي تلعبها سياسة السلام الاستباقية لوقف اتساع نطاق الأزمات وفقا لمبدأ (السبق بخطوة واحدة)، أي عدم انتظار تحرك الخصوم بل يجب أن تستشعر الأزمات قبل حدوثها و تتدخل فيها بشكل فعّال، ثم بعد ذلك البد بتقديم مبادرات للحل السلمي، و هو ما اعتبره أوغلو نقطة قوة في الأدوار التركية، لا كما يعتبره خصومه بأنه تقديم تنازلات، حيث يعتبر أن الضعف بعينه أن جار ما غير موجود و أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة يظهر واثقا من نفسه ومن قدراته.[1]

و قد أكد أوغلو بأن تركيا ستصبح إحدى أهم القوى الدولية، و أنها ستكون دولة فعل و ليس دولة رد فعل تُذكر فقط بأزماتها الداخلية، بل ستصبح دولة حكيمة تستشار في كل قضايا المنطقة و العالم.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.

تركز تركيا على البعد الاقتصادي من خلال التركيز على تطوير علاقات تركيا الاقتصادية بجيرانها، وتنشيط الدور التركي لدفع مشاريع التعاون الاقتصادي بما يحقق الاستقرار في المنطقة، وهي النظرة الوظيفية التي تركز عليها تركيا في حل النزاعات، حيث تعتبر أنه لا يمكن النجاح في تحقيق عملية السلام دون البدء في مشروعات التكامل الاقتصادي، حيث تصبح هذه المشاريع آلية مهمة لبناء الثقة بين طرفي النزاع.[2]

الفرع الثالث: البعد الأمني.

ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة ككل، من خلال رفض سياسات المحاور وأن الأمن الحقيقي للفلسطينيين هو أمن للإسرائيليين، و أمن الشيعة العراقيين يتساوى مع

[1] علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 05.
[2] معوض مرجع سابق، ص 05.

أمن السنة العراقيين، و أمن العرب يتساوى مع أمن الأتراك أو الإيرانيين أو الأكراد، أو أي طرف آخر، و يعني ذلك تبني مبدأ تجنب المقاربات التي تستهدف تحقيق أمن دولة معينة، أو فئة معينة على حساب دولة أخرى أو فئة أخرى.

و ظهر هذا الطابع المحايد بوضوح حين سئل أوغلو في القاهرة في مارس 2010، حول التهديد الإيراني والإسرائيلي فأجاب أنه بدلا من التفكير في المخاطر يجب أن نبحث عن التعاون و المصالح المشتركة[1]، وهنا يأتي خطر هذا الحياد الذي يساعد على إدماج إسرائيل في النظام الإقليمي و يمهد لها الطرق للتعامل معها كدولة تتمتع بالشرعية الدولية و مشروعية الوجود.

يأتي في هذا الإطار رفض تركيا لسياسة المحاور و تقسيم دول المنطقة، و جعلها في وضعية مواجهة دائمة فيما بينها، خاصة إذا كان التقسيم على أساس (مذهبي/طائفي)، لكن الرفض التركي هو رفض إيجابي قائم على تفعيل الدور التركي، و الانخراط في تفاعلات المنطقة بهدف تحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة، ثم الوساطة التركية بين الأطراف اللبنانية أما تعلق بإقناع السنة على المشاركة في العملية السياسية في العراق.

تؤكد الرؤية التركية على أهمية التنسيق المشترك في التعاون مع مشكلة الأمن الإقليمي، حيث تتبنى تركيا مقاربة تقوم على بدء التنسيق الأمني على مستوى معين وقضايا محددة، ثم توسيع هذا التنسيق شيئا فشيئا، وتطويره إلى صيغ أكثر شمولا للتعاون الأمني في المستقبل، حيث عبر أوغلو على تطلع تركيا لإنشاء منطقة أمن مشترك في الشرق الأوسط.[2]

و يذهب بعض المختصون في الشؤون التركية إلى أن الرؤية التركية أقرب إلى تبني "الأمن التنسيقي" الذي لا يقلل من أهمية التحركات الانفرادي، باعتبار أن هذه المقاربة هي الأكثر تلاؤما مع الوضع الأمني في المنطقة الذي تسوده حالة تنافسية وسطية

[1] جلال معوض علي، الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 06.

[2] جلال معوض علي، المرجع نفسه، ص 06.

لا تتضمن تعاونا واضحا، ولا تتضمن صراعا مكشوفا وعليه فإن مقترحات تركيا للتنسيق الأمني لا تخلو على الإطلاق من حرية تركيا في الترك العسكري المنفرد من أجل تحقيق أمنها فالإستراتيجية الأمنية التركية تعتمد في الأساس على مبدأ امتلاك قوات مسلحة رادعة من أجل حماية أمنها و مصالحها إذا تطلب الأمر ذلك.[1]

وعليه رغم تركز رؤية حزب العدالة والتنمية على أولوية الحوار والطرق الدبلوماسية فإنه لا يستبعد أبدا إمكانية استخدام القدرات العسكرية التركية في إطار أدوار صراعية اضطرارية بغرض حماية المصالح الوطنية التركية، وهذا ما يعرف بمبدأ التوظيف الذكي للقدرات و الآليات العسكرية الذي يطرحه أوغلو والذي يقصد به تأجيل اللجوء إلى الآليات العسكرية إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية والاقتصادية، مع توظيف القوة العسكرية بشكل متماسك مع القوة الناعمة، و إلا فإن أكثر العمليات نجاحا ستؤدي إلى نتائج مدمرة.

المطلب الثالث: حدود الدور الإقليمي التركي.

رغم نمو و تطور الدور التركي في المنطقة و شموله أبعادة متعددة و اكتسابه أدوات تأثير لا بأس بها، إلى أنه يبقى غير قادر على تلبية الطموحات التركية نتيجة لوجود حدود عدّة تعترض مساره ومنها:

الفرع الأول: الحدود العربية.

رغم توجه بعض الأطراف والنخب العربية نحول البديل التركي لكن العرب أنفسهم و على رأسهم مصر والسعودية المتنافستان تاريخيا مع تركيا على قيادة و زعامة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، يجعل من هذا الدور غير مرحبا به على الأقل على المدى المتوسط والبعيد، و رغم هذا التقارب خاصة لدول الخليج العربي و دول الممانعة

[1] علي جلال معوض، الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 06.

مع تركيا لأن العرب يريدون من تركيا القيام بدور إقليمي سنيّ موازن و مواجهه للدور الإيراني الشيعي[1]. إلا أن تركيا في حقيقة الأمر لا تشكل بديلا أصيلا للدور العربي في مواجهة الدور الإيراني، و هي لا تريد أصلا القيام بمثل هذا الدور نظرا للمصالح التي تربطها بإيران لا سيما المصالح الاقتصادية المشتركة، و خاصة على صعيد استيراد النفط و الغاز الطبيعي من إيران.

أما الرأي العام المنخفض نسبياً عن تركيا في مصر، وهى أيضاً دولة جوار للأراضي الفلسطينية، هو استثناء عن هذا الاتجاه العام ولا بد له من تفسير، وقد يؤثر في الرأي العام هنا عاملان: الدور المكثف للإعلام الرسمي في تشكيل قطاعات كبيرة من الرأي العام، والشعور داخل مصر بالتنافس التركي مع مصر في شؤون كانت تاريخياً جزءاً من دائرة نفوذ مصر مثل معالجة القضية الفلسطينية.[2]

بعض العرب، وخصوصاً القوميين، يعتبرون أن صعود كل من تركيا وإيران – بدرجة متساوية– جاء نتيجة لضعف العالم العربي، وعليه فإن تزايد أهمية القوى غير العربية فيما يتعارف القوميون العرب على تسميته "المنطقة العربية" يوجد درجة ما من الانتقاد، ولهذا فقد نادى بعض العرب بضرورة أن يطور العرب رؤية خاصة بهم وأن يتحدوا، فعلى سبيل المثال يدعو المفكر و السياسي اللبناني الدكتور رضوان السيد إلى الحاجة لإظهار الوجود العربي إلى جانب المبادرة العربية والرؤية العربية، مما يطرح أسئلة تتعلق بعلاقة تركيا بالمنطقة على المدى الطويل.[3]

أشار بعض المنتقدين إلى أن بعض القضايا المهمة بين تركيا والعالم العربي وبالتحديد موضوع المياه لم تحلّ بعد، وعليه فهم يشيرون إلى أثر هذه المشكلات من تحديد لحركة تركيا في المنطقة؛ وهناك عنصر آخر يتمثل في الماضي العثماني لتركيا،

---

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، ص 291.

[2] مليحة بنلي ألتونيشيك، تركيا بعيون عربية، سلسلة تحليل السياسة الخارجية. المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (تَسَوْ) (TESEV PUBLICATIONS)، ترجمة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية–القاهرة، 2010، ص 20.

[3] مليحة بنلي ألتونيشيك، تركيا بعيون عربية المرجع نفسه، ص 21.

حيث إن سياسة حكومة "العدالة والتنمية" القائمة على التدخل النشط في الشرق الأوسط أدت إلى دمغها بالعثمانية الجديدة سواء من داخل تركيا أو من خارجها، فذكر الماضي العثماني يستحضر أحياناً هواجس السيطرة والهيمنة في العالم العربي وتوجد حالة من الشكوك في السياسة التركية في المنطقة.

تواجه تركيا معضلة العمل مع الأنظمة العربية القائمة وفي نفس الوقت تلعب دوراً جاذباً لدعاة الإصلاح في المنطقة، وتلك المعضلة ظهرت في أوائل العقد الحالي عندما أدلى رئيس الوزراء التركي، ووزير الخارجية عندئذ، بتصريحات داخل وخارج المنطقة أشار فيها إلى ضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في العالم الإسلامي، وقد أسقط الزعماء الأتراك على كل حال هذا الخطاب الإصلاحي في السنوات الأخيرة.

وعلى النقيض من ذلك ينتقد البعض تركيا بوصمها على أنها "قوة سنية"، فعلى الرغم من محاولات تركيا ألا تقحم الطائفية في سياستها الإقليمية إلا أن بعض ناقديها مصرّون على تصنيفها كقوة سنية وجزء من الكتلة السنية التي تقودها المملكة العربية السعودية، ولو استمر هذا الاتجاه من وصف تركيا فهو جدير بالحد من نفوذها وتأثيرها في المنطقة؛ وهناك تحد من نوع آخر يتمثل في قلق بعض الأنظمة العربية من اقتراب حزب العدالة والتنمية من الإسلاميين، حيث أن المعارض الأساسي لتلك الأنظمة هي الحركات الإسلامية، ولهذا فإن شعبية حزب العدالة والتنمية في أوساط الإسلاميين تمثل قلقاً للأنظمة، وقد سلف بيان أن سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه حماس قد أدت إلى انتقاد مكتوم مما يطلق عليها الدول المعتدلة في المنطقة.[1]

الفرع الثاني: الدور الإيراني.

من بين التحديات التي يواجهها الدور الإقليمي التركي هو توسع الدور الإقليمي الإيراني المتزايد نحو العمق الشرق أوسطي، و كذا الملف النووي الإيراني، فالعلاقة بين

[1] مليحة بنلي ألتونيشيك، تركيا بعيون عربية، مرجع سابق، ص 21.

إيران و تركيا منذ 1638 (معاهدة قصر شيرين) يحكمها توازن القوة و الرعب، ليس من السهل أن يتطور هذا التنافس إلى احتكاك و صراع أكبر قوتين مسلمتين في المنطقة، حتى إن إمكانية تسهيل تركيا لضربة عسكرية أمريكية من الأمور المستبعدة جدا، حيث نجد تركيا تعترض على العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد إيران لما لذلك من تبعات سلبية على الاقتصاد التركي و تأثيرات على إمدادات الطاقة.

لذلك يتضح أن الدور التركي الموازن أو المقابل المباشر للدور الإيراني في المنطقة عموما و في العراق خصوصا يبقى ضعيف مقابل الدور الإيراني الذي ، و يرجع ذلك لعدة أسباب منها أن إيران أكثر انخراطا في قضايا المنطقة في حين نجد تركيا تضع في مقدمة أولوياتها الانضمام للإتحاد الأوربي،[1] كما أن السبق الإيراني في الاهتمام بقضايا المنطقة يجعل من الدور التركي أكثر تحكم في زمام الأمور من الدور التركي، بالإضافة إلى أن تركيا تفتقر لحلفاء حقيقيين من العرب نتيجة لعلاقاتها المتميزة مع إسرائيل، بينما العداء الذي تظهر إيران لإسرائيل جعلها تكسب بعض الحلفاء العرب (سوريا، حزب الله، و حماس)، بالإضافة للدعم الشعبي لهذا الدور خاصة في فلسطين.

والتحدي الآخر لتركيا وطريقة النظر لها في المنطقة يتعلق بصعوبة تقييم جدوى سياساتها تجاه إيران. فعلى الرغم من وجود تقدير عام لقدرة تركيا على الحديث مع إيران، إلا بعض الأسئلة تبقى معلقة، إن خطاب رئيس الوزراء التركي حديثاً بشأن إيران وملفها النووي و "محاولات تركيا مد الجسور إلى القادة الشيعة في العراق كلها عوامل مقلقة لاحتمال جر تركيا إلى تحالفات بغرض موازنة إيران".[2]

إن تقدم تركيا لأن تكون عضوا مراقب في الجامع العربية يعكس حاجة تركيا للعرب من أجل دعم دورها في المنطقة في مواجهة الدور الإيراني.[3]

---

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، ص 280.

[2] مليحة بنلي ألتونيشيك، تركيا بعيون عربية تعليق، مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص 21.

[3] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، ص 280.

الفرع الثالث: الدور الإسرائيلي.

تعتبر إسرائيل نفسها منذ إنشائها دولة كباقي دول المنطقة، لا من حيث المكانة، ولا من حيث الدور، و لا من حيث الشرعية.

و تبقى العقدة الأساسية أمام تركيا للوصول إلى هدفها الإستراتيجي، و هو إقامة نظام شرق أوسطي جديد بقيادة تركيا هو عزل و تحييد دور إسرائيل، من خلال عزلها عن دوائر صنع القرار في واشنطن لأن إسرائيل تستمد قوتها من الدعم الأمريكي لها، حيث تسعى إسرائيل للحد من تأثير الدور التركي في المنطقة من خلال استعمال ورقة الضغط الأمريكي، وهذا راجع أساس إلى التصادم الموضوعي للمصالح التركية والإسرائيلية في المنطقة عموما، و في إقليم الشرق الأوسط خصوصا؛ غير أن الصراع على النفوذ لا يلغي و جود مصالح مشتركة بينهما، فتركيا تتفق مع إسرائيل في جوانب لكنها تعود لتختلف معها في بصعودها الإقليمي الذي يتحدى بمنطق الأمور موقع إسرائيل كقوة إقليمية في المنطقة، لأن الصعود التركي يبدل الديناميات التي تتحكم في العلاقات التركية الإسرائيلية لصالح تركيا.[1]

و في مقابل تحسن العلاقات التركية العربية عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية توترا غير مسبوق سواء بسبب الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان سنة 2006، أو بسبب السياسة الإسرائيلية العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني.[2]

ترى إسرائيل بموجب حلف المحيط الذي جمعها مع دول المنطقة غير العربية الواقعة على أطراف الوطن العربي (تركيا، إيران، إثيوبيا)، أنها تعرضت لخيانة من طرف حلفائها الطبيعيين في المنطقة، وهذا دليل على صعوبة تكيف إسرائيل مع التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، والتي تصنفها ضمن خيانة تركيا لحلف المحيط

[1] مصطفى اللباد، تركيا و إسرائيل واقع العلاقات وآفاقها و تداعياتها، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص ص 716-717.

[2] فارس تركي محمود، المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، مركز الدارسات الإقليمية/ جامعة الموصل، المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=71506

والتعاون الإستراتيجي الذي يربطهما، وهي تتعامل بحذر مع هذه السياسة، وتتبنى دور المعرقل الإقليمي ضد الانفتاح التركي والدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا نابع من شعورها أنها متحالفة مع المؤسسة العسكرية التركية ضد الدول العربية والإسلامية الراديكالية التي تقييم حكومة أردوغان معها اليوم علاقات طيبة.[1]

وتنظر تركيا بعين الريبة و الشك إلى الدور الإسرائيلي في العراق لا سيما شمال العراق فيما يخص مجال النفط وسط حديث عن احتمال إعادة العمل بخط أنبوب كركوك- عكا القديم، وهي بذلك تحد من دور تركيا في مجال نقل الطاقة، والذي تعول عليه تركيا كثير لرفع قدراتها الاقتصادية.

المبحث الثالث: محددات الدور الإقليمي التركي.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، و انهيار الاتحاد السوفيتي و في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التي أعقبتها وانعكاسها على منطقة الشرق الأوسط لاسيما التطورات اللاحقة وما أفرزته حرب الخليج الثانية وتطورات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي في بداية عقد التسعينات وحرب احتلال العراق عام 2003، بدأت تركيا تبحث لنفسها عن دور إقليمي لاسيما بعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002، حيث اكتسب زعماء الحزب الثقة بالنفس بأنهم قادرين على تنشيط الدور التركي في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا وانطلاقا من تكييف السياسة الخارجية بشكل يتلاءم مع الواقع الدولي والإقليمي، وبالتالي إعادة تشكيل سياستها حيال عدد من المشاكل الإقليمية.

فالدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما، يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسيين أولهما القدرات الذاتية المادية و المجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، و هو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي و الدولي، و تبعا لذلك يتحدد

[1] يوسي ألفر، العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا و إيران: بعد شد الأطراف، ، سلسلة ترجمات الزيتونة (64) فيفري 2011، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، لبنان، 2011ص 04.

فعلها مدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى قوة أو ضعفا، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها، وثانيهما العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما والقوى الدولية التي تستند إليها، وفقا للمصالح المشتركة و في مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية وهي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة، مضافا إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للدور الإقليمي التركي.

طفا علي السطح في الآونة الأخيرة الحديث عن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وحقيقة جاء ذلك بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا والتي تري نفسها مؤهلة لهذا الدور حيث تستند إلي موارد بشرية واقتصادية وإستراتيجية ضخمة، كما إنها استطاعت حسم "إشكالية الهوية" التي كانت تؤرقها لفترة طويلة ما بين الغرب والإسلام بالتأكيد علي الهوية متعددة الجوانب، فالهوية التركية هي أوروبية وبحر متوسطية وقوقازية وبلقانية، وبذلك حدثت مراجعة ذاتية كاملة للتوجه الخارجي، فبعد أن كان موجها في مجمله إلي أوروبا والولايات المتحدة، بدأت تتوجه للدائرة العربية والإسلامية.

تسعى الولايات المتحدة إلى تكليف تركيا للقيام بدور إقليمي سنيّ ضد إيران، وهذا ما يتعارض مع الأسس العلمانية لتركيا ويثير الخوف لدى القوى العلمانية في الداخل من عودة غرق تركيا في الشرق الإسلامي وهو ما ترفضه القوى السياسية العلمانية والعسكرية رفضا قاطعا جملة وتفصيلا؛ كما تعتبر هذه النخبة العلمانية أن انخراط الأدوار

التركية في منطقة الشرق الأوسط سوف يبعد تركيا عن الخيار الأوربي وهو ما سيلاقي رفضا واسعا داخل تركيا.[1]

كما أن الرصيد التاريخي والرؤية الجديدة لحزب العدالة والتنمية لدور تركيا والرغبة في استقلالية السياسة الخارجية التركية، تُبيّن أن تركيا ليست مستعدة للقيام بأدوار لحساب الآخرين، حيث أن الأتراك تاريخيا مشككون في نوايا الغرب والعرب على حد سواء. ولهذا فإن القوى السياسية الداخلية المعارضة لحزب العدالة والتنمية تشكل أحد المحددات الأساسية للدور التركي في المنطقة، وفي بعض الأحيان تعمل على فرملة هذا الدور والضغط عليه بغية التحول بالسياسة الخارجية التركية إلى الوجهة الأوربية، كما تُكن أغلبية الرأي العام التركي وبنسبة 80% كراهيةً شديدةً للسياسات الأمريكية في المنطقة، و هو سيرفض أي دور تركي لمصلحة هذه السياسات.[2]

الفرع الأول: العمق الجغرافي والجيواستراتيجي.

تتحدد السياسة الخارجية للدول بمجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها موقع الدولة بالنسبة للمنظومة الدولية، و طبيعة النظام السياسي الذي تنتهجه، وطبيعة صانع القرار، وهذا بدوره يقرره إلى حد كبير الموقع الجيواستراتيجى، و الجيوسياسيي للدولة؛ وتعتبر تركيا مثالا بارزا على هذا المثال، فموقعها في السياسة الدولية يعتمد بوضوح على هذه المقومات؛ حيث يقول أحمد داود أوغلو: "إن تركيا يمكن أن تكون أوربية في أوربا، و شرقية في الشرق، لأننا نجمع الاثنين، إنها قوة إقليمية وسط التقاطع بين مجالات جيوسياسية عدّة".[3]

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، ص 290.

[2] محمد نور الدين، المرجع نفسه، ص 291.

[3] أغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 180.

وعلى الرغم من فقدان تركيا أحد وظائفها الأساسية بانتهاء مرحلة الحرب الباردة باعتبارها البوابة الجنوبية لحلف الأطلسي أثناء تلك الحقبة إلا أنها بقيت تحتفظ بأهميتها الإستراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي المتمركز على مفترق القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، وهي منطقة جذب ونفوذ فهي دولة شرق أوسطية ودولة مطلة على البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط وتهتم بتوفير الأمن ليس لنفسها وإنما للمناطق المجاورة.

فالنتائج المترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتي فسحت المجال لظهور عالم جديد متكون من الدول المستقلة في وأسيا الوسطى من القوقاز إلى تركستان الشرقية، قدم لتركيا فرصة فريدة للقيام بدور أساسي في الحقول الدبلوماسية و السياسية و الاقتصادية في الدوائر الجغرافية المحيطة بها، حيث تحتل فيها تركيا موقع المركز؛ و باعتبارها قوة إقليمية مؤثرة حيث تتمتع تركيا باللغة والعرق والعلاقات مع الدول الخمس أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان و قيرغزستان و تركمانستان، التي يبدو أنها توفر أساسا متينا للعب تركيا دور مؤثر في بعث التنمية الاقتصادية و البناء السياسي والعلاقات الخارجية معها.

وعلاوة على ذلك يعتبر أغلو تركيا جزءا لا يمكن فصله على عن البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، و بما أن المسائل الأساسية التي تؤثر مباشرة في سياسة تركيا الخارجية ودورها الإقليمي، هي نتيجة طبيعية للتشكيلات و التطورات في هذه المناطق البرية القريبة، حيث أن الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة مباشرة بالعوامل الموجودة في هذه المناطق، وحسب أو غلو فإن على تركيا ألا تقع في الخطأ الذي وقعت في من قبل وهو الابتعاد عن هذه المناطق بالجري وراء إغراءات الانضمام للإتحاد الأوربي.[1]

[1] ميشال نوفل ، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مرجع سابق، ص 33.

والموقع الجغرافي لتركيا له بصماته على السياسة الخارجية التركية في المجالين الإقليمي والدولي، و دورها في المشروع الشرق الأوسطي وكيفية تحقيق مصالحها الوطنية، التي تتلخص بالعلاقة مع الشرق الأوسط وطموحات النفوذ و لعب دور إقليمي مؤثر فيه، و العلاقة مع الغرب لحماية أمنها و للرغبة في الاندماج فيه؛ حيث تقوم تركيا بتوظيف موقعها الجيوسياسي لتمارس دور "حلقة الوصل" بين منطقة الشرق الأوسط والغرب بصفة عامة، فهي تعتبر نفسها ممثلة للغرب في الشرق الأوسط، حيث بذلت جهودا قصد إقناع الدول الغربية بالأهمية المتصاعدة لها، و ما يمكن أن تؤديه من أدوار إقليمية جديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و تطلب ضرورة تثمين حلفائها الغربيين لهذه الأدوار لحفظ مصالحه في المنطقة، و من جهة أخرى تقدم تركيا نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة شرق أوسطية ذات نظام علماني ترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية و اجتماعية قديمة.[1]

و هذا الموقع الجغرافي يتمتع بأهمية إستراتيجية من الناحيتين السياسية والعسكرية لأوربا وللولايات المتحدة الأمريكية معاً، فتركيا هي إحدى أهم الدول مكانة إستراتيجية في المنطقة وهى تقع على مفترق طرق المواصلات البحرية (البوسفور والدردنيل)، والبرية (أسيا و أوربا)، والجوية (أوربا والشرق الأوسط وأسيا)، والبترولية إما بين الخليج العربي والمتوسط)، و بهذا تعد تركيا بمثابة قاعدة لوجستية متقدمة للغرب و للولايات المتحدة على الخصوص ذات موقع إستراتيجي هام وقريب من مسرح العمليات في الشرق الأوسط، و هي فعلاً قادرة على أداء دور إقليمي لصالح هذه القوى.

الفرع الثاني: تصور حزب العدالة والتنمية.

بعد نهاية الحرب الباردة و عقب الفراغ السياسي الذي أعقب حرب الخليج الثانية، سعت تركيا إلى تعزيز مصادر قوتها العسكرية و الاقتصادية و نفوذها السياسي بطرح

[1] الضميري عماد، تركيا و الشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية 2002، الموقع: www.alqudscenler.org ، ص 06.

نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات في الشرق الأوسط؛ حيث اعتبر الرئيس السابق تورغوت أوزال أن تركيا أقوى دولة في الشرق الأوسط في الوقت الراهن، و هي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص و ليس كشرطي للغرب في المنطقة بل هي تتطلع لأن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة و ألمانية والصين.[1]

إن التزام الرؤية التركية بانتهاج أسلوب براغماتي يتسم بقدر واسع من المرونة وتعدد الخيارات يتوافق مع الاتجاه الراهن، وهو استيعاب ما قد يثار من معارضة إقليمية من بعض الدول عبر تصفير المشاكل معها، و إقامة علاقات إيجابية تعاونية بالقدر الذي يوفر لتركيا الاضطلاع بالدور الذي تطمح أن تلعبه، كما تقوم الرؤية التركية على ضرورة إدراك إيجاد التوازن الصحيح بين مصالحها الوطنية و بين الدور الذي ينبغي أن تلعبه، و هو أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء أنة قضية من القضايا استنادا إلى الدور الذي يجب أن تقوم به.

ويقصد بتصورات الدور: "تصورات قيادات الدولة ذاتها حول الالتزامات، والقواعد والأفعال الملائمة لخصائص الدولة، و الوظائف إن وجدت، التي يتعين عليها القيام بها على نحو مستمر في أطر جغرافية أو موضوعية معينة"،[2] و يمكن تجزئة التصورات إلى عدة عناصر فرعية تشمل: إدراك مكانة الدولة من حيث نطاق تأثيرها ونفوذها، و درجة الهيمنة التي تتمتع بها، و دوافع الدور أي هل هي دوافع تعاونية أو صراعية ؟ و هل تستهدف الإبقاء على الوضع القائم أم تغييره ؟ و مجالات الدور وأدواته السياسية والاقتصادية و الأمنية و القيمة المعنوية.

ومنذ وصولها إلى السلطة حرصت قيادات حزب العدالة والتنمية على تأكيد طرحهم رؤية مختلفة نسبيا على سياسة تركيا الخارجية، و أطلق عدة أسماء على هذه

[1] الضميري عماد، تركيا و الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 06.

[2] علي جلال معوض الدور التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 02.

الرؤية "العثمانية الجديدة" أو الرؤية "ما بعد الكمالية"، و لكنها تستمد مرجعيتها النظرية من الأفكار و الأطروحات التي جاء بها أحمد داود أوغلو في مقارباته خاصة مقاربة العمق الإستراتيجي.

تحاول تركيا العدالة والتنمية توظيف علاقاتها الجيدة مع القوى المعادية لأمريكا مثل إيران و سوريا و حماس و حزب الله، من أجل القيام بأدوار معينة لا تستطيع الدول الأخرى القيام بها، وتسعى بذلك دائما إلى إقناع واشنطن بضرورة حل مشكلات الجوار.[1]

بنت تركيا رؤيتها الإستراتيجية لدورها الإقليمي استجابة للتغيرات الجديدة للنسق الدولي بعد الحرب الباردة، و انطلاقا من موقعها الجيواستراتيجى الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالبنية الإقليمية المحيطة بها كمصدر تهديد للأمن التركي من جهة و كفرصة لإقامة علاقات اقتصادية تعزز من المصلحة الوطنية التركية، أو كمجال للحركة و النفوذ الإقليمي و الدولي، بغية اكتساب مكانة و نفوذ إقليميين من خلال لعب أدوار نشيطة ومؤثرة في نظامها الإقليمي.

هذه المرحلة من التخبط رافقتها أزمة اقتصادية هيكلية كادت تؤدي إلى انهيار البلاد، التي فوّضت في 2002 مهمة الإنقاذ لحزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان، الذي يحمل مشروعاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً يقوم على عملية إصلاح بنيوي تُعيد صياغة دور تركيا ووظيفتها: أما الآن فقد قررت تركيا كيف تريد من العالم أن ينظر إليها في رقعة الشطرنج الكبرى. الأتراك لم يديروا وجوههم عن الحلم الأوروبي، لكن أولويات عديدة أضيفت إلى هذه الوجهة، الشرق والغرب هدفان لا يلغي أحدهما الآخر، "القوة الناعمة "عنوان الدبلوماسية المتعددة الأبعاد الرامية إلى تنصيب تركيا دولة محورية وقوة عظمى في نظام دولي جديد من دون استعجال، تركيا تريد أن تكون أوروبية ــ إسلامية ــ علمانيةــ رأسمالية.

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، ص 287.

وعلى الصعيد الخارجي استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقوم بعدة خطوات تعزز من الدور التركي الإقليمي وفقاً للرؤية التركية الجديدة، التي ترى في تركيا قوة تتمتع بقدرات كبيرة على الصعيد الجغرافي والبشري والاقتصادي والعسكري، وبما يؤهل تركيا للعب دور إقليمي وتحقيق مصالحها تبعاً لذلك، ومنها محاولة تحسين علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي من خلال تنشيط عملية التحول الديمقراطي وتحسين الاقتصاد.

وقد حزب العدالة و التنمية رؤيته الخاصة وهي أن تصبح تركيا قوة إقليمية ولاعب دولي، ليس بفهمها لتهديد البقعة الجغرافية الموجودة فيها، بل بمفهومها للسلام والاستقرار والتعاون؛ و أن تركيا ليست طرف في الخلافات الموجودة في المنطقة، بل هي بلد يُلجأ إليه للحصول على وجهات نظره، و يطلب منه أن يساهم في الحل، و يطلب منه لعب دور الوسيط؛ و أن تصبح تركيا مع تطورها الديمقراطي وتنميتها الاقتصادية هي ضمان للسلام والاستقرار الإقليميين.

ويعتبر حزب العدالة والتنمية أنه مقدر لتركيا أن تلعب دورا تاريخيا وهاما في منطقتها وفي العالم؛ وفي هذا الإطار تحرك بمبدأين أساسيين: الأول تبني سياسات مبدئية وحاسمة تقرأ بشكل صحيح التطورات الدولية والإقليمية وتلقي الخطوات الضرورية في وقتها وتتعالى عن حسابات المصالح الآنية ومرتبطة بقيم مبادئ الحزب. الثاني القيام عن طريق إعادة تفسير تاريخ وموقع تركيا الجغرافي بمفهوم العمق الإستراتيجي بإتباع سياسة خارجية ديناميكية مركزها تركيا وتظهر رؤية الحزب الخاصة وإستراتيجيته وتصوراته للحل وتهدف لتوجيه التطورات.[1]

و وفق هذه الرؤية يعتبر حزب العدالة و التنمية أن الهدف المهم الآخر في السياسة الخارجية في ظل حكمه، هو تطوير دور تركيا في النظام و الترتيب العالميين وإعلاء كلمتها وصورتها وفعاليتها، بدعم من انجازاتها الديمقراطية و بأدائها الاقتصادي المتنامي؛

[1] برنامج حزب العدالة و التنمية، عن الموقع الخاص بالحزب:http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/0

حيث أصبحت ترى تركيا نفسها على أنها مصدر الهام في بقعة جغرافية واسعة تمتد من المغرب وصولا إلى أفغانستان، و هي كما يعتبرها حزب العدالة والتنمية من يحدث الفارق كونها قوة بناءة، تؤسس السلام والاستقرار في النظام الإقليمي و العالمي.

الفرع الثالث: العمق التاريخي.

تبنى السياسات الإقليمية للدول على عدة ركائز مثل التحالفات الدولية و الموقع الجغرافي و الإمكانات البشرية و الاقتصادية، و تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول.

ويرى الكاتب والسياسي محمد حسنين هيكل بأن ما حصل من تغيير في توجهات السياسة التركية إنما هو متوافق مع التغيير التاريخي لدورها الأوربي حيث أن طبيعتها الإسلامية تجعلها تتجه نحو الجنوب ويغيب عنها الغرب وان ثقافتها الإسلامية والسلطة الشرعية فيها تصب في هذا الاتجاه بحكم التاريخ،[1] وأنه على الرغم من اعتماد تركيا النظام العلماني كنظام إيديولوجي على امتداد أكثر من ثمانية عقود منذ تأسيسها بعد توقيع معاهدة لوزان بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، إلا أن الإسلام بقي حاضراً بقوة في المجتمع التركي حيث تشرب العقيدة الإسلامية على امتداد أكثر من سبع قرون، إذ يتحكم بتركيا خليط من النسيج الاجتماعي مذهبياً وعرقياً.

لا ريب في أن العامل الديني والتاريخي يعطي للسياسة الإقليمية التركية زخماً مضافاً لمقومات الدور الإقليمي التركي، ففي هذا الإطار يؤكد المسؤولون الأتراك قدرة تركيا بنظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية وحضور هويتها الإسلامية على أن تشكل أُنموذجا ملائماً يمكن لدول الشرق الأوسط الاستفادة منه في إصلاحاتها السياسية والاقتصادية، بمعنى أن تركيا تقدم نفسها للمنطقة باعتبارها دولة مسلمة ذات نظام علماني لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي و ترتبط معها بعلاقات تاريخية وثقافية

[1] قناة الجزيرة الفضائية، الحوار الذي أجراه محمد كريشان مع الأستاذ محمد حسنين هيكل بتاريخ 2009/10/15.

واجتماعية موغلة في القدم، وهي المفاهيم التي طرحها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في: 2004/01/26.

وعلى الصعيد الغربي تحاول تركيا توظيف ما تتمتع به من ميزات باعتبارها البلد الأوربي الوحيد العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي يؤهلها للعب دور مزدوج كجسر بين أوربا والشرق الأوسط من ناحية، وكأداة فعالة قادرة على الإسهام في تأمين المصالح الأوربية والغربية من ناحية ثانية، وطبقاً لذلك فإن الغرب يرى في تركيا أُنموذجا رائعا للديمقراطية الإسلامية، و أنه لامناص للغرب من دعم تركيا العلمانية في وجه الأصولية و الإسلامية المتنامية على مستوى المجتمع، والتي يتزايد حظرها على مستوى الإقليم بسبب الجوار الجغرافي.[1]

والواقع أن التحرك التركي في الدائرة العربية الإسلامية يجري بشكل متوازن مع الدائرة الغربي، وهي استمرار لنشاط تركيا الفعال الذي اخذ يتطور تدريجياً في عهد الرئيس الأسبق تورغوت أوزال، و على هذا الأساس توجه الانتقادات إلى سياسة داود أوغلو باعتبار أن معظم سياسة تركيا الخارجية تركز على الأقاليم العثمانية السابقة مثلما يقول إبراهيم كالين "تبدو تركيا ما بعد العصرنة كامنة في ماضيها العثماني".[2]

و إذا كان تركيز أوغلو على الروابط التاريخية و الثقافية لا يتجاهل ماضي تركيا العثماني، فهي توفر ميزة لتركيا في انخراطها في المناطق المجاورة وعلى سبيل المثال عندما يذكر قوله في كتابه العمق الاستراتيجي عن النزاع على القدس: "أنه لا يمكن حل أي مشكلة سياسية في المنطقة دون استخدام الأرشيف العثماني"، فهذا القول يهدف إلى إعمال الماضي العثماني ليمنح تركيا موقعاً في مسار السلام في الشرق الأوسط.[3]

---

[1] مسعد زيتون، قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط، الرابط الإلكتروني: http://www.almoslam.com,print,85420

[2] بولنت أراس، داود اوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا، ترجمة الطاهر بو ساحية.

http:/ www. Aljazeera.net/porlal/templates/pocket pc detailed page.a... 10/31/2009

[3] بولنت أراس، المرجع نفسه.

وبذلك فقد تم إهمال العامل التاريخي لدى الأكثرية العربية أو على الأقل تهميشه مما يجعل التطبيع مع تركيا أمرا مستحباً ومبرراً، إضافة إلى ظهور أصوات مثقفة ذات اتجاهات مختلفة تدفع إلى قراءة جديدة للعلاقات في عهد الإمبراطورية العثمانية بعيداً عن الخطاب التقليدي السائد الذي يصورها بأنها قوة استعمارية، علاوة على اختراق قيم سياسية ثقافية غربية للجسد السياسي و الاجتماعي في المنطقة، الأمر الذي جعل من تركيا كياناً مقبولاً على اقل تقدير؛ زد على ذلك فإن تغير طبيعة الصراع العربي–الإسرائيلي ضيّق إلى حد كبير الفجوة التي تفصل بين أغلبية النخب العربية وتركيا في هذه المسألة انطلاقاً من واقع التاريخ و الجغرافيا وليس كون تركيا دولة إسلامية فحسب.

وبناءا على كل ما تقدم من معطيات دولية وإقليمية كانت الفرصة مواتية للسياسة التركية للأخذ بزمام المبادرة و التركيز في توجهها نحو التاريخ، و تكييف سياستها الخارجية بما يتناغم مع الواقع الدولي والإقليمي، ويحقق لها موقعاً فاعلاً ومؤثراً في الساحة الإقليمية، وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة والاستفادة من حالة الفراغ والغياب الإستراتيجي العربي، و غياب أية قوة قادرة على إيجاد نوع من التوازن في التوجهات الإقليمية المختلفة، كما هي عليه الحال في السياسة التركية الجديدة القائمة على التوازن مع الجميع.

الفرع الرابع: نجاح التجربة الديمقراطية التركية.

تثير التجربة التركية المعاصرة في الانتقال الديمقراطي الذي أتيح من خلالها لتيارات سياسية ذات خلفيات إسلامية الوصول للحكم اهتماما كبيرا في الساحة الدولية، فمن جهة ترى الولايات المتحدة و القوى الغربية أن هذه التجربة توفق بين القيم الغربية الديمقراطية و العلمانية، و القيم الإسلامية، و من جهة أخرى في الفضاء السياسي، فهي تشكل فرصة يمكن اختبارها و التوقف عندها، إذ يمكنها إذا نجحت أن تشكل أُنموذجا مقبولا يتم توسعته و نشره في الشرق الأوسط.

و قد بدأت تركيا تؤدي دور النموذج لإسلام معتدل ليبرالي يحافظ على الأصول وقادر على التعايش مع الغرب، الذي رأى فيه بديلاً من النماذج التقليدية (الوهابية والبن لادنية)، سواء كنموذج لتنظيم العلاقة بين الدين و الدولة، أو كنموذج لتنظيم العلاقة بين السلطة السياسية و الجيش، أو كنموذج اقتصادي، وكنموذج في علاقتها الخارجية.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

إن دور "الدولة المركز" في منطقة الشرق الأوسط سيظل إلى حدا بعيد مرتبط بعدد من العوامل، تحققها من عدمه يحدد مآل الطموح التركي.

إن قدرة تركيا على القيام بدور مؤثر تصطدم بأوراق الابتزاز التي ترفعها الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل و قوى أوربية أخرى على رأسها فرنسا، بخصوص قضايا تثير حساسية تركيا مثل القضية الأرمينية، و مشاريع الاعتراف بـــ: (الإبادة) في الكونغرس، و البرلمان الفرنسي، و مساعدات البنك الدولي، و قضية حزب العمال الكردستاني.[1]

أولا: بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم في تركيا، بل وتوحد الجبهة الداخلية التركية في المرحلة القادمة خلفه، ذلك أن تماسك الجبهة التركية الداخلية يشكل عنصرا حاسما في تحقق الدور التركي الجديد، لاسيما وأن الوضع الداخلي يعد المدخل الأساسي في صنع السياسات الخارجية التركية في الوقت الراهن.

ثانيا: قدرة حزب العدالة على تحقيق إنجاز ملموس على صعيد التحركات التركية الإقليمية، إن تعلق ذلك بمسار المفاوضات السورية–الإسرائيلية أو تعلق ببؤر التوتر الإقليمية الأخرى كالقضية العراقية أو المسألة الفلسطينية الداخلية أو على صعيد الوضع

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، ص 279.

اللبناني، فشرعية الإنجاز من شأنها أن تعطى للدور الإقليمي التركي دفعة قوية، بما يمنحه صك الأحقية لممارسة هذا الدور.

ثالثا: دوام قبول الأطراف الإقليمية الأخرى بممارسة تركيا لهذا الدور، لاسيما من قبل الدول الكبرى في المنطقة كالمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا.

رابعا: استمرار قبول القوى الدولية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإقليمي التركي، فتركيا بدون قبول ودعم واشنطن وحليفاتها الغربيات لن يتعدى دورها دور "الدولة المسهل". ذلك إن دور الوسيط يتطلب قدرة على الضغط على الجانبين، وهو ما يجعل من دعم ومساندة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للدور التركي ضرورة لا غنى عنها من أجل فاعلية هذا الدور ونجاعته.[1]

الفرع الأول: الولايات المتحدة.

يعتبر بريجنسكي أن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي تدور عليها المعركة المستمرة من أجل الحصول على الزعامة السياسية العالمية، و يعتقد أن التوريطات الجيواستراتيجية بالنسبة لأمريكا واضحة، أمريكا بعيدةٌ جداً لتسيطر على هذا الجزء من أوراسيا، لكنها أقوى من ألا تنخرط في ذلك.[2]

و يعتبر بريجنسكي أن تركيا محور جيوسياسي مهم، باعتبار أن تركيا تعمل على تثبيت استقرار منطقة البحر الأسود، و تسيطر على النفاذية منه إلى البحر الأبيض المتوسط، و تعادل روسيا في القوقاز، و توفر على حد تعبير بريجنسكي ترياقا ضد الأصولية الإسلامية، و تؤدي دور المرساة الجنوبية لحلف الناتو.[3]

---

[1] محمد عبد القادر، الدور التركي و المفاوضات السورية الإسرائيلية، مختارات إيرانية، المصدر:http://digital.ahram.org.eg

[2] زبيينغو بريجنسكس، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع،عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 79.

[3] بريجنسكي، المرجع نفسه، ص 66.

لقد أثبتت التداعيات اللاحقة والأدوار المختلفة أن تركيا هي إحدى أهم أقطاب المنافسة الإقليمية في المنطقة، لقد ألزمت التطورات الإقليمية والدولية في جملتها الأتراك بعدم التحديق إلى الخارج إلا بالقدر الذي تسمح به القوى الدولية المتحكمة، فكان لزاما على أتاتورك أن ينتهج شعار "سلام في الداخل سلام في الخارج" تعبيرا رسميا عن انطواء تركيا على داخلها، ولكن يبدو ذلك إلى حين، على اعتبار أن جميع القادة الأتراك بمن فيهم أتاتورك كان ولا يزال يجمعهم قاسم مشترك واحد مهما كانت خلافاتهم وهو التطلع بعيون عثمانية لحماية الدولة التركية في الحاضر والمستقبل.

بما أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي فلا يمكن لها أن تتحرك عسكريا إلا بالتنسيق مع قيادة الحلف التي تمسك بزمامها الولايات المتحدة؛ و باعتبار أن تركيا في وضع المفاوضات مع الإتحاد الأوربي فأي تحرك عسكري تركي يقتضي أخذ هذا العامل في الحسبان خصوصا و أنه الرهان الأكبر لحزب العدالة و التنمية؛ بالإضافة إلى أن تركيا تواجه مشكلات حرجة جدا فيما يتعلق بالمسألة القبرصية، و قضية الأرمن و غيرها من القضايا التي تحتاج فيها تركيا إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية، و على هذا الأساس فإن الدور التركي يصطدم بسقوف محددة من طرف كل من الولايات المتحدة وإسرائيل؛[1] و عليه فإن الدور التركي يتمتع بهامش واسع من المناورة السياسية، لا العسكرية، لكن ليس للحد الذي يتناقض جذريا مع الخطوط الحمراء الأمريكية.

و إذا كان أن السياسة الخارجية التركية تقع على مسافة واحدة نسبيا من معظم الأطراف الإقليمية و الدولية، فإن إمكانية القيام بوساطات يبقى رهن موافقة هذه الأطراف التي لا تملك تركيا ممارسة الضغوط عليها، حتى إذا افترضنا موافقة هذه الأطراف على دور الوساطة التركية فلن يكون الأمر سوى "علبة بريدية" تنقل مواقف هذه الأطراف،

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، ص 287.

فـــ"الوساطة المؤثرة" تحتاج لأوراق تأثير تملكها تركيا فيما لا تملك تركيا شيء خارج السقف الذي تحدده الولايات المتحدة لها.[1]

حيث يمكن القول إن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لا يجد معارضة من طرف الولايات المتحدة الأميركية، نظراً لأنها تعتبره يشكل ثقلاً موازياً للدور الإيراني في المنطقة الذي يلقى معارضة الولايات المتحدة الأميركية، بالإضافة إلى عرقلة روسيا من الانفراد بالسيطرة على المجال الجيوسياسي للمنطقة باعتبارها من القوى العالمية النافذة المتطلعة، إن جل ما تتمناه تركيا أن تستطيع إقناع الولايات المتحدة من أجل الضغط للحفاظ على وحدة التراب العراق، و حفظ مقبول لنصيب السنة في السلطة السياسية.

الفرع الثاني: ملء فراغ القوة في المنطقة.

مع المأزق العسكري الأمريكي في العراق تزايد حضور القوى الإقليمية و على رأسها إيران، و ما زاد من حضورها هي امتلاكها نقاط قوة في الملف العراقي، و قد ساهم في ظهور القوة الإيرانية هو تبدل معادلات أنظمة الحكم في أفغانستان و العراق، حيث تم إطاحة نظامان معاديان لطهران على حدودها و كل ذلك بفضل القوات الأمريكية خاصة التغير الحاصل في العراق الذي جاء بالشيعة الموالية لإيران للحكم.

و نظرا لعدم أخذ زمام المبادرة من طرف أي قوة عربية أو حتى الجامعة العربية نظرا للتراجع و ضعف الدور المصري السعودي؛ فقد تأكد أن النظام الإقليمي العربي يمر بمرحلة فراغ و ضعف غير مسبوق لا يخدم سوى الأمن الإسرائيلي في المنطقة، و هو ما دفع البعض إلى البحث عن بدائل تسد الفراغ في الأدوار العربية خارج الكتلة العربية، وفي مقدمتها "البديل التركي"؛[2] و بهذا فإن الباحثين عن بدائل للدور العربي عوض

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، ص 280.

[2] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، ص ص 288-289.

النهوض به فإنهم يدقون بذلك آخر مسمار في نعش الدور العربي الإقليمي، و يمضون على استقالته من القيام بمهامه، و هذا في حد ذاته جريمة ضد الأمة العربية و أبنائها.

حيث من الغريب أن تنسى النخب العربية الباحثة عن البديل التركي أن هذا البديل كان يشكل خطرا على الدور العربي نتيجة لتحالفاته العسكرية و غير العسكرية مع إسرائيل، فأي دور لتركيا في هذا المجال سيكون أولا و قبل كل شيء لمصلحة تركيا، لأن تركيا كانت و مازالت من منظومة سياسية و عسكرية غربية أمريكية و أوربية الراعية للكيان الإسرائيلي حيث تعتبر بعض النخب العربية و على رأسهم محمد نور الدين المهتم بالشؤون التركية أن أي إضعاف للدور الإيراني بالتوجه نحو البديل التركي هو إضعاف للدور العربي في مواجهة إسرائيل.[1]

عندما بريجنسكي شدد على أن "إيران وتركيا محور للاستقرار في المنطقة، لأن كلا الدولتين تواجه مشاكل داخلية خطيرة، كما أن قدرتهما على إحداث تحولات إقليمية رئيسية في توزيع القوى تعتبر محدودة، و هما متنافستان الأمر الذي يجعل أثر الواحدة يلغي أثر الأخرى،[2] وأنه لم يعد ممكناً "إملاء الحلول لمشاكل المنطقة من خارجها"، وأكد على أن كلا "اللاعبين الدوليين فشلوا في تحقيق السلام العالمي"، والمقصود هنا هو فشل النظام الأمريكي–الإسرائيلي لقيادة الشرق الأوسط المفروض على المنطقة منذ عقدين تقريباً، وظهور فراغ قوة إقليمي بات في حاجة إلى من يملأه. وثالثها، أن إيران وتركيا هما القوتان المؤهلتان لملء هذا الفراغ في القوة حيث بات من غير المقبول أن تأتى أطراف من خارج الإقليم لإدارة شئونه. إن الرئيس الإيراني كان أكثر صراحة في التقاط أفكار أردوغان والبناء السريع عليها.

فقد أكد أحمدي نجاد على أن "تركيا وإيران يمكنهما أن يملآ الفراغ الناتج عن فشل سياسات الدول الغربية"، موضحاً أنه "كلما وسعت الدول الإقليمية علاقاتها واقتربت من

[1] محمد نور الدين، المرجع نفسه، ص 290.

[2] زبيغنو بريجنسكس، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيوستراتيجية، مرجع سابق، ص 66.

بعضها، كلما أمكنها حل مشاكلها والحد من أصحاب النيات السيئة الذين يتآمرون ضدها"، مشيراً إلى أن"سياسات الدول الغربية في المنطقة تواجه حالياً مأزقاً حاداً وأزمات جمّة والعالم اليوم بحاجة إلى سياسات جديدة"، هذه السياسات الجديدة في رأى أحمدي نجاد، تبدأ بتوافق إيراني–تركي لملء فراغ انحسار القوة الأمريكية، من منطلق إدراكه لفشل مشروع السلام الأمريكي–الإسرائيلي بعد تنكر واشنطن لوعودها الخاصة برفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية، واعتبار وقف الاستيطان شرطاً أساسياً لبدء التفاوض الإسرائيلي–الفلسطيني، ورفضها لتقرير القاضي الدولي غولدستون الخاص بجرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومن منطلق الوعي بأزمات أمريكا في أفغانستان والعراق ناهيك عن الأوضاع الداخلية الأمريكية التي من شأنها أن تفرض ذلك الانحسار الذي يجرى الحديث عنه للدور الأمريكي في الشرق الأوسط.[1]

ما عبر عنه القادة الإيرانيون والأتراك على مدى الأسبوعين الماضيين قد يحمل رؤى جديدة مناقضة للمنظور التقليدي لهيكلية النظام الإقليمي الراهن في الشرق الأوسط، وهو المنظور الذي يحدد ثلاثة قوى إقليمية سياسية متنافسة في الإقليم هي إسرائيل وإيران وتركيا، ويجعل من إسرائيل دولة ساعية للهيمنة ومن إيران دولة مناوئة أي رافضة لهذه الطموحات الإسرائيلية وساعية إلى فرض نفسها قوة مهيمنة بديلة، في حين أن تركيا تقوم بدور الموازن الإقليمي.

وجدت تركيا الطريق مفتوحة أمامها للتحرك في منطقة الشرق الأوسط، في ظل التنافس والتصادم ما بين إيران وإسرائيل على الأدوار والمصالح، واستمرار حالة الانقسام العربي، التي عرفت معسكرين، واحدا للاعتدال وآخر للممانعة.

قد يكون التوصيف صحيحاً بالنسبة لدور كل من إسرائيل وإيران، لكن المشكلة تتعلق بالدور التركي، حيث تكشف الأدوار والسياسات الإقليمية التركية الجديدة نحو العالم

[1] محمد عبد القادر، الدور التركي و المفاوضات السورية الإسرائيلية، مختارات إيرانية، المصدر:http://digital.ahram.org.eg

الإسلامي والشرق الأوسط أن تركيا حريصة على أن تكون قوة فاعلة وقائدة إقليمية، ربما بأدوات ووسائل مختلفة عن إسرائيل وإيران، لكنها، قطعاً، لا تكتفي بدور الموازن أو الوسيط بين إسرائيل وإيران.[1]

الأتراك خلال سنوات قليلة ضاهوا التحركات الإيرانية من حيث النشاط والفاعلية في ملئ "الفراغات السياسية" التي باتت تعانى منها منطقة الشرق الأوسط في ظل غياب "الدولة القائد" بعد تراجع الدورين المصري والسعودي على حدا سواء، وتراجع التحالف التقليدي بينهما مع النظام السوري، إيرانيون وجدوا في الوضع الإقليمي الجديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة سانحة فأحسنوا استغلالها، فيما ذهب الأتراك على خط مواز في حركة هدفت من ناحية إلى مواجهة الدور الإيراني، ورمت من ناحية أخرى إلى إرساء دعائم نظام إقليمي جديد تضطلع فيه تركيا بدور "الدولة المركز"،[2] العقلية التركية لا تسيطر عليها الإيديولوجيا كنظيرتها الإيرانية، وإنما يحركها الاقتصاد و البراغماتية الخالصة ويصوغ سياساتها الخارجية.

ويمكن القول إن إحدى محددات الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط تعود إلى حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي، والتفكك والتردي الذي اعترى الوضع العربي بشكل عام، وخصوصاً بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام 2003.

الفرع الثالث: إشكالية العلاقة التركية–الأوربية:

لا يزال التطلع التركي إلى قبول الاتحاد الأوربي انضمامها إليه يشكل حجر الزاوية في السياسة الخارجية التركية، وهذا التوجه نحو الغرب ليس مجرد ظاهرة مؤقتة وإنما هو تقليد يعود إلى عشرينات القرن الماضي، عندما بدأ مؤسس الجمهورية التركية

[1] محمد السعيد إدريس، إيران وتركيا و"فراغ القوى" في الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، المصدر:http://digital.ahram.org.eg

[2] محمد عبد القادر، الدور التركي و المفاوضات السورية الإسرائيلية، مختارات إيرانية، المصدر:http://digital.ahram.org.eg

مصطفى كمال أتاتورك بالسعي إلى التطبع بالغرب عن طريق إدخال إصلاحات هامة على النموذج الأوربي الغربي، وبالفعل تم تقديم تركيا طلبها الرسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي عام 1987.

ومع ذلك فان الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوربي على تركيا لكي تكون مؤهلة للقبول في عضوية الاتحاد والتي قامت بتنفيذها الحكومة التركية اصطدمت بالرفض الأوربي على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترتقي إلى المواصفات المطلوبة.

وإزاء الرفض الأوربي كان لابد لتركيا أن تغير من اقترباتها و أساليبها للوصول إلى الهدف، وللاستمرار في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوربي ومحاولات التوافق معه، حيث رأت الحكومة التركية أن التوجه إلى محيطها الإقليمي شرقاً وجنوباً لا يتعارض مع توجهها الأصيل شمالاً وغرباً، بل قد يخدمه ويقدمه من خلال إبراز أهمية الدور التركي كقوة استقرار في الجوار الأوربي وكهمزة وصل مع العالم الإسلامي.

وعلى هذا الأساس يتعين على الاتحاد الأوربي أن يشجع تركيا على حل النزاعات في جنوب القوقاز والشرق الأوسط لضمان استقرار هذه المناطق محل اهتمام الاتحاد، حيث إمدادات الطاقة وطرق المرور العابرة إلى الأسواق العالمية، ومن هنا فقد عمدت حكومة أردوغان إلى تحويل السياسة الخارجية التركية بعيدا عن الغرب وحلف الشمال الأطلسي في المقام الأول والتوجه نحو تحسين العلاقات مع الدول الإسلامية في الشرق الأوسط، وكذلك في القوقاز وروسيا، وقد أدى ذلك إلى خيبة أمل من بعض دول الغرب مثلما حظيت بتقدير من قبل الدول العربية وروسيا وإيران وعززت من دور تركيا للقيام بدور رئيسي في المنطقة.[1]

ولكن لا يعني أن تركيا قد ركزت على هذه الأولوية في سياستها الخارجية أو تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق حيث يقول داود أوغلو وزير الخارجية

[1] انظر U.s. support greater regional role for turkey
.http.//www.global security. Org/military/libarary/new/2009/02/mil090

التركي: "أنه من الخطأ الإبقاء على أولوية ما بصورة مصطنعة في منطقة بعينها"، و لذا تسعى تركيا وراء سياسة متكاملة تجمع كل مجالات السياسة الخارجية وقضاياها في صورة واحدة لصياغة السياسة، و يرفض داود أوغلو فكرة أن تركيا تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق أوسطي أنها تحتل مقعداً غير دائم في مجلس الأمن وعضو نشيط في مجموعة العشرين، كما أنها تحافظ على التزاماتها بمسار العضوية في الاتحاد الأوربي.[1]

والواقع إن هذه الرؤية التركية تنطلق في الأساس من مفهوم سياسة التوازن لإعطاء أكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية حيال السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال الحرص على التوازنات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية والتوجهات ذات الأفضلية للحد من الاغتراب عن الغرب والولايات المتحدة، وتعتقد الحكومة التركية بأنها لا يمكن أن تقوم بأي دور إقليمي ما لم يحظى بالرضا والقبول من لدن الغرب والولايات المتحدة.

لا ريب أن ما تقوم به تركيا من جهود الوساطة بين إسرائيل والدول العربية وحل النزاعات في القوقاز أن ذلك لا يقلل من شأن العلاقات مع الغرب، حيث ستظل المحور الرئيسي لتركيا، وهذا ما نجده واضحاً في تصريحات وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بقوله: "الاتحاد الأوربي وحلف الشمال الأطلسي هي من ركائز السياسة لإيجاد التوازن بين الأمن والحرية"، و بقوله: "أنه يريد للأمة أن تلعب دوراً أكبر في الشرق الأوسط والبلقان ولكن العلاقات مع الغرب سوف تستمر لكي تصبح الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية".

ويفهم من ذلك أن تركيا لا تسعى إلى التفريط في العلاقات مع الغرب، وأن ما تقوم به من دور جديد في الشرق الأوسط أو البلقان كالدور الذي لعبته في المفاوضات غير

[1] بولنت أراس، داود اوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا، مرجع.

المباشرة بين سورية وإسرائيل، وموقفها من الملف النووي الإيراني ومن العدوان على غزة يأتي في إطار التحرك التركي المتعدد، بمثابة رسالة إلى دول الغرب بأن تركيا ضرورية لهم في الشرق الأوسط لتأمين الاستقرار الذي تنشده أوربا، والذي يصبح عسيراً دون مساعدة تركيا القادرة على التواصل مع جميع دول المنطقة بدون استثناء.[1]

وغني عن الذكر أن هناك معارضة أوربية لدخول تركيا الاتحاد الأوربي، وبقيت العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي في أدني مستوياتها حتى عام 2002 وحول الاتفاقية لمستقبل أوربا رأى (فاليري جيسكار ديستان) الرئيس الفرنسي الأسبق بأنه لا ينبغي أن تنضم تركيا إلى الاتحاد الأوربي، وقد صرح وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فدرين بان تركيا ليست دولة أوربية.

وتكررت معارضة فرنسا بشأن الانضمام التركي إلى الاتحاد عندما دعا الرئيس الأمريكي أوباما الاتحاد الأوربي لقبول انضمام تركيا، حيث جاء الرد سريعاً من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إذ قال: "لقد تم العمل يداً بيد مع الرئيس أوباما ولكن عندما يتعلق الأمر بالاتحاد الأوربي، إن الأمر يرجع إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لاتخاذ القرار"، وكرر قوله في مقابلة مع التلفزيون الفرنسي: "كنت دائما ضد هذا الدخول و أنا لا أزال أعارض"، كما أشارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى أن هناك خلافات في الرأي مع الرئيس الأمريكي.

لذا ومن الناحية الأخرى فإن فرنسا تسعى إلى مشاركة تركيا في الأنظمة الفرعية الإقليمية كقوة إقليمية تساهم في استقرار منطقة الشرق الأوسط والقوقاز، حيث شدد ساركوزي على وجوب مشاركة تركيا في الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط الذي اقترحه عام 2007 حيث ساهمت تركيا في قمة هذا الاتحاد في 13 جويلية 2008.[2] وهذا

---

[1] انظر: احمد السيد تركي، الدور التركي في الشرق الأوسط، أبعاده واحتمالاته. http.//www.omandaily.com/10/araa15.htm

[2] Turkeys rise as a regional power and its role in the middele east.
www. Allacadmic. Com/meta/p 179271- index html.

يعني أن تركيا ستبقى الشريك المهم لأوربا على الرغم من رفض عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوربي نظراً لما تشكله تركيا من أهمية باعتبارها المجال الحيوي لحماية مصالح الغرب في المنطقة.

وبناء على كل ما تقدم فان تركيا تسعى إلى الانغماس بفاعلية في التفاعلات الإقليمية لزيادة مكانتها الإقليمية لدى الاتحاد الأوربي، إلى الحد الذي يجعل الأوربيون مقتنعون بأهمية وزن تركيا الاستراتيجي في السياسة الغربية، وان أوربا لا يمكن أن تصبح قوة عالمية الأمن خلال اندماج تركيا الكامل فيها.

المبحث الرابع: الأدوار الإقليمية التركية الفعلية.

استند تنامي الدور التركي إلى نظرية "العمق الإستراتيجي"، التي تعتبر أن موقع تركيا وتاريخها يجعلانها مستعدة إلى التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات، وخصوصاً جوارها الجغرافي، للحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، لذلك توجب عليهم إنهاء القطيعة التركية لمنطقة الشرق الأوسط وقضاياها، التي استمرت عقوداً طويلة، وكانت تعيش تركيا خلالها حالة من الانطواء والعزلة داخل "هضبة الأناضول"، وتتصرف كدولة هامشية أو طرفية في منظومة المعسكر الغربي وحلف شمال الأطلسي (NATO).

وقد أدرك قادة حزب "العدالة والتنمية" أهمية الشرق الأوسط، بوصفه مجالاً جغرافياً يقع في جوار تركيا، ويمكن لها أن تلعب دوراً إقليمياً محوريا من دون الاصطدام بقوى عالمية ممانعة، حيث يمكن القول إن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لا يجد معارضة من طرف الولايات المتحدة الأميركية، نظراً لأنها تعتبره يشكل ثقلاً موازياً للدور الإيراني في المنطقة الذي يلقى معارضة الولايات المتحدة الأميركية، ويكشف واقع الحال أن تركيا وجدت الطريق مفتوحة أمامها للتحرك في منطقة الشرق الأوسط، في ظل التنافس والتصادم ما بين إيران وإسرائيل على الأدوار والمصالح، واستمرار حالة الانقسام

العربي، التي عرفت معسكرين، واحدا للاعتدال وآخر للممانعة، وعلى ذلك فإن دور تركيا الإقليمي الاقتصادي الجديد هو بالتأكيد جزء هام جداً من شعبيتها المكتسبة حديثاً.

المطلب الأول: دور القاعدة الأمنية.

يعد زوال الاتحاد السوفيتي بمصدر التهديد السابق نقطة تحول في البيئة الأمنية، وفي طبيعة التهديدات القائمة على تركيا، من حيث المدارك و الوقائع حول ما يمكن اعتباره تهديدا أو ما يمثل ذلك (فرصة)، و يرتبط معنى الأمن بالتهديد و تمثل الفرصة الوجه المقابل للتهديد، و يحكم هذه التغيرات التي طرأت على الخارطة الجيوسياسية كتهديد فبعدما كان مصدر التهديد الرئيس من شمال الشرقي، أصبحت تهديدات الأمن التركي تأتي من الجنوب و الجنوب الشرقي، العراق غير المستقر، المسألة الكردية، العنف الطائفي،[1] الإرهاب و قد زادت حدة هذه التهديدات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وما نتج عنه من تأثيرات أمنية و إستراتيجية المتعلقة بأكراد العراق وأكراد تركيا نفسها، ومن ثمة وجب على تركيا أن تركز على المنطقة أكثر من السابق.

وبعد اعتقال الزعيم الكردي عبد الله أوجلان سنة 1999 و تحسُن العلاقات السياسية والأمنية مع سوريا، بالإضافة إلى حدوث نوع من التفاعل الأمني الإقليمي بين الدول المجاورة للعراق، من أجل الحفاظ على وحدته و استقراره بغية السيطرة و كبح التطور السياسي للأكراد و الحد من انتقال العنف السياسي و الديني، و عليه يحظى العامل الأمني بأهمية كبيرة ليس فقط في جدول أعمال السياسة الخارجية، وإنما أيضا في الثقافة السياسية التركية، وهي على العموم صفة مميزة لكل السياسات في منطقة الشرق الأوسط والأقاليم المجاورة.

[1] عقيل محفوض سعيد، السياسة الخارجية التركية، ص ص 110-111.

إن العقيدة الأمنية التركية و نظرتها إلى الأمن القومي تدفع تركيا إلى ممارسة دور "القاعدة الأمنية" للغرب بما يفترض أن يحقق لها حد أدنى من "الكفاية الأمنية" من التهديدات الخارجية الكبرى، و ركزت عقيدة تركيا الأمنية على أن الحاجة للأمن تتطلب إقامة تفاعلات و تحالفات سياسية و إستراتيجية تضمن لها موقف أمني أفضل تجاه مصادر التهديد؛ حيث تركز هذه العقيدة على العمل الجغرافي باعتبار أن تركيا تتمتع بموقع جيوسياسي و جيواستراتيجي مهم للأمن الإقليمي، وذوا أهمية أيضا للاستراتيجيات الأمريكية و الأوروبية في إطار تقديم خدمات أمنية متبادلة داخل إطار الحلف الأطلسي.[1]

إن ارتباط العقيدة الأمنية التركية بالغرب يرجع إلى سببين أساسين: الأول ذاتي داخلي نابع من حاجة تركيا إلى الأمن و الاستقرار في مواجهة الفوضى و الاضطراب في إطار التنوع الإقليمي الذي يميز تركيا؛ و الثاني راجع إلى تخوف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من الخطر الشيوعي السوفيتي، كما اتجهت تركيا إلى الغرب بغية تأمين احتياجاتها الأمنية و المعدات العسكرية بطريقة مباشرة من خلال دعم الغرب للجيش التركي بالخبرات و المعدات و التقنية العسكرية.[2]

لقد أظهرت التطورات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة أن ثمة ظروف في السياسات الأمنية لتركا و حلفائها، فالغرب و الناتو ينظران إليها وفق ما تمليه مصالحهما البحة لا غير، و لا يقيمون أي اعتبارات لمصالح تركيا، و قد استشفت تركيا ذلك في عدة مواضيع مثل الأزمة القبرصية، و المسألة الكردية، و الاحتلال الأمريكي للعراق،...الخ، من هذا المنطلق أمكن تركيا أن تطور رؤية خاصة بها حيث مرت تلك الرؤية بمرحلتين:

[1] عقيد سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص ص 112-113.

[2] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 114

الأولى أن تكون تركيا قاعدة أمنية لها وجود أمني و استراتيجي وليس "موقع" أو قاعدة إنشاء لوجستي فقط، أو أداة سياسية عسكرية، في يد الغرب، لكن رؤيتها في هذه المرحلة لم يكن لها تأثير في الخطوط الكبرى للعلاقات و الشركات الأمنية بين الأطراف المعنية، و ذهبت تركيا لإقامة تحالفات إستراتيجية مع الولايات المتحدة و "إسرائيل".[1]

وفي المرحلة الثانية تبنت نوع جديد من القاعدة الأمنية، بمعنى المركز الأمني، أي باستمرار المعنى التقليدي للقاعدة الأمنية، وتعتبر النظر و السلوك الأمني لتركيا بأن تنتهج سياسات مختلفة قد لا تتفق كثيرا مع تحالفات الأمنية مع الغرب، منها تطوير علاقات أمنية وعسكرية مع روسيا، الموقف من الاحتلال الأمريكي للعراق، أو اعتراضها على نشاط مقاتلي حزب العمال الكردستاني شمال العراق، و بهذا تغيرت مدارك الرؤية الأمنية التركية، حيث أصبحت تفكر بعلاقات تتعدى معنى التابع و الجناح إلى الشريك الإستراتيجي، ارتكزت التغيرات في مفهوم القاعدة الأمنية على تغيير المدارك التي تغيير بتغير النخبة الحاكمة، حيث أن نخبة العدالة و التنمية تتميز بأنها نخبة ذات خصوصية تركية و نزعة عثمانية تهتم بالعمق الشرقي و التاريخي للبلاد، و تسعى إلى إعادة جدولة المهام و الوزن النوعي لتلك التفاعلات و التحالفات مع الغرب بكيفية سلوكية أولا قبل أن تكون تنظيرية وخطابية.

لم يتضح كثيرا اتجاه تركيا في المجال الأمني إلا أن زيادة التفاعلات العسكرية مع دول مثل إيران و سورية و روسيا الاتحادية، و كذا التنسيق الأمني مع دول الجوار، والتخفيف من كثافة التحالف مع إسرائيل، و هي تطورات تثير توقعات كثيرة، لكن كثيرا مما يحدث لا تحدده أوراق وخطط مقدمة إلا أن الخطوط العامة للسياسات والإستراتيجيات الأمنية لا تزال هي نفسها تقريبا، على الأقل فيما يخص العلاقة مع الغرب، أما ما يتعلق

[1] عقيل، سعيد محفوض، المرجع نفسه، ص 115.

بالجوار و كما ذهب عقيل محفوض فإن هناك عمل جار على إبراز العلاقة مع دول الجوار خطابيا و إعلاميا باعتباره أمر مطلوب في الواجهة السياسية؛ و اعتبر عقيل محفوض[1] أن الدور الأمني التركي موضوعاً تأويلياً بامتياز يطرح أسئلة ماذا ؟ و لماذا ؟ و كيف ؟

المطلب الثاني: دور الموازن الإقليمي.

لقد اتسمت السياسة الخارجية التركية بقوة التجاذب و التنافر التي طبعت أغلب علاقاتها مع الفواعل الدولية الأخرى، و هذا ما يحدث إخلالا و تفاوتا في ميزان القوة والمكانة بينهما، لكنه في الوقت نفسه يولد نوعا من السياسات التي تستهدف إعادة التوازن.

إن إعادة معادلة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة يبدو أنه هدف الأتراك الرئيسي وكذا معظم الدول العربية، فالتغلغل الإيراني والتسلل المتواصل إلى "مناطق الفراغ" بات يقض مضاجع كافة دول المنطقة، لذا يلقى الدور التركي دعما وقبولا من الدول العربية، التي بدأت تعيد صياغة نظرتها إلى الدولة التركية بعدما سقطت ملاحظاتها وخفتت ريبتها من طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية، وهى عوامل جميعها تصب في صالح الدور التركي الجديد.[2]

ليس دور الموازن جديدا على تركيا لأنه يشكل نوعا من الاستمرارية لدور سابق كانت تقوم به السلطنة العثمانية في إطار علاقاتها مع الدول الأوربية، من أجل تعزيز موقعها لمواجهة دول أخرى، أي المحافظة على توازن القوى بين الأطراف المتنافسة لتحقيق مكاسب مباشرة، و احتواء مراكز التهديد المحتملة، و مثل ذلك دور تركيا فيما

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، 120.

[2] محمد عبد القادر، الدور التركي و المفاوضات السورية الإسرائيلية، مختارات إيرانية، المصدر:http://digital.ahram.org.eg

يعرف بـــ"المسألة الشرقية"، ذلك أن الدولة العثمانية كانت أقل قوة، و كانت تواجه أطماع الدول الأوربية فعملت على تعزيز المنافسة بينها من أجل تحقيق مكاسب من خلال سياسة المساومة التي كانت تتبعها بقدر متفاوت من المرونة و الكفاءة.[1]

تتطلب فكرة التوازن تفاعلا فهي ليست فعل أو ردة فعل، و إنما هي الديناميكية الكلية تضمُهما معا، فدور الموازن في قصدية ما تستهدف الحفاظ على التوازن، أو العمل في مسيرة دائمة من أجل إقرار الانتظام و الثبات كإطار عام للتفاعلات و السياسات، وليس تثبيتها و غلقها فالموازن يعمل مع الأطراف الأخرى من أجل الحفاظ على الإطار العام، فيما تتغير و تتفاوت و تتبدل القوى، فهو يسعى إلى استقرار الوضع و ليس ثباته أو ثبات كل طرف أو استمرار الهيمنة أو المساواة بين الأطراف.[2]

نظرا التغيرات السياسية و التطورات الإقليمية و الدولية التي تواجهها تركيا، و كذا التحولات الداخلية، و تفاعل هذه التحولات الداخلية و الخارجية بشكل مركب، كل هذه المعطيات توجب على تركيا أن تقوم بدورها في التعاطي مع الخارج من أجل تهيئة الظروف و المساعدة في جعل النظام الإقليمي متوازنا و ليس مختل القوى، **لأن التوازن يعني الاستقرار**، إن الدور الموازن ليس أمرا اختياريا تطوعيا، بل تقوم به تركيا و كأنما هو ديناميكية موضوعية حتى و لو كان قصديا بالنسبة إلى بعض السياسات في فترات معينة.[3]

وهكذا يتجلى أن الدور الموازن يمكن أن تقوم به تركيا في الدولة القوية و الدولة الضعيفة، فقد قامت تركيا به في حال قوتها و حال ضعفها على السواء، و لكن تتفاوت

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، 122.

[2] عقيل سعيد محفوض، مرجع نفسه، 120-121.

[3] أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص 452.

فرص النجاح في القيام بدور الموازن بين الأطراف المتنافسة، و خصوصا إذا كانت محل تنافس إقليمي، أما إذا لم تكن طرفا فإن فرص نجاحها أكبر.

تقوم تركيا بدور الموازن الإقليمي بطرقة مركبة، غير أنه أحيانا يكون بشكل طبيعي عفوي و ليس قصديا أو مخطط له، حيث أنه و بملاحظة الأبعاد القصدية والموضوعية للدور الموازن التركي يتضح أن تركيا تقوم بهذا الدور كجزء من سياسات المكانة، و إستراتيجيات الأمن التركي، و متطلبات التحالف الإقليمي بغية احتواء مصادر التهديد، و تعظيم المكاسب من الأطراف المتصارعة[1] و ترسيم الاستقرار و السلام في المنطقة.

قامت تركيا بدور الموازن الإقليمي في الشرق الأوسط خلال الحرب الإيرانية العراقية، و ساهمت في تعزيز عوامل الاطمئنان لدى العرب المتخوفين من امتداد النفوذ الإيراني، فهي لم تدخل كطرف النزاع رغم تحيزها للعراق إلا أنها كانت تفتح قنوات للاتصال، و قبول كلا الطرفين الدور الذي تقوم به بل إن كل منهما عمل على استمرار دورها، يظهر من قيام تركيا بدور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، وهو نوع من قبول بهذا الدور الذي اعتبره عقيل محفوض و آخرون أنه دور موازن في مسار مفاوضات التسوية السياسية بينهما.

وقامت تركيا بدور الموازن بالنسبة لسوريا تجاه ما سمي بـــ"دول الاعتدال العربي" وهنا كان لتركيا السنية، أهمية كبيرة في إعطاء السياسة السورية نوع من الجدية و العمق في الوقت الذي كانت فيه دول الاعتدال العربي تتهمها بالتحالف مع إيران وحزب الله "الشيعيين"، و قد عملت تركيا على تعزيز تفاعلاتها مع إيران على أساس المصالح

[1] عقيل محفوض سعيد، مرجع سابق، ص 123.

والتفاعلات المتبادلة و لم تقبل بالمسميات المذهبية[1]. و بناءا على ذلك يمكن القول أن العلاقات بين سوريا و تركيا كانت أمرا موازنا لعلاقات سوريا مع إيران، سواء بالنسبة لدول الاعتدال العربي أو لشريحة واسعة من في الداخل السوري التي كانت لديهم تحفظات على طبيعية و إيقاع العلاقات مع إيران، و تلعب تركيا دور الموازن أو أدوار موازنة في العراق، فهي توازن بين العرب السنة وأمام العرب الشيعة، و توازن بين التركمان و الأكراد، و توازن بين العرب و الأكراد، و هي توازن بين مختلف ألوان الطيف السياسي العراقي و كذا بين هذه القوى السياسية و الإدارة الأمريكية، وهي توازن الدور الإيراني في العراق، و إن يكن دورها لم يصل إلى درجة الموازن الحقيقي للدور الإيراني في العراق أو في المنطقة ككل.[2]

وتلعب تركيا دور الموازن للدور الإيراني والدور الروسي في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، من أجل احتواء النفوذ الإيراني و طموحاته في هذه المنطقة، غير أن التحدي الأكبر هو موازنة الدور الروسي الذي يمثل القوة الضاربة في تلك المنطقة التي تعتبر الفناء الخلفي لروسيا الاتحادية.

بالرغم من التحولات القائمة المفترضة في السياسة الخارجية التركية يبقى منطق المساومة حاضرا بقوة في الثقافة و السلوك السياسيين لتركيا، و يظهر أن التجارب السابقة أثبتت أن هذه السمة الصابغة و المميزة للسياسة الخارجية التركية،[3] و يعتبر محمود سالم السامرائي و عقيل سعيد محفوض الخبيرين في الشؤون التركية أن **المساومة خلفية مكينة لدور الموازن التركي.**[4]

---

[1] عقيل محفوض سعيد، مرجع سابق، ص 125.

[2] عقيل محفوض سعيد، المرجع نفسه، ص 126.

[3] السامرائي، مرجع سابق، 84.

[4] عقيل محفوض سعيد، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص 127.

وتعمل تركيا على تكثيف دور الموازن الإقليمي وفق الرؤية التي جاء بها أوغلو التي تقضي بأن كل خطوة مستقبلية سيتم اتخاذها في المنطقة ستؤدي إلى تشكيل توازن ديناميكي مضاد، و لذا يجب على تركيا أن تتجه نحو انتهاج سلوك يتسم بالفاعلية والمبادرة في معادلات التوازن ذات المدى القصير، أكثر من الاهتمام بسياسة التوتر الدائم والتحالف الدائم؛[1] و من ثمة يبقى من المهم أن يبقي الأتراك سياستهم قائمة على منطق المصلحة الوطنية التركية وحسب، و التوافق الإقليمي في الوقت الراهن و قريبة من الجرأة و الإقدام، و ليس الحذر و التردد و التحالف الدائم.

المطلب الثالث: دور الوسيط.

يتميز التنظير لدور الوسيط في السياسة الخارجية التركية بمرجعية فكرية وثقافية وتاريخية ترجع إلى الفترة العثمانية، بناء على نصوص دينية و توجيهات نبوية وفقهية، ونظرا إلى البيئة الثقافية و التاريخية للمجال التركي، و الخلفية الأكاديمية و الدينية لمنظر السياسة الخارجية التركية و الجذور الفكرية و السياسية لحزب العدالة و التنمية.

صحيح أن تاريخ تركيا العثماني و الجمهوري لم يسجل قيام تركيا بدور الوسيط، إلا أن الفضاء التركي يفسر قيام تركيا بدور الوسيط، و الحاجة لأن تقوم بدور كانت تفتقده، حيث كانت علاقة تركيا مع دول الجوار علاقة ارتياب فما جدوى من التغير في السياسة الخارجية، إذا لم يكن بالتخلي عن عن الارتياب أو على الأقل التحلي بمزيد من الجرأة و الانخراط النشط في التفاعلات الإقليمية و الدولية، مع كل الجاذبية التي تميز فكرة الوساطة في الداخل و الخارج؛ و هي تحظى بنفس دوافع المكانة، غير أنها تتطلب فضلا عن توافر الثقة أن تكون للوسيط نفسه إرث قانوني و ثقافي و شرعية داخلية.[2]

[1] أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، 432.

[2] عقيل محفوض سعيد، مرجع سابق، ص 130.

قد يكون اهتمام تركيا بدور الوسيط نتيجة التطورات الحاصلة في البيئة الداخلية التركية، غير أن أدوات السياسة الخارجية التركية لا تمثل انعكاسا حتميا للسياسة الداخلية، إنما نجد الخلفية الفكرية لدور الوسيط ترجع إلى إستراتيجيات الغرب في المنطقة، والمدارك الذاتية للنخبة السياسية الحاكمة في تركيا والتي تهدف إلى تبني سياسة استثمارية على الصعيد الخارجي.[1]

يعمل صناع السياسة الخارجية التركية على وضع الخطط و تحذوهم في ذلك رغبة قوية في استكمال متطلبات المكانة، تغطية للمعمق الإستراتيجي والأدوار الإقليمية التي يجب أن تلعبها تركيا في المنطقة، منها دور الوسيط، حيث ترى هذه النخبة القائمة على صناعة السياسة الخارجية أن تركيا بإمكانها القيام بهذا الدور لما تهيأ لها من عوامل مثل الموقع الجغرافي، و تجربة التحديث، القوة الناعمة ...الخ.

ومما ساعد تركيا على لعب دور الوسيط امتلاكها موقع جيواستراتيجي فريد ومهم جدا، حيث تتوسط عدة أقاليم وعدة دول، فهي جغرافيا و فلسفيا جسر بين الحضارة الإسلامية و الحضارة الغربية؛ و يركز حزب العدالة و التنمية في رؤيته لمكانة تركيا وأدوارها على هوية تركيا المركبة و المتعددة الأبعاد التي تجمع بين الغرب و الشرق.

كما لعبت الإرادة السياسية لحزب العدالة و التنمية في الانخراط في التفاعلات السياسية و المشاركة في عمليات حفظ السلام، مثل عملية "إيساف" لحلف الناتو في أفغانستان، و قوات اليونيفيل في جنوب لبنان و ضبط النزاعات الداخلية بين الأطراف المتنافسة في العراق و تشجيع الحوار و التسويات السياسية، كما حدث في النزاع بين روسيا الاتحادية و جورجيا و مبادرتها في ما يخص الملف النووي الإيراني، حيث أن الحرص على ممارسة أدوار جدية في إدارة الأزمات في دول الجوار و التوسط للتقريب

[1] عقيل محفوض سعيد، مرجع سابق، ص 131.

بين الأطراف في النزاعات الإقليمية؛ كما أن في مقابل ذلك أرادت دول الجوار تجريب سياسات الوساطة التركية طالما أنها تقوم بدورها بطريقة متوازنة و حيادية، بالإضافة إلى إرادة الولايات المتحدة و أوربا في تجريب الدور التركي، لأنه يقلل من الأعباء التقليدية للقيام بالدور، و يكفيهما متابعة و توجيه ما تقوم به تركيا.[1]

ويأتي في سياق دور الوسيط الذي تقوم به تركيا ما يعرف بـــ"**دور الوسيط الحضاري**"، الذي تقوم به تركيا من خلال رؤية حزب العدالة و التنمية في مسألة حوار الحضارات و العلاقة بين الغرب و العالم الإسلامي؛ و في هذا السياق أدت تركيا دورا في الحوار بين منظمة المؤتمر الإسلامي و الاتحاد الأوربي في اسطنبول سنة 2002، وحوار الحضارات في المدينة نفسها سنة 2009.[2]

أما فيما يخص تقييم دور الوسيط الإقليمي يظهر أن هناك بعض الدول و لنقل معظم الدول في القوقاز أو البلقان، أو الخليج العربي، في علاقة مباشرة مع الغرب والولايات المتحدة فهي لا تحتاج إلى الوساطة التركية إلا في حال إيعاز و سماح الولايات المتحدة بذلك لتركيا و الأطراف الأخرى، كما نلاحظ في نفس الطرح أن الغرب يريد من تركيا أن تقوم بدور العازل، أي أنها تمارس العزل على الأقاليم التي تشكل مناطق للنزاع و التخلف، و تمارس بذلك تركيا سياسيات الولايات المتحدة و أوربا بديلا عنهما بحيث لا يكون هذا الغرب في علاقة مباشرة مع الأطراف المتنازعة في المنطقة.

ويعتبر خبير الشؤون التركية محمد نور الدين أن دور الوسيط التركي يصطدم بعائق رئيس كون تركيا لا تتمتع بحضور فعلي و إمكانيات ذاتية أو استقرار داخلي، أو علاقات دائمة و مستقرة تؤهلها للقيام بذلك؛ أما عقيل محفوض فيعتبر أن فكرة الوسيط

---

[1] عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص ص 132- 136.

[2] محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي، البديل و النموذج الإستراتيجي، في: سمير العطية [و آخرون]، العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 501.

لدى تركيا يغلب عليها الطابع الإيديولوجي، و لا تتمتع بحضور فعلي و هي لا تظهر بصورة جدية في خطط و أهداف و سلوك السياسة الخارجية التركية.

كما اعتبر الدكتور محمد السيد سليم أن تركيا لا تمتلك أدوات الوساطة التي تمكنها من حث إسرائيل على تعديل سياستها التوسعية، بل إن إسرائيل هي من تمتلك تلك الأدوات لأنها هي من تبيع السلاح لتركيا.[1]

وقد ذهب بعض المختصون و منهم محمد عبد القادر على اعتبار أنه وفيما يخص الأتراك أنفسهم فيمكن القول أن الدور التركي يصلح أن يكون "دور المسهل" منتج من حيث تخفيف حدة التوتر في بعض المسائل العالقة بين الجانبين، غير أن افتقاد تركيا قدرة الضغط على الجانبين يعد محددا حاكما في ألا يتعدى الدور التركي دور "المسهل وليس الوسيط"، والذي يقتصر على تخفيف حدة التوتر في بعض المسائل العالقة بين دول المنطقة.[2]

فسعي تركيا للعب دور الوسيط اللائق لحل الخلافات الداخلية إيماناً منها بأنها قد تمتد إلى خارج حدود الدولة سواء مما قد يهدد الأمن أو الاستقرار، وقد يتسبب ذلك في وجود تدخلات من قوى دولية وتقوم بذلك بوسائط سياسية، كالضغط على الحكومات أو باستقطاب قوى المعارضة ودعوتها للحوار أو استضافة مؤتمراتهم، واقتراح مبادرات للتوصل لحلول توافقية لتحقيق الاستقرار والأمن مع توافر الحرية، مما ينعكس على تعظيم حجم الدور التركي في المنطقة مما يجعل منها أداة فاعله لزيادة جاذبية النموذج التركي.

[1] محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي، البديل و النموذج الإستراتيجي، في: سمير العطية [و آخرون]، العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 501.

[2] محمد عبد القادر، الدور التركي و المفاوضات السورية الإسرائيلية، مختارات إيرانية، المصدر: http://digital.ahram.org.eg

المطلب الرابع: دور المرجعية الإقليمية "النموذج".

ويعتبر النموذج أحد الافتراضات الأساسية في العلوم الاجتماعية، و في ميدان الدراسات الإقليمية تستند فكرة النموذج إلى فرضية **التعلم عبر الإقليمي** (Transrégional Learning)، و يقصد به إمكان استخلاص دلالات من خبرة إقليمية أخرى و تطبيقها في خبرة إقليمية أخرى بافتراض أن الأولى هي خبرة ناجحة، و بالتالي تعتبر "نموذج".

الفرع الأول: مفهوم النموذج.

وينصرف مفهوم النموذج الإستراتيجي إلى: **الترتيبات المؤسسية التي طورتها دولة ما، عبر فترة زمنية مناسبة و نجحت من خلالها في تحقيق الأهداف الأمنية و التنموية المتوخّاة، بحيث يتوافر لدى الدول الأخرى الدافع القوي للسعي إلى محاكاة النموذج، أي نقل خبرته من بيئته الأصلية إلى بيئة أخرى أملا في تحقيق الأهداف ذاتها.**[1]

وانطلاقا من التعريف الذي قدمه الدكتور محمد السيد سليم، يرتكز مفهوم النموذج على توفر ثلاث عناصر، **أولا** وجود ترتيبات مؤسسية ناجحة، **ثانيا** نقل خبرة تلك إلى بيئة أخرى، **ثالثا** استمرارية هذه الخبرة الناجحة لفترة من الزمن تسمح بالحكم على مدى نجاحها.

ونظرًا لرغبة كلٍّ من تركيا و إيران في لعب دور القوى المتوسطة الصاعدة في النظام الدولي مما يتطلب معه تحقيق مشروطية أن تكون قوة إقليمية في المنطقة التابعة لها، ومن هنا تتبع كلٌّ من تركيا وإيران عددًا من الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق

[1] محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي، البديل و النموذج الإستراتيجي، في: سمير العطية [و آخرون]، العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 469.

ذلك الهدف، ويعدّ الترويج للنظام السياسي لكلٍّ من تركيا وإيران أحد هذه الأدوات لتحقيق مأربهما سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي الذي سنلقي نظرة سريعة أولًا على كلٍّ من النظامين.

كما أن تركيا تحظى بصورة إيجابية لدى شرائح عربية واسعة، تبدي إعجابها بالنموذج التركي، الذي نحج في حل إشكالية الدين والدولة وإشكالية التداول السلمي للسلطة، إلى جانب نجاحات تركيا الاقتصادية، وعليه تستند تركيا إلى تقبل دول المنطقة للتعاون معها، بسبب الموقع والذاكرة التاريخية المشتركة، وباعتبارها قوة جذب جديدة قد تقدم بديلا لأدوار قديمة، الأمر الذي يمنحها مكانة جديدة، ودوراً هاماً في لعبة التوازنات والتناقضات الإقليمية، ويجعلها شريكا فاعلا في رسم بعض السياسات في المنطقة.

وقد قدم جراهام فولر خصائص التجربة التركية أو "النموذج الإستراتيجي" و الذي يتصف بما يلي: "استعمال جدي للسياق الديمقراطي، إرادة عمل لا بصفة تركيا قوة غربية فحسب، بل أيضا بصفتها قوة شرقية ممارسة أكثر للسيادة الوطنية بدعم من الشعب، استقلالية عمل أكبر من مع عدم التشبث غير المأمول بالولايات المتحدة أو أي قوة أخرى في تنفيذ السياسة الخارجية، تقدم كبير على طريق حل مشكلة داخلية شائكة للأقلية الإثنية الكردية، و قدرة واضحة على حل أكبر تحد يواجه العالم الإسلامي اليوم، و هو إدارة وإدماج الإسلام سياسيا".[1]

<u>الفرع الثاني: أسباب تبنّي تركيا سياسة الترويج لنموذجها.</u>

إن أيَّ سياسة خارجية يتم تبنيها من قبل أي وحدة دولية تكون مستندة إلى عدد من الدوافع أو المحفزات لتبني تلك السياسة، إما أن تكون عوامل جوهرية أو شبه جوهرية

[1] القروي هشام، سياسات ما بعد الكمالية:بماذا يمكن أن تفيد العرب؟، في: سمير العطية [و آخرون]، مرجع سابق، ص 865.

للتحرك نحو تلك السياسة، وبالفعل هناك عدد من الدوافع التي كانت حجر الزاوية لدى تركيا للركون إلى سياسة الترويج لنموذجها في الشرق الأوسط، وهنا سنتناول بعضًا من تلك الأسباب يمكن عرضها على ثلاثة محاور مبدئية:

1. **الطموح الغربي:** تطمح القوى الغربية إلى أن تكون الأنظمة العربية مشابهة للنموذج التركي، فعلى سبيل المثال برزت تركيا بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر من وجهة النظر الأمريكية كنموذج يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من كون تركيا دولة مسلمة إلا أنها ديمقراطية أيضًا، وتتمتع بعلاقات جيدة مع الغرب، فهي عضو في حلف شمال الأطلسي والعديد من المؤسسات الغربية الأخرى، وتطمح في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ و هنا تشكل طموح غربي في أن يصبح النموذج التركي مرجعًا تأسيسيًّا لدول المنطقة، لاسيما من ناحية علاقة الدين بالدولة وعلاقة دولة إسلامية بالعالم الغربي، فتشجيع ودعم العالم الغربي للنموذج التركي يعد دافعًا أساسيًّا لتبني تركيا لتلك السياسة.
2. **الطموح التركي:** تطمح تركيا إلى لعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى تركيا للترويج لنموذجهما في المنطقة، و الدخول في منافسة عليه لبسط نفوذها على المنطقة؛ فرغبة تركيا في أن تكون قوة متوسطة في النظام الدولي والقوى الإقليمية المهيمنة في المنطقة يعد السبب الأساسي وراء تبنيها لتلك السياسة خصوصًا بعد ما أبدى حزب العدالة والتنمية بعد تولي السلطة رغبته في إعادة تعريف علاقات تركيا مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل عام، مرتكزًا على بعد الهوية الإسلامية التركية.[1]

[1] عبد العزيز دينا، لتنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، مجلة رؤية تركية الإلكترونية، المصدر :http://rouyaturkiyyah.com

3. **الطموح العربي:** منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، بدأت تركيا تتبع سياسة جديدة تجاه الوطن العربي أساسها التوجه جنوبا لبناء علاقات أوثق مع العرب، و قد أدى ذلك لنشوء مناظرة في الفكر الإستراتيجي العربي حول الدور التركي في الشرق الأوسط، و الوطن العربي، و ما إذا كانت تركيا تعد "**بديلا استراتيجيا**" للدول العربية يعتمد عليه في تحقيق الأهداف في المنطقة.[1] لقد كانت السياسات الإصلاحية على المستوى السياسي والاقتصادي التي تبنتها تركيا محط انتباه لدول منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا المعارضة في الدول العربية، مما كان بمثابة قوة دافعة لتبني تركيا سياسة ترويجية فعالة لنموذجها.

الفرع الثالث: أدوات تركيا للترويج لنموذجها.

تستند أي سياسة يتم انتهاجها من قبل أي وحدة دولية على عدد من الآليات والأدوات التي يتم الاستناد إليها؛ لتكون تلك الوسائل مجتمعة هي محاولة لإيجاد الطريق السليم الذي به يتم نجاح تلك السياسة، وغالبًا ما تسعى الوحدات الدولية إلى الاستناد إلى قواها أيًّا كانت صلبة أو ناعمة لتحقيق تلك الأهداف، فإما أن تستند إلى القوة الصلبة مستخدمة الآلة العسكرية، ويتم هذا عن طريق الحروب أو باستخدام القوة الناعمة وهي الأنسب والأقدر على تنفيذ السياسات خصوصًا إن كانت تصب في ما يعرف بالترويج للنموذج السياسي للوحدة الدولية، من هنا سيتم استعراض عدد من الأدوات التي تستخدمها تركيا للترويج لنموذجها السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

تسند تركيا إلى عدد من الأدوات، يرتكز معظمها على ما بات يعرف بأدوات القوة الناعمة، منها على سبيل المثال:

[1] محمد السيد سليم، الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي، البديل و النموذج الإستراتيجي، في: سمير العطية [و آخرون]، العرب و تركيا: تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 469.

تأييد المبادرات الدولية للترويج للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ودعمها، فقد أيدت تركيا كلًّا من مبادرات الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير التي كانت تصب في تدعيم المجتمع المدني وعمل إصلاحات سياسية واقتصادية، من خلال المساهمة في الترويج للديمقراطية والسوق الحرة في العالم العربي. و جملة الإصلاحات التي تتبعها تركيا رغبة منها لتحقيق الحلم في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، فتلك الوسيلة تعد أداة مزدوجة من جانبين: الأول هو تحقيق مشروطية الاتحاد الأوربي مما سيزيد من بلورة تركيا كنموذج لدولة منتمية للعالم الإسلامي تتمتع بالديمقراطية، ومن ناحية أخرى سيزيد من جاذبية النموذج التركي في منطقة الشرق الأوسط.[1]

[1] عبد العزيز دينا، لتنافس التركي الإيراني تجاه الترويج لنموذجهما السياسي في المنطقة العربية بعد ثورات الربيع، مجلة رؤية تركية الإلكترونية، المصدر :http://rouyaturkiyyah.com

خلاصة الفصل:

وقد أدركت تركيا أن غايتها النهائية بحسب داوود أوغلو التحوّل إلى رقم صعب في المعادلة الإقليمية بما يزيد من جاذبية تركيا للغرب عموماً ولأوروبا خصوصاً، ويضمن لها عضوية "الاتحاد" برأس مرفوع، وأن قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية تأتي من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في السياق الإقليمي والدولي، حتى وأن بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة ومتعارضة، أو لا يمكن الجمع بينها خاصة في بيئة وعرة سياسيا كمنطقة الشرق الأوسط؛ لأن هذه الغاية لا تحققها طبعاً العلاقة مع إسرائيل أو مصر أو السعودية صاحبة الخطوط المفتوحة على واشنطن، بل "الانخراط الإيجابي" مع "محور الشر" والقدرة على محاصرة أخطاره، عبر الدفع باتجاه تسويات تضمن استقرار المنطقة.

وفي هذا الإطار ترى تركيا أن علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي أو دولي ليست بديلا عن العلاقات مع طرف آخر، فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر برأيها على دورها في الشرق الأوسط، وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا، وعلاقتها مع العرب، لا تعنى قطع كل الوشائج والروابط مع إيران أو "إسرائيل"، فأنقرة كما وصفها مهندس السياسة الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يجب أن تُعرف في المرحلة الجديدة على أنها بلد مركز، وتكون بذلك مساهمةً لا عبئا في التفاعل الدولي. [1]

[1] عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، بتاريخ:3-5 فيفري 2013، ص 50.

فالانقسام العربي وغياب التنسيق والتعاون، وتعطيل آليات ومؤسسات العمل العربي المشترك، أسهم في نشوء حالة من الفراغ وانسداد الأفق، الأمر الذي أتاح المجال لبروز قوى إقليمية مثل إيران وتركيا.

كما أن التحرك السياسي التركي للعب دور الوسيط أو ما اصطلح عليه الطرف الثالث، هو حدة الانقسامات العربية وظهور الفراغ السياسي في المنطقة، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فالتفتت في العالم العربي لم يؤدي فقط إلى إضعاف قدرة الدولة على معالجة مشاكل المنطقة، مثل القضية الفلسطينية ومسألة العراق، بل أنه سمح لقوى أخرى بالتدخل سعيا لخدمة مصالحها الذاتية.

كما أن فراغ القوة إضافة إلى الفراغ العقائدي أديا إلى تناقض في قوة مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، وهو ما أدى إلى ملء هذه الفراغات عن طريق قوى إقليمية أخرى مثل إيران و تركيا، وهذا بدوره دفع العرب وتركيا للنظر لبعضهما البعض بطريقة تبادلية فيها من التقارب أكثر ما فيها من التباعد.

الفصل الثالث

تأثير الدور الإقليمي التركي على إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

مقدمة:

إن دارسة العلاقات الدولية لا بد لها من التطرق للخلفية التاريخية لأيٍ من تلك العلاقات، لما للمراجعة التاريخية من أهمية في توضيح خصائص أي علاقة وتداعياتها، ولفهم طبيعة العلاقات التركية–الإسرائيلية كان لا بد من عرض خلفية تاريخية حول طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، الأمر الذي من شأنه أن يظهر نشأة وتطور تلك العلاقات.

فلم تكن العلاقات التركية–الإسرائيلية وليدة اعتراف تركيا بإسرائيل في: 1949/02/28، بل تمتد إلى قبل ذلك بكثير؛ حيث بدأت تلك العلاقات قبل قيام الدولة القومية لدى الطرفين، عندما كانت تركيا مركزاً للدولة العثمانية وكانت إسرائيل منظمة صهيونية تسعى إلى قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.[1]

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بدت الخريطة السياسية لتركيا العثمانية خريطة رجراجة غير مستقرة، إذ بدأ الضعف يدب في أوصال الإمبراطورية الشائخة فخرجت رومانيا وصربيا عن طوع أمر آل عثمان وحدثت ثورات في أماكن متفرقة من أنحاء الدولة العثمانية، كما وضعت مصر تحت الحماية البريطانية بعد أن فرض الفرنسيون حمايتهم على تونس، وأخذت الدول الاستعمارية تنظر إلى تركيا العثمانية على أنها (رجل أوربا المريض)، وعلى هذا شرعت تلك القوى بالتطلع إلى اقتسام تركة ذلك الرجل وكان السلطان عبد الحميد الثاني الذي تولى السلطنة العثمانية عام 1876، وعرف باستبداده وفساد الإدارة في عهده يعاني مشاكل داخلية كثيرة فضلا على الأطماع الخارجية المتربصة بإمبراطوريته الآيلة إلى السقوط.

[1] يُسري عبد الرءوف يوسف الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية –الإسرائيلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر– كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2011، ص 15.

في مثل هذه الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بالدولة العثمانية كان يمكن للحركة الصهيونية التي بدأت تنظم نفسها خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أن تدخل في الملعب العثماني، لتشارك على نحو أو آخر في اللعبة السياسية التي تحاك خيوطها بين (قصر يلدز) حيث يقيم السلطان والباب العالي (مقر حكومة الصدر الأعظم) وبقية العواصم الأوربية.

المبحث الأول: العلاقات التركية– الفلسطينية (1948–2002).

ترتكز الرؤية التركية إلى القضية الفلسطينية كـــ: "قيمة مضافة" إلى المعنى التاريخي و الذاكرة المستعادة من تلك المواقف العثمانية المدافعة عن فلسطين ضد الأطماع اليهودية؛ و يؤسس وزير الخارجية السابق عبد الله غول –أمام مسؤولين محليين في حزب العدالة و التنمية ردا على الانتقادات الموجهة للحكومة بعد استقبالها وفد حركة حماس– تبريره التدخل في الشأن الفلسطيني على نزعة الهوية و الثقافة، و يتساءل: "كيف لا نتدخل و لدينا أرشيف فلسطين ... إن سندات و صكوك ملكية و أرشيف فلسطين وإسرائيل و القدس هي في أيدينا، الحقيقة في أيدينا، ألا يجب أن نتدخل؟...".[1]

إن العلاقة الوثيقة التي تربط تركيا بالقضية الفلسطينية تمتد جذورها إلى حقب تاريخية عديدة، وهذا ما يحتم علينا من أجل الإحاطة بالموضوع القيام بإطلالة موجزة على تاريخ العلاقات العثمانية الصهيونية والفلسطينية، لا سيما وأن ضياع فلسطين وعملية التأسيس لبناء وطن قومي لليهود كانت في فترة حكم الدولة العثمانية؛ و لهذا سنتناول في هذا المبحث عرض موجز لتاريخ العلاقات العثمانية الصهيونية (مطلب أول)، وموقف السلطان عبد الحميد الثاني من قضية فلسطين (مطلب ثان)، ثم قيام الجمهورية التركية وعلاقتها مع الحركة الصهيونية (مطلب ثالث).

[1] عقيل سعيد محفوض، العلاقات السورية التركية: التحولات و الرهانات، سلسلة دراسات و أوراق بحثية، المركز العربي لأبحاث و دراسات السياسات، الدوحة (قطر)، 2011، ص 48.

المطلب الأول: العلاقات العثمانية صهيونية.

تعود جذور العلاقات بين الأتراك و اليهود قبل قيام الجمهورية التركية، و قبل الإعلان عن دولة إسرائيل إلى العلاقات التي كانت تربط الإمبراطورية العثمانية بالحركة الصهيونية، التي كانت تسعى لإنشاء و طن قومي لليهود على أرض فلسطين.

بدأ اليهود توجيه اهتمامهم نحو الدولة العثمانية منذ سنة 1831 من خلال الضغط الذي كان يمارسه قناصل الدول الأوربية الذين كانوا يوجهون اهتمامهم لليهود في الدولة العثمانية بحجة المحافظة على حقوقهم بينما كانوا يقومون في البلدان الأوربية بتوجيه الاضطهاد لهم، و تحريض الشعوب ضدهم ليهاجروا ، فبدأ اليهود الألمان سنة 1860 في الهجرة إلى فلسطين، و كانوا هم الأوائل في ذلك.[1]

واتخذ السلطان قرارا سنة 1884 أرسله إلى متصرف القدس "رؤوف باشا" يطلب منه أن يمنع اليهود الذين يحملون الجنسيات الأجنبية من دخول القدس، وبعد ذلك و تحت ضغط اليهود تدخلت الدول الأوروبية لدى السلطان، فأصدر في السنة نفسها تعليمات بالسماح لليهود بدخول فلسطين بهدف الزيارة للأماكن المقدسة مدة شهر واحد فقط، وتم تمديدها إلى ثلاثة شهور في ظل ضغط بريطانيا على السلطان في سنة 1888.

ازدادت الإجراءات الموجهة ضد استيطان اليهود في فلسطين، نظراً لما يترتب على ذلك من تنفيذ للمخططات الاستعمارية في السعي لتهويد فلسطين، وإقامة دولة يهودية تكون قاعدة للاستعمار الغربي في المنطقة. وبالرغم من ذلك فقد استطاع اليهود التسلل إليها بمساعدة بعض القناصل الأوروبيين في فلسطين، وقبول بعض الموظفين العثمانيين الرشاوى، اكتشفت السلطات العثمانية أن موظفي ميناء يافا كانوا يرسلون كل شهر إلى

[1] رائد أبو مطلق، 1. العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002–2010، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر غزة، 2011، ص 21.

الوالي بيانات غير صحيحة تفيد بأن اليهود الذين دخلوا إلى فلسطين خلال الشهر الماضي قد خرجوا.[1]

كان ثيودور هرتزل الأب الروحي للحركة الصهيونية قد أدرك تمامًا طبيعة الظروف الخارجية والداخلية التي تحيط بالدولة العثمانية، لذلك بدأ بالتخطيط للاستفادة من تلك الظروف لتحقيق الأهداف الصهيونية التي حددها بنفسه في كتابه (الدولة اليهودية) الذي نشره في ألمانيا عام 1896، وسعى إلى تكوين رأي عام يهودي ينجذب إلى فكرته ويسعى إلى تحقيق حلمه في دولة تضم اليهود بعد أن يتم تهجيرهم من أنحاء العالم المختلفة إلى أرض الميعاد كما يدعون.[2]

في عام 1897 عقد مؤتمر بال بسويسرا وكان أهم قراراته إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وبذلك تطورت أطماع اليهود في الهجرة إلى فلسطين والاستقرار فيها تحت سيادة الدولة العثمانية، تمهيدا لإقامة دولة لهم، حيث كشف مؤتمر بال عن الوجه الحقيقي للصهيونية، واستمر هرتزل في محاولاته لمقابلة السلطان مستثمرًا شبكة علاقاته المتأتية من عمله الصحفي ومستخدمًا نفوذه العالمي، ومما سهل له مهمة التحرك لهذا الغرض الإمدادات المالية المخصصة له المتأتية من النفوذ المالي لليهود الذين يديرون أخطر بيوت المال في بريطانيا وأميركا وفرنسا وألمانيا وبقية بلدان العالم.

وبانتظار رد السلطان العثماني على هذا العرض أجرى هرتزل عدة اتصالات مع المسؤولين الأتراك منهم: ابن الصدر الأعظم جاويد بك كما قابل الصدر الأعظم نفسه، وقابل نوري بك وهو واحد من رجال وزارة الخارجية وبعد ذلك أبلغه نيولنسكي بأنه قابل السلطان الذي أبلغه رفض عرض هرتزل،[3] لم يكتف هرتزل بإجراء اتصالات مع

[1] رائد أبو مطلق، مرجع سابق، ص 21.

[2] مرشد الزبيدي، الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني، مرجع سابق، ص 151.

[3] مرشد الزبيدي، المرجع نفسه، ص 151.

المسؤولين الأتراك بل عمل على الاتصال بالدول الكبرى التي لها علاقة مع السلطان عبد الحميد الثاني بهدف إقناعه بهجرة اليهود إلى فلسطين.

ونتيجة لتصلب موقف السلطان عبد الحميد الثاني، أصبح لدى اليهود وزعماء الدول الأوروبية قناعة أنه لا مجال لتنفيذ المشروع الصهيوني وتهويد فلسطين ما دام السلطان عبد الحميد الثاني على العرش، فبدأ اليهود بتحريك الصحافة العالمية ضده، وتحريك أنصارهم من داخل الخلافة، المتمثلة في يهود الدونمة والمنظمة الماسونية، والصهيونية العالمية لشن حملة منظمة ضده، كما حاولوا جمع أعداء السلطان عبد الحميد وتوحيدهم ضده.[1]

ويعتقد مرشد الزبيدي أن الحكومة العثمانية برغم رفضها المبدئي بيع فلسطين إلى الحركة الصهيونية، كانت تريد أن تبقى الصلات بينها وتلك الحركة إدراكًا منها خطورة الدور اليهودي في العالم، الذي يستطيع التأثير في سياسات البلدان الأخرى المنافسة للعثمانيين فضلا على أن العثمانيين أنفسهم كانوا يطمعون بتلك (المغريات) التي قدمها لهم هرتزل بعد أن يتيقنوا من جديتها.[2]

وبعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 خسرت تركيا الحرب في ظل انضمامها إلى دول (المحور) ألمانيا والنمسا، ودخول العرب إلى جانب الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا. وأكمل الأوروبيون تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينهم، وذلك كما جاء في معاهدة سايكس بيكو عام 1916، والتي ساعدت على تنفيذ وعد بلفور الذي أصدرته بريطانيا للصهيونية بأن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، وتحويل تركيا من دولة ذات طابع إسلامي إلى دولة غربية الطابع.

[1] رائد أبو مطلق، مرجع سابق، ص 21.

[2] مرشد الزبيدي، مرجع سابق، ص 152.

المطلب الثاني: دور السلطان عبد الحميد الثاني في الحفاظ على هوية فلسطين.

ارتبطت تركيا منذ العهد العثماني ارتباطا وثيقا بفلسطين، يستند إلى العاطفة الدينية من منطلق المكانة الدينية و القداسة التي تتمتع بها القدس و أرض فلسطين في تعاليم الدين الإسلامي، خضعت فلسطين إلى الحكم العثماني منذ انتصار السلطان سليم الأول على المماليك سنة 1516، و بقيت كذلك حتى سنة 1917، لم يمنع الحكم العثماني وفقا لتعاليم الدين الإسلامي جميع المسيحيين و اليهود من ممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية.

وبعد تولي السلطان سليمان القانوني الخلافة سنة 1520 أنجزت في عهده إنشاءات كبيرة في ربوع الخلافة العثمانية، واهتم السلطان على وجه الخصوص بمدينة القدس اهتماما كبيرا، حيث قام بتجديد صور القدس، و تجديد عمارة قبة الصخرة و بناء جدار الحرم المقدسي، بل وقامت زوجته الروسية روكسيلانة (Roxelana) بإنشاء التكية المعروفة بتكية خاصكي سلطان التي آوت طلاب العلم و قدمت وجبات الطعام للفقراء كما عمل السلاطين العثمانيون طيلة حكمهم على تطوير المدينة، حيث تم إضاءة مدينة القدس بالفوانيس، و أنشئت الطرقات الواسعة، و رصفت شوارعها الداخلية، كما حفرت شبكات تصريف المياه و تم ربط خط سكة حديد بين القدس و ميناء يافا سنة 1892، كما ربطت القدس بخطوط التليغراف مع مصر و بيروت و أوربا، و زودت بالكهرباء سنة 1914.[1]

رغم تعاطف سلاطين بني عثمان مع اليهود الناجين من المذابح الإسبانية و السماح لهم بالسكن في أي بلد من السلطنة العثمانية إلا أنهم منعوهم من دخول الأراضي المقدسة في مكة المكرمة، و المدينة المنورة، و القدس الشريف؛ و رغم هذا التعاطف إلا أن الدولة العثمانية أدركت مبكرا المؤامرات التي تحاك ضد فلسطين مما دفع بها القيام بعدة

[1] محسن صالح [و آخرون]، تركيا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2010، ص 07.

إجراءات قبل مؤتمر بال الذي عقد سنة 1897 و بعده، منها: إنشاء مجلس بلدي في القدس سنة 1863، و كان هذا المجلس هو المجلس الثاني في السلطنة بعد مجلس اسطنبول، ثم جعلت فلسطين ولاية مستقلة عن سورية سنة 1872.[1]

إن المحاولات الأولى لليهود للهجرة إلى القدس كانت تصطدم بالرفض العثماني، ولكن و رغم الحرص العثماني على سلامة الأراضي الفلسطينية و القدس تحديدا إلا أن مجريات الأحداث كانت تجري عكس ذلك بسبب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها الدولة العثمانية علاوة على فساد الإدارة في اسطنبول، و هذا ما دفع إلى تزايد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين.

رأى اليهود أنفسهم حسب تعاليم التوراة مجموعة عرقية منفردة و مختارة اختصت بإدارة العالم غير التاريخ اليهودي منذ السبي البابلي و حتى تأسيس دولة إسرائيل هو تاريخ شتات وأقلية، و لذلك فللتاريخ نصيب مهم في تشكيل هوية و وعي المجتمع اليهودي[2]، و سعيه لإقامة وطن قومي يضم اليهود و يعيد لهم مجدهم الضائع أيام كان لهم وطن و أرض و دولة، فالدافع التاريخي هو المحرك الرئيس لليهود في سعيهم لإقامة دولتهم على أرض فلسطين.

وقد ظهرت أول دعوة يهودية للهجرة إلى فلسطين سنة 1665 على يد يهودي تركي اسمه شبتاي تزفي (Shabbetai Tzvi) الذي بدأ بجمع اليهود و تنظيمهم وتنبيههم إلى الهجرة إلى فلسطين، و عندما أمر السلطان العثماني بالقضاء على هذه الحركة أمر شبتاي أتباعه بالتظاهر بالإسلام و العمل بسرية لتحقيق أهدافهم، و عرفوا باسم "يهود

[1] محمد عيسى صالحية، مدينة القدس: السكان و الأرض (العرب و اليهود)، 1275-1948، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، بيروت 2009، ص ص 16-17.

[2] أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص ص 406-409.

الدونمة"، و مع مرور الزمن وصلت أعداد منهم إلى مناصب رفيعة في الدولة و الجيش هيأت لليهود الوصول إلى هدفهم لا سيما في ضعف الدولة العثمانية.[1]

وفي العقد الأخير من القرن الثامن عشر تحرر اليهود من نفسية الغيتو واتجهوا نحو الانخراط في المجتمعات التي يعيشون فيها باعتبارهم مواطنين، واستطاعوا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر الالتفاف حول إيديولوجية و سياسة قومية شكلت الأسس النظرية للتحول الجديد في كتاب ثيودور هرتزل (Theodor Herzl) مؤسس الحركة الصهيونية، و المعروف بأبي الصهيونية بعنوان "الدولة اليهودية" أما الأسس التطبيقية لهذا التحول فقد تبلورت في المؤتمر الصهيوني الأول.

وقد حاول ثيودور هرتزل عبثا اقناع السلطان عبد الحميد بيعه فلسطين و إعطاء اليهود حكما ذاتيا تحت سيادة الدولة العثمانية، و فتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض مغرية كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها، إلا أن السلطان عبد الحميد وقف سدا منيعا ضد رغبات هرتزل و رد عليه قائلا: " **أنصحه ألا يسير أبدا في هذا الأمر لا أقدر أن أبيع و لو قدما واحدا من البلاد؛ لأنها ليست لي بل لشعبي. و لقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غذوها فيما بعد بدمائهم، و سوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا ... ليحتفظ اليهود ببلاييينهم، فإذا قسمت الإمبراطورية، فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثثنا، ولن أقبل بتشريحنا لأيّ غرض كان**".[2] و إثر هذا الرد اقتنع هرتزل أن اليهود لن يدخلوا الأرض الموعودة طالما أن السلطان عبد الحميد قائم في الحكم لذلك سعى للإيقاع بالسلطان عبد الحميد و تشويه صورته في أثناء حكمه، و حين سيطرت جمعية تركيا الفتاة

[1] محسن صالح [و آخرون]، تركيا والقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 08.

[2] محسن صالح [و آخرون]، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع نفسه، ص 09.

في: 1908/07/23 على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية سمحت بالهجرة اليهودية إلى فلسطين و تأسيس المستوطنات.[1]

كان رفض السلطان العثماني عبد الحميد الثاني إسكان اليهود في فلسطين سببا في إثارة أوربا ضده، إذ كانت أوربا تسعى إلى تصدير مشكلة اليهود التي تعاني منها إلى الدولة العثمانية، و يؤكد أوغلو أن الغرب صدر المسألة اليهودية إلى الشرق الأوسط بعد أن حولها إلى صراع بين المسلمين و اليهود، بعدما عاش الغرب المسيحي هذا الصراع مع اليهود لمدة قرون.

وفي ظل نمو ظاهرة القوميات في أوروبا والتي بدأت تتسلل إلى المحيط الإسلامي والعربي، فقد توفرت بعض العوامل التي ساعدت على بزوغ تلك الظاهرة في الدولة العثمانية، حيث بدأ الفكر القومي التركي ينشأ في تركيا مع ظهور القومية الطورانية من خلال فكر جمعية الاتحاد والترقي، و جمعية تركيا الفتاة، وكان من أبرز المفكرين اليهود خارج البلاد "إميل دوركهايم" اليهودي الفرنسي، أما من داخل الدولة العثمانية فكان "موئيز كوهين" الصحفي، الذي كان له إسهامات في التخطيط للسياسة العنصرية، الطورانية.[2]

وفي عام 1904 توفي هرتزل بعد أن نجح في زرع بذور أطماع الصهيونية في فلسطين، وقبل وفاة هرتزل صرح قائلا: "إني أفقد الأمل في تحقيق أماني اليهود في فلسطين، وإن اليهود لن يستطيعوا دخول الأرض الموعودة ما دام السلطان عبد الحميد الثاني قائماً في الحكم ومستمر"

لم تحاول الحركة الصهيونية الاقتراب من السلطان عبد الحميد الثاني منذ وفاة هرتزل عام 1904 حتى نهاية عام 1907، حيث دخل "ديفيد والفنسون" عندما زار

[1] محمد عيسى صالحية، مرجع سابق، ص 25.

[2] أبو مطلق رائد، مرجع سابق، ص 23.

إسطنبول مفاوضات غير مباشرة مع السلطان عبد الحميد الثاني بواسطة "تحسين باشا" السكرتير الأول في قصر السلطان وموظفين آخرين، ولكن هذه المفاوضات أخفقت كإخفاقات هرتزل، ولم تكن هناك إمكانية لتغيير السياسة العثمانية في هذا الاتجاه.[1]

ومن أهم ما كشف عنه تاريخ السلطان عبد الحميد هو ذلك الفهم الوافر العميق للمؤامرة الصهيونية الممتدة من الماسونية إلى الدونمة إلى جماعة الاتحاد و الترقي بكل أبعادها و أهدافها؛ فكل ما اتهم به السلطان عبد الحميد من رجعية و عنف و جمود إزاء الاتحاديين و الدستور و الحريات، إنما كان ينطلق من فهمه لأبعاد المؤامرة التي كان يديرها يهود الدونمة مع الاتحاديين و القوى الخارجية لإسقاط الخلافة العثمانية، و عزل السلطان عبد الحميد، بعد أن تبين لهم رفضه الصريح للعروض اليهودية التي قدمها له هرتزل.[2]

لقد استطاع اليهود استغلال الوضع الداخلي المتردي والمشاكل التي كانت تتفاقم داخل الدولة العثمانية، فاتصلوا مع الجماعات المعارضة، وكان في مقدمتها جمعية الاتحاد والترقي التي ازدادت قوة بعد أن اندمجت معها جمعية تركيا الفتاة، وأصبحت قوة معارضة يحسب لها حساب، خصوصاً بعد أن انضم لها جمال نيازي ومصطفى كمال مؤسس جمعية "وطن" وغيرهم، فأقاموا العديد من المظاهرات والاحتجاجات وكثرت حركات التمرد في الجيش.

ومما تؤكده الدراسات و لقد أورد الدكتور مراد فول في أطروحته للدكتوراه وثائق[3] تبين بوضوح أن وقوف السلطان عبد الحميد الثاني ضد مشروع الاستيطان الصهيوني في

---

[1] أبو مطلق رائد، المرجع نفسه، ص 23.

[2] أنور الجندي، السلطان عبد الحميد و الخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت (لبنان)، دار الكتب السلفية القاهرة (مصر)،الطبعة الأولى، ص ص 97-98.

[3] أنظر: مراد فول ، العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص ص 44-45.

أرض فلسطين كان وراء خلعه، حيث أن ثورة 1908 التي قام بها جماعة الاتحاد والترقي و مصطفى كمال و جمال باشا و آخرون، كانت نتيجة مؤامرة اشترك فيها جمعية تركيا الفتاة، و يهود الدونمة و على رأسهم إيمانويل قره صو، و الماسونيون.[1]

إن حرص أعداء السلطان عبد الحميد الثاني على حبسه بعد خلعه نهائياً عام 1909 خارج تركيا في مدينة سالونيك اليونانية (Salonique)، و بالضبط في منزل المصرفي اليهودي ألاتيني (Allatini) ما هو إلا إرضاء ليهود الدونمة جزاء على الدور الذي لعبوه في هذه الثورة قبل نقله إلى قصر بيلربيي (Beylerbeyi) بإسطنبول حيث بقي في منفاه حتى توفي عام 1918.

وبعد خلع السلطان عبد الحميد و تعيين السلطان محمد الخامس سلطانا للدولة العثمانية تبوأ اليهود مناصب حساسة في الإدارة الجديدة، حيث عيّن اليهودي جاويد بك وزيرا للمالية، و طلعت بك وزيرا للداخلية و تم إلغاء الجواز الأحمر و الذي أزاح نهائيا القيود التي كانت تقف في وجه الاستيطان اليهودي،[2] حيث أنه وفي ظل حكم جمعية الاتحاد والترقي ازدادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بل سهلت الجمعية الهجرة اليهودية إلى فلسطين وشراء الأراضي، خاصة بعد تولي اليهود الأتراك مناصب مهمة وحساسة في الدولة العثمانية.

وظلت المحاولات اليهودية على أشدها إلى أن نجحت في انتزاع وعد بلفور المشؤوم في 02 نوفمبر 1917، والذي وافقت بريطانيا بموجبه على تأسيس وطن قومي لليهود.

[1] انظر: حسان حلاق دور اليهود و القوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد عن العرش، الطبعة الثانية، دار بيروت المحروسة، 1993.
[2] فول مراد، مرجع سابق، ص ص 45-46.

المطلب الثالث: قيام الجمهورية التركية وعلاقاتها مع الحركة الصهيونية.

عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت الحكومة البريطانية تجري اتصالات بالشريف حسين بن علي أمير مكة، بقصد استمالته وكسب العرب إلى جانبها وتشجيعهم على الثورة ضد الحكومة العثمانية التي كانت الدلائل تشير إلى احتمال خوضها الحرب إلى جانب ألمانيا، وكانت بريطانيا تهدف من وراء تشجيع العرب على الثورة ضد الأتراك إلى إضعاف الموقف العسكري التركي، وبالتالي تخفيف الضغط على قناة السويس، وحماية امتيازات النفط في العراق، والحيلولة دون إجماع المسلمين على تلبية نداء السلطان العثماني للجهاد، كما كانت بريطانيا تخشى تعاظم النفوذ الألماني في العاصمة العثمانية، ورأت في مشروع الخط الحديدي الذي يربط برلين ببغداد تهديدا لمصالحها ومواصلاتها بين الهند و الخليج العربي.[1]

وهكذا استغلت بريطانيا تطلع العرب إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية وتحقيق أمانيهم القومية في الوحدة و الحرية، وشجعتهم على الثورة ضد الحكومة العثمانية في مقابل وعود بالاعتراف بدولة عربية مستقلة ضمن حدود لا شك في أن فلسطين كانت داخلة فيها، على أن الحكومة البريطانية أنكرت ذلك فيما بعد.

وجرت الاتصالات البريطانية العربية بين السير هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني في مصر، والشريف حسين شريف مكة الذي فوض إليه رجالات العرب وقادة الحركات السرية الوطنية (جمعيات "الفتاة" و "العهد" وغيرهما) التحدث باسم العرب جميعا بشأن الاستقلال والوحدة، وذلك خلال الفترة من جويلية 1915 إلى مارس 1916. مما دفع بالشريف حسين إلى التعجيل في إعلان ثورته ضد الأتراك، وكان ذلك في 5 جوان

[1] أحمد سعد الدين طربين، فلسطين تاريخها و قضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،1993، ص 32.

1916، خاض العرب رفقة الجيش البريطاني و جيوش الحلفاء معارك ضد الجيش التركي من أجل السيطرة على فلسطين، و قد تسلّم الجيش البريطاني مدينة القدس في:1917/12/09، و بالرغم من الدور الكبير الذي قام به الجيش العربي في مساندة حلفائه، إلا أن الجيش البريطاني تنكر لهذا الدور، وأولى علامات التنكر عدم رفع العلم العربي ضمن أعلام الحلفاء عند دخول المدينة، ثم فرض الاحتلال العسكري المباشر على فلسطين، وإصدار وعد بلفور المشئوم لليهود لمساعدتهم على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.[1]

في ذلك الوقت كانت الحركة الصهيونية قد خطت عدة خطوات على طريق استكمال مؤسساتها التنظيمية والسياسية والمالية، و وضع الأسس الأولى للاستيطان الصهيوني في فلسطين، ولكن هذه الخطوات على أهميتها، كانت لا تزال أضيق كثيرا من أن تشكل انجازاً حاسمًا في طريق إقامة الدولة اليهودية الصهيونية.

فمن جهة أولى كانت أغلبية يهود العالم لا تزال خارج إطار الدعوة الصهيونية، وكانت تيارات يهودية مهمة تعارض العمل الصهيوني السياسي في فلسطين، إما لأسباب دينية أو لقناعتها بأن حل المسألة اليهودية هو باندماج اليهود في مجتمعاتهم على أسس المساواة و التحرر الليبرالي، و من جهة ثانية كانت حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين تسير ببطء شديد، إذ كان توجهها الغالب لا يزال نحو أميركا و أوروبا الغربية، و لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز النصف في المائة من يهود العالم، و من جهة ثالثة كانت الحركة الصهيونية لا تزال تبحث عن قوة عسكرية كبرى تتبنى الهدف الصهيوني و تقدم الدعم السياسي و العسكري إلى برنامج الهجرة و الاستيطان، و تنقل مشروع الصهيونية من نطاق الحلم إلى حيز الواقع، يضاف إلى كل ذلك، أن برنامج الاستيطان الصهيوني في

[1] عبد الرحمن قدوري، السياسة التركية اتجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1908 – 1948 المصدر الإلكتروني: http://www.fustat.com/C_hist/kadouri_7_12.shtm

فلسطين كان قد أخذ يصطدم بالتنبه المتعاظم للخطر الصهيوني من قبل السكان العرب أصحاب البلاد.[1]

أدركت الحركة الصهيونية ضرورة التحرك للحصول على دعم إحدى القوى الاستعمارية الكبرى، و برز تياران أحدهما يرى ضرورة توثيق الروابط مع ألمانيا إذا ربحت الحرب، و التيار الآخر يرى ضرورة الاتصال ببريطانيا بحكم أنها الدولة الاستعمارية العظمى، و بالفعل مالت الكفة للطرف الثاني و هي بريطانيا.[2]

كانت بداية الحرب العالمية الأولى من أصعب المراحل التي مرت على اليهود أثناء تواجدهم في الإمبراطورية العثمانية، حيث أن مساندتهم للحلفاء قد جلبت لهم متاعب كثيرة مع حكومة الاتحاد و الترقي، حيث أصدرت المحكمة العسكرية أحكاما بإعدام العديد من الجواسيس اليهود، و قامت الحكومة بطرد حوالي (50) خمسين ألف يهودي لرفضهم الالتحاق بالخدمة العسكرية، إلا أن الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة عن طريق سفيرها مورغانتو (Henri Morganthau) بالإضافة إلى الضغط الذي مارسه يهود الدونمة الفاعلين في حزب الاتحاد و الترقي أدى إلى إلغاء قرار الإبعاد سنة 1915.[3]

استغلت الحركة الصهيونية تضييق الدولة العثمانية عليها في صالحها من أجل كسب ود الحلفاء خاصة بريطانيا، و قد التقى الطرفان على هدف مشترك و هو سقوط الإمبراطورية العثمانية، بغية توسيع بريطانية سيطرتها و بسط نفوذها على مناطق جديدة في الشرق الأوسط (الدول العربية التي كانت تابع للسلطنة) و وضعها تحت الانتداب، وكذا حصول الحركة الصهيونية حصتها من التركة العثمانية تمكنهم من إقامة وطن قومي لليهود في أرض فلسطين.

---

[1] أحمد سعد الدين طربين، مرجع سابق ، ص 35.

[2] عبد الرحمن قدوري، السياسة التركية اتجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1908 – 1948 المصدر الإلكتروني: http://www.fustat.com/C_hist/kadouri_7_12.shtml

[3] فول مراد، مرجع سابق، ص 48.

وتولى حاييم وايزمان (Chaim Weizman) ممثلا عن الحركة الصهيونية العمل في هذا الاتجاه بتكثيف اتصالاته بالحكومة البريطانية، و تم إجراء مفاوضات مع القائد البريطاني أرتور جيمس بلفور (Arthur James Belfort) ممثلا للحكومة البريطانية، وانتهت بإصدار وعد بلفور الشهير في: 1917/11/02، الذي تضمن في صيغته النهائية وعد بريطانيا لليهود بدعمهم في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين.[1]

في عام 1917 احتلت القوات البريطانية المتجهة من مصر جنوبي بلاد الشام من الدولة العثمانية، وفرضت عليها حكما عسكريا، وفي التاسع من ديسمبر من السنة نفسها دخل قائد القوات البريطانية الجنرال إدموند أللنبي مدينة القدس، مما أثار مشاعر الابتهاج في أوروبا إذ وقعت القدس تحت السيطرة المسيحية لأول مرة منذ أكتوبر 1187 كانت بريطانيا و فرنسا قد اتفقت على تقسيم بلاد الشام بينهما في اتفاقية سرية في 16 ماي 1916. في هذه الاتفاقية وعد الجانبين جعل منطقة فلسطين (من بئر السبع جنوبا إلى عكا شمالا تقريبا) منطقة دولية، ولكن بعد انتهاء الحرب ندمت بريطانيا على هذا المبدأ من الاتفاقية إذ أرادت إنشاء معبر متواصل بين الخليج العربي وميناء حيفا.[2] و في سبتمبر 1918 تم احتلال فلسطين من قبل الجيوش البريطانية، و أقيمت فيها إدارة عسكرية باسم "الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة"، و نجحت المحاولات الصهيونية في إقناع دول الحلفاء على الموافقة على وعد بلفور، و قد وصلت اللجنة الصهيونية إلى فلسطين برئاسة حاييم وايزمان، و كانت غايتها إرساء الأسس الكفيلة بإقامة الوطن اليهودي تنفيذاً لوعد بلفور، و قد لقيت هذه اللجنة كل مساعدة من الإدارة العسكرية.

---

[1] فول مراد، المرجع نفسه، ص 49.

[2] موسوعة المعرفة، الانتداب البريطاني على فلسطين، الرابط:
http://mohtawa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86

وفي عام 1920 و بعد أخذ بريطانيا حق الانتداب على فلسطين بموجب معاهدة سيفر (Sèvres) أعلنت إنهاء الإدارة العسكرية و قيام إدارة مدنية محلها، و تعيين الوزير اليهودي البريطاني السابق و أحد أقطاب الصهيونية في بريطانيا هربرت صموئيل أول مندوب سام لها على فلسطين للفترة (1920–1925)، و الذي عمل منذ وصوله في وضع البلاد في حالات سياسية و اقتصادية و إدارية تؤدي إلى قيام الوطن القومي اليهودي.[1]

في 11 سبتمبر 1922 أقرت عصبة الأمم الانتداب بشكل رسمي على أساس وعد بلفور، غطت منطقة الانتداب ما يعرف اليوم فلسطين التاريخية (أي المنطقة التي تقع فيها اليوم كل من دولة إسرائيل والأراضي الفلسطينية– الضفة الغربية وقطاع غزة)، بالإضافة إلى منطقة شرق الأردن (اليوم: المملكة الأردنية الهاشمية)، غير أن منطقة شرق الأردن تمتعت بحكم ذاتي (فيما كان يعرف بإمارة شرق الأردن) ولم تخضع لمبادئ الانتداب أو لوعد بلفور، و كانت مدينة القدس عاصمة الانتداب حيث سكن الحاكم البريطاني ومؤسسات حكومة الانتداب.[2]

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، تعاطفت الجمهورية التركية مع الوضع الصعب لليهود في أوربا، فسهلت انتقال اليهود من أوربا إلى فلسطين، في مقابل الجفاء و عدم التعاطف الذي أظهره مصطفى كمال للعرب و الفلسطينيين.

أخذت المشاكل بين تركيا والعرب تتراكم بسبب اضطهادها للعرب، وتحالف الشريف حسين مع بريطانيا، ومجيء أتاتورك ودور يهود الدونمة في الحياة السياسية والعسكرية. وحكم جنرالات الجيش باسم الاتاتوركية ونصبوا أنفسهم حراسًا عليها، و سلخ لواء الإسكندرونة عن الوطن الأم سورية وضمه إلى تركيا بالتواطؤ مع فرنسا ليزيد من

[1] أحمد طربين، مرجع سابق ، ص 37.

[2] موسوعة المعرفة، الانتداب البريطاني على فلسطين، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

حدة المشاكل بين تركيا والعرب.[1] كل هذا انعكس بالضرورة على مواقف تركيا الخارجية خاصة من قضية فلسطين، التي كانت تخضع لعملية تهويد واسعة فيما عدا بعض التحركات الشعبية غير الرسمية.

وعلى العموم نجد نوعا من الفتور و البرودة كان يشوب العلاقات العربية التركية في عهد الجمهورية، وانعكس ذلك على مواقف تركيا الخارجية خاصة تجاه قضية فلسطين، التي كانت تخضع لعملية تهويد واسعة فيما عدا بعض التحركات الشعبية غير الرسمية مثل حضور ممثل عن تركيا عام 1929 للدفاع عن أحقية المسلمين لحائط البراق أمام اللجنة الدولية التي أوفدت لذلك عام 1930 إلى جانب ممثلين عن مصر و سوريا ولبنان و العراق و جاوة و الهند و إيران.[2]

وتبعا لمبدأ العزلة الذي تبناه مصطفى كمال و مبدأ "سلام في الوطن سلام في الخارج"، و في إطار السياسة التحديثية العلمانية التغريبية التي تبناها، و على هذا الأساس تكون الجمهورية التركية الفتية قد تنصلت من مسؤولياتها التاريخية فلسطين و قضية القدس، حيث ركّز مصطفى كمال على بناء الوطن القومي للأتراك، لقد اقتصر أتاتورك في حرب التحرير على استرجاع أراضي الأناضول الناطقة بالتركية بناء على الفكرة الطورانية بهدف إنشاء وطن قومي للأتراك و اكتفى بذلك، و تخلى عن تحرير بقية الأراضي الأخرى التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، بما في ذلك فلسطين التي خضعت للانتداب البريطاني، و كان ذلك نهاية ارتباط فلسطين بتركيا.

لقد كان الدور البريطاني في فلسطين تأثيراته الخطيرة و البعيدة المدى على مجرى العلاقات الدولية منذ بداية القرن الماضي العشرين، ولقد كان هذا الدور منصبا على

[1] غازي حسين، تركيا و العرب و إسرائيل: الحلف التركي–الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، ص 132.

[2] عبد الرحمن قدوري، السياسة التركية اتجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1908 – 1948 المصدر الإلكتروني: http://www.fustat.com/C_hist/kadouri_7_12.shtml

استهداف فلسطين و تقويض دعائم الإمبراطورية الإسلامية العثمانية وتمزيقها تبعاً للخطط الاستعمارية متخذة الصهيونية وسيلة في مرحلة من المراحل حتى يتم تقسيم البلاد العربية و احتلالها أيضاً وهذا ما حصل فعلاً.

وتمثلت خطورة هذا الدور في كونه لم يكن خطراً يزول وتنتهي آثاره بانتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، ولا حتى بانتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945. بل تمثلت خطورته وما زالت بالخطر الذي تولد عنه، والمتمثل في زرع جسم غريب في قلب الوطن العربي وكيان دخيل غريب في فلسطين، هو نتاج عقلية استعمارية معادية لأمتنا العربية جعلت منه خطراً دائماً يتهدد أمنها القومي واستقرارها السياسي واقتصادها الوطني، و أخذت تمده بأسباب البقاء والاستقرار رمزاً للقهر والاغتصاب.

يؤكد أحمد داوود أوغلو أن الغرب صدر المسألة اليهودية إلى الشرق الأوسط بعد أن حولها إلى صراع بين المسلمين و اليهود، بعدما عاش الغرب المسيحي هذا الصراع مع اليهود لمدة قرون.[1] فمعاداة السامية استمرت لقرون طويلة في أوربا بينما كان موقف المجتمعات المسلمة في المنطقة إزاء المسألة الإسرائيلية التي فرضت على الشرق الأوسط رد فعل معاد للصهيونية القائمة على أساس سياسي، أما اليهود غير منتسبين لحركة سياسية فلم يتعرضوا لأية مشاكل داخل المجتمعات المسلمة.

اتسم الموقف التركي الرسمي من القضية الفلسطينية طوال عشرات السنين بالانحياز للموقف الإسرائيلي، حيث بادرت تركيا بالاعتراف بإسرائيل بعد أقل من عام من قيامها، في إشارة واضحة للقطيعة مع الإرث العثماني، وظنًا بأنّ تل أبيب بوابة تركيا نحو الانضمام إلى أوروبا وتوثيق الصلة بالولايات المتحدة، و الآن تلعب الخلفية الإيديولوجية للحزب التركي الحاكم دورًا في صياغة موقفه السياسي، حيث يرى أن

[1] أوغلو أحمد داوود، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص ص 114-115 .

احتلال فلسطين فيه قمة العنصرية وجزء من التآمر الدولي تقوده الدول العظمى بالتحالف مع الصهيونية لضرب الإسلام واحتلال أرضه، وإنْ كان من مفخرة يعتز بها الإسلاميون الأتراك فهي الموقف العثماني المدافع عن إسلامية فلسطين، ودفع السلطان العثماني مستقبل بلاده السياسي ثمناً لهذا الموقف، لذا لا غرابة في الموقف التركي الجديد، الذي جاء منسجمًا مع ثقافة النخبة السياسية الجديدة في تركيا.

المبحث الثاني: العلاقات التركية-الإسرائيلية (1948-2002).

حيث سعت إسرائيل ومنذ قيامها سنة 1948 إلى الخروج من طوق العزلة حولها بإقامة علاقات مع قوى إقليمية على أطراف الدول العربية، وتحديداً مع إيران وتركيا وإثيوبيا، و فق إستراتيجية شد الأطراف، بمعنى إشغال أو إنهاك الجسد العربي لأبعاده عن قضاياه المصيرية عن طريق خلق وسائل شد على حدوده بالصدامات المسلحة أو بالتسلل إلى داخله لإثارة وتعميق الصراعات الداخلية، أو التنسيق مع دول الجوار في مشاريع اقتصادية، واتفاقيات عسكرية وأمنية، ونموذج ذلك التعاون التركي- الإسرائيلي.[1]

إن شعور تركيا بالعزلة و الخطر الذي يهدد وحدة أراضيها نتيجة الصراع القائم في إطار الحرب الباردة لم يسمح لتركيا أن تتفادى تحالفها مع الغرب و الولايات المتحدة، لذا نشأت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية من ارتباط تركيا بالتحالف الغربي، ثم بعد ذلك للاعتبارات التاريخية و الإستراتيجية و الاقتصادية.[2] وقد سعت تركيا إلى المزيد من التقرب إلى إسرائيل التي تشكل الجسر المتين للوصول إلى الولايات المتحدة، فعقدت معها معاهدة تعاون عسكري تكاد تصل إلى معاهدة دفاع مشترك و لو أنهم يصرحون أنها

[1] عبد الناصر محمد سرور، التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير 2008، ص 192. الموقع: http://www.iugaza.edu.ps/ara/research.

[2] الضميري عماد، تركيا و الشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص 100.

دون ذلك، إلا أنها تشمل التعاون العسكري سواء بالسلاح و تبادل الخبرات و المعلومات و إجراء مناورات مشتركة.[1]

لذا فإن كلا من تركيا و إسرائيل تشعران بأنهما غريبتان عن العالم العربي وتشكلان مع بعضهما رباطًا نفسيًا أطلق عليه المحّلل السياسي "آلان ماكوفسكي" اسم: "شعور مشترك بالآخرية"، و كل من الدولتين لا تلقيان الترحيب أو القبول في منطقة تسودها دول عربية غير ديمقراطية.[2]

تحتاج إسرائيل لربط علاقات وطيدة مع تركيا و تعمل بشكل دائم للحفاظ على هذه العلاقات، لأن أي تراجع في العلاقات الإسرائيلية التركية أو قطعها يزيد بشكل كبير عزلة إسرائيل في المنطقة، فأهمية العلاقات مع تركيا لا اختلاف عليها داخل إسرائيل لأنها تحظى بإجماع جميع الاتجاهات و الأطياف السياسية داخل إسرائيل.

مازالت تركيا في حاجة إلى إسرائيل في الجانب تسليح جيشها خاصة بالإمكانيات التي تحتاجها في محاربة حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، و مع ذلك لا يقتصر الجيش التركي في عملية اقتناء السلاح على إسرائيل بل يعمل على تنويع مصادر التزويد بالسلاح في السنوات الأخيرة، كما يعمل على تطوير صناعته العسكرية، كما تعمل تركيا على عدم قصر علاقاتها مع إسرائيل على الجانب الأمني و العسكري فقط، بل تسعى إلى تنويع هذه العلاقات و تطويرها على جميع المستويات و الرقي بها إلى مستويات أعلى خاصة في الجانب الاقتصادي و السياحي، و تشجيع المستثمرين من الطرفين للاستفادة من منطقة التجارة الحرة بين البلدين.

[1] محمد طه الجاسر، تركيّة ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر ، الطبعة الأولى، دمشق، 2002، ص 315.

[2] دوف ويكسمان، ترجمة صبحي الجابي، تركيا و إسرائيل ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط،"مجلة الفكر السياسي"، العدد الأول، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997)، ص 55.

كما تسعى تركيا من خلال علاقاتها مع إسرائيل إلى اكتساب الخبرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية، بالشكل الذي يسمح بالسيطرة على الحدود، وملاحقة الجماعات المناهضة لتركيا مثل جماعات حزب العمال الكردستاني، و اكتساب الخبرات والتكنولوجيات الإسرائيلية المتطورة في مجالات الاقتصاد والزراعة، بالإضافة إلى تسهيل الطريق إلى الولايات المتحدة بما لليهود من نفوذ داخل المجتمع الأمريكي نتيجة وجود مؤسسات يهودية كثيرة مثل: لجنة العلاقات الإسرائيلية والأمريكية، والمؤسسة اليهودية لشئون الأمن القومي، ومؤسسة واشنطن المتخصصة في شئون الشرق الأوسط، ومؤسسة هريتاج وغير ذلك من مؤسسات اللوبي اليهودي التي يمكنها تمرير المصالح التركية في الولايات المتحدة.

وصلت العلاقات التركية الإسرائيلية لذروتها في تسعينيات القرن الماضي، وشهدت هذه العلاقات قفزة نوعية و المزيد من التحسن في المجالات و الأصعدة المختلفة، و لكن التراجع العلاقات بين الدولتين حدث بعد التغير السياسي في تركيا نتاج تراجع المصالح المشترك بين الدولتين، حيث تبنت تركيا سياسة الانفتاح على العالم و تصفير المشاكل مع دول الجوار، و هذا ما يتعارض مع جوهر و أسس العلاقات الإستراتيجية التي ربطت بين الدولتين و القائمة أساسا على عقيدة شد الأطراف، و قد أدى الاختلاف في أنماط العمل الخارجي بين الدولتين إلى صدامات بين إسرائيل و تركيا وصل حد الرغبة بقطع العلاقات مع إسرائيل، و يرجع هذا الأمر إلى السياسة التركية التي تعمل على المحافظة على قنوات مفتوحة مع كل دول منطقة الشرق الأوسط، حيث نجد أن أكثر المشاكل المركزية في العلاقات التركية الإسرائيلية خلال حكم حزب العدالة و التنمية هي محدودية المصالح الإستراتيجية المشتركة بين الدولتين، ففي الماضي كان العداء لسوريا عنصر جذب بينهما، و لكن بعد أن نجحت سوريا و تركيا في تجاوز معظم المشاكل بينهما، بالإضافة إلى التقارب بين تركيا و إيران حيث جمع كل من تركيا و إسرائيل في السابق

الخوف و الحذر من النظام الأصولي في إيران، إلا أن هناك تقارب اليوم بين الحزب الديمقراطي المحافظ ذو المرجعية الإسلامية الحاكم في تركيا و النظام في إيران.

إن التطرق لدراسة مسحية للعلاقات التركية الإسرائيلية في دراستنا هذه من شأنه أن يعطينا نظرة شاملة لعمق هذه العلاقات العمودي و الأفقي، و الذي يمكّننا بدوه من تحليل الأدوار التي تريد تركيا أن تلعبها في إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، و لذ وفي هذا المبحث سنتناول الإسرائيلية التركية، حيث ندرج في (مطلب أول) العلاقات السياسية و الدبلوماسية، و في (مطلب ثان) العلاقات العسكرية و الأمنية، ثم نتناول في (مطلب ثالث) العلاقات الاقتصادية و الأمنية.

المطلب الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية.

في 29 نوفمبر 1947 صوتت تركيا ضمن 13 دولة ضد قرار تقسيم فلسطين، وقوبل موقفها آنذاك بالاستحسان في العالم العربي كله، إلا أن ذلك الموقف لم يدم طويلاً، إذ تم انتخاب تركيا عضواً في لجنة التوفيق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في نوفمبر 1948، فكان ذلك بداية مفترق الطرق بين تركيا والعرب الذين صوتوا ضد قرار إنشاء اللجنة، وضد تقرير وسيط الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل.[1]

وفي 28 مارس 1949 أعُلن في أنقرة عن اعتراف تركيا بإسرائيل، وذلك بعد أسبوع واحد من اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل، لتصبح تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، و أول دولة اعترفت بإسرائيل بعد الولايات المتحدة، و لم يكن لها أي خيار آخر لترضي هذه الأخيرة غير ذلك، و بذلك اكتسبت نفور و عداء جاراتها العرب، و قضت بذلك الاعتراف و ما أعقبه من تعاون وثيق على كل أمل في التقارب و التعاون

[1] يُسري عبد الرءوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص 15.

مع العرب، و قد كانت الدولة الإسلامية الوحيدة التي أقدمت على الاعتراف بإسرائيل مع العلم أن عددا من دول آسيا و إفريقيا ظلت فترة طويلة لا تعترف بإسرائيل تضامنا مع العرب و فلسطين، و لم يقتصر الأمر على الاعتراف فحسب، و إنما تجاوزه إلى التعاون مع إسرائيل في كافة المجالات.[1]

لقد ساهمت الجالية اليهودية بدور فاعل في تهيئة الرأي العام التركي و في دعم الدبلوماسيين ماديا و معنويا للقيام بالنشاط اللازم للدعاية لإسرائيل و القضية الصهيونية، حيث أخذ يهود تركيا على عاتقهم جميع نفقات السفارة الإسرائيلية و متطلباتها، و سارعوا إلى السيطرة على وسائل الإعلام ليصبح آلة للدعاية لإسرائيل. و قد كان من الأهداف الرئيسية لحلف بغداد هو الجمع لأول مرة بين إسرائيل– التي كانت إسرائيل عضوا سريا في حلف بغداد – و دولتين عربيتين، و ثلاث دول إسلامية، من أجل الوقوف أمام المد القومي العربي الذي بدأ يهدد إسرائيل و المصالح الأمريكية في المنطقة، لقد كانت إسرائيل تسعى وراء المزيد من التعاون مع دول الشرق الأوسط من أجل تثبيت و جودها و الحصول على الضمان اللازم لبقائها، لكن الدول الأعضاء في الحلف كانوا يدعون أن الهدف الرئيسي في هذا الحلف هو توثيق و زيادة التعاون بين الدول الإسلامية من أجل توحيد العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من سياسة تركيا المؤيدة للعرب فيما بعد، من منتصف الستينيات وحتى السبعينيات، لم تقطع علاقاتها كلية مع إسرائيل،[2] لكن في فترة الثمانينات ومع حدوث انقلاب سبتمبر 1980 خفضت أنقرة علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب إلى رتبة سكرتير ثان، وتم إغلاق القنصلية التركية في القدس وتجميد العلاقات الاقتصادية والثقافية إلى حدود عام 1987 قامت تركيا برفع تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى رتبة قائم

[1] محمد طه الجاسر، المرجع نفسه، ص 307.

[2] دوف ويكسمان، مرجع سابق، ص 55.

بالأعمال، واستمر الوضع إلى مطلع التسعينيات بعد التسوية السلمية في مدريد بين إسرائيل و العرب.

ومع نهاية الحرب الباردة توافرت أربعة عوامل ساهمت في رفع تركيا لوتيرة علاقاتها مع إسرائيل و هي:

1. نهاية الحرب الباردة و ما نجم عنها من فقدان تركيا لدورها التاريخي كخط مواجهة أمامي.
2. اندلاع حرب الخليج الثانية و ما نجم عنها من تزعزع في النظام الإقليمي العربي.
3. تفاقم المشكلة الكردية و تبعها من تزعزع صورة تركيا لدى الغرب.
4. التقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين و الإسرائيليين (مؤتمر مدريد 1991، اتفاقيات أوسلو 1993، معاهدة السلام بين الأردن و إسرائيل 1994).

وهو ما شجع تركيا للرفع بمستوى علاقاتها بإسرائيل لضمان عدم تشوه صورتها لدى الرأي العام العربي، و عدم تعرضها لضغوط من طرف الدول العربية، و كذا تجنبها للضغوط الداخلية من الرأي العام التركي و الطبقة السياسية.[1]

كما قام حكمت جتين (Hikmet Cetin)، بأول زيارة لوزير خارجية تركي إلى إسرائيل في 12 نوفمبر 1993 نتج عنها التوقيع على مذكرة للتفاهم والتعاون المشترك ما بين تركيا وإسرائيل، وتم فيها التأكيد على التعاون الاقتصادي والعلمي وتبادل الزيارات، والتعاون الإقليمي، وتنسيق الجهود المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي المقابل قام عزرا وايزمن (Ezra Weizman)، الرئيس الإسرائيلي بزيارة إلى تركيا في 24

[1] اللباد مصطفى، تركيا و إسرائيل واقع العلاقات و آفاقها و تداعياتها على القضية الفلسطينية و الوطن العربي، في:العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 705.

جانفي 1994 ولمدة ثلاثة أيام، مصطحبًا معه فريق عمل مؤلف من خبراء اقتصاديين مهتمين بشؤون المياه وخبراء أمنيين يمسكون بملفات الحركات الأصولية و حزب العمال الكردستاني، تناولت المباحثات التي أجراها مع الأتراك سبل تطوير شتى العلاقات بين البلدين، و قد قال وايزمن عندما سئِل عن إمكانية إقامة كيان كردي مستقل: "ليس في استطاعة المنطقة أن تتحمل دولة فلسطينية... فهل نزيد على ذلك دولة كردية؟!" وهو بهذا يطمئن الجانب التركي من موقف إسرائيل بخصوص القضية الكردية.[1] و للتأكيد على مستوى العلاقات السياسية و الاقتصادية و العسكرية بين البلدين، قامت تانسو تشللر (Tansu Ciller) رئيسة الوزراء التركية بزيارة إلى إسرائيل في 13 نوفمبر 1994، و كانت رئيس الوزراء الوحيد في العالم التي أطلقت على الأراضي المحتلة اسم (الأرض الموعودة)، و قد تم فيها التوقيع على العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية. ثم جاءت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلية (شمعون بيريز) لتركيا في 10 أفريل 1994.

وجاءت زيارة الرئيس التركي (سليمان ديميريل) إلى إسرائيل في 11 مارس 1996 على رأس وفد كبير حيث شارك في مؤتمر شرم الشيخ، و وقع مع إسرائيل على أربع اتفاقيات اقتصادية وعلى رأسها اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.[2]

وفي 28 أفريل 1997 قام وزير الخارجية الإسرائيلية (دافيد ليفي) بزيارة إلى تركيا التقى خلالها مع رئيس الحكومة التركية نجم الدين أربكان مع وزيرة خارجيته تانسو تشلر ومع رئيس الأركان، و بحث معهم مواضيع مختلفة تتعلق بالتعاون الأمني والاقتصادي بين الجانبين.

[1] مصطفى طلاس،"التعاون التركي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997)، ص 40.
[2] مصطفى طلاس، مرجع نفسه، ص ص 40-41.

وقد عبرت هذه الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والأتراك والتي استعرضناها أنفًا عن مرحلة جديدة في العلاقات القائمة بينهما، فالإسرائيليون على الدوام يبحثون عن أصدقاء في منطقة تعج بالأعداء، وهم تواقون إلى إنهاء وضعهم الإقليمي كشعب "منبوذ"، وفي هذا المجال يقول المحّلل السياسي دانييل بايبس: "إن الصداقة مع تركيا سوف تدك جدارًا من الرفض، كما يمكن أن تكون مثالا يُحتذى به للروابط بين إسرائيل ودول إسلامية أخرى"، إن إسرائيل بتحالفها مع دولة مسلمة، على الرغم من كونها علمانية، يمكن أن تبعث رسالة بأن صراعها ليس مع المسلمين، وإن المسلمين واليهود يمكنهم أن يكونوا أصدقاء.[1]

وفي سياق التعاون السياسي والاستراتيجي بين تركيا و إسرائيل، قام اللوبي اليهودي في واشنطن بدعم تركيا في عدة قضايا مثل: منع نشر صواريخ أرض–جو (S300) الروسية الصنع في قبرص اليونانية، ودعم إنشاء خط الغاز باكو– جيهان، كما وساعد في رفع حظر التسلح عن أذربيجان، و بالمقابل لم يدعم اللوبي الصهيوني رفع حظر تصدير السلاح الأميركي إلى تركيا لخشيته من أن يكون هذا على حساب مشتريات تركيا للسلاح من إسرائيل.

كما اعتبرت منطقة آسيا الوسطى و القوقاز أحد المحاور الإستراتيجية للعلاقات التركية الإسرائيلية، حيث كانت مهمة اختراق الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز تشغل بال المسؤولين في كلتا الدولتين خاصة من أجل قطع الطريق أمام تطلعات خصومهما في المنطقة و بالأخص إيران، و هذا ما دفعهم إلى توحيد جهودهم لتوظيف كل طرف ما يملكه من أوراق رابحة تحقق هذا الهدف.[2]

[1] دوف واكسمان، مرجع سابق، ص 55.

[2] مراد فول، مرجع سابق، 371.

وكانت تركيا قد وظفت أوراقها بإتقان حيث سارعت حكومة تورغوت أوزال (Turgut Özal) إلى الاعتراف بها في شهر نوفمبر 1991 لتكون بذلك تركيا أول دولة تقوم بهذه الخطوة، و حتى تترجم رغبتها في تقوية علاقاتها معها قامت بدعوة مسؤولي هذه الدول لزيارة أنقرة، و الذين توافدوا على أنقرة الواحد تلو الآخر. و مع إدراك تركيا لنقاط ضعفها المرتبطة بهزالة أدائها الاقتصادي طلبت دعم إسرائيل المتطلعة هي الأخرى لربط علاقات مع هذه الجمهوريات الإسلامية لكسر المقاطعة العربية و الخروج من عزلتها الإقليمية.[1]

وبفضل تركيا استطاعت إسرائيل أن تقيم علاقات دبلوماسية مع غالبية دول آسيا الوسطى والقوقاز قبيل انقضاء العام الثاني من استقلالها، فكانت أوزبكستان السباقة لاحتضانها سفارة إسرائيل في فيفري 1992، ثم قيرغيستان في مارس، ثم أذربيجان وكازاخستان في أفريل من السنة نفسها، ثم تركمانستان في أكتوبر 1993.[2] و قد وجد هذا المسعى الدعم من طرف الولايات المتحدة من أجل ملء الفراغ الذي قد تشغله قوى مناوئة لمصالحها فيها.

مع بداية الألفية الثالثة انخفض مستوى العلاقات بين البلدين حيث ندد رئيس الوزراء التركي الأسبق بولند أجاويد بالسلوك الإسرائيلي اتجاه الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات سنة 2001، و وصف معركة جنين 2002 بأنها تقترب من المذبحة الجماعية واستمر التراجع النسبي في العلاقات التركية الإسرائيلية مع فوز حزب العدالة و التنمية في الانتخابات و اعتلائه السلطة في نوفمبر 2002.

في ماي 2000 بعد التصريحات التي أدلى بها وزير التربية الإسرائيلي يوسي سريد (Yossi sarid) الذي ادعى فيها إدراج قضية إبادة الأرمن ضمن البرامج الموجهة

[1] مراد فول، المرجع نفسه، ص ص 371-373.

[2] مراد فول، مرجع سابق، ص 374.

لطلبة الثانوي مما أثار موجة إحتجاج من قبل الجهات الرسمية و الإعلام التركي، حيث قاطعت تركيا احتفالات السفارة الإسرائيلية المخلدة لقيام دولة إسرائيل مما دفع بوزير الخارجية الإسرائيلي دافيد لفي (David levy) ببعث رسالة لنظيره التركي إسماعيل جيم في 25 ماي 2000 يؤكد فيها ثبات الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بموضوع الأرمن.[1]

بعد تسلم أرييل شارون (Ariel Sharon) زمام السلطة و زيارته المشؤومة لباحة المسجد الأقصى في 20 سبتمبر 2000، و التي اندلعت على إثرها انتفاضة الأقصى سعت الحكومة التركية أن تظهر أكثر اتزانا في تعاطيها مع تطورات الانتفاضة، فمن جهة نددت بالإرهاب الذي تواجهه إسرائيل و من جهة أخرى نددت بالإفراط في استعمال القوة ضد الفلسطينيين الأمر الذي أكسب نوع من الثقة لدى الطرفين مما أهلها لاحقا للقيام بوساطة بينهما، لقد أعطت انتفاضة الأقصى فرصة لتركيا لإظهار سياستها المتزنة مما حدا بالرئيس التركي أحمد نجدت سيزر في أكثر من مناسبة من انتقاد الاستعمال المفرط للقوة من طرف إسرائيل.[2]

ورغم ذلك ظلت تركيا متمسكة بعلاقتها مع إسرائيل، و هذا ما يمكن أن تستنتجه من رد فعل تركيا العنيف الرافض لمحاولة منظمة المؤتمر الإسلامي في قمته المنعقدة في الدوحة في نوفمبر 2000 تمرير قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وإصرارها على المشاركة في المناورات البحرية (حورية البحر المتمكنة 03) مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، كما صوتت لصالح إلغاء فقرة ناقدة لإسرائيل في بيان المؤتمر العالمي لهيئة الأمم المتحدة ضد العنصرية المنعقد في دوربن في 07 ديسمبر 2001، هذه المواقف كسبت تركيا مكانة مميزة لدى صانع القرار في تل أبيب.

[1] مراد فول، مرجع سابق، ص ص 286-287.

[2] مراد فول، المرجع نفسه، ص ص 287-288.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تطورت العلاقات السياسية و الدبلوماسية بين البلدين بشكل غير مسبوق، في إطار حملة الحرب على الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة و حلفائها و هذا ما وفر فرصة جيدة للحوار الإستراتيجي بينهما، لأن كلتا الدولتين مهددة من طرف الإرهاب بكل أشكاله، حيث أصبح الإرهاب محور انشغالات صانع القرار في تركيا و إسرائيل وزاد مستوى التنسيق بين البلدين لدعم الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.[1]

ثم بعد ذلك واجهت العلاقات بين البلدين بعض المعوقات على إثر تجدد المواجهات بين الفلسطينيين و الإسرائيليين في أعقاب اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحفام زيفي في شهر مارس 2002، حيث قامت إسرائيل باعتقال أربع صحافيين أتراك جاؤوا لتغطية تلك الأحداث مما أدى إلى شن حملة تنديد و انتقاد من قبل الصحافة التركية ضد إسرائيل، وقد سارع رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد إلى التصريح بأن أفعال إسرائيل غير مقبولة و منافية لمبدأ حرية الصحافة، و ما زاد من تردي العلاقات هو اتهام أجاويد إسرائيل بارتكاب مذبحة ضد الشعب الفلسطيني، و كذا الرد العنيف من قبل الإسرائيليين حيث اعتبروا أن هذا الاتهام بإمكانه أن يؤدي إلى تغيير مواقف إسرائيل بشأن مسألة إبادة الأرمن، و رغم هذا التوتر الذي عرفته العلاقات بين البلدين إلا أن مؤسسة الجيش التركية لم تكترث بها، و قامت بالتوقيع على صفقة بقيمة 660 مليون دولار مع شركات إسرائيلية لتطوير أسطولها من الدبابات مما يؤكد أن العلاقات بين البلدين لن تتأثر بتطورات الظرفية.[2]

[1] مراد فول، المرجع نفسه، ص 289.

[2] مراد فول، مرجع سابق، ص 290.

المطلب الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية.

في فترة أواخر الأربعينيات وبداية الخمسينيات وما بعدها أخذت تركيا توطد علاقاتها مع الغرب إذ انضمت إلى حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أدى إلى زيادة التواجد العسكري الغربي على أراضيها كما أنها انضمت سنة 1955 إلى حلف بغداد إلى جانب بريطانيا وإيران وباكستان والعراق، وقد أكد ذلك توجهاتها الغربية، ورغبتها في السيطرة على المنطقة ومحاولتها تطويق المد العربي فيها.

كانت إسرائيل راغبة و بشدة بإقامة علاقات تحالفية مع تركيا لأسباب عديدة منها أن موقع تركيا بين أوربا و الشرق الأوسط يمثل قيمة مضافة لعلاقات تل أبيب الإقليمية، بالإضافة إلى سعي إسرائيل الحثيث لإقامة علاقات مع دولة مسلمة للخروج من البعد الديني للصراع العربي الإسرائيلي شكلت عامل جذب آخر.[1]

دفعت الوحدة بين سوريا و مصر في فيفري 1958، و الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 بالتعاون بين تركيا و إسرائيل إلى آفاق لم يبلغها من قبل، عندما تم عقد اتفاقية تعاون شاملة بين المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات التركية، والذي تطور بإدخال المخابرات الإيرانية (السافاك) إلى اتفاق ثلاثي، و هو ما عرف باسم (الرمح الثلاثي الشعب).[2] وقد سمح ذلك بجمع المعلومات الاستخباراتية حول الاتحاد السوفيتي و الدول العربية، واستفادت تركيا من تدريب عملائها السريين على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة مقابل تزويد الموساد بمعلومات حول نوايا و تحركات الدول العربية.[3] و ظل تنسيق الجهود الأمنية والاستخبارية بين البلدان الثلاثة مستمرا حتى قيام الثورة الإيرانية و سقوط حكم الشاه.

---

[1] مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص 702.

[2] مصطفى اللباد، المرجع نفسه، ص ص 729-730.

[3] السبعاوي عبد الرحمن عوني، تركيا و الكيان الصهيوني ميادين الشراكة الإستراتيجية، مجلة الفكر السياسي، ص 153.

وفي فترة السبعينيات أخذت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة، و استخدم البعض منها كالمدافع والصواريخ والرشاشات عندما استولى الأتراك على الجزء الشمالي من قبرص عام 1974، وفي تلك الفترة عينت تركيا مستشاراً عسكرياً لها في إسرائيل بهدف توطيد علاقتهما العسكرية.

لقد اعتمدت العلاقات بين إسرائيل وتركيا في فترة الثمانينيات على موقف الجهاز السياسي والعسكري التركي من إسرائيل، إذ شهدت الفترة بين سنتي 1980-1984 فتوراً في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينهما، وكان ينظر إلى إسرائيل على أنها تشكل خطراً على تركيا، لكن تلك النظرة تغيرت بعد سنة 1985 و أصبح ينظر إليها إيجابيا، وتعزز ذلك بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان في السنة نفسها، عندها أعيدت العلاقات العسكرية بين الطرفين حيث شكلت لجان مشتركة بينهما، وذلك لبحث ومناقشة القضايا العسكرية والأمنية بينهما، وفي سنة 1989 وقعت اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات العسكرية.[1]

بقيت تركيا خلال فترة الحرب الباردة بعيدة عن الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل؛ وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت تركيا و إسرائيل بتوثيق علاقاتهما على ضوء التحديات الأمنية المستجدة لكليهما، حيث أن التغييرات السياسية والاقتصادية والعسكرية الإقليمية في الشرق الأوسط، الناتجة عن نهاية الحرب الباردة، و الدخول في عملية السلام بين إسرائيل و بعض الدول العربية (الأردن وسورية وفلسطين) في مدريد خريف 1991، و بانتهاء حرب الخليج الثانية، و ظهور مشكلات سياسية داخلية وخارجية في تركيا بدت الظروف مواتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل أبيب، حيث اتبعت

[1] وصال نجيب العزاوي " أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ، دراسة في الدوافع والأهداف "، دراسات إستراتيجية (بغداد) ، عدد 5 ، 1998، ص 260 .

تركيا سياسة متوازية بين العرب و إسرائيل أدت إلى تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل دون معوقات تذكر من الجانب العربي والإسلامي.

وعرفت الفترة بين سنتي 1991-1996 بأنها مرحلة بناء العلاقات السياسية والاقتصادية لاسيما العسكرية منها بين تركيا وإسرائيل، وفي مجال العلاقات فقد سمحت تركيا لإسرائيل في عام 1990 بإنشاء محطات للتجسس الأمني و الاستخباراتي على الدول المجاورة وبخاصة العراق وسوريا وإيران، وفي أثناء حرب الخليج الثانية سمحت تركيا للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق.[1]

لقد جاء تبادل الاعتراف بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 31 سبتمبر 1993 ومع احتمال أن يشمل ذلك دولا عربية أخرى، ليسقط هذا الاعتراف حواجز هامة كانت تعيق تطوير التعاون بين تركيا و إسرائيل، و لينهي "الازدواجية" في المواقف التركية ويريح صانعي السياسة الخارجية التركية من إجراء حسابات دقيقة ومطوّلة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الأوسط، و ليضع الدبلوماسية التركية أمام توازنات شرق أوسطية جديدة، وبالتالي أمام مهمة اكتشاف آفاق المرحلة المقبلة ومدى انعكاساتها على الدور التركي في المنطقة وفي النظام الإقليمي الجديد.[2]

وأثمرت الجهود الإسرائيلية – التركية خلال الفترة ما بين عامي1990-1995 عن تطورات جذرية في العلاقات السياسية و الاقتصادية و لاسيما العسكرية بين البلدين وخلال الفترة اللاحقة التي تمتد ما بين عامي 1996-1998 إذ شهدت انطلاقة جديدة في حجم ونوع العلاقات العسكرية بينهما، فتجسد ذلك في عقد الاتفاقيات العسكرية والأمنية،

[1] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، عن الرابط الإلكتروني:
https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

[2] مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص 40.

وقيام إسرائيل بتحديث مختلف أسلحة الجيش التركي، إضافة إلى تزويده بشتى أنواع الأسلحة، وإجراء المناورات الجوية والبحرية المشتركة، فضلاً على التنسيق العسكري والاستراتيجي، وتبادل الزيارات العسكرية على مختلف المستويات والأصعدة.

وتعمل الإستراتيجية الإسرائيلية على دعم تركيا أمنيا و عسكريا لتصبح هذه الأخيرة قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، و بذلك تبقي إسرائيل على عدم توازن ميزان القوة في المنطقة و ميله لصالحها، فالتعاون بين تركيا و إسرائيل يشكل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمصالح إسرائيل.[1]

وتعزز التعاون التركي الإسرائيلي في المجال الأمني و العسكري بعد اتفاق الشراكة الإستراتيجية في فيفري 1996 و الاتفاقيات اللاحقة التي دخلت حيز التنفيذ في أفريل من السنة نفسها، و قد شكل هذا الاتفاق نقلة نوعية متطورة في العلاقات التركية الإسرائيلية ككل.

ففي مجال عقد الاتفاقيات العسكرية بين إسرائيل وتركيا، أثمرت جهودهما عن التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري والأمني في 24 فيفري 1996. و تضمنت تبادل زيارات العسكريين والأسلحة والمعدات العسكرية في البلدين، وإجراء التدريبات الجوية والبحرية، بالتنسيق والتعاون المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى التعاون الأمني و الاستخباراتي و "مكافحة الإرهاب". و قد تم الإعلان عن بعض تلك البنود رسمياً مثل إجراء التدريبات المشتركة المحدودة، وسُربَ البعض الآخر منها في الصحف التركية والإسرائيلية، وثمة بنود أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات العسكرية ومجالاتها وأهدافها ، بقيت سرية ولم يعلن عنها.[2]

---

[1] السبعاوي، مرجع سابق، ص ص 153-154.

[2] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، عن الرابط الإلكتروني:
https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

وبعقد هذا الاتفاق شكلت تركيا و إسرائيل حلف إقليمي تحت غطاء الولايات المتحدة في مواجهة العراق و إيران اللتان أطلق عليهما ما يعرف بـــ "الدول المارقة"، بالإضافة إلى سوريا التي تشارك كلا الطرفين في الحدود و هو ما جعلها حدود مضطربة، و قد اعتبر الخبراء أن هذا التحالف هو أهم ظاهرة سياسية في الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الباردة، حيث بلغ التناغم بين الطرفين أوجّه مع الانقلاب الناعم على رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان الذي حاول بتفعيله لفكرة (G8) مجموعة الدول الثماني الإسلامية إلى الدفع بتركيا للخروج من قيد التحالف التركي الإسرائيلي، و هو ما أدى إلى حالة استنفار قصوى في تل أبيب التي استثمرت علاقاتها بالمؤسسة العسكرية التركية للإطاحة بأربكان.[1]

وقد دأب المسؤولون الأتراك على التقليل من أهمية تلك الاتفاقية، وكذلك على التأكيد على أنها لا تشكل تحالفاً بين إسرائيل وتركيا، وليست موجهة ضد طرف ثالث هو الطرف العربي والإسلامي، وأنها تماثل اتفاقيات التدريب والتعاون العسكري التي وقعتها تركيا مع العديد من الدول، وهذا التفسير لا يعول عليه لأسباب وعوامل عديدة من أهمها:

- أن الاتفاقية تسمح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق في أجواء تركيا، وهذا الأمر غير مسموح به في الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى عدم الإعلان عن جل بنود الاتفاقية رسميا وهناك بنود بقيت سرية.
- أن هناك أطراف عربية وإسلامية مستهدفة في الاتفاقية العسكرية الإسرائيلية–التركية، وبخاصة سوريا، التي تعد من وجهة نظرهما "داعمة للإرهاب" وتسعى لإيجاد توازن استراتيجي معهما، إضافة إلى خلافاتهما العميقة حول الحدود والمياه معها، أثبتت مجالات التعاون العسكري الإسرائيلي–التركي، والتي تميزت بالشمول

[1] مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص ص 706–707.

والتنوع، بأن التصريحات المشتركة لهما بشأن تعاونهما العسكري غير صحيحة ومتناقضة، هدفها التضليل عن أهمية وخطورة ذلك التعاون.[1]

- أن تركيا من وراء عقد هذا الاتفاق تسعى إلى دعم إمكانياتها في أن تصبح قوة إقليمية في المنطقة و اعتبر بعض المعارضين في الداخل التركي أن تركيا بعقدها لهذا الاتفاق قد تخلت عن أحد ثوابت سياستها الخارجية الذي وضع منذ تأسيس الجمهورية و القاضي بالحفاظ على التوازن الحصين الذي حاولت تركيا الالتزام به تجاه كلا طرفي الصراع العربي و الإسرائيلي.[2]

وقد أُتبِع اتفاق الشراكة الإستراتيجية الموقع بين تركيا و إسرائيل بتوقيع العديد من الاتفاقيات بخصوص تطوير التعاون في مجالات التدريب وتبادل المعلومات وإجراء المناورات العسكرية المشتركة، و إقامة صناعة حربية مشتركة، حيث قامت إسرائيل بتحديث الأجهزة الإلكترونية و أنظمة الملاحة و الرادار للطائرات والدبابات والمعدات العسكرية التركية المختلفة، بمبلغ قيمته 632 مليون دولار، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات العسكرية التي تتضمن تطوير التعاون العسكري بين الجانبين بكافة أشكاله وقيام إسرائيل بتزويد تركيا بمعدات عسكرية متطورة و تقديم التكنولوجيا المتطورة و تزويدها بمعلومات حساسة عن الأسلحة ومنظومات الدفاع الجوي السوري.

وفي هذا الإطار تم تشكيل "المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي" بين البلدين الذي يدعو إلى إقامة آلية مشتركة لرصد الأخطار وتحديد سبل مواجهتها، ويتضمن ذلك ويمتد نشاط هذا الحوار إلى إقامة أجهزة رصد وتنصت إلكترونية على حدود تركيا مع كل من سوريا والعراق وإيران، وكانت إحدى الاتفاقيات المعقودة بين البلدين تنص على السماح لعناصر الموساد الإسرائيلي باستخدام الأراضي التركية للقيام بعملياته التجسسية، و تبادل

[1] جلال معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1998 ، ص ص 221-224.

[2] خورشيد، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، ص 63، المصدر: http://arareaders.com/books/details/7950

المعلومات الأمنية والإستراتيجية التي تحصل عليها الأجهزة الأمنية التركية والإسرائيلية في القضايا الإقليمية.[1]

لقد أصبحت تركيا في السنوات الأخيرة سوقًا مهمًا للسلاح الإسرائيلي وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية الأخرى، ويقع ذلك ضمن خطة جديدة لتحديث الجيش التركي حيث وضعت ميزانية ضخمة قدرت بكلفة إجمالية تبلغ نحو 67 مليار دولار في المرحلة الأولى ضمن خطة إستراتيجية طويلة الأمد أعلنتها القيادة العسكرية التركية تمتد لثلاثة عقود تبلغ كلفتها نحو 150 مليار دولار[2]، وتأمل إسرائيل أن تكون لها حصة الأسد في هذه الخطة، وتعتزم تركيا بناء مفاعل نووي في خليج أكويو جنوب شرقي البلاد وهو ضمن عشرة مفاعلات نووية تنوي تركيا بناءها بحلول العام 2020،[3] و لعل توجه تركيا إلى تعزيز مؤسساتها العسكرية بهذا الشكل الضخم لا يستهدف الحركة الكردية المسلحة في الداخل فقط، و إنما يندرج في إطار أدوار أمنية تجاه دول الجوار.

لقد استمرت العلاقات العسكرية الإسرائيلية–التركية بالتطور حتى في ظل تسلم نجم الدين أربكان، رئاسة الحكومة في الفترة من جوان 1996 إلى جوان 1997 و كان أربكان من المعادين لإسرائيل و الغرب، لكن التيارات السياسية العلمانية بصفة عامة، وقيادة الجيش بصفة خاصة، فقد مارست عليه شتى أنواع الضغوط السياسية والإعلامية والعسكرية، مع العلم بأن العلاقات الخارجية مع إسرائيل كانت تدار من قبل جنرالات الجيش التركي، ومن الأمثلة التي توضح دور الجيش في العلاقات مع إسرائيل أن

[1] السبعاوي، مرجع سابق،ص 154.

[2] عبد الله صالح "الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية التسوية والسلام"، السياسة الدولية، العدد 125 ، جوان 1996، ص 81

[3] خورشيد، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 63.

إسماعيل حقي كردائي قام بزيارة إسرائيل في شهر فيفري 1997 وبرفقته 13 صحفياً، دون إبلاغ أربكان بها، وبرر ذلك بأنه ليست هناك حاجة للحصول على موافقته.[1]

لقد اعتبرت المؤسسة العسكرية، النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها أنصار التيار الإسلامي تهديداً للعلمانية في تركيا، لذلك برروا سياستهم إزاء نجم الدين أربكان بأنها وفق الدستور الذي منحهم دورا سياسياً و لذلك فأن قادة الجيش قد أرغموا أربكان على الاستقالة من منصبه في 18 جوان 1997.

الفرع الأول: الزيارات المتبادلة.

ومن المؤشرات الهامة على تطور العلاقات السياسية والاقتصادية خاصة العسكرية، تلك الزيارات المتبادلة والمكثفة لكبار المسؤولين العسكريين والسياسيين بين البلدين على مستوى وزراء الدفاع وهيئة الأركان والاستخبارات ومدراء الأقسام ورؤساء الحكومات بين الطرفين، وقد جرت العادة في كل زيارة أن يتم الإعلان عن التوصل إلى اتفاقات عسكرية جديدة بين البلدين.

أ- من الجانب الإسرائيلي:

دأب قائد سلاح الجو الإسرائيلي (هرتسل بودينغر) على إجراء زيارات إلى تركيا من سنة 1993 إلى غاية 1996، وفي الأسبوع الأول من فيفري 1996 وأثناء زيارته لتركيا حلّق بطائرة خاصة فوق الحدود التركية مع سورية والعراق وإيران.

[1] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، عن الرابط الإلكتروني:
https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

وفي 18 سبتمبر 1995 كانت زيارة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية (دافيد عفري) إلى تركيا، حيث اجتمع مع قادة الجيش التركي في أنقرة، وبحث موضوع المشاريع الأمنية المشتركة، وتطورات الوضع في الشرق الأوسط.[1]

وفي 05 جوان 1996 أجرى نائب رئيس الأركان الإسرائيلي (متان فلفائي) زيارة إلى تركيا، ثم جاءت زيارة الرئيس الإسرائيلي (عيزرا وايزمن) إلى تركيا جوان من السنة نفسها، حيث و في حديثه أمام مؤتمر الأمم المتحدة لشؤون الإسكان والبيئة قال: "إن العلاقات الدافئة التي تعززت بين زعماء إسرائيل وتركيا تشكل انعكاسًا دقيقًا للعلاقات بين شعبينا وبلدينا، لقد تحسنت العلاقات بيننا خلال السنوات الأخيرة بسرعة، فالقيادة السياسية في البلدين تلتقي في أوقات متقاربة وتحافظ على حوار دائم"، ونظم الأتراك لوايزمن زيارة لمنطقة مشروع "غاب" على نهر الفرات حيث وصفه بأنه: "مشروع خارق أرفع قبعتي تحية لتركيا".

وفي 28 أوت 1996 جاءت زيارة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية (دافيد عفري) إلى تركيا، حيث التقى خلالها مع وزير الدفاع التركي (نورهان تايان)، و وقع مع نائب وزير الدفاع التركي على اتفاق للتعاون بين البلدين في مجالات الصناعات الأمنية والتكنولوجية العسكرية.[2]

ثم جاءت بعد ذلك زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي (أمنون شحاك) في 12 أكتوبر 1997 إلى تركيا، حيث بحث مع الجانب التركي إمكانية إنتاج مشترك للصورايخ (أرض–أرض) وإنشاء نظام اتصالات متطور عبر الأقمار الصناعية لتبادل المعلومات العسكرية و التجسسية والأمنية بين كلا الطرفين، و البحث في تطوير صفقة تحديث (50)

[1] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، عن الرابط الإلكتروني:
.https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

[2] مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص 40.

طائرة إسرائيلية جديدة مع وضع أساس مشروع شراء تركيا لأكبر صفقة دبابات في العالم من إسرائيل.[1]

ب- من الجانب التركي.

وفي المقابل نجد تعدد الزيارات من الجانب التركي و التنوع الذي شاب مستويات المسؤولين الذين أدوا هذه الزيارات، و هذا ما يدل على الأهمية القصوى التي كان يوليها الجانب التركي للعلاقات مع إسرائيل، فقد قام نائب رئيس الأركان التركي تشفيق بير زيارة إلى إسرائيل في 21 فيفري 1996، حيث وقع مع الجانب الإسرائيلي على اتفاقية التعاون العسكري بين البلدين، و في 20 ماي 1996 قام قائد سلاح البحرية التركية (الأدميرال جوفان اركايا) بزيارة إلى إسرائيل.

وفي 24 مارس 1997 قام رئيس الأركان التركي الفريق إسماعيل حقي كارداي بزيارة إلى إسرائيل، التقى خلالها مع الرئيس الإسرائيلي (عيزرا وايزمن) الذي أخبره أنه يتكلم التركية، وأن والده خدم في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، حيث كان طبيبًا برتبة نقيب، كما التقى مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ومع وزير الدفاع ومع رئيس الأركان الإسرائيلي، وفي هذه الزيارة أعرب رئيس الأركان التركي عن استعداده لإجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وفي 30 أفريل 1997 جاءت زيارة وزير الدفاع التركي (تورهان تايان) إلى إسرائيل بغرض التباحث مع وزير الدفاع الإسرائيلي (اسحق مردخاي) موضوع التعاون الأمني بين البلدين، بالإضافة لموضوع الحماية من الصواريخ الباليستية من جانب الدول

[1] مصطفى طلاس،المرجع نفسه، ص41.

[2] مصطفى طلاس،مرجع سابق، ص41.

المجاورة، و قد تم توقيع اتفاق تقدير المخاطر الذي ينص على التنسيق المشترك من أجل تقدير المخاطر المشتركة كل ثلاثة أشهر على مستوى الخبراء، و كل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع.

ثم جاءت زيارة ماي 1997 لنائب رئيس الأركان التركي (شفيق بير) إلى إسرائيل على رأس وفد عسكري يضم (32) ضابطًا من كبار ضابط الجيش التركي، التقى خلالها مع وزير الدفاع الإسرائيلي ومع مستشاره دافيد عفري، وتم خلالها أجراء محادثات حول المناورات العسكرية المشتركة وتعميق التعاون الصناعي والعسكري بين البلدين، وزار المصانع الحربية الإسرائيلية.[1]

ويتضح مما سبق عمق العلاقات العسكرية الإسرائيلية–التركية ومن مؤشرات ذلك مستوى التنسيق والزيارات ذات الأغراض والأهداف والمستويات المختلفة، وإن غلب عليها زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى كما أنها اتسمت بالتطور وبالتكرار. يضاف إلى ذلك أن البلدين وقعا العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي من شأنها أن تؤكد عمق تلك العلاقة بينهما.

الفرع الثاني: أهداف ومبررات العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية.

لم تبرز العلاقات العسكرية الإسرائيلية–التركية فجأة ودون وجود أهداف ومبررات لها، بل كانت نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل من تركيا وإسرائيل، وعلاقاتهما مع دول جوارهما، إضافة إلى أنها جاءت تمشياً مع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط و أواسط أسيا، وعليه فإن ثمة أهداف ومبررات تسعى تلك الدول لتحقيقها، يمكن إجمالها على الشكل الآتي :

[1] مصطفى طلاس،المرجع نفسه، ص42.

أ – الأهداف والمبررات التركية

رأت المؤسسات العلمانية في تركيا و خاصة المؤسسة العسكرية، أن تعاونها العسكري مع إسرائيل قد يحقق لها الأهداف الداخلية والخارجية الآتية:

1. الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مقاومة الحركات الإسلامية وممارسة الضغوط عليها، إضافة إلى أن تركيا تأمل في أن تستفيد من الدعم والخبرة الإسرائيلية في مواجهة نشاطات حزب العمال الكردستاني الذي عانت منها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، حيث أن العمليات العسكرية التي شنها هذا الأخير على المؤسسات التركية المختلفة كانت الهدف من وراء التعاون العسكري مع إسرائيل،[1] و قد أثمر ذلك عن طريق الدور الكبير الذي لعبته (الموساد) في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في نيروبي في: 1999/02/15 ونقله إلى تركيا.
2. ممارسة الضغوطات على الدول المجاورة لها حيث عانت تركيا من مشاكل عديدة ومعقدة مع دول جوارها، خاصة سوريا والعراق وإيران واليونان وروسيا، و هذا ما جعلها في وضع صعب، و نظراً لتعدد مشكلاتها مع دول جوارها وتعقدها، فقد رأت أن تعاونها العسكري مع إسرائيل سيجعل منها قوة قادرة على مجابهة أي دولة في حالة حدوث نزاع عسكري معها، إضافة إلى اتخاذ تلك العلاقات كورقة ضغط على دول الجوار.
3. تحديث وتطوير جيشها حيث ترى تركيا بأنها تستطيع التغلب على مشاكلها الداخلية والخارجية من خلال تطوير وتحديث جيشها ليصبح قادراً على مواجهة مشاكلها مع دول الجوار بفاعلية، وقد ضعت خططها العسكرية لتطوير جيشها وتحديثه ليصبح قادراً على أن يكون في طليعة الجيوش في منطقة الشرق، وحتى على

[1] السبعاوي، مرجع سابق، ص 155.

المستوى العالمي، فقد كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتطوير وتحديث الجيش التركي لأن 80% من أسلحته هي مصدرها، لكن ضغوط جماعات حقوق الإنسان الأمريكية، إضافة إلى اعتراض جماعات الضغط المعارضة لتركيا و خاصة اللوبي اليوناني، و التي عارضت بشدة تزويد تركيا بالأسلحة المتطورة، حيث أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة في خوض صراع مع تلك الجماعات بل لجأت إلى إسرائيل لتقوم بهذه المهمة من خلال تشجيعها لقيام تحالف إسرائيلي– تركي.[1]

4. تدعيم دورها الإقليمي حيث رأت تركيا أن مساهمة إسرائيل في تحديث قواتها العسكرية في ظل تمتعها بقوة اقتصادية وموقع استراتيجي مهم، من شأنه أن يتيح لها القيام بدور إقليمي بارز في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والأمنية، بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة.
5. توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع إسرائيل، حيث رأت أنه من شأنه توطيد تركيا لعلاقاتها العسكرية مع إسرائيل أن يجعل هذه الأخيرة تقدم لها خبراتها في تلك المجالات، إضافة إلى أنها ستدعم الدخول التركي إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية، كما أن بإمكان اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة أن يدعم المطالب العسكرية والاقتصادية التركية لدى الإدارة الأمريكية.
6. استعادة أهميتها ومكانتها في السياسة الأمريكية، حيث أنه في أعقاب نهاية الحرب الباردة شعرت النخبة العسكرية التركية أن الأهمية التي كانت تحظى بها قد قلت، لذلك فإنها قد رأت أن تطوير علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع إسرائيل سوف يعيد لها تلك الأهمية.

[1] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، عن الرابط الإلكتروني:
https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

ب- الأهداف والمبررات الإسرائيلية:

وفي المقابل سعت إسرائيل إلى تحقيق عدة أهداف من وراء تعاونها العسكري مع تركيا منها:

1. الإبقاء على الخلل في التوازن الاستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، إذ أكد الخبير الإسرائيلي (يحزقال) أحد مخططي السياسة الإسرائيلية في كتابه "إستراتيجية عظمى لإسرائيل"، أن التحالف بين تركيا و إسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لمصالح إسرائيل في المستقبل.[1]
2. فتح أسواق جديدة للمنتجات العسكرية الإسرائيلية في تركيا، حيث سعت إسرائيل إلى توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا بهدف فتح أسواق جديدة لمنتجاتها العسكرية، والتي من شأنها أن توفر لها دخلاً ماليا مهماً.
3. الضغط على سوريا و إيران، حيث سعت من خلال تعاونها العسكري مع تركيا إلى الضغط على سوريا عسكرياً و وضعها بين فكي الكماشة الإسرائيلية والتركية، لقد استطاعت إسرائيل أن تمارس ضغوطاً عسكرية على سوريا من خلال وجودها العسكري المكثف في الأراضي التركية، الأمر الذي أتاح لها جمع المعلومات الاستخبارية عن المنشآت العسكرية والاقتصادية الحساسة في سوريا، و تعتبر كل من إسرائيل وتركيا أن تحالفهما العسكري هو الرد المناسب على السعي السوري للحصول على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية، أما فيما يتعلق بإيران فإن إسرائيل ترى في تعاونها العسكري مع تركيا ورقة ضغط على إيران، من خلال

[1] السبعاوي ، مرجع سابق، ص 154.

الأراضي التركية لتكون قاعدة عسكرية للتجسس عليها، وإمكانية استغلالها لضرب المنشآت العسكرية الإيرانية.[1]

4. الاستفادة من المميزات العسكرية والإستراتيجية التي تتمتع بها تركيا، حيث تتميز الأراضي والمياه والأجواء التركية بالاتساع والتنوع، إضافة إلى أنها مشابهة وقريبة لمثيلاتها في إيران وسوريا والعراق، بحيث يمكن أن تستغلها إسرائيل لتدريباتها العسكرية.
5. تدعيم دورها الإقليمي، حيث ترى إسرائيل أن توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية والأمنية، إذ أن هذه العلاقة قد منحتها بطاقة دخول رسمية أخرى، غير معاهدات السلام العربية الإسرائيلية، إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى عبر دولة إسلامية؛ إضافة إلى سعيها المشترك للتصدي للقوى الإقليمية الأخرى إيران، سوريا، و مصر، و التي قد تحاول إيجاد نوع من التوازن الإستراتيجي مع تركيا وإسرائيل، وتعلق الأخيرة آمالها من خلال توطيد علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع تركيا، أن تكون بوابة دخول لها إلى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، حيث الموارد الاقتصادية الهامة هناك وبخاصة البترول.
6. الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية التركية حيث توجد في تركيا إمكانات اقتصادية كبيرة تتمثل في الزراعة والمياه، و إسرائيل بأمس الحاجة للحصول على المورد الأخير، حيث جرت مفاوضات متعددة حول تزويد تركيا لإسرائيل بالمياه بطرق ووسائل متنوعة.[2]

[1] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، عن الرابط الإلكتروني:
https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

[2] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، صفحة إلكترونية، المرجع نفسه.

جـــ – الأهداف والمبررات الأمريكية:

يعتبر الحلف بين تركيا و إسرائيل إحدى أهم مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث شجعت الولايات المتحدة إقامة التحالف الإسرائيلي–التركي، ويتضح ذلك من التصريحات الأمريكية الرسمية، ولعل من الأدلة الدامغة على الموقف الأمريكي من الحلف هو سماح الإدارة الأمريكية ببيع أسلحة أمريكية ذات فنية متطورة إلى تركيا، ودورها ومشاركتها الفاعلة في المناورة البحرية التي جرت في جانفي 1998.

وتتمثل الأهداف الأمريكية في سعيها لإقامة الحلف الإسرائيلي–التركي في تنفيذ مبادئ سياستها العامة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، وبخاصة تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، و استمرار عملية السلام العربية الإسرائيلية، وضمان المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، وتوفير الأمن والاستقرار والتصدي للحركات الإرهابية.[1]

كما أن هذه العلاقة تدعم هوية تركيا العلمانية في أذهان الأمريكيين وتبدد المخاوف من أن سياسة تركيا الخارجية قد تصبح في يوم من الأيام "إسلامية"، فقد أعلن ناطق باسم الخارجية الأميركية في ماي 1997: "أن تعزيز التعاون العسكري والعلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل أصبح هدفًا استراتيجيًا بالنسبة للولايات المتحدة".[2]

ويستخلص مما سبق أن ثمة مصالح إسرائيلية وتركية وأمريكية في إقامة علاقات عسكرية وتحالفيه ما بين إسرائيل وتركيا، لأن من شأن تلك العلاقة تأكيد دورهما الإقليمي وسعيهما لطرح مشاريع عسكرية وأمنية واقتصادية في الشرق الأوسط، وفقا لمصالحهما والمصالح الأمريكية؛ وفي المقابل أضعاف النفوذ العربي والإسلامي في المنطقة.

---

[1] هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، صفحة إلكترونية، مرجع سابق.

[2] دوف واكسمان، مرجع سابق، ص 56.

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية.

نشأت العلاقات الاقتصادية بين تركيا و إسرائيل منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما، و ظلت هذه العلاقات في صعود و نزول حسب الظروف الدولية و الإقليمية، ولقد مثلت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إسرائيل و تركيا بعدا استراتيجيا آخر لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى، و قد عرفت ارتقاء كبيرا في مستوى هذه العلاقات بفضل اتفاقيات التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والصناعة والتعاون العلمي والتقني الموقعة في: 1996/03/14 وكذا اتفاقيات التبادل الحر الموقعة في اليوم نفسه، وقد تم بموجب هاتين الاتفاقيتين تأسيس أرضية صلبة لتعاون متكامل و دائم؛ حيث نصت على تطوير التعاون و توسيع نطاق مبادلاتهما التجارية.

لذلك لم تعر تركيا اهتماماً للسوق العربية، بل اتجهت ناحية السوق الإسرائيلية، ولعل ما أكده لوكالة بالكور Balchor الإسرائيلية وزير التجارة والاقتصاد التركي جميل بارلاس Jameel Barlas في 19 فيفري 1949 بعد زيارة الوفد الإسرائيلي لإجراء مفاوضات تجارية مع الأتراك، بقوله: "إن كلاً من تركيا و إسرائيل يتمم إحداهما الآخر من وجهة النظر التجارية، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا".[1]

وسعى كل من الأتراك و الإسرائيليين لتعزيز العلاقات فيما بينهما، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري، فإسرائيل أدركت بأن تركيا سوقاً طبيعية لها نظراً لقربها منها، ولأنها تستطيع أن تقيم نوعاً من التكامل الاقتصادي بتصدير المنتجات والسلع المصنعة إليها، وتستورد من إسرائيل المواد الأولية، فأقامت اتفاقية تجارية مع تركيا في جويلية 1950، ثم شُكلت هيئة تنشيط السياحة بين البلدين عام 1950، واتفاقية للنقل

[1] يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص 23.

الجوي عام 1951، وأصبحت تركيا بذلك وحتى نهاية الخمسينيات الدولة الأسيوية الوحيدة التي تقيم علاقات تجارية طبيعية مع إسرائيل.[1]

في أكتوبر 1958 وقعت تركيا مع إسرائيل اتفاقية اقتصادية طموحة نصت على التعاون في مجالات اقتصادية واسعة شملت السياحة، والمياه و نقلها، والتنقيب عن البترول، و مد الأنابيب النفطية، و توسيع التجارة البينية لتصل إلى (30) مليون دولار من كل طرف.[2]

وبدأت علاقات التبادل التجاري بين أنقرة و تل أبيب بالتحسن التدريجي عام 1960، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا (8.9) مليون دولار، في حين بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا (7.7) مليون دولار، كما وقع الطرفان عام 1960 اتفاقية للتبادل التجاري قدرت بـــ (30) مليون دولار، ثم وقعا اتفاقية تجارية أخرى سنة 1967، وذلك بعد مشاركة إسرائيل في معرض أزمير الدولي، كما وقّع الطرفان سنة 1969 اتفاقية اقتصادية في مجال السياحة والاستيراد.

ولكن العلاقات الاقتصادية والتجارية تأثرت سلباً في سبعينيات القرن الماضي بسبب التراجع الملموس في العلاقات السياسية والعسكرية بين أنقرة وتل أبيب، سيما بعد حرب سنة 1973 ولجوء العرب لاستخدام سلاح النفط في وجه العالم، والذي أثبت فعاليته حينذاك في التأثير على مجريات الحرب، فقد تقلّصت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا إلى 2.6 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا بنحو (3.7) مليون

[1] يسري عبد الرءوف يوسف الغول، المرجع نفسه، ص 23.

[2] محمود محارب، إسرائيل و تركيا و الدول العربية: الدور و المكانة و بسط النفوذ و التحالفات، في: سمير العطية [و آخرون]، العرب وتركيا، مرجع سابق، ص 732.

دولار الأمر الذي اضطر تركيا لإعادة النظر مجدداً في علاقاتها على جميع الأصعدة تجاه جيرانها العرب، والعمل على تحسين العلاقات العربية–التركية.[1]

ولقد انعكست كثافة العلاقات السياسية في أواخر الثمانينات على ارتفاع حجم التبادل التجاري للعامين 1988/87 بنسبة 47% حيث ازدادت من (61.36) مليون دولار إلى (90.63) مليون دولار كما زاد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من (04) شركات سنة 1984 إلى (09) شركات سنة 1988.

وفي التسعينيات قطع الطرفان شوطا كبيرا في اتجاه تمتين علاقاتهما التجارية والاقتصادية، فقد كان لمجل اتفاقيات بين البلدين تأثير واضح على حجم المبادلات التجارية بعدا كانت لا تتعدى (646.3) مليون دولار سنة 1995 حصة تركيا منها (262) مليون دولار، و حصة إسرائيل (184.3) مليون دولار، ارتفعت لتصل نهاية سنة 2000 إلى (1.200) مليار دولار بلغت حصة الصادرات التركية (750) مليون دولار مقابل (450) مليون دولار من الواردات.

هدفت تركيا من خلال علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل إلى تحقيق مكاسب اقتصادية هامة مثل معالجة العجز في الموازنة التركية، التي عانت من مشاكل اقتصادية كبيرة في النصف الثاني من التسعينيات، لذلك فقد وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً هاماً لتحسين أوضاعها الاقتصادية وتحقيق منافع تجارية، فضلا عن رغبتها في الحصول على المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية حليف إسرائيل الاستراتيجي، في المقابل حرصت إسرائيل من خلال تلك العلاقات على الاستفادة من المياه العربية في نهري دجلة والفرات، والتحكم قدر الإمكان فيهما بصفة الشريك الاستراتيجي لتركيا التي تتحكم بمياه النهرين.

[1] يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص 24.

وقد تم إنشاء لجنة مختلطة تركية-إسرائيلية تسهر على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين و العمل على ترقية المبادلات التجارية بين البلدين، و التي بدورها قامت بتأسيس مجلس العمل التركي الإسرائيلي والذي أسندت إليه مهمة ترقية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، و في بداية ديسمبر من السنة نفسها اجتمع المجلس في اسطنبول لوضع موضع التطبيق الاتفاق التجاري الموقع في مارس 1996، و قد شارك في هذا الاجتماع 40 مؤسسة إسرائيلية، و 97 مؤسسة تركية ليتبع باجتماع آخر في مدينة القدس في 23 ديسمبر 1996، أين تم التوقيع على اتفاقية جمركية للسع المتبادلة بين البلدين تدريجيا خلال فترة محددة تنتهي في الفاتح من جانفي سنة 2000.[1]

ارتفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين بموجب اتفاقية التبادل الحر حيث عكس الإرادة السياسية لدى البلدان لبلوغ حجم التبادل إلى مستوى العلاقات الأخرى، و بعد تعديل هذه الاتفاقية من طرف البرلمان التركي في أفريل 1997 من أجل إنشاء منطقة التبادل الحر تدريجيا لتدخل حيز التنفيذ في الفاتح جانفي 2000، و بذلك فتحت اتفاقية التبادل الحر آفاق اقتصادية جديدة انعكست بصورة واضحة على حجم المبادلات بينهما.

مثلت علاقات تركيا التجارية حيزا تخصصيا، حيث تخصصت في تصدير المنتجات الفلاحية و الصناعية و الكهربائية، بالإضافة إلى بعض المواد الأولية نحو إسرائيل، فيما تركزت صادرات إسرائيل على أجهزة الكمبيوتر، المواد الكيمياوية، البلاستيك، أنظمة الري و الاتصالات؛ و مع تعاظم الأرباح جراء زيادة حجم المبادلات تشكلت جماعات ضغط من أصحاب رؤوس الأموال في كلا الدولتين تدعو للمضي قدما في تشجيع و رفع معدلات التبادل و إزالة القيود على الاستثمار.[2]

[1] فول مراد، مرجع سابق، ص ص 349-351.

[2] فول، المرجع نفسه، ص 353.

كذلك امتد التعاون التركي–الإسرائيلي إلى المناطق التركية التي كانت في الاتحاد السوفيتي سابقا، حيث تطمح إسرائيل أن تتغلغل اقتصاديًا في جمهوريات آسيا الوسطى مستغلة الوجود التركي في هذه الجمهوريات، وتسعى للقيام باستثمارات كبيرة هناك لمواجهة ألمانيا التي تحاول الحصول على استثمار نفط أذربيجان وكازاخستان عبر إيران، ولأن تدفق النفط الأذربيجاني عبر تركيا إلى البحر المتوسط يحقق الفائدة لتركيا وإسرائيل معًا، إذ يوجد في تلك الجمهوريات احتياطي من هائل مصادر الطاقة التي تفتقر إليها إسرائيل، و قد وقعت واشنطن و تركيا و إسرائيل اتفاقية سنة 1994 لإقامة مشروع زراعي مشترك في أوزباكستان و تركمانستان، و يبقى الهدف الرئيس لإسرائيل استغلال إمكانيات تركيا لنقل الطاقة من القوقاز و آسيا الوسطى لاستعمالها في إسرائيل.[1]

الفرع الأول: التعاون في المجال السياحي.

يعتبر القطاع السياحي مجال التعاون الأكثر بروزًا بين تركيا و إسرائيل، حيث شهد هذا القطاع محطة هامة تمثلت في توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين أثناء، زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا في جويلية 1992،[2] فقد نما تيار السياحة الإسرائيلي إلى تركيا بشكل مذهل، في حين لم يكن قد زار تركيا حتى عام 1986 سوى (7000) سائح إسرائيلي، ثم قفز هذا الرقم إلى (160.000) سائح في عام 1992، و إلى (350.000) سائح سنوياً حتى عام 1994، وفي عام 1995 قام أكثر من (500.000) سائح إسرائيلي بزيارة تركيا، وهذا يعتبر تطورًا ايجابيًا بالنسبة للسياحة في تركيا ودخلا إضافيًا لتركيا من السياحة الإسرائيلية،[3] و ينفق السائح الإسرائيلي في المتوسط نحو (1000) دولار، وعلى ذلك فإن صناعة السياحة جعلت الميزان التجاري يميل لصالح تركيا.

[1] فولر، مرجع سابق، ص 166.

[2] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية و صراع الحضارات، دار الريس، بيروت، ص 268.

[3] مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص 44.

وبذلك تكون السياحة بين البلدين قد شكلت مجالاً خصباً للتعاون بين أنقرة وتل أبيب، من خلال تقريب وجهات النظر بين الشعبين، ومحاولة مد جسر بين الشعبين و ردم الهوة الثقافية والدينية بينهما، حيث تم استخدام السياحة للعمل على دعم التواصل بين الشعبين التركي والإسرائيلي، ومحاولة إيجاد أرضية لتأقلم الثقافتين فيما بينهما، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى عقد عدداً من الاتفاقات والمعاهدات، وصولاً إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي في فيفري 1996.

ورغم انخفاض عدد اليهود في تركيا من مائة ألف عام 1923 إلى عشرون ألفاً فقط في عام 1992، و الذين هاجر معظمهم إلى إسرائيل في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فإن اليهود يسيطرون على صناعات النسيج والسيارات والألبسة الجاهزة والإعلام والكيمياء في تركيا وتجارة الاستيراد والتصدير، وفي هذا الإطار برزت أسماء هامة في أوساط الجالية اليهودية وفي مقدمتهم جاك قمحي وإسحاق الاتونو آخرون، وقد كان جاك قمحي على علاقة وثيقة بكل من الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال والإسرائيلي حاييم هرتزوغ، وبفضل علاقاته هذه لعب دوراً هاماً في تحسين العلاقات التركية- الإسرائيلية، ولعل أكبر حدث في تاريخ الجالية اليهودية في تركيا هو تأسيس مركز العام 500 في بداية التسعينات المستوحى اسمه من ذكرى مرور 500 عام على هجرة اليهود من إسبانيا إلى تركيا، وقد أسس المركز رجل الأعمال اليهودي الكبير جاك قمحي، ومن أهم أهداف المركز رعاية مصالح الجالية اليهودية التركية وتنظيم شؤونهم وأوضاعهم وعلاقاتهم داخل الحكومة التركية.[1]

وتأمل تركيا من خلال تطوير علاقتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل إلى تفادي تفاقم المشكلة الاقتصادية، التي تعصف بتركيا بسبب تواصل العمليات العسكرية التركية

[1] خورشيد، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 65-66.

ضد عناصر حزب العمال الكردستاني، فضلا عن استمرار الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي الذي يكلف تركيا خسارة 07 مليار دولار سنويا.

الفرع الثاني: التعاون في المجال المائي.

يعد التعاون الإسرائيلي–التركي في المجال المائي نتيجة حتمية لطبيعة العلاقات التاريخية المتداخلة والمتطورة بين الطرفين منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، حيث تعتبر مسألة المياه ورقة ضغط في يد تركيا ضد دول الجوار العربي (سوريا و العراق) وتسعى إسرائيل لكسب موقع في التأثير على سياسة تركيا المائية من أجل الضغط ومحاولة زعزعة الأمن المائي و الغذائي لسوريا و العراق.

وتثير إسرائيل بين الحين والآخر هاجس الأمن المائي الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، فحرب إسرائيل الباردة ضد العرب في أحواض الأنهار؛ تكمن في التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الجغرافي المشاركة في أحواض الأنهار لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربي المسرف لموارد المياه.[1]

وبعدما بات معلوماً ومسلماً به في منطقة الشرق الأوسط أن يكون للصراع على المياه التأثير المباشر على الأمن والاستقرار، لندرة الموارد المائية في أكثر بلدان المنطقة، فإن المياه أصبحت قضية من قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية والاستقرار الداخلي،[2] الأمر الذي دفع تركيا لاستغلال ورقة المياه في الضغط سياسياً على المنطقة وتحديداً دول الحوض (سورية والعراق)، لوجود منبع نهري دجلة والفرات على أراضيها.

[1] عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص 189.

[2] الضميري عماد، مرجع سابق، ص 41.

في منتصف الثمانينات شاركت مراكز أبحاث غربية وإسرائيلية في دراسة وتحليل مستقبل أحواض الأنهار ومنابع المياه العربية، و في سنة 1989 ظهر تقرير صادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية في لندن ليؤكد من جديد أن حربًا للسيطرة على المياه سوف تنشب في الشرق الأوسط، وأكد التقرير أن الأزمة سوف توشك على الظهور، وتتجه منطقة الشرق الأوسط إلى حافة أزمة واقعة لا محالة حول موارد المياه.[1]

أعلنت تركيا في جوان 1987 عن مشروع أنابيب السلام، وقد أعلن عنه مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية الذي طرح المشروع خلال المؤتمر الثالث لمركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية، مشيراً إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الإستراتيجية و الدولية الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق المنافع المشتركة من استغلال الموارد المائية، غير أن هذا المشروع تم طرحه سابقا من طرف المهندس الإسرائيلي إليشع كالي (Elisha Cali) سنة 1974 باسم مشروع "مياه السلام". وتبع هذا المشروع أيضاً مخطط آخر وضعه خبير الري الإسرائيلي شارون أولو زروف (Sharon Oulu Zuroff)، ويهدف المشروع إلى تزويد منطقة الشرق الأوسط وتحديداً سورية والأردن، و بالتالي فإن هذا المشروع هو مشروع إسرائيلي من حيث الأصل والتخطيط والتسمية.[2]

وصرح شمعون بيريز عقب لقائه مع تورغوت أوزال رئيس الوزراء التركي في أفريل 1991 قائلا: "إن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس بسبب الأرض، ثم أضاف قائلا: "إن تركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، ويمكن لمشروع السلام أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن".

[1] عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص 190.

[2] عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص 189.

لقد شكلت مسألة تزويد إسرائيل بالمياه موضوع المحادثات التي أجراها وزير الخارجية شمعون بيريز خلال زيارته لتركيا في أفريل 1993، كما تناولت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشللر (Tansi Ciller) خلال زيارتها لتل أبيب في نوفمبر 1994 مشروع مياه السلام لنقل 180 م^3 سنويا إلى إسرائيل.

في البداية بدت الرغبة الملحة تحذو الطرفين في التوصل إلى اتفاق حول ملف المياه إلا أن الصعوبات حالت دون الوصول إلى ذلك؛[1] و في منتصف جويلية 1999 قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة إلى إسرائيل و قد طغى موضوع بيع المياه إلى إسرائيل على المحادثات مع المسؤولين الإسرائيليين، وكانت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لأنقرة في 26 أكتوبر 1999 الذي حمل معه الرغبة الإسرائيلية في شراء الماء التركي، و ظلت إسرائيل متمسكة بالمسألة حيث حل رئيس وزرائها إيهود باراك مرة أخرى و في أقل من سنة بأنقرة في 28 أوت 2000، و قد سيطر موضوع المياه على محادثاته التي أجراها مع المسؤولين الأتراك، غير أن خلاف الطرفين على السعر لم يمكن من التقدم في المشروع.[2]

لذا بدأت إسرائيل في تقديم المساعدات الفنية والخبرة والتقنية في تكنولوجيا توفير المياه بهدف تقليصها عن دول الحوض (سوريا والعراق)، حيث تم إرسال بعثة تركية إلى إسرائيل للتنسيق في هذا الشأن، وفي المقابل أرسلت وفودًا من الخبراء الإسرائيليين وعدد من الفنيين التابعين لشركات إسرائيلية إلى (أنقرة)؛ لتقديم خبراتهم في مشروعات تتعلق بالأمن الغذائي.[3]

---

[1] مراد فول، مرجع سابق، ص 361.

[2] مراد فول، المرجع نفسه، ص 363.

[3] عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص 189.

ولم يقتصر التنسيق عند هذا الحد، بل ارتقى إلى أعلى المستويات السياسية والدبلوماسية، ففي شهر أكتوبر من العام عقد في (نيويورك) لقاء بين وزير خارجية تركيا مسعود يلماظ ووزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريز، حيث طلب الوزير الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي، الذي تعهدت أنقرة إقامته عبر سوريا والأردن إلى دول الخليج، إلا أن هذا المشروع ما هو إلا مجرد أفكار ولا يمكن أن يتحقق –حسب أقوى الاحتمالات– إلا ضمن خطة أوسع للسياسة المائية الإقليمية بعد التوصل إلى تسوية سلمية دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

تسعى تركيا في ضوء مصالحها الخاصة لتكريس فكرة بيع المياه، واعتبارها سلعة قابلة للتداول، وهو خروج وتمرد كامل عن مبادئ القانون الدولي، مما يوفر فرصة بإعطاء إسرائيل شرعية قانونية للسيطرة علي الموارد المائية والتحكم في السياسات العربية عن طريق وضع الأمن المائي العربي في الخزانات والسدود التركية.[1]

الفرع الثالث: التعاون الفلاحي.

مثل التعاون في المجال الفلاحي إحدى أهم ركائز التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث شكل مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) أرضية خصبة للتعاون و عامل جذب للمستثمرين الإسرائيليين، حيث استفادت تركيا من الخبرات الإسرائيلية في مجال الري واستصلاح الأراضي.

ويمتد المشروع على منطقة تشمل (09) ولايات تركية وتبلغ مساحتها 75385 كم^2 وتشكل نسبة 9.7% من مساحة، تركيا كما تشكل 20% من مجموع الأراضي الزراعية

[1] عبد الناصر محمد سرور، المرجع نفسه، ص 196.

والتي تبلغ مساحتها نحو 8.5 مليون هكتار،[1] ويعتمد على 80% من مياه الفرات، و20% من مياه نهر دجلة، وكان المخطط لإنجاز هذا المشروع بالكامل عام 2005، وتقدر تكلفته حوالي (30 مليار دولار).

ولكن تم انطلاق هذا المشروع منذ أواخر عقد السبعينات و مشروع الغاب هو المشروع التنموي الإقليمي الأكبر والأعلى طموحًا في تاريخ الجمهورية التركية، ومن المقرر أن يؤدي المشروع المكون من (22) سدًا (19) محطة لتوليد الطاقة، يستهدف إلى تغيير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لتسع من المحافظات المتخلفة في المنطقة التركية ذات الأكثرية الكردية، ومن شأنه أن يقلب الاقتصاد المحلي من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد زراعي قائم على التجارة، هذا من جانب وأن يذيب التطلعات القومية الكردية الكامنة إلى إقامة وطن لهم.[2]

لقد شكلت سنة 1993 الانطلاقة الفعلية للمحادثات الرسمية بين البلدين حول مساهمة إسرائيل في مشروع (GAP)، والتي شملت عدة مجالات بالخصوص مجال الري أوى المشاريع التي تكلفت بها شركتي نان (Naan) و نيتافيم (Netafim) حيث نشطت الأولى في مجال تعميم الري بالتقطير، أما الثانية فقد تمحور نشاطها حول جلب أجهزة الري التي تستخدم في زراعة القطن.[3]

نظرًا لحاجة تركيا الملحة لتطوير لتحديث جيشها، تمكنت إسرائيل من استثمار هذه الحاجة؛ وبالتالي مارست قدرًا من الابتزاز والمساومة تمهيدًا للتعاون في المجال المائي ومد إسرائيل بكميات من المياه التركية وهذا كاد أن يتم فعلا، لولا أن هذه الأفكار لم يحقق

[1] يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص 26.

[2] كارمر هانس، مرجع سابق، ص 236.

[3] مراد فول، مرجع سابق، ص 357.

لها النجاح نتيجة صعوبة تنفيذها إلا في إطار الشراكة الشرق أوسطية، وليس فقط بين إسرائيل وتركيا.[1]

ازداد حجم التعاون في المجال الفلاحي و هذا ما أدى إلى عقد اتفاقية ثنائية في هذا المجال في 07 سبتمبر 1998، شملت تبادل المعلومات التقنية و العلمية و نتائج البحوث و تبادل الأصناف البيولوجية للنباتات والحيوانات، تبادل المعلومات في مجال الري وإنشاء مشاريع مشتركة، و قد الاتفاق على إنشاء لجنة مشتركة تسهر على تنفيذ الاتفاقية، و قد كان لهذه الاتفاقية أثر كبير في التعجيل بظهور مشاريع مشتركة، و كانت البداية سنة 2000 عندما شاركت 28 شركة إسرائيلية في تطوير المشاريع الفلاحية الخاصة بمشروع (GAP) بعد الصعوبات التقنية و المالية التي اعترضته.[2]

وقد تبادلت الزيارات بين كبار المسؤولين الفنيين من الطرفين بشأن توظيف التقنية الإسرائيلية المتطورة في المشروع، حيث أعجب الأتراك بسياسة إسرائيل الزراعية التي قوامها (أرض أقل- ماء أقل- إنتاج أكثر)، و تتطلع تركيا بتحالفها مع إسرائيل إلى دعم مالي و إسرائيلي كبير، سواء في إطار استثمارات مباشرة أو تقديم المساعدات والقروض لإقامة عدد من السدود الإضافية، أو الإيعاز للمؤسسات المالية الغربية التي يهيمن عليها رجال المال اليهود للقيام بهذا الدور.

وتسعى إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها بتركيا في جميع المجالات، وهذا يندرج ضمن سياق لإستراتيجية الإسرائيلية القومية تجاه دول المحيط، فامتداد التعاون التركي- الإسرائيلي في مشروع (الغاب)، يعني إقحام إسرائيل من خلال تركيا في مياه دجلة والفرات، و بالتالي في الشأن السوري والعراقي.

[1] عبد الناصر محمد سرور، مرجع سابق، ص 193.

[2] فول مراد، مرجع سابق، ص 359.

سعت تركيا من خلال علاقات التعاون في مشروع (الغاب) لتوسع مناورتها إزاء الدول العربية خاصة دول الجوار العربي (سوريا والعراق) في قضية المياه، إذ تأمل أن تحظى بدعم إسرائيلي أكبر في هذه القضية التي من المحتمل أن تأخذ أبعادًا أخرى في المستقبل، لا سيما و أن صراعات القرن الحالي هي صراعات على الماء كما يستشرف الخبراء. [1]

المبحث الثالث: الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة حكم العدالة والتنمية (2002-2008).

لقد ألحقت سلسلة من السياسات التي اعتمدتها تركيا ضرراً بالغاً بعلاقات تركيا بالعالم العربي في منطقة الشرق الأوسط، من ضمنها إنها كانت الدولة الإسلامية الأولى التي تعترف بإسرائيل، وتصوّت لصالح فرنسا في الأمم المتحدة وضد الثورة الجزائرية، فالموقف العربي من القضية القبرصية مثل نقطة تحول جوهرية في السياسة التركية، وقد برز ذلك من خلال تأييدها لقرار 242 الذي طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها سنة 1967، كما صوتت في الأمم المتحدة لصالح حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأيدت قرار نوفمبر 1975 في الجمعية العامة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية في العام نفسه.

المطلب الأول: محددات الدور التركي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

هناك عدد من محددات السياسة التركية الخارجية التي ستؤثر على الدور التركي خاصة فيما يتعلق بدورها في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الدور التركي في إدارة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وهذه المحددات ستعطي مؤشرًا على هامش المناورة

[1] فول مراد، مرجع سابق، ص ص 359-360.

التركي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فالتزام تركيا بتحقيق الاستقرار في المنطقة دفعها إلى اتخاذ خطوات لتفعيل مسار التسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل، على أمل أن تفضي المفاوضات إلى تحقيق العدالة التي يتطلع لها الشعب الفلسطيني منذ زمن طويل، لكن عنف الممارسات الإسرائيلية و وحشيتها دفع الأمور إلى مربعات أخرى، فكان أن اتخذت تركيا مجموعة من المواقف التركية المنتقدة لإسرائيل.

الفرع الأول: المحدد السياسي.

يمكن أن يتم تقسيم الداخل التركي إلى دواخل فرعية، هي الشعب التركي بتوجهاته المختلفة إسلامية وقومية وعلمانية، ورجال الأعمال، والمؤسسة العسكرية وحلفاؤها، وكل قوة من هذه القوى لها موقف أو انطباع عن الدور الذي تقوم به حكومة العدالة والتنمية؛ فالشارع التركي يمكن أن يتم تقسيمه لغالبية مؤيدة لسياسات العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية، يصل موقف البعض من هذه الغالبية إلى اتخاذ مواقف أكثر تشددا من موقف الحكومة ذاتها، وهناك النخبة السياسية العلمانية ترى في توجهات العدالة والتنمية التي تسير باتجاه تأييد حقوق الشعب الفلسطيني في أنها مواقف تناقض مبادئ العلمانية التركية والحياد في الصراع العربي الإسرائيلي.[1]

ويرتبط هذا المحدد بالطبيعة المزدوجة لعملية صنع السياسة الخارجية التركية[2]، حيث أنه كلما سيطرت بيروقراطية الدولة القديمة العلمانية و التي يتحكم فيها الجيش والسلك الدبلوماسي العلماني، و قد ظل هذين القطاعين طوال الوقت حكرا على النخبة العلمانية الأتاتوركية، و نجد في المقابل النخب السياسية لحكومة العدالة و التنمية ذات المرجعية الديمقراطية المحافظة و بأبعادها الإسلامية و القومية التي نهجت نهجا مغاير

[1] رجب الباسل، دراسة: دور تركيا في القضية الفلسطينية، في الفترة من 2002–2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية) 12/08/ 2011 الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html

[2] بولنت أراس، التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا و أثرها على السياسة الخارجية، مجلة شرق نامه، القاهرة، العدد:07، 2010، الرابط الإلكتروني: <http //www.sharqnameh.net/admin/images/gallery/uploads 2/sharqnameh%2072212.pdf

في السياسة الخارجية التركية، بإعادة التوازن لمواقف تركيا و مراجعة السياسة المنحازة لإسرائيل التي كانت تنتهجها النخبة العسكرية و العلمانية، و عليه فإن هوية صانع قرارات السياسة الخارجية يعتبر أهم محددات السياسة و الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، إذا فالتوازنات بين القوى الفاعلة في عملية صنع السياسة الخارجية تنعكس تلقائيا على أدوار و مواقف تركيا تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ فكلما سيطرت النخب العسكرية و العلمانية كانت مواقف تركيا لصالح إسرائيل، غير أنه كلما سيطرت نخب العدالة و التنمية كانت مواقف تركيا أكثر توازنا إن لم نقل أنها تميل لصالح الفلسطينيين.

ينظر العلمانيون المتشددون لأي توجه تركي تجاه القضية الفلسطينية على أنه توجه إسلامي ضد علمانية الدولة، وليس توجها سياسيا يصب في خانة المصالح القومية ونمو الدور التركي الخارجي على المستوى الإقليمي والدولي؛ و تستغل هذه الأطراف التوجه الإسلامي المقاوم لحركة المقاومة الإسلامية لاتهام أردوغان بالانحياز إلى جانبها، وهو ما يتناقض مع أســـس ومبادئ الجمهورية العلمانية ومصالحها الإستراتيجية المقصود بها العلاقة مع أمريكا وإسرائيل ومنظمات اللوبي اليهودي.[1]

وقد انعكست التطورات الحاصلة داخل النظام السياسي التركي على نمط توجهات تركيا الخارجية، حيث أن المعادلة السياسية التي كانت تحكم عملية صنع السياسة التي سادت طوال العقود السابقة لم تعد كما كانت؛ و ذلك من جراء اختلال ميزان القوى داخل النظام السياسي التركي لمصلحة السلطة المدنية على حساب المؤسسة العسكرية، وقد رافق هذا التحول من الجانب العضوي تحول في الجانب الموضوعي تم بموجبه إعادة

[1] رجب الباسل، دراسة: دور تركيا في القضية الفلسطينية، في الفترة من 2002-2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية) 12/08/ 2011 الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html

تعريف تركيا لمصالحها السياسية و الأمنية، فلم تعد تركيا ترتبط بمحورية الانضمام للاتحاد الأوربي الذي كان محددا رئيسيا في صوغ العلاقات الوثيقة مع إسرائيل.[1]

لقد تمتعت السياسة الخارجية التركية بحرية و مرونة في الحركة كما لم تتمتع بها من قبل، و ذلك في ظل سيطرة حزب العدالة و التنمية على معظم مؤسسات الدولة وتراجع الدور السياسي لجنرالات الجيش التركي، و هو ما كان محددا أساسيا في تراجع العلاقات التركية الإسرائيلية، وتقدمها على صعيد العلاقات مع الدول العربية و كذا المواقف التركية مع القضية الفلسطينية.

ففي حالة النظام العلماني الشديد أو سيطرة العسكر تكون العلاقة أقوى مع إسرائيل لكنها لا تصل إلى حد التجاهل التام للحقوق الفلسطينية –إلا في فترات محدودة جدا–، كما أن ابتعاد النظام عن العلمانية المفرطة أو اقترابه الشديد من الشكل المدني، لا يصل إلى قطع العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل أو تجميد التعاون في بعض المجالات الإستراتيجية.

الفرع الثاني: المحدد الأمني.

تبنى حزب العدالة و التنمية القوة الناعمة في السياسة الخارجية، و التي لا تعتمد على التحالفات و التكتلات العسكرية، و قد أكد أوغلو على أن الأمن الوطني التركي يبدأ من خارج حدود الدولة، أي أن تركيا لن تستطيع إيجاد حلول للعديد من المشاكل المزمنة مثل أمن الحدود و التهديدات الأجنبية و الإرهاب و الجريمة العابرة للحدود، إلا إذا اتبعت سياسة الجبهة المتقدمة (Advanced Front Policy)، بما يجعل تقدم تركيا إلى الأمام أمر ضروري بهدف تعزيز أمنها،[2] و تتأسس فكرة أوغلو على أنه حين تتحرك تركيا من

[1] محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية في: سمير العطية [و آخرون]، العرب و تركيا ، مرجع سابق، ص 586.

[2] علي جلال معوض، العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص 23-24.

أجل إنهاء الصراعات بين دول المنطقة فإن ذلك من مقتضات الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يتأسس أيضا على أن دول المنطقة باتت أشبه بالبيوت الخشبية إذا شب حريق في أحدها فإنه سيمتد حتما إلى البيوت الأخرى.[1] و من هذا المنطلق جاء الانخراط التركي في إدارة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي باعتباره الصراع الأكثر أهمية في المنطقة.

الفرع الثالث: محدد القضايا الجوهرية في السياسة الخارجية التركية.

تحوي السياسة الخارجية التركية قضايا جوهرية تحظى بالأولوية لدى صانع القرار التركي، مثل قضايا الأرمن والأكراد وقبرص، وهي أيضا قضايا لا يوجد خلاف حول كلياتها مع وجود اختلافات في الرؤى حول تفاصيلها.

أ/ الدعم الإسرائيلي للأكراد شمال العراق: بعد الاحتلال الأمريكي للعراق جددت إسرائيل دعمها للأكراد بقوة، و أقامت علاقات قوية مع الحكم الذاتي الكردي و أمدته بالأسلحة، وأرسلت المئات من الخبراء العسكريين و رجال المخابرات لتدريب القوات الكردية وأجهزتها الأمنية.

وأدى الدعم العسكري الإسرائيلي إلى إضعاف موقف أنصار إسرائيل في تركيا وخصوصا المؤسسة العسكرية و قيادة الحزب الجمهوري،[2] في الدفاع عن إسرائيل والعلاقات القوية و المميزة معها، لقد كانت أخبار هذا الدعم الإسرائيلي لأكراد العراق تحتل في كثير من الأحيان عناوين الصحف التركية الكبيرة.

[1] محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 591.

[2] محمود محارب، إسرائيل و تركيا و الدول العربية الدور و المكانة و بسط النفوذ و التحالفات في: سمير العطية [و آخرون]، العرب و تركيا، مرجع سابق، ص 732.

ب/ موقف اللوبي اليهودي من المسألة الأرمينية: منذ عام 2007 نشط اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة بقوة، و نجح في الضغط على لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس لاعتبار الأحداث التي تعرض لها الأرمن ما بين سنتي 1915-1916 إبادة شعب ارتكبتها تركيا في حق الأرمن، و قد أثار ذلك سخط تركيا و زاد من توتر العلاقات بينها و بين إسرائيل.

جـــ/ مسألة شمال قبرص: منذ أن صوت القبارصة الأتراك لمصلحة مشروع الأمم المتحدة القاضي بإعادة توحيد قبرص، حيث رفضت إسرائيل الاستجابة لطلبات تركيا بإنهاء الحظر على شمال قبرص، كما فعلت أوربا في حين رقى مؤتمر الدول الإسلامية تعامله مع شمال قبرص و اعتبرها دولة كاملة.[1]

الفرع الرابع: المحدد الأمريكي.

ويرى البعض أن الإستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما قائمة على أن تكون تركيا حصان تروادة لسياساته فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتي تقوم على شقين: الخطاب السياسي الودي، والمضمون السياسي القائم على استمرارية الهيمنة، وتحويلها إلى "هيمنة ناعمة" بعد إخفاق عسكرتها.

فالإدارة الأمريكية لا ترفض الدور التركي في القضية الفلسطينية؛ لأنها تعلم أن هناك سقفا أو خطا أحمر لن تتجاوزه تركيا في علاقتها بالغرب أو إسرائيل، في حين سقف إيران في التعامل مع القضية أعلى كثيرا من تركيا، و على هذا الأساس تريد الولايات المتحدة بديلا إسلاميا معتدلا يجذب حماس نحو الاعتدال في مواجهة نفوذ إيراني الذي يهدد أمن إسرائيل، فـــ"الولايات المتحدة باتت مدركة للصعوبات التي تواجهها في

[1] محمود محارب، المرجع نفسه، ص ص 736-737.

المنطقة، وترى في تركيا احتياطاً استراتيجيا يمكن الركون إليه ليشكل عامل استقرار وحاجة ملحة في الأزمات المعقدة".[1]

الفرع الخامس: علاقات تركيا بالاتحاد الأوربي.

أصبح سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي دورا في تسهيل اتخاذ الحكومة التركية مواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية انسجاما مع سياسة الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية، و بهذا ساهمت العلاقات مع الاتحاد الأوربي في أن تكون محددا لمواقف وأدوار تركيا تجاه القضية الفلسطينية، من خلال إحداث إصلاحات دستورية ديمقراطية حدّت تدريجا من قوة الجيش التركي على التأثير من أجل تطوير علاقات تحالفية مع إسرائيل، و هو ما سمح بمساحة أكبر لحزب العدالة و التنمية من أجل اتخاذ مواقف أكثر اتزانا بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ في المقابل نجد أن الرغبة الملحة لتركيا في الانضمام للإتحاد الأوربي موقوفة على موقفها المؤيد لإسرائيل، و الذي يعتبر أحد بواباتها للنادي الأوربي.

الفرع السادس: الموقف العربي والفلسطيني.

في مقابل ضعف و انكماش الدور العربي كان موقف الأنظمة العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بصفة خاصة بين خيارين، وهما دور إيراني قوي ومتصاعد وممتد في المنطقة، ودور تركي صاعد ويسعى لاحتلال أكبر قدر من المساحات الشاغرة التي تركتها القوى العربية التقليدية بعد انكماشها خلال العقد الأخير بدلا من أن تحتلها إيران، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الدور التركي في نظر الأنظمة يصب داخليا في مصلحة

[1] رجب الباسل، دراسة: دور تركيا في القضية الفلسطينية، في الفترة من 2002–2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية) 12/08/ 2011 الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html

القوى السياسية الإسلامية التي ترى أن العدالة والتنمية هو أحد صور التعبير عن تلك القوى.

وباعتبار أن الدور التركي محدود الفاعلية لن يصبح ذا نتيجة إلاّ إذا سانده فعل عربي إسلامي جاد؛ لأنّ منطق الأمور محكوم لموازين القوى، و لقد جاء التأكيد الرسمي التركي على أن التحرك التركي في غزة تحديداً، لا يمكن له أن يتجاوز لعوامل مختلفة الدور المصري، وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان أحمد داود أوغلو: "إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري".[1]

المطلب الثاني: توجه وسلوك تركيا تجاه فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.

بعد انتفاضة الأقصى الثانية وتشكل واقع مغاير لما كان عليه الوضع سابقا، وجدت حماس نفسها أمام ثلاث خيارات، الخيار الأول أن ترضخ لهذا الواقع و تستجيب لكل مطالبه، و أولها طبعا و كما هو معروف نزع سلاح المقاومة، و التخلي عن برنامج المقاومة، إلى آخر قائمة الشروط التي عرفت فيهما بعد بشروط الرباعية الدولية. والخيار الثاني هو أن تتحاشى هذا الواقع و تتجنبه و كأنه لا يعنيها في شيء و هذا أيضا له سلبياته. أما الخيار الثالث فهو أن تنقلب على هذا الواقع بكل ما يعنيه هذا الانقلاب من الوصول إلى فتنة داخلية حقيقية و سفك للدم الفلسطيني، و أمام هذه الخيارات الصعبة، اختارت حماس بديلا آخرا، و هو أن تحاول التأثير في هذا الواقع القائم من خلال الدخول فيه بصورة سلمية و ديمقراطية على قاعدة و هدف التأثير في هذا الواقع، بحيث يعود لينسجم مع المشروع الوطني الفلسطيني، و الحفاظ على الثوابت الفلسطينية و العمل على إنجاز حقوق الشعب الفلسطيني، و لذلك كان قرارها أن تشارك في انتخابات المجلس التشريعي في 25 جانفي 2006.

[1] رجب الباسل، دراسة: دور تركيا في القضية الفلسطينية، في الفترة من 2002–2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية) 12/08/ 2011 الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html

والسبب الآخر الذي دعا حماس أن تدخل الانتخابات هو أن هذه السلطة التي مضى على نشأتها أكثر من عشر سنوات قد استشرى الفساد في جميع نواحيها الإدارية، هذه الحالة من التساؤل انتقلت إلى عامة الشعب الفلسطيني بحيث تحولت إلى ضغط من القواعد الشعبية على قيادة حركة حماس بأنه لا يجوز لحركة كبيرة و متسعة و نامية مثل حركة حماس أن تنأى بنفسها عن إصلاح هذا الفساد و هذا الوضع.[1]

رفضت إسرائيل في البداية مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية إلا بعد تطويعها و نزع أسلحتها، كانت حماس خيارا شعبيا غير مرغوب فيه إسرائيليا و أمريكيا و أوربيا، و عند العديد من البلدان العربية، و لقد شكلت حماس في الساحة السياسية معضلة "المخاطر المزدوجة"، إذْ تستطيع إذا ما أريد تجاهلها أن تتابع الانتفاضة و تعطل مسار التسوية السلمية و تنتقص من شرعيتها، كما يحتمل أن تفوز بالانتخابات إذا دخلتها وبالتالي تكسب شرعية سياسية و شعبية و تزيد الوضع تعقيدا.[2]

فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة في 25 جانفي 2006 بعد سنوات من سيطرت حركة فتح على السلطة، إذ لم تحقق حركة حماس انتصارها الكاسح في أماكنها المعروفة، بل في رام الله معقل حركة فتح، و لم يعط هذا الفوز لحماس شرعية سياسية شعبية فقط، بل أعطى للمقاومة كلها شرعية إضافية، و هي شرعية صناديق الانتخابات، و قد و صفت نتائج

[1] محسن محمد صالح [محررا]، قراءات نقدية في تجربة حماس و حكومتها 2006-2007، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت،2007، ص 19.

[2] محسن محمد صالح [محررا]، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، مرجع سابق، ص ص 77-78. المصدر:
http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/STR_2006/STR2006_all.pdf

الانتخابات بأنها زلزال سياسي على جميع مستويات حتى إن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وصف هذا الفوز قائلا: "فوجئنا جميعا من حجم انتصار حماس.[1]

وقد كشف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يومين بعد ذلك أنه بحث مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف في مبادرة مشتركة يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دوراً فيها ينطوي على نوع من الوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين، و قال أردوغان: "إن لب الاتصالات والمبادرات يقوم على الشرح لحماس بأن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية، وأنه على إسرائيل ألا تقول أنها لن تعترف بنتيجة الانتخابات، أو بحماس في الحكومة".[2]

وعلى الرغم من نزاهة و ديمقراطية هذه الانتخابات، فقد رفضت إسرائيل بشدة فوز حماس كونها ليست عضوا في منظمة التحرير الفلسطينية، و لا تعترف بالاتفاقيات التي عقدتها، و لا تعترف بإسرائيل، و بالتالي يكون فوزها خروجا عن قواعد اللعبة الإسرائيلية و الأمريكية؛ و قد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي وإسرائيل عزلة على الحركة، وقطعت المساعدات عن الشعب الفلسطيني، وسط إجماع الأطراف الإقليمية والدولية على ضرورة تخلي حركة حماس عن "العنف" والاعتراف بإسرائيل؛ لكن الموقف الأبرز والمفاجئ و السريع جاء من قبل تركيا، فقد نادت تركيا بضرورة احترام خيارات الشعب الفلسطيني، والقبول بحركة حماس بالحكومة.[3] و بذلك سجلت تركيا مواقف رافضة لسياسات إسرائيل إذا بدأت الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي في مناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها لدفع حماس للاعتراف بإسرائيل، أما تركيا فقد نظرت لفوز حماس بطريقة مختلفة، و فضلت التعامل معها بدبلوماسية استباقا للمشاكل

[1] مصطفى إبراهيم سلمان و ضاري سرحان الحمداني، تركيا وتطورات القضية الفلسطينية، ص 280، المصدر:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9398

[2] محسن صالح [محررا]، تركيا و القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 39.

[3] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا تعرب عن أسفها لموقف إسرائيل من زيارة مشعل، الموقع الإلكتروني:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=187&a=2017

المحتملة حيث قال المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية التركية: "إن على جميع الأطراف المعنية احترام نتيجة الانتخابات الديمقراطية، و أن أي محاولة من جهات خارجية فاعلة لإضعاف النظام المنتخب حديثا بفرض تدابير اقتصادية ضد الإدارة الفلسطينية ستكون ضد مبادئ الديمقراطية".[1]

في البداية كانت الولايات المتحدة و من خلالها إسرائيل و كل المناوئين لحماس يحبذون دخول حماس للانتخابات و فشلها فيها، و بذلك تكون حماس في وضع الأقلية التي يجب عليها أن تحترم رغبة الأغلبية، و هذا ما سيقوي محمود عباس و ستعطيه مبررات للمضي قدما في نزع أسلحة حركات المقاومة بما فيها حماس؛ و لقد أعلن نتنياهو في أفريل 2005 أن: "واشنطن و تل أبيب لا تريدان وصول حماس للسلطة حتى ولو تم ذلك عبر الانتخابات التشريعية". و قال شمعون بيريز: "إذا فازت حماس فإن ذلك سيكون نهاية عملية السلام"، و صرح أولمرت قبيل الانتخابات: "إن إسرائيل لن تقبل أن تكون حماس جزء من اللعبة السياسية".[2]

وقد شرحت ليفني في 19 جانفي 2006 كيف أن إسرائيل سعت لإقناع قادة دول الغرب بخطورة إجراء الانتخابات قبل أن يتم تفكيك التنظيمات المسلحة، و كيف أن عباس تمكن من إقناعهم في المقابل بأن الانتخابات ضرورية حتى يتمكن من محاربة الإرهاب والفوضى، و حسب ليفني فإن هؤلاء القادة تعهدوا لإسرائيل بالتخلي عن دعم السلطة الفلسطينية و قطع العلاقة معها إذا لم يف عباس بوعده، و دعم إسرائيل في الخطوات التي ستتخذها لمواجهة الوضع الجديد.

[1] مروان عوني كامل، الإستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، المجلد:03، السنة: 03، العدد: 12، ص 217.

[2] محسن صالح [محررا]، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 78.

وبعد الإعلان عن النتائج و فوز حماس اعتبر بوغال شتاينتس رئيس لجنة الشؤون الخارجية و الأمن في الكنيست أن نتائج الانتخابات الفلسطينية تحدث زلزالا سياسيا، وتدل على فشل إسرائيل بسماحها لحماس بالمشاركة في الانتخابات.[1]

قررت إسرائيل مقاطعة الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها حماس، إلا إذا اعترفت بإسرائيل و نبذت العنف و الإرهاب و نزعت أسلحة المنظمات الإرهابية، و وافقت على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، و أصبحت هذه المطالب هي نفسها مطالب الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، روسيا و الأمم المتحدة)، للتعامل مع الحكومة الفلسطينية.[2]

وقد حافظت إسرائيل على خيط اتصالها مع محمود عباس و منحته حرية الحركة، و ضغطت عليه من أجل إسقاط حكومة حماس، و إجراء انتخابات جديدة، و قد طالب أولمرت عباس بمزيد من الحزم و العمل على إسقاط الحكومة، و عبر عن أمله في أن تقوم أمريكا و دول عربية معتدلة بدعم القوى المعتدلة في المجتمع الفلسطيني التي يقودها عباس، من أجل استعادة الحكم و خلق ظروف لبدء حوار مثمر مع إسرائيل.[3] و في 20 ماي 2006 دعت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني عباس لإعلان عن انتخابات جديدة أو إجراء استفتاء شعبي لاستبدال حكومة حماس.[4]

وإن جاء فوز حماس بأغلبية نيابية مريحة قادرة على أن تشكل الحكومة بنفسها، إلا أنها كانت منذ البداية تحرص على أن تشكل هذه الحكومة من خلال أوسع قاعدة شعبية، و أن تضم كل الفصائل و الكتل النيابية، و لكن هذا المسعى مع الأسف لم ينجح ليس بسبب موقف حركة حماس، و إنما بسبب موقف أخر تبناه التيار السلطوي في حركة

[1] محسن صالح [محررا]، المرجع نفسه، ص 79.

[2] محسن صالح [محررا]، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع، ص 80.

[3] محسن صالح [محررا]، سابق المرجع نفسه، ص 81.

[4] محسن صالح [محررا]، المرجع نفسه، ص 82.

فتح و الذي رفع في حينها شعار: "من العار على فتح أن تشارك في حكومة ترأسها حماس"؛ ولكن الأمر لم يقتصر على هذا و إنما كانت هناك تدخلات خارجية بالضغط على بعض الأطراف الفلسطينية بعدم المشاركة في حكومة حماس، ذلك أن هذا الفوز الذي كسبته حماس في الانتخابات جاء مفاجئا لكل المراقبين سواء كانوا محليين أو إقليميين أو دوليين.

وقد نوه أردوغان بمناشدة حماس لفتح، ودعوتها للمشاركة في الائتلاف، ووصفها بأنها أمر مهم جدا و حدث غير عادي نظرا لأن حماس حصلت على ما يكفي من المقاعد لتشكيل الحكومة، لو أرادت ذلك، و قال إن التوصل إلى ائتلاف مع فتح سيكون مهما للغاية.[1]

شملت محاولة إسقاط حكومة حماس حملة اعتقالات استهدفت وزراءها و نوابها إثر عملية "الوهم المتبدد" حيث اعتقلت إسرائيل 28 نائبا و وزيرا خلال أربعة أيام، وتابعت عملية الاعتقال حتى بلغ عددهم 40 نائبا و وزيرا.[2]

وفي محاولة منه للعب دور في تقريب وجهات النظر بين حماس و إسرائيل قال أردوغان، ينبغي على حماس أن تعيد النظر في مسألة اعترافها بإسرائيل مقابل أن تحترم إسرائيل نتائج الانتخابات، و اقترحت تركيا وساطتها بين حماس و إسرائيل، كما دعا وزير العدل التركي بصفته المتحدث باسم الحكومة التركية إلى ضرورة التحلي ببرودة الأعصاب و الصبر و عدم الشروع في إصدار أحكام مسبقة على فوز حماس، إلا أن مسعى الوساطة الذي أرادت تركيا القيام به قد اصطدم بعدم تقديم تنازل من أي طرف، فحماس من جهتها لا تريد أن تعترف بإسرائيل، و غير مستعدة للتخلي عن نهج المقاومة أو نزع سلاحها، في المقابل فإن إسرائيل تعتبر حماس منظمة إرهابية، و هي لا تريد أن

[1] محسن صالح [محررا]، تركيا و القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 40.

[2] محسن صالح [محررا]، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 83.

تعترف بنتائج الانتخابات، و غير مستعدة للتعامل مع حكومة حماس ما لم تعترف حماس بإسرائيل و تنزع سلاحها، و تلتزم باتفاقيات السلام مع إسرائيل.[1]

ووفقا لدوائر القرار التركية، فإن حماس كانت تبحث عن حلفاء في الشرق الأوسط لوضع حد لعمليات الحصار الاقتصادية والسياسية التي تواجهها من النظام الدولي، وفي مثل هذا الوضع، وبدون تدخل تركيا فسيكون مدخل حماس الوحيد والممكن للشرق الأوسط هو محور إيران–سوريا –حزب الله، و يؤكد هذا التصور دعوة الزعيم الديني الإيراني علي خامينئي قيادة حماس إلى طهران؛ وهكذا تعد دبلوماسية تركيا مع حماس تطورا جديدا، حيث لا يوجد مثال آخر على تدخل تركي يضاهي التدخل في القضية الفلسطينية، و بهذا المستوى من التعقيد، و الذي ينطوي على تدخل في التحالفات الإقليمية والدبلوماسية في مواجهة الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي.[2]

قررت حكومة العدالة و التنمية و بعد تردد و حتى قبل تكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الجديدة دعوة وفد من حماس برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة لزيارة أنقرة في 16 فيفري 2006، على الرغم من وجود فريقا رافضا للزيارة في أوساط الخارجية التركية، و بذلك كانت تركيا أول محطة دولية تستقبل حركة حماس بعد الفوز في الانتخابات، و قد كانت هذه الزيارة مثمرة للحكومة التركية، حيث وفرت فرصة مهمة لتعزيز دورها كلاعب سياسي أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط.[3]

وشمل اعتراض مسؤولي الخارجية شخصية مشعل نفسه بحجة أنه لم يشارك في الانتخابات، وليس نائبا في المجلس التشريعي أو مسؤولا في الحكومة داعين إلى الانتظار

---

[1] مصطفى إبراهيم سلمان و ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص 281.

[2] بولنت أراس، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

[3] لقمان عمر محمود النعيمي، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية و انعكاساتها على العلاقات التركية –الإسرائيلية 2002–2011، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،، ص 31، المصدر:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=34738

إلى ما بعد تشكيل الحكومة بصفة رسمية، و كحل وسيط بين رئاسة الوزراء المتحمسة للزيارة و بيروقراطيي الخارجية الممتعضين منها، تم الاتفاق على إبقاء الزيارة غير رسمية، و إخراجها من خلال دعوة حزبية تحاشيا لردود الأفعال الدولية التي لم يعمل مسبقا على تفاديها عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة، إذ أبلغت واشنطن و تل أبيب بالمبادرة التركية قبل ستة ساعات فقط من وصول وفد حماس إلى تركيا؛ و شملت اللقاءات مسؤولي في وزارة الخارجية قبل اللقاء الحزبي مع وزير الخارجية عبد الله غول نيابة عن أردوغان الذي تعرض لضغوط من رئاسة الجمهورية و مسؤولي الخارجية، لئلا تظهر تركيا في صورة الداعم لسياسات حماس، كما تعرض لضغوط قوية من واشنطن، بالإضافة إلى تقدير ذاتي من قادة العدالة و التنمية بأن حماس ليست على استعداد لتقديم تنازلات حتى لأردوغان نفسه.[1]

إن برنامج الزيارة الذي كان قد أعلن قبل ساعات قليلة من وصول مشعل لم يلتزم به من جانبي الحكومة التركية فاللقاء المقرر مع رئيس الوزراء لم يتم و اللقاء مع وزير الخارجية غول لم يتم في مقر وزارة الخارجية، بل في مقر حزب العدالة و التنمية في أنقرة، ثم إن المؤتمر الصحفي الذي عقده مشعل لم يشارك فيه أحد من مسؤولي حزب العدالة و التنمية كما أزيلت كل الشعارات التي تشير إلى أن المؤتمر الصحفي يقع في مقر العدالة و التنمية.[2]

ودافع أردوغان عن استقبال بلاده لوفد حماس، وقال: "إن أنقرة تسعى لدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط"، مضيفاً أن: "تركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج"، مشدداً على خبرة تركيا التاريخية في حكم المنطقة على مدى قرون في ظل الدولة العثمانية، وأشار أردوغان إلى أن المسئولين الأتراك أوضحوا لوفد حماس موقف المجتمع الدولي

[1] محسن صالح (محررا)، تركيا و القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ص 40-41.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 179.

بشأن ضرورة التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل، وقال: "لقد وجهنا الرسالة الصحيحة في الوقت المناسب".[1]

واعتبرت وزارة الخارجية التركية أن الزيارة عبارة عن خطوة أولى على طريق التواصل بين حماس و أنقرة، التي ترى أن دورها كداعم للديمقراطية في المنطقة يملي عليها إعطاء الحركة الفلسطينية فرصة طالما أنها جاءت للسلطة من خلال انتخابات شفافة و ديمقراطية، دون أن تعتبر أن هذه الفرصة هي مباركة لسياسات حماس خصوصا العسكرية؛ و سعت حركة حماس إلى التخفيف من وطأة الوضع و قال المتحدث باسم كتلة التغيير و الإصلاح في الضفة الغربية خالد سليمان: "إننا لا نستغرب هذا الموقف فربما يريد أردوغان أن يتعامل مع رئيس الحكومة الفلسطينية بشكل رسمي و هو ما قد يتم في الأيام المقبلة بعد تشكيل الحكومة.[2]

ومع ذلك شكلت هذه الزيارة خطوة ايجابية لكسر الحصار الدولي والإسرائيلي على حماس، وأرادت تركيا من خلالها أن توصل العديد من الرسائل لحركة حماس، وكذلك للمجتمع الدولي منها: مطالبة تركيا لحركة حماس بإعلان اعترافها بإسرائيل ونبذ العنف قبل التفاوض معها، وهذا ما أكد عليه رجب طيب أردوغان بقوله: "إن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة بهذه العملية.... إنه على الإخوة في حماس أن يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي"، وهذا ما لم تقبله حماس؛ أما على صعيد المجتمع الدولي فقد أرادت تركيا أن ترسل ما معناه أنه من الضروري التعامل مع حركة حماس التي جاءت بناء على انتخابات ديمقراطية ونزيهة، والتي وصفها أحمد داوود أوغلو قائلا: "إن الانتخابات الفلسطينية الوحيدة النزيهة في المنطقة، و التي لم تُقبل

[1] محسن صالح (محررا)، تركيا و القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 40.

[2] محسن صالح (محررا)، تركيا و القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 41.

نتائجها"، و على الرغم من أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتائج بفعل تمسك كل طرف بمواقفه، إلا أنها فتحت قناة تواصل بين تركيا وحركة حماس.[1]

من الواضح أن خطوة استقبال مشعل في أنقرة حملت انتقادات كثيرة على حزب العدالة و التنمية من جانب معارضيه داخل تركيا و إسرائيل و الغرب، و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أساءت طريقة استقبال مشعل في أنقرة إلى حكومة أردوغان قبل أي طرف آخر، إذ أظهرتها أنها متمردة و ضعيفة، بل و حتى غير ممسكة بزمام الأمور في الداخل لدرجة تجعلها غير قادرة على تحمل مسؤولية مثل هذه الزيارة، فيما كانت موسكو و طهران تستقبلان مشعل بصورة رسمية، وعلى أعلى المستويات؛ كما أن طريقة الاستقبال تظهر حماس كما لو أنها لا تمتلك الشرعية، و في هذا إساءة إلى نتائج الانتخابات الديمقراطية و إلى حماس نفسها؛ في المقابل إن مجرد حصول الزيارة في ذروة محاولات إسرائيل و الغرب تجديد العزلة على حماس، كانت خطوة مهمة جدا لكسر هذه العزلة فالرسالة التركية وصلت مؤكدة أنه لا مناص من الاعتراف بنتائج الانتخابات الديمقراطية.[2]

فداخليًا كان هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى الحكومة التركية من بعض الأحزاب المعارضة؛ حيث قال دنيز بايكال (Denis Baykal) زعيم حزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض: "إن زيارة وفد حماس يمكن أن يضر كثيرًا بصورة تركيا، وتعود إلى التشكيك بتصميم تركيا على محاربة العنف والإرهاب"،[3] إضافة إلى ذلك فقد وجهت أبرز الصحف التركية انتقادات لهذه الزيارة، و ذهبت غالبية الصحف التركية للمقارنة بين حركة حماس وحزب العمال الكردستاني الذي يعتبر حزبًا إرهابيًا في تركيا

[1] سمر محمود محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002–2010)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2012، ص ص 52–53.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 179.

[3] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا تعرب عن أسفها لموقف إسرائيل من زيارة مشعل،(صفحة الكترونية)، مرجع سابق.

والعالم، منسجمة في ذلك مع الموقف الإسرائيلي من الزيارة عندما قارن دعوة خالد مشعل لتركيا بدعوة إسرائيل لعبد الله أوجلان لزيارتها.

رغم الانتقادات إلا أن الزيارة التي كانت برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس جاءت مثمرة للطرفين، فأنقرة بحسب مشعل كانت أول محطة دولية تستقبل الحركة بعد الانتخابات الفلسطينية، فيما وفرت هذه المبادرة لتركيا فرصة مهمة لتعزيز دورها أساسي و مؤثر في الشرق الأوسط.[1]

تركيا لا تعتبر حركة حماس "إرهابية"، هذا ما أكد عليه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان من خلال إبلاغه الولايات المتحدة الأمريكية بأن تركيا لا تقبل أن تصنف الحركة على أنها حركة "إرهابية"، واعتبرها "حركة مقاومة تدافع عن أراضيها" وأن أعضائها معتقلون في السجون الإسرائيلية، مع أنهم فازوا بانتخابات ديمقراطية وحرموا من حقهم في الحكم".

وتستند تركيا في قبولها لحركة حماس بإعلان الحركة عن احترامها لما وقعته منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقيات والمبادرة العربية للسلام، حيث ترى تركيا أن الدول الإقليمية والدولية لو أدركت ذلك لأمكن قيام دولة فلسطينية بحدود عام 1967.[2]

ترى تركيا ضرورة إعطاء حركة حماس نفس الفرصة التي حصلت عليها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية و ياسر عرفات، حيث كانت إسرائيل تعتبرهم "إرهابيين"، وأكد على ذلك أردوغان بقوله: "قالوا بالأمس إن ياسر عرفات إرهابي، نفس ياسر عرفات فيما بعد أعطوه جائزة نوبل للسلام"،[3] و أنه من الضروري إشراك حركة حماس

[1] محسن صالح (محررا)، تركيا و القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 40.

[2] سمر محمود محمد حسان، مرجع سابق، ص 55.

[3] احمد منصور، "مقابلة مع رجب طيب أردوغان"، برنامج بلا حدود، بتاريخ:2011/01/12، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني: http://aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPage

بالعملية السلمية، حتى لو لم تفز بالانتخابات، انطلاقًا من ضرورة إشراك جميع القوى الفاعلة لتحقيق الأمن والاستقرار، على اعتبار أن حركة حماس من أبرز القوى الفاعلة في فلسطين و منطقة الشرق الأوسط، هذا ما أكد عليه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من خلال إبلاغه رئيس الرباعية الدولية توني بلير حين قال: "بأن الطاولة التي لا تجلس عليها حماس لن يخرج منها أي سلام".[1]

وبناء على هذا الواقع الجديد تعزز التصور الإسرائيلي بعدم وجود شريك فلسطيني يتفق معها، وأن المفاوضات غير مجدية مع وجود حماس في السلطة، و عليه بادرت إسرائيل بفرض سلسلة من الضغوط والإجراءات العقابية (الاقتصادية والعسكرية) وتحالفت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، وكندا، واليابان، فضلا عن بعض الدول العربية مع إسرائيل، من أجل إخضاع (حماس) للشروط الإسرائيلية، وقد خلفت سياسة الحصار الإسرائيلي نتائج كارثية على الفلسطينيين.[2]

كما انتقد أردوغان في 21 فيفري 2006 استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس، معتبرًا أن ذلك سيخلق ديمقراطية مقيدة ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني، و أشار أردوغان إلى مناشدة حماس لفتح، و دعوتها للمشاركة في تشكيل الحكومة، و وصفها بأنها حدث غير عادي، نظرا لأن حماس حصلت على ما يكفي من المقاعد لتأليف الحكومة منفردة، و قال: "إن التوصل إلى ائتلاف مع فتح سيكون مهم للغاية".[3]

لقد أدت الضغوط والانتقادات المتعددة الداخلية والخارجية التي تعرضت لها حكومة العدالة و التنمية إلى تقليص و عرقلة تحركاتها تجاه حكومة إسماعيل هنية، وهو

[1] احمد منصور، "مقابلة مع رجب طيب أردوغان"، مرجع سابق.

[2] مصطفى إبراهيم سلمان و ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص 282.

[3] محسن صالح (محررا)، تركيا و القضية الفلسطينية، مرج سابق، ص ص 39-40.

ما أدى إلى عدم توجيه الدعوة له رغم صفته الرسمية منذ تكليفه برئاسة الحكومة في 21 فيفري 2006،[1] أما تفسير ذلك فقد يكون في الرغبة في عدم استعداء واشنطن وإسرائيل على سلطة العدالة و التنمية، خصوصا بعد أن ظهرت ردود الأفعال الشديدة على زيارة مشعل، و أخذ تطبيق الحصار على حكومة حماس مجراه.

فموقف حكومة أردوغان في عدم دعوة هنية إلى أنقرة كان مساعدا للرئيس التركي أحمد نجدت سيزر للقيام بسابقة خطيرة و سلبية تجاه الشعب الفلسطيني عندما زار فلسطين و الأراضي المحتلة في 07-08 جوان 2006، و التقى رئيس السلطة محمود عباس من دون أن يلتقي رئيس الحكومة إسماعيل هنية، و هذا راجع إلى حساسية سيزار تجاه التيارات الإسلامية، و لاسيما داخل تركيا بما فيها حزب العدالة و التنمية، ويعتبر سيزر حركة حماس منظمة إرهابية تستهدف المدنيين، و هذا يستدعي منه من باب أولي معاملة إسرائيل بالمثل التي تمارس **إرهاب الدولة.**

إن زيارة سيزر من دون التقائه مع هنية شكلت إساءة لخيار الشعب الفلسطيني وللديمقراطية الفلسطينية و لصورة تركيا، إذا كانت تبحث عن موطئ قدم و ثقة لدى الشعب الفلسطيني تحديدا و الشعوب العربية عموما، فعدم استقبال حكومة العدالة والتنمية لهنية هو الوجه الآخر لعدم التقاء سيزر معه.[2] و هذا ما يجعل تركيا في ذلك الوقت بمختلف أجنحتها لا توفر الشروط الموضوعية كطرف محايد قابل لممارسة دور الوساطة، **حيث يبقى المتغير الأمريكي الإسرائيلي عامل محدد لمبادرات للتحركات التركي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.**[3]

[1] معوض ، الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة و التنمية 2002-2010، مرجع سابق، ص 12.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص ص 181-182.

[3] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مرجع سابق، ص314.

وبذلك فإن تركيا بمختلف أجنحتها لا توفر، كما أظهرت التطورات، الشروط الموضوعية كطرف محايد قابل لممارسة دور مؤثر وفاعل؛ ولا يزال العامل الأمريكي-الإسرائيلي أساسيا في تحديد أسقف التحركات التركية على الأقل في المسألة الفلسطينية.

لا يشك أحد في صدق نوايا قادة حزب العدالة و التنمية تجاه دعم قضية الشعب الفلسطيني، و هم انطلقوا منذ تسلمهم السلطة في محاولة تجسيد هذا الهدف بأكثر من وسيلة مباشرة أو غير مباشرة؛ لكن الضغوطات التي واجهوها من أكثر من جهة أظهرت أنهم دون تجسيد هذه النوايا، لوجود العديد من الصعوبات؛ و قد وضعتهم هذه الضغوط بين خيار المضي في قناعاتهم و تحمل المسؤولية ذلك إلى النهاية مهما كان ثمن ذلك، وإما الانكفاء في انتظار ظروف أكثر مواءمة، وعلى ذلك فإن القناعة السائدة أن التغيير في السياسات التركية الداخلية و الخارجية يحتاج إلى وقت طويل، وأن الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية والبالغة خمس سنوات غير كافية لاستكمال التغيير، وأن الحزب يحتاج لولاية ثانية وثالثة من أجل نجاح مساعيه.

إذا كان بإمكان تركيا العدالة و التنمية القيام بجهود تعكس التزاما أكبر وأقوى بقضية الشعب الفلسطيني، فمن الضروري في الوقت نفسه تفهم الظروف التاريخية والسياسية التي ورثها حزب العدالة و التنمية، و إدراك المعادلات الداخلية التي لا تتيح حرية حركة كاملة للحكومة المنتخبة تجاه المؤسسات القائمة.[1]

بالفعل لقد حاولت تركيا أن تستغل بوابة حماس للدخول عبرها إلى دور مؤثر في الشرق الأوسط، لذا أدت دورا مزدوجا على خطى حماس و إسرائيل، و هو ما لا يمتلكه أي طرف آخر في العالم، و هو بدون شك ميزة لتركيا و لدورها، لكن المسعى التركي اصطدم بعدم تقديم أي تنازل من أي طرف، فلا حماس قبلت بذلك بدون أي مكاسب

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 184.

للقضية الفلسطينية، ولا إسرائيل و واشنطن أعطتا أي إشارة أجنبية إذا تراجعت حماس عن خطابها السياسي؛ حيث تعرضت تركيا لضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حتى لا تحصل زيارة خالد مشعل، و تعرضت لضغوط أيضا من أجل إبلاغه بالرسالة المناسبة، و تعرضت لضغوط بعد انتهاء الزيارة التي لم تؤتي أكلها إسرائيليا وأمريكيا مما استوجب شن حملة مضادة ضد توجهات حكومة العدالة والتمنية.[1]

وقف الدور التركي عند هذا الحد، في ظل عدم استعداد واشنطن لترتيبات تدفع نحو التسوية ربما لاعتبارات إقليمية متصلة بالأجندة الأمريكية، في الواقع أن السلوك التركي بعد الزيارة كان مختلفا عما قبله، فأصبحت الحركة التركية سواء من حكومة أردوغان أو من المؤسسات التركية الأخرى أكثر حذرا تجاه الحكومة الفلسطينية برئاسة حركة حماس؛ لم تنقطع الاتصالات بين حماس و الحكومة التركية فقد اتصل أردوغان برئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية تليفونيا أكثر من مرة، و استمرت الحكومة التركية في استثمار علاقتها بحركة حماس من أجل النفاذ أو الحضور في المنطقة.[2]

المطلب الثالث: موقف تركيا من اتفاق مكة ومساعيها في تحقيق المصالحة الفلسطينية.

عمِلت الدبلوماسية التركية منذ انخراطها في القضية الفلسطينية على أكثر من ملف، لكنها قدّمت جهدا معتبرا في إطار المصالحة الفلسطينية فهي تعتقد بضرورة مشاركة حماس في العملية السياسية، و هذا مرتبط بالمصالحة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس و حماس و هي تعمل على هذا الخط منذ بدأ الأزمة بين الطرفين وحتى الآن، سيما و أنها تقف على مسافة واحدة من عباس و حماس.

[1] محمد نور الدين، تركيا الصيغة و الدور، مرجع سابق، 312.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 180.

في ظل تواصل الحصار الذي فرضته إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي و متابعة الرئاسة الفلسطينية أسلوب الضغط السياسي على حكومة هنية الأولى، و قد راحت تهدد باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي حينا و إلى الانتخابات المبكرة حينا آخرا، بحجة الحاجة إلى حكومة فلسطينية أخرى من النوع الذي يتيح فك الحصار من خلالها تشكل حكومة جديدة تستجيب لشروط الرباعية الدولية.

بدأ الصراع بين الحكومة و الرئيس حتى قبل تولي الحكومة مقاليد الحكم، حيث أن المجلس التشريعي السابق الذي تمتعت فيه فتح بالأغلبية عقد جلسة بعد ظهور نتائج الانتخابات أخذ فيها عدد من القرارات والتعديلات الدستورية التي استهدفت تعزيز سلطات الرئيس، وإضعاف الحكومة والمجلس التشريعي الجديد، وهذا ما عدّته حركة حماس "انقلاب أبيض، وفساء دستوري".[1] كما أصدر الرئيس مرسوما يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت الإشراف المباشر للرئيس، وعلى الصعيد الأمني أصدر مرسوما بتأسيس هيئة خاصة لإدارة المعابر برئاسة الوزير السابق و عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح صائب عريقات، و بذلك وضع معبر رفح تحت سيطرة الرئاسة وأصدر مرسوما آخر بتعيين قائد الأمن الوقائي السابق رشيد أبو شباك مديرا للأمن الداخلي، و يكون بذلك مشرفا على الأمن الوقائي و الدفاع المدني و الشرطة، وهي الأجهزة التي كانت سابقا تابعة لوزارة الداخلية، كما عين سليمان حلّس مديرا لجهاز الأمن الوطني، و بذلك أحكم الرئيس سلطته على كل الأجهزة الأمنية.

غير أن نقطة التصعيد في الخلاف حول الصلاحيات بين الرئيس و الحكومة جاءت عندما أصدر وزير الداخلية سعيد صيام قرارا بتشكيل قوة أمنية تابعة لوزير الداخلية تحت اسم "القوة التنفيذية" و يرجع السبب الرئيسي في تشكيل هذه القوة إلى التدهور المتزايد في الحالة الأمنية لاسيما في قطاع غزة، و فقدان وزير الداخلية سلطاته المفترضة على

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 35.

الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، و ما إن أعلن عن تشكيل القوة التنفيذية حتى أصدر الرئيس قرارا يلغي قرار وزير الداخلية.[1]

بعد أيام من تشكيل القوة التنفيذية أعلن الرئيس عباس عن تشكيل قوة أمنية جديدة باسم "الحرس الرئاسي"، و أصبح من الواضح أن هناك توجها في تصعيد التوتر العسكري بين القوى الأمنية التابعة للرئيس من ناحية، و الجناح العسكري لحماس و القوة التنفيذية من ناحية أخرى، و نشرت الصحيفة الإسرائيلية هآرتس (Haaretz) بعد أسابيع قليلة من تشكيل الحرس الرئاسي تقريرا حول مخطط لزيادة كبيرة في تعداد الحرس الرئاسي، وموافقة إسرائيل على تزويده بالسلاح، و قد أشارت تقارير أخرى إلى أن مصر والأردن هما اللتان تعهدتا بإمداده بالسلاح، ويمكن القول أن الحكومة الجديدة لم تستلم صلاحياتها كاملة لا بالإشراف على أجهزة السلطة الأمنية ولا بالتحكم بديوان الموظفين، اللذين يشكلان جسم السلطة، في حين شهدت مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية سلسلة من المظاهرات و الإضرابات للمطالبة بصرف الرواتب، التي لم تستطع الحكومة توفيرها بسبب الحصار و المقاطعة، و لكن بدلا من تضامن القوى الوطنية الفلسطينية المختلفة من أجل كسر الحصار و المقاطعة تحولت مسألة الرواتب وسيلة للحشد ضد الحكومة.[2]

بدا و كأنه هناك عمل حثيث و منظم للتصعيد و دفع أجنحة فتح المسلحة إلى ساحة الصراع ضد حماس و الحكومة، و شيئا فشيئا تحول هذا التحريض إلى حوادث إطلاق نار و اشتباكات مسلحة بين فتح و حماس؛ و بين الأمن الوقائي و القوة التنفيذية، أو حتى داخل الأجهزة الأمنية ذاتها، و منذ نهاية الأسبوع الأول من ماي اندلعت اشتباكات متقطعة بين عناصر تابعة لحماس و أخرى تابعة لفتح، و ما إن قرر وزير الداخلية تشكيل ونشر

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص 35.

[2] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص ص 35- 37.

القوة التنفيذية حتى تكررت الصدامات بين عناصرها و عناصر جهاز الأمن الوقائي، والتي كان أسوأها اشتباكات مطلع شهر أكتوبر التي أدت إلى سقوط 08 قتلى ونحو 100 جريح.[1 2]

ومع بداية تطور تشكل معالم أزمة داخلية فلسطينية و بداية الصراع الفلسطيني-الفلسطيني في أواخر ديسمبر 2006 بين حركتي فتح و حماس، أعربت تركيا عن قلقها الشديد من تصاعد هذه الأزمة، و أكد وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول في 20 ديسمبر قلق بلاده من تطورات الأوضاع الفلسطينية مشددا على أهمية و ضع حد للأزمة وتماسك الجبهة الداخلية الفلسطينية في مواجهة مختلف التحديات، و ذكرت وسائل الإعلام التركي أن غول تناول خلال اتصال هاتفي أجراه مع رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنية تأزم الوضع في قطاع غزة بسبب الصدامات الداخلية داعيا إلى إنهائها بشكل فوري، و العودة بسرعة إلى طاولة المفاوضات من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، مشيرا إلى أن تشكيل مثل هذه الحكومة سوف يسهم في رفع الحظر الدولي المفروض على فلسطين، من جهته أكد هنية رغبته في الابتعاد عن مثل هذه النزاعات وتشكيل حكومة ائتلافية موحدة، كما شدد على أن المسؤولين الفلسطينيين يبذلون كل جهودهم للحيلولة دون وقوع حرب أهلية في بلادهم.[3]

وفي خضم هذا الاحتقان السياسي والأمني انزلقت الخلافات بين فتح وحماس إلى مستوى الاشتباكات المسلحة، و إزاء هذه التطورات الخطرة تدخلت وساطات عربية، وفي هذا السياق نجحت السعودية في جمع الطرفين في مكة، وتم توقيع ما يعرف "اتفاق مكة"

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، مرجع سابق، ص ص 37- 38.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007 الصفحة 23 و ما بعدها.

[3] لقمان عمر محمود النعيمي، مرجع سابق، ص 34.

في فيفري 2007؛ الذي أكد على حرمة الدم الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار أساسا وحيدا لحل الخلافات السياسية، والاتفاق بصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية.[1]

وقد رحّب رئيس الوزراء التركي ر جب طيب أردوغان باتفاق مكة، وقال في لقاء على قناة الجزيرة الفضائية في 27 مارس من السنة نفسها: "لقد شهد الموقف الفلسطيني صراعا داخليا محزنا، و بعد ذلك شاهدنا اتفاق مكة، و نحن في تركيا دعمنا بشكل كبير ما حدث في مكة"، و أضاف: "إن اتفاق مكة كان اتفاقا إيجابيا جدا، و نتمنى أن نصل إلى تشكيل حكومة وحدة فلسطينية عما قريب بعد هذا الاتفاق، و على الأقل أن يقف الصراع الداخلي في فلسطين ألا يقتل الأخ أخاه الفلسطيني، نريد أن نحصل على السلام على الأقل داخل الشارع الفلسطيني"؛ و حول جهود تركيا في التقريب بين المسؤولين في حركتي فتح و حماس قال أردوغان: "لقد التقيت مع السيد عباس، و السيد هنية و قلت لهما أننا نريد حكومة و حدة وطنية قوية و متماسكة، و من ثمة نريد لهذه الحكومة أن تكون لها علاقة جيدة مع إسرائيل و مع العالم الخارجي من أجل الحصول على نتائج إيجابية، وأنا هنا أريد أن أشكر الملك عبد الله باسم تركيا، و باسم الشعب التركي لأن اتفاق مكة اتفاق مهم، و نتائجه نتائج مهمة للغاية".[2]

وقد صرح عمر أنهون مساعد المدير العام لشؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية التركية حول اتفاق مكة، وما تبعه من الاقتتال الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح و حماس قائلا: "لقد سببت لنا هذه الحوادث التي جرت في فلسطين مؤخرا الحزن والأسى، والانقسام الفلسطيني يسبب الضرر الكبير على القضية الفلسطينية، فقد كان هناك أمل بإيجاد دولتين لشعبين تعيشان جنبا إلى جنب، و إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ولكن مع الأسف التطورات تسير بالاتجاه العكسي، وأكد على أن تركيا تقف ضد أي

[1] مصطفى إبراهيم سلمان و ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص 283.

[2] موقف أنقرة من أزمات المنطقة المتفجرة، برنامج حوار مفتوح، قناة الجزيرة الفضائية، 27 مارس 2007، متاحة على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E670C50-91E5-4E23-805C-CBAFFE8275B3.htm-

أعمال سياسية تجلب الضرر للفلسطينيين، وأضاف: "لقد فرحنا كثيرا باتفاق مكة التي جرت بين الأطراف، ونتمنى للفلسطينيين أن يجتمعوا على قاسم مشترك في أقرب وقت ممكن وتركيا جاهزة بعمل كل طاقاتها لإنجاح هذه الفكرة".[1]

لقد شكل اتفاق مكة إنجازا مهما لأنه أوقف المواجهة الدموية بين الفلسطينيين، ولأنه كرس الشراكة السياسية الفلسطينية، و لأنه أيضا قدّم دعما عربيا لمبدأ الشراكة السياسية، و لكن كل هذه الإنجازات لم تستطع أن توقف سعي القوى الأمنية للسيطرة، خصوصا قوات الأمن الوقائي بقيادة دحلان، و لا أن توقف تمردها حتى، حيث عادت المواجهات الأمنية إلى الشارع من جديد و تمت تغطيتها بحملات إعلامية تتهم الآخر دائما بأنه سبب التوتر، و قد أدى ذلك لإفشال حكومة الوحدة الوطنية أمنيا، و إلى انفجار المواجهة المسلحة التي انتهت بفرض سيطرة حكومة إسماعيل هنية على قطاع غزة بينما سيطرت الرئاسة الفلسطينية، و حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض على الضفة الغربية، ونشأت هناك حالة انقسام سياسي و جغرافي تلقتها الرئاسة الفلسطينية سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى القضاء على نتائج الانتخابات و التوجه نحو انتخابات جديدة.[2]

بعد توقيع اتفاق مكة و قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية كررت إسرائيل شروطها للتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، و هي الشروط التي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية، وقالت تسيبي ليفني (Tzipi Livni) وزيرة الخارجية الإسرائيلية إن قبول الحكومة الفلسطينية الجديدة شروط الرباعية يشكل الأساس في التعامل معها.[3]

بدأ إسماعيل هنية فور وصوله من مكة باعتباره رئيس الوزراء المكلف بموجب الاتفاق مشاوراته لتشكيل الحكومة، ثم جرت مشاورات بين حماس و فتح لبحث القضايا

---

[1] مصطفى إبراهيم سلمان و ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص 284.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 23، المصدر: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/PlsStrRep/STR2007/PSR_07_Full.pdf

[3] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص 33.

المتعلقة بأسماء وزراء الداخلية و الخارجية و نائب رئيس الوزراء، و مصير القوة التنفيذية، لكن المشاورات الرسمية بدأت يوم 16 فيفري 2007؛ حيث قدّم هنية استقالته رسميا إلى الرئيس عباس في لقاء تم بينهما في غزة، و قام عباس بإعادة تكليفه بتشكل حكومة وحدة وطنية، و بدأ هنية مشاوراته الرسمية يوم 17 فيفري 2007؛ وسلّم هنية تشكيلة حكومته إلى الرئيس عباس في 15 مارس الذي وافق عليها، ثم حازت الحكومة ثقة المجلس التشريعي في 17 مارس بغالبية 83 صوتا و حجب 03 أعضاء الثقة عنها، و قد تضمنت تشكيلة الحكومة 25 وزيرا، و قد تم تعيين عزام الأحمد (فتح) نائبا لرئيس الوزراء، و زياد أبو عمر (مستقل) وزيرا للخارجية، و هاني القواسمي (مستقل) وزيرا للداخلية، وسلام فياض (كتلة الطريق الثالث) وزيرا للمالية، و بذلك تكون حماس قد تخلت طوعا هي و حركة فتح عن كل وزارات السيادة لصالح المستقلين و الكتل البرلمانية.[1]

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية و بداية عملها ظهر أن هناك رغبة تحذو الرئيس عباس، و محمد دحلان و فريقهما في حصر الشراكة السياسية التي بلورها اتفاق مكة في إطار الحكومة برئاسة هنية فقط، و حجب هذه الشراكة عن الأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، و هذه المشكلة سيكون لها تأثير عن منصب وزير الداخلية وصلاحياته، و قد وصلت إلى حد تقديم وزير الداخلية استقالته و قد رفضها إسماعيل هنية، و لهذا أصبحت قضية وزارة الداخلية القضية المركزية التي ستقرر نجاح أو فشل حكومة الوحدة الوطنية، و التي نجاحها بدوره سيقرر نجاح أو فشل اتفاق مكة.[2]

وفي ذلك الوقت برزت ثلاث مؤشرات تدل على أن حكومة الوحدة الوطنية لن تعمّر طويلا، حيث تمثل المؤشر الأول في خطط و ضغوط أمريكية إسرائيلية تستهدف إسقاط الحكومة، خصوصا في ظل وجود طرف فلسطيني محسوب على فتح مستعد

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص ص 33-34.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 37.

للتجاوب مع المخططات الأمريكية، و قد تمثل المؤشر الثاني في عدم إبداء الرئاسة الفلسطينية و التيار الأمني النافذ في فتح تعاونا حقيقيا في مجال ضبط الأجهزة الأمنية وتنظيمها، و كان تعيين محمد دحلان مستشارا للأمن القومي مؤشرا تصعيديا في رأي حماس و الكثير من المراقبين، أما المؤشر الثالث فتمثل في مجموعة من الإجراءات الميدانية التي قام بها التيار النافذ في فتح على الأرض و التي تتوافق بشكل كبير مع ما تسرب من خطط أمنية أمريكية، التي كان يعدها الجنرال دايتون.[1]

و وفقا لتلك المؤشرات ارتأت حماس أنه لا مناص من "الحسم العسكري"، حيث دخلت في مواجهات مع التيار الانقلابي في فتح، و في الفترة ما بين 11 و 14 جوان 2007 تمكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة، و إحصاءات حسب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان التي تشير إلى أنه قد سقط 161 قتيلا خلال الفترة 07-16 جوان، و من بين هؤلاء 43 قتيلا مدنيا، 91 من عناصر حركة فتح و الأجهزة الأمنية التابعة لها، 27 من عناصر حماس و كتائب القسّام و القوة التنفيذية.[2]

وقد دافعت حماس عما قامت به و اعتبرت أنه كان اضطرارا لا اختيارا، وأنها لم تقصد في البداية السيطرة على القطاع و إنما كانت تستهدف فئة معينة محسوبة على فتح، و تحدث سامي أبو زهري الناطق باسم حماس فقال: "كنا مضطرين لهذه الخطوة بعد أن فشلت كل الوساطات لوقف الجرائم و الطريق ليس مسدودا، وإذا كانت هناك جدية حقيقية من طرف الرئيس عباس لوقف هذه الأحداث فنحن جاهزون".

لم تخل عملية الحسم أو ما عرف بـــ"الانقلاب" من ممارسات سلبية أساءت إلى صورة حماس، فقد نقلت وسائل الإعلام و الشبكات الإخبارية عملية إعدام سميح المدهون، كما نقلت صور إجبار ضباط الأمن الفلسطيني بصدور عارية، وصور علم

[1] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص 43.

[2] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص 44.

حماس رفع على بعض المقرات و غير ذلك، و هو ما يخدم خصومها بشكل كبير، وقد اعترف العديد من قيادات حماس بوجود هذه الممارسات الخاطئة و أعلنوا رفضهم لها، في حين رفضت حماس أن تسمي ما قامت به انقلابا، لأن الذي اتخذ القرار هو رئيس الوزراء، و هو نفسه الذي يتولى منصب وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية بعد استقالة هاني القواسمي، و هو مدعوم من مجلس تشريعي منتخب، كما أن حماس ظلت على اعترافها بالرئيس عباس و شرعيته، و دعته إلى التفاهم و الحوار دون شروط مسبقة.[1]

بعد سيطرة حماس على قطاع غزة دعت إلى فتح باب الحوار الثنائي (فتح-حماس)، و الشامل مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، و برعاية عربية من أجل الوحدة الوطنية الفلسطينية، و من أجل الاتفاق على طبيعة المشاركة السياسية التي بلورها اتفاق مكة، و لكن حركة فتح و الرئاسة الفلسطينية قالت إن ما جرى في قطاع غزة هو انقلاب عسكري على الشرعية، و هي لن تتحاور مع الانقلابيين إلا إذا تراجعوا عن ذلك الانقلاب.[2]

وفي اليوم ذاته قام رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بإقالة حكومة الوحدة الوطنية، وأعلن حالة الطوارئ، وعين حكومة طوارئ برئاسة سلام فياض وزير المالية السابق، واصفا سيطرة حماس على غزة بالانقلاب، وقد ترتب على الانقسام الفلسطيني الداخلي انفصال سياسي للأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية من ناحية، وقطاع غزة من ناحية أخرى.

أظهرت المواقف و التصريحات والمساعي التركية التي بذلتها من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية، دورًا تركيًا فاعلا وبارزًا نابعًا من حرص تركيا على المحافظة

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 45.
[2] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص 50.

على سمعة القضية الفلسطينية، وسعيها لترتيب البيت الفلسطيني، والحفاظ على نسيجه الاجتماعي من أجل حماية المشروع الوطني الفلسطيني، وتمكين السلطة الفلسطينية من الصمود وإنجاح مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية.

وبعد فوز حزب العدالة و التنمية في الانتخابات التشريعية التركية التي جرت في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، و عبر اتصال هاتفي أجراه رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية في 24 جويلية 2007؛ مع أردوغان لتهنئته بفوز حزبه بالانتخابات التشريعية الأخيرة، معتبرا أنه انتصار للديمقراطية، و انحياز حقيقي للإسلام أبداه الشعب التركي، و تعبير عن اصطفافه حول كل معاني الخير و الحق و العدالة، و قد أبدى أردوغان لهنية استعداد حكومته للتوسط بين حركتي فتح و حماس لإنهاء الخلافات الداخلية الفلسطينية التي انفجرت المواجهات المسلحة فيها في جوان 2007؛ وانتهت بسيطرة القوات التابعة لحركة حماس على قطاع غزة، و قال بيان صدر عن مكتب هنية أن أردوغان شكر هنية على اتصاله مؤكدا له: "إننا سنواصل تأييدنا لقضيتكم العادلة ونحن ندعم قيام دولة فلسطينية تعيد لشعبكم حقوقه المشروعة، و هذا هو الأساس لتحقيق العدل و السلام في الشرق الأوسط". و أضاف أردوغان وفق بيان مكتب هنية[1]: "إننا نتألم لرؤية الدم بين الإخوة الفلسطينيين، و أن هذا الانقسام يضعف مواقفكم و يضر بمصلحة الشعب و القضية و إن استمرار هذا الخلاف سيؤثر سلبا على إقامة الدولة الفلسطينية". وقال أردوغان: "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع، و إعادة الوحدة إلى صفوفكم".

وبالنظر إلى الموقف الفلسطيني من الدور التركي نجد أنه كان موضع ترحيب منذ البداية من قبل القيادة الفلسطينية، هذا ما أكد علية رئيس كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني عزام الأحمد بالقول: "نرحب بالجهد والتدخل التركي لإنهاء الانقسام

[1] النعيمي لقمان عمر محمود، مرجع سابق، ص 37.

الفلسطيني"، كذلك فقد رحبت حركة حماس بالدور التركي في المصالحة من خلال ما أعلنه رئيس الوزراء الفلسطيني المقال إسماعيل هنيه من أن: "حركة حماس ترحب بأي جهد عربي وإسلامي وهذا لا يعتبر بديلا للدور المصري بل مكملا له".

لم تكن هنالك مبادرة تركية مستقلة، وذلك حرصًا على الدور المصري، هذا ما أكده وزير الخارجية التركي علي باباجان بالقول: "إن مصر هي الدولة التي بدأت فعل ذلك، ونحن مستعدون لمساعدتها لتحقيق ذلك، هذا هو إطار عملنا في العملية"، لذلك كانت المبادرات والمساعي التركية مكملة وليست بديلة للدور المصري في ملف المصالحة الفلسطينية.[1] و بالنظر إلى ما سبق، نجد أن اللقاءات التركية مع كافة الأطراف الفلسطينية كانت تتم على أعلى المستويات التركية الرسمية، ولم يكن ملف المصالحة الفلسطينية يقتصر على الموظفين الرسميين الأتراك الأدنى مرتبة، و إن دل هذا على شيء فإن ما يدل على الأهمية الخاصة التي أولتها تركيا لملف المصالحة الفلسطينية.

وفي الواقع كانت تركيا مرتاحة لاتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، لأنه يسهل تسويغ العلاقة التركية معهما، وفي هذا الخصوص قال رجب طيب أردوغان: "إنه يوفر بارقة أمل من أجل السلام، ومن ثم يعزز فرص نجاح دور الوساطة التركية". وعلى هذا الأساس استقبل رجب طيب أردوغان في فيفري رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود أولمرت في تركيا، وأجرى معه مباحثات لتفعيل عملية السلام، كما دعاه إلى التعامل مع حكومة حماس كسلطة منتخبة.[2]

وقد أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 07 جوان 2010 أن تركيا مستعدة لأداء دور نشط للتوصل إلى مصالحة بين حركتي فتح و حماس، وقال

[1] وتتويجا لتلك الجهود تم التوقيع بالقاهرة في:2011/05/04 على اتفاق المصالحة الفلسطينية بحضور تركيا ممثلة بوزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، الذي وصف اتفاق المصالحة " **بالحدث التاريخي**"

[2] مصطفى إبراهيم سلمان و ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص 284.

خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس السوري بشار الأسد إن إصلاح الخلاف بين فتح و حماس "أمر واجب"، مضيفا أن حماس رحبت بأن تؤدي أنقرة دور الوسيط، وهو ما أكده إسماعيل هنية رئيس الوزراء في قطاع غزة، و أوضح أن إعلان تركيا التدخل لإنهاء الخلاف بين فتح و حماس لا يعني وجود دور بديل عن الدور المصري، ودعا إلى تكامل الأدوار بين الدول العربية و الإسلامية على خلفية المصالح العليا التي تجمع هذه الدول، مؤكدا أن ملف المصالحة الفلسطينية في مصر، و لكنه في الوقت نفسه يرحب بأي جهد عربي و إسلامي آخر.[1]

ويمكن القول أن القلق و الاهتمام التركي من المصالحة الفلسطينية يعبر عن تحول ملحوظ في سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية، مقارنة بالسياسات التركية قبل عام 2002؛ من دور الحياد والمتفرج إلى الدور المبادر والفاعل والمؤثر والمستقل برؤيته، نظرًا لعلاقتها المتوازنة مع جميع الأطراف.

فقد بذلت تركيا ممثلة برئيس الجمهورية عبد الله غول، ورئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، و وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو، جهودًا كبيرة ومكثفة على كافة المستويات من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني، ولم تدخر وسيلة إلا و قامت بها لتحقيق المصالحة الفلسطيني، وتوحيد الموقف الفلسطيني من أجل الحفاظ على القضية الفلسطينية، و لقد اتضحت هذه المساعي من خلال التصريحات والمواقف والمبادرات التي قامت بها تركيا مع أطراف الانقسام الفلسطيني والأطراف العربية.[2]

[1] محسن صالح (محررا)، تركيا و القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 39.

[2] سحر محمود محمد حسان، مرجع سابق، ص 59.

المطلب الرابع: مساعي الوساطة التركية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وموقفها من مؤتمر أنابوليس.

اتسم دور تركيا بالدور الوسيط والمبادر في تقريب وجهات النظر وبالتحرك النشط على كافة المستويات، فقد قامت تركيا بتحركات نشطه وعلى كافة المستويات للتوسط بين حماس وإسرائيل، فعندما خُطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 25 جوان 2006؛ سارع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى عرض التوسط بين حماس وإسرائيل لمعالجة هذه القضية، و طلب أردوغان من أولمرت إبداء مرونة في التفاوض مع حكومة حماس، و قد سعت تركيا بكل ثقلها لكي تنجح وساطتها الجديدة لتعيد تسويق صورتها لدى الرأي العام الإسرائيلي بعد التباسات زيارة مشعل إلى أنقرة، وبعد فشل الاتصالات مع إسماعيل هنية قررت حكومة العدالة و التنمية أن تقصد دمشق، حيث زارها كبير مستشاري أردوغان الدكتور أحمد داوود أوغلو و التقى بالرئيس السوري بشار الأسد، و التقى كذلك بخالد مشعل في السّر، حيث كان اللقاء مع مشعل مؤشرا على رغبة أنقرة الشديدة في إحداث اختراق يحقق للدبلوماسية التركية نجاحا و لو تطلب الأمر معاودة لقائه مرة ثانية، رغم موجة الانتقادات و الضغوطات التي أعقبت زيارة مشعل إلى أنقرة، غير أن هذه الزيارة لم تسفر عن نتيجة إيجابية.[1]

تجلت هذه التحركات من خلال زيارة مستشار رئيس الحكومة التركية أحمد داوود إلى دمشق، حيث التقى مع الرئيس السوري بشار الأسد أوغلو وخالد مشعل من أجل البحث في صفقة تبادل الأسرى، إضافة إلى أن إسرائيل والإدارة الأمريكية طلبتا من تركيا إرسال وفد إلى دمشق للقاء الرئيس السوري بشار الأسد، وحمل رسالة للرئيس

[1] محمد نور الدين، مرجع سابق، 312.

السوري تتضمن أهمية الدور السوري في إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي، مما سيكون له أثر إيجابي على حياة الشعب الفلسطيني.[1]

وقد جاءت المساعي التركية بالوساطة بين حركة حماس وإسرائيل جاءت بمبادرة من جانب تركيا، وبدعم وترحيب من كافة الأطراف حماس وإسرائيل ومصر لكون تركيا تتمتع بعلاقات جيدة وثقة لدى الجميع، وبالتالي كانت تركيا مبادرة في عرض وساطتها التي دعمتها الأطراف المعنية، حيث عبرت حركة حماس على لسان القيادي مشير المصري عن ذلك بالقول: "إن التحرك التركي سياسي وبأعلى المستويات، فهذا الاهتمام من القيادة التركية تجاه القضية الفلسطينية، يعطي تفاؤلا بالخير"، أما على صعيد الموقف الرسمي المصري من الوساطة التركية، فمن المعروف أن لمصر الدور الرئيس والمباشر في هذا الملف؛ ففي البداية نفت مصر أن يكون لتركيا دور في ملف شاليط، فقد وصف المتحدث الرسمي للخارجية المصرية في ردة على ما قاله أحد قياديي حماس بأن ملف شاليط أصبح في أيدٍ إقليمية ودولية غير مصر "بأنه كلام فارغ وغير صحيح...، هناك البعض الذي يتحرق شوقا للبحث عن وسيط آخر أملا وطمعًا في تحقيق نتائج أفضل"، لكن تركيا قالت إن دورها مكمل للدور المصري ومساعد له وليس بديلا عنه.[2]

رفض رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن يكون الرد الإسرائيلي على أسر جندي واحد بهذا الأسلوب، و أكد أنه ليس من المنطق و المقبول أن تختطف إسرائيل الوزراء و أعضاء البرلمان و رؤساء البلديات، و تدمر البنية التحتية للشعب الفلسطيني من أجل جندي واحد وطلب أردوغان من إسرائيل وقف العمليات العسكرية فورا وإطلاق سراح جميع المعتقلين من أعضاء الحكومة و البرلمان الفلسطيني، كما دعا رئيس السلطة

[1] سحر محمود محمد حسان، مرجع سابق، ص 56.

[2] سحر محمود محمد حسان، المرجع نفسه، ص 57.

محمود عباس و رئيس الحكومة إسماعيل هنية للعمل على إطلاق سبيل الجندي الإسرائيلي الأسير.[1]

وفي أحدث تطورات صفقة تبادل الأسرى، برز الدور التركي بشكل فاعل ومؤثر من خلال تقريب وجهات النظر خاصة أن حماس كانت تصر على إطلاق أسرى من فلسطينيي 48 و أسرى القدس لكن إسرائيل تصر على استثنائهم، الأمر الذي كانت ترفضه إسرائيل، ومن أجل حل وسط أعربت تركيا عن استعدادها لاستقبال الأسرى الفلسطينيين من الداخل والقدس للإقامة على أراضيها، حيث تم فعلا استقبال 11 أسير فلسطيني في صفقة الأسرى التي تمت في 18 أكتوبر 2011.[2]

في زيارته إلى أنقرة في 14-15 فيفري 2007؛ و صف أولمرت دور تركيا الشرق أوسطي بـــ"المقرِّب"، وقال إن تركيا ستواصل جهودها للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، و عبّر أولمرت عن رغبة إسرائيل أن ترى تركيا البلد المسلم وسيطا بينها و بين الدول المسلمة التي ليست لها علاقات مع إسرائيل، وقال أولمرت إن لتركيا دورا مهما لتغيير مواقف القوى الراديكالية في المنطقة إشارة إلى سوريا و حماس.[3]

وقعت حكومة العدالة والتنمية في حرج كبير إثر أحداث غزة التي أدت إلى سيطرة حماس بمفردها على القطاع، و قد نأت بنفسها عن أي اتصال بحكومة إسماعيل هنية المُقالة، في المقابل استمرت اتصالاتها مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

---

[1] مركز الأرشيف و المعلومات، شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، 2012، ص 30.

[2] سحر محمود محمد حسان، مرجع سابق، ص 57.

[3] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 205.

جاءت زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز إلى أنقرة بين 11 و 13 نوفمبر 2007؛ و لقاؤه الثلاثي مع الرئيس التركي عبد الله غول و رئيس السلطة الفلسطينية عباس محمود لتمثل طفرة في العلاقات التركية الإسرائيلية العائدة إلى سابق عهدها؛ وقد شن بيريز هجوما على القوى المتطرفة مثل حماس و حزب الله و إيران، و قد وصف اللقاء الثلاثي مع غول و عباس بأنه فرصة للسلام في الشرق الأوسط، و كانت ذروة زيارة بيريز إلى أنقرة لقاؤه مع عباس برعاية الرئيس التركي عبد الله غول في مشهد مستنسخ، حتى في تفاصيل تشابك الأيدي عن لقاء مناحيم بيغن (Menachem Begin) وأنور السادات برعاية جيمي كارتر (Jimmy Carter) في كامب ديفيد سنة 1978؛ واستُتبع اللقاء بإلقاء بيريز و عباس كلمتين على التوالي في البرلمان التركي في 13 نوفمبر، في مشهد وصفته الصحافة التركية باللقاء التاريخي، و كانت المرة الأولى التي يلقي فيها مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى خطابا أمام برلمان دولة مسلمة، حيث كانت فرصة ذهبية أمام بيريز ليظهر أمام الرأي العام التركي و العالم وجها "مسالما و وديعا" على الرغم من اشتهاره في تركيا بأنه قاتل الأطفال في قانا.[1]

وأجمعت الصحف التركية على أن انعقاد اللقاء الثلاثي، و بمبادرة من أنقرة وعلى أرضها، عزّز مكانة تركيا كبلد تحتاجه جميع الأطراف و كلاعب أساسي في تطورات الشرق الأوسط، يسعى لأن يكون أيضا الضلع الرابع في مثلث "الاعتدال" السعودي المصري الأردني، و تحدث طه أقيول (Taha Akyol) في جريدة ميلّيت (Milliyet) قائلا أنه بقدر ما تقوم تركيا بدور مؤثر في تطورات الشرق الأوسط تعزز أمنها وتحصن مستقبلها، و أضاف: "لقد تحولت تركيا إلى نقطة تقاطع الغرب والشرق، و لقاء بيريز– عباس هو النموذج الأهم على هذا الدور المتصاعد".[2]

[1] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص ص 207– 209.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 209.

ويرى الكاتب فكرت بيلا (Fikret Bila) أن الرسالة الأهم من لقاء أنقرة الثلاثي، هي أن تركيا تريد أن تقول للعالم بأنها صاحبة قدرة على جمع خصوم أعقد نزاع في العالم من أجل الاستقرار و الرفاهية في منطقة الشرق الأوسط، و النتيجة الأولى التي حصدتها تركيا هي دعوتها مباشرة بعد اللقاء للمشاركة في مؤتمر أنابوليس؛ كما رأى المحلل السياسي التركي سامي كوهين (Sami kohen) أن لقاء أنقرة نجاح كبير للدبلوماسية التركية، و كان واضحا أن تركيا قدمت دعمها لمحمود عباس سياسيا واقتصاديا، مع إنشاء المنطقة الصناعية في الضفة الغربية و ليس في غزة، و هذا راجع حسب كوهين للميزان الدقيق لحكومة أردوغان بعدما كانت قد دعت في وقت سابق خالد مشعل إلى أنقرة.[1]

وشهدت زيارة بيريز إلى أنقرة حدثا مهما آخر، و هو التوقيع على إقامة منطقة صناعية بتمويل تركي في الضفة الغربية، و بتشجيع من عبد الله غول نفسه، وبمبادرة من "ملتقى أنقرة" الذي يرعاه اتحاد الغرف و البورصات في تركيا، الذي كان وراء مبادرة المنطقة الصناعية في إيريز في غزة، و الذي دمرته القوات الإسرائيلية في جوان 2006؛ أثناء الحملة التي أعقبت أسر الجندي جلعاد شاليط، و قد وصف غول المشروع بأنه يأتي في إطار دعم تركيا الاقتصادي للشعب الفلسطيني، و دعم جهود السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. و يلحظ المشروع الذي ينعقد تحت شعار "التنمية في خدمة السلام" استخدام ستة آلاف (6000) عامل فلسطيني، فيما ستكون منتجاته للتصدير إلى الخارج ومعفاة من الجمارك.[2]

عقد مؤتمر أنابوليس للسلام في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 27 نوفمبر 2007 من أجل إحياء عملية السلام و إعادة إطلاق مفاوضات الحل النهائي بين

[1] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص 210.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 210.

الفلسطينيين والإسرائيليين، و العمل على تطبيق خارطة الطريق خاصة بعد فشل قمة كامب ديفيد، حيث قامت الولايات المتحدة بدعوة 40 دولة ومنظمة دولية للمشاركة في المؤتمر الذي استمر يومًا واحدًا، وقد شاركت تركيا بالمؤتمر ممثلة في وزير خارجيتها علي باباجان (Ali Babacan) و رحبت بنتائج المؤتمر المتمثلة باستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وقبل انعقاد المؤتمر ذكرت جريدة هآرتس في 15 نوفمبر 2007 أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يرى أن المفاوضات بين إسرائيل وبين الفلسطينيين مهمة جداً، كما أنه يعتقد أن مؤتمر أنابوليس مهم أيضًا، ولكن بموازاة ذلك كله، فإن أردوغان يعتقد أن الأمل بالتوصل إلى اتفاقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ضئيل للغاية، واحتمالات نجاح المفاوضات يصل إلى الصفر، لأن المسائل العالقة بينهما جوهرية ولا تتعلق بالأرض فقط.[1]

يقول باباجان أن أنابوليس فرصة يجب التقاطها، و بداية جيدة لحل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، و آمل أن ينتهي المؤتمر إلى نتائج ملموسة، و قال إن مشاركة سوريا في المؤتمر ما كانت لتتمّ لولا السعي التركي؛ في المقابل لم تخرج تعليقات الصحف التركية عن إطار اعتبار المؤتمر مجرد استعراض و محاولة تلميع صورة إسرائيل و أمريكا، خصوصا أنه ليس له أي جدول أعمال محدد أو هدف واضح كما تقول الكاتبة في جريدة راديكال (Radikal) جايدا قاران (Ceyda Karan) و التي اعتبرت أن أخطر ما في المؤتمر هو أن تُعتبر إسرائيل دولة يهودية، و بالتالي سيطلق من الآن فصاعدا لقب "دولة الولايات المتحدة المسيحية"، أو "دولة بولونيا الكاثوليكية"، أو "دولة باكستان الإسلامية". و يرى وزير الخارجية السابق ايلتير توركمان (İlter Türkmen)

[1] محسن صالح (محررا)، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس و القمة العربية في دمشق (خريف 2007– ربيع 2008)، تقرير معلومات (04)، قسم الأرشيف و المعلومات، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت،2008، ص 55.

أن لا أحد يتوقع شيئا من أنابوليس، بل لا أمل حتى في أي تقدم ما بعد انعقاد المؤتمر؛ ويرى تركمان أن أحد أوجه مأزق أنابوليس هو إصرار إسرائيل على "يهودية الدولة العبرية"، و هو ما يضع سدًّا أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين، و يقول أن الخبر الوحيد الإيجابي في المؤتمر كان مشاركة سوريا فيه، و بجهود تركية، نظرا لأنه لا يمكن أن يحصل سلام في المنطقة من دون سوريا.[1]

وعلى هامش مؤتمر أنابوليس كان باباجان يبدي عدم ارتياحه لاستبعاد حماس عن عملية التسوية، و قال أنه توجد فلسطين واحدة، و لا يمكن لفلسطين منقسمة بين فتح وحماس أن تخدم القضية، و لا بد من إزالة هذا التقسيم، و في الحديث نفسه قال باباجان أن تركيا تريد تأسيس جامعة خاصة على حدود بين إسرائيل و الضفة الغربية، يستطيع طلاب فلسطينيون و إسرائيليون الدراسة فيها معا، و قال إنه نال موافقة إسرائيل والاهتمام الآن انتقل إلى كيفية تطبيق ذلك.[2]

أُتبعت مشاركة تركيا في أنابوليس بعد لقاء أنقرة الثلاثي بمشاركة تركيا في مؤتمر المانحين للشعب الفلسطيني في باريس في 17 ديسمبر 2007؛ و قررت فيه تركيا تقديم مساعدة بقيمة 50 مليون دولار للشعب الفلسطيني، علما بأن مؤتمر باريس نظر إليه على أنه خطوة أخرى في سبيل دعم سلطة محمود عباس و إضعاف حركة حماس.

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007، مرجع سابق، ص 211.

[2] محسن صالح (محررا)، المرجع نفسه، ص 212.

المبحث الرابع: الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في فترة حكم العدالة و التنمية (2010/2008).

لقد شكل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة حدث فاصل في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث بلغ الدور التركي نقطة الذروة في مساندته للقضية الفلسطينية، حيث مالت الكفة لصالح الطرف الفلسطيني رغم أن تركيا لطالما حافظت على توازن مواقفها تجاه طرفي الصراع، و قد بدا واضحا الرفض التركي القوي للعدوان على غزة، و انتقدت تركيا بشدة حليفتها إسرائيل، وانطلاقا من تلك الأحداث و نتيجة لها اقتنصت تركيا الفرصة للعب أدوار جد مهمة في إدارة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

المطلب الأول: دور تركيا أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة.

سعت مصر على إثر العدوان الإسرائيلي الواسع على شمال قطاع غزة في 27 فيفري 2008؛ لدى فصائل المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" من أجل توقيع اتفاق تهدئة شامل، وقضى الاتفاق بأن تكون مدة التهدئة ستة أشهر من 19 جوان إلى 19 ديسمبر 2008؛ و أن توقف "إسرائيل" هجماتها على قطاع غزة، وترفع الحصار، وتفتح المعابر، مقابل أن توقف فصائل المقاومة إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية، غير أن "إسرائيل" أصرت منذ عرض التهدئة على تطبيق مبدأ الهدوء مقابل الهدوء مع تجاهل تخفيف الحصار، ورفض فتح المعابر للاحتفاظ بأدوات الضغط الاقتصادي، سعيًا إلى إسقاط حكومة حماس، ومن أجل التمهيد لرسم مستقبل سياسي جديد للقطاع،[1] بالإضافة إلى ذلك فإن "إسرائيل" خرقت الاتفاق 195 مرة، وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في قطاع غزة خلال فترة التهدئة 22 شهيدًا.

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، تقرير معلومات (08)، العدوان الإسرائيلي على غزة بيروت – لبنان، 2009 ، ص06، على الرابط الإلكتروني:
www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/8_Aggression_Gaza_4-09.pdf

وانطلاقًا من هذه المعطيات، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في مقابلة مع قناة القدس الفضائية: "إن التهدئة كانت محددة بستة أشهر، وأن العدو لم يلتزم بها، وبكل وضوح بالنسبة لحماس وغالبية القوى فإن التهدئة ستنتهي ولا تجديد لها"؛ و أشار مشعل إلى أن "شرط التهدئة كان رفع الحصار"، متسائلا: "ما قيمة التهدئة إذا لم تأت برفع الحصار؟" من جانبها، رهنت "إسرائيل" تمديد اتفاق التهدئة بالتزام حماس، وأعلن مارك ريغيف المتحدث باسم رئيس الوزراء إيهود أولمرت أن: "إسرائيل مهتمة بأن يسود الهدوء جنوب البلاد (قرب قطاع غزة)، و أضاف "من الواضح أنه يستحيل أن يسود الهدوء بشكل أحادي، في حين تطلق دفعة صواريخ يوميًا من قطاع غزة".[1]

وفي27 ديسمبر2008؛ بدأ الجيش الإسرائيلي أعنف موجة من القصف في تاريخ قطاع غزة الطويل مع الاحتلال، في عملية عسكرية أطلقت عليها إسرائيل اسم "الرصاص المصبوب (Cast Lead)"، هدفت إلى تغيير الوضع القائم في قطاع غزة؛ بمعنى القضاء على حكم حركة حماس في القطاع، حيث هددت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية قبل يومين من بدء العدوان بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع، وقالت إن: "الوضع في قطاع غزة أصبح عائقًا أمام إقامة الدولة الفلسطينية، وحماس يجب أن تعرف أن تطلعنا للسلام لا يعني أن إسرائيل ستقبل بعد الآن هذا الوضع... كفى يعني كفى، والوضع سيتغير"،[2] و كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك كان قد أمر الجيش الإسرائيلي بالإعداد للضربة العسكرية قبل ستة أشهر من بداية العدوان. حاولت "إسرائيل" في البداية توظيف إستراتيجية الصدمة والرعب من خلال القصف القوي والمركز والعنيف، بغرض إيقاع أكبر قدر من القتلى، مما يحدث إرباكًا لحركات المقاومة تفقد معه اتزانها، و لتحقيق ذلك أشركت "إسرائيل" 110 طائرات مقاتلة عالية التجهيز دمرت 110 أهداف في الضربة الأولى أغلبها أهداف مدنية، أوقعت أكثر

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 06.

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص 07.

من 271 شهيدًا ونحو 750 جريحًا، و استهدف الطيران الإسرائيلي نحو 30 مقرًا للشرطة في الجولة الأولى من القصف، فيما وصل عدد المقرات المستهدفة في غارات اليوم الأول أكثر من 80 مقرًا، وهو ما يفسر سقوط العدد الكبير من رجال الشرطة.

واستمرت "إسرائيل" أسبوعًا كاملا في العملية الجوية قبل البدء في عمليتها البرية، والتي بدأت في 03 جانفي 2009 بدخول الدبابات، عبر أربعة محاور، منها معبرا المنطار و بيت حانون، ومطار رفح؛ وأعلن الجيش الإسرائيلي في بيان أن أعدادًا كبيرة من القوات الإسرائيلية تشارك في المرحلة الثانية من العدوان، وأعلن مارك ريغيف، المتحدث باسم أولمرت، أنه و في اللحظة التي ندرك فيها أن المواطنين الإسرائيليين في الجنوب لم يعودوا يخشون صواريخ حماس، وأنهم تحرروا من إرهاب صواريخ حماس اليومي، في هذه اللحظة ستتوقف العملية.[1]

وذكرت مصادر إسرائيلية أن ثلاث كتائب، كل كتيبة تضم 10 آلاف، قد شاركت في العدوان على قطاع غزة، وهو ما يعني أن حوالي 30 ألف جندي قد شاركوا في العمليات، كما تحدثت عن استدعاء 6,500 من أفراد الاحتياط قبل أيام من بدء الحملة البرية، ومن ثم استدعاء 2,500 آخرين لاحقًا، الأمر الذي يشير إلى ضخامة القوات المشاركة بالعملية التي أحاطها الجيش الإسرائيلي بالتعتيم والسرية ومن، بين القوات التي زج بها الإسرائيليون، وحدات خاصة، منها لواءا غفعاتي (Givati Brigade) وغولاني (Golani Brigade)، وهما من أفضل قوات النخبة، بالإضافة إلى قوات خاصة أخرى.

وشارك في الهجوم البري عشرات الدبابات، وغيرها من الآليات المدرعة وناقلات الجند، وعشرات المدافع الميدانية، يضاف إلى كل هذا التغطية الجوية التي أمنتها الطائرات الحربية من طراز (F16) و مروحيات الأباتشي الهجومية، بالإضافة إلى

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 07.

طائرات الاستطلاع المجهزة غالبًا بصواريخ، و شاركت البحرية بتغطية الهجوم البري من خلال عدة قطع بحرية توزعت بين بوارج وزوارق.[1]

وذكر ضابط رفيع في سلاح الجو الإسرائيلي، أشرف على الحرب الأخيرة في غزة، أن المروحيات المقاتلة قامت بـــ 1500 غارة على أهداف في القطاع، وأطلقت ألف صاروخ. وأشارت صحيفة يديعوت أحرونوت إلى أن سلاح الجو الإسرائيلي نفذ خلال العملية ثلاثة آلاف طلعة جوية هجومية، وجاء في تقرير لأول بعثة طبية بريطانية مستقلة وصلت إلى قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، أن الجيش الإسرائيلي ألقى على قطاع غزة خلال الفترة العدوان، نحو 1.5 مليون طن من المتفجرات، وذلك على مساحة لا تتجاوز 41 كم طولا و 06 كم عرضًا، تؤوي ما يزيد على 1.5 مليون إنسان، أي بمعدل طن من المتفجرات للفرد الواحد.[2]

وبالرغم من اختلال ميزان القوى لصالح الجانب الإسرائيلي، فإن فصائل المقاومة وخاصة حماس امتلكت بعض الوسائل العسكرية، وبلغ معظم عناصرها مستوى عاليًا من التدريب والحرفية مما أهّلهم للصمود في وجه العدوان الإسرائيلي، وتشير بعض التقديرات إلى أن لدى حماس حوالي 20 ألف مقاتل، دون احتساب ما لدى الفصائل الأخرى، و آلاف الصواريخ بينها المئات من صواريخ غراد Grad الروسية، وقد تمكنت أجنحة المقاومة الفلسطينية من توسيع دائرة استهدافها للمدن والبلدات والمستوطنات في جنوب الأراضي المحتلة، في عملية أطلقت عليها كتائب القسّام اسم "بقعة الزيت"؛ حيث طالت الصواريخ الفلسطينية مدينة بئر السبع (40 كم شرق القطاع)، وأسدود (30 كم شمال القطاع)، و عسقلان (20 كم شمال القطاع)، و مستوطنة نتيفوت (25 كم شرق

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص 08.

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص08.

القطاع)، وبلدة سديروت (10 كم شمال القطاع)، وبلدة المجدل (25 كم شمال القطاع)، والنقب الغربي، و مستوطنات أخرى.[1]

وأعلن أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب عز الدين القسّام، الجناح العسكري لحركة حماس في: 2009/01/19، عن تمكن "القسّام" من إطلاق 980 صاروخاً وقذيفة من قطاع غزة؛ و أعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أنها تمكنت من إطلاق 235 صاروخاً و 27 قذيفة (RPG)؛ وأعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح، أن مقاتليها أطلقوا 140 صاروخاً و 181 قذيفة هاون؛ كما أعلنت كتائب المجاهدين التابعة أيضًا لحركة فتح عن إطلاق 42 صاروخاً و 13 قذيفة هاون؛ وذكرت ألوية الناصر صلاح الدين، الذراع المسلحة للجان المقاومة الشعبية، أنها أطلقت 131 صاروخ وقذيفة هاون.

وأشار أبو عبيدة إلى أن القسّام تصدت للدبابات الإسرائيلية المتوغلة بـــ 98 قذيفة وصاروخاً مضادًا للآليات، وتم استخدام بعض الصواريخ المضادة للدروع لأول مرة، كما فجرت القسّام 79 عبوة ناسفة، ونّفذت 53 عملية قنص، و 12 كميناً محكمًا، إضافة إلى 19 اشتباكًا مسلحًا، وقامت بتنفيذ عملية فدائية واحدة. وأكدت القسّام أنها دمرت بشكل كلي أو جزئي ما يقارب 47 دبابة و جرافة، وأصابت أربع طائرات مروحية، وأسقطت طائرة استطلاع واحدة، وذكرت سرايا القدس أنها تمكنت من تفجير 35 عبوة ناسفة بآليات وناقلات الاحتلال، وقواته الخاصة، وقنص سبعة جنود.

وفي 17 جانفي 2009 عقب اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي وقف الحرب على قطاع غزة من طرف واحد، و قال أولمرت إن إسرائيل ستوقف إطلاق النار في الساعة الثانية من فجر الأحد 18 جانفي 2009،

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص ص 08-09.

مشيرًا إلى أن القوات الإسرائيلية ستكون داخل قطاع غزة و محيطه، مشددًا على أنه إذا قررت حماس الاستمرار بإطلاق النار فإن "إسرائيل" سترد على إطلاق النار وستواصل عملياتها العسكرية؛ و ذكر أولمرت أن: "حماس تلقت ضربة قاصمة، حيث تم تدمير مصانع الصواريخ وأنفاق التهريب".[1]

مقابل ذلك أطلقت فصائل المقاومة عددًا من الصواريخ، ثم أعلنت صباح اليوم التالي 18 جانفي 2009 وقف إطلاق النار، في خطوة رمزية تهدف إلى إثبات أن وقف إطلاق النار لم يكن متبادلا، ولم يكن متفقًا عليه، وأنها هي التي قالت الكلمة الأخيرة؛ وأن الإسرائيليين لم يستطيعوا فرض شروطهم؛ و قال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق: "تعلن فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وقف إطلاق النار من طرفها في قطاع غزة".[2]

الفرع الأول: الخسائر الفلسطينية.

لقد فاق عدد الشهداء حسب المصادر الطبية في القطاع، في اليوم الأول من العدوان 285 شهيدًا و 900 جريح بينهم مالا يقل عن 180 في حالة، وقد بلغت الحصيلة النهائية للعدوان، حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1334 شهيدًا، بينهم 417 طفلا، و 108 نساء، و 120 مسنًا، و 14 مسعفًا؛ فيما بلغ عدد الجرحى 5450 جريحا، كما أعلنت الشرطة التابعة للحكومة المقالة عن استشهاد 230 من عناصرها على رأسهم مديرها العام اللواء توفيق جبر، و العقيد إسماعيل الجعبري قائد جهاز الأمن والحماية في الشرطة، كما استشهد القيادي البارز في حركة حماس نزار

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص 10.

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص 11.

ريان، هو و 13 فردًا من عائلته، بالإضافة إلى استشهاد سعيد صيام وزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية المقالة.[1]

وأعلن أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسّام، عن استشهاد 48 مقاتلا من الكتائب، أبرزهم أبو زكريا الجّمال، غير أن إحصائيات لاحقة أشارت إلى أن عدد شهداء القسّام كان حوالي 175 شهيدًا، و يظهر أنه على الرغم مما تُعرف به كتاب القسّام من مصداقية في ذكر الخسائر، إلا أنه كان هناك نوع من الاستعجال في ذكر عدد الشهداء، قبل أن تتبين بدقة أعداد من استشهدوا في مواقع ميدانية متقدمة أو من دمرت المباني عليهم في أثناء مقاومتهم للعدوان، كما بينت إحصائية "الإعلام الحربي" التابع لسرايا القدس، أن 34 من مقاتلي السرايا استشهدوا خلال العدوان، وأعلنت كتائب شهداء الأقصى وكتائب المجاهدين وكتائب الأقصى (مجموعات أيمن جودة)، التابعة لحركة فتح عن استشهاد 43 من عناصرها، و ذكرت ألوية الناصر صلاح الدين، الذراع المسلحة للجان المقاومة الشعبية، أن 18 من عناصرها استشهدوا، وأعلن الجناح العسكري للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن استشهاد 13 مقاتلا من صفوفها.[2]

وكشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن قطاع غزة قد تكبد خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة العدوان الإسرائيلي، وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار، وأظهر تقرير الجهاز المركزي تدمير العدوان 4100 مسكن بشكل كامل، وكذلك دمرت مقرات للحكومة والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى 17 ألف مسكن آخر دمرت بشكل جزئي، ولفت تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أن (18035) نازحًا فلسطينيًا كانوا ما يزالون في ملاجئ وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) في مختلف أنحاء

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص ص 11- 12.

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص 12.

القطاع مع نهاية العدوان، وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنازل التي تضررت في غزة أو دمرت تمامًا بنحو 14 ألف منزل، في حين ذكر أن أكثر من 60 % من بين 400 مدرسة قام بتقييم أوضاعها في غزة، تعرضت لأضرار جزئية أو بالغة، وأشارت وزارة الأوقاف في الحكومة المقالة إلى أن بعض المساجد قُصفت بينما كان المصلون يؤدون الصلاة بداخلها.[1]

الفرع الثاني: الخسائر الإسرائيلية.

اعترفت "إسرائيل" أن العملية العسكرية في قطاع غزة قد أدت إلى مقتل 13 إسرائيليًا فقط بينهم 10 جنود، بالإضافة إلى إصابة 367 آخرين بجراح، في حين أكدت كتائب عز الدين القسّام قتل 49 جنديًا إسرائيليًا بشكل مباشر وجرح المئات، كما أكدت سرايا القدس أنها تمكنت من قتل 18 جنديًا إسرائيليًا، وإصابة 56 آخرين، كما تناقلت أخبار عن مصادر طبية وعسكرية وسياسية إسرائيلية أن العدد الحقيقي للقتلى الإسرائيليين بلغ نحو 80 قتيلا.

أما على الصعيد الاقتصادي الإسرائيلي، فتشير التقارير إلى أن كلفة استدعاء 10 آلاف جندي احتياط قد وصلت في اليوم الواحد إلى 4.5 مليون شيكل 1.15 مليون دولار، وذلك دون الأخذ بالحسبان التكاليف العسكرية الخاصة بالجنود مثل الطعام، وُيضاف إلى هذه التكاليف الخسارة في الناتج الاقتصادي بسبب الحرب، والأضرار المباشرة وغير المباشرة للجبهة الداخلية.[2]

وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن الأضرار التي لحقت بقطاعي التجارة والخدمات بلغت حوالي 180 مليون شيكل، و وفقًا لحسابات اتحاد الصناعيين الإسرائيليين

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 12.

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص ص 13-15.

فقد لحقت بالمصانع في جنوب "إسرائيل" أضرار بلغت 120 مليون شيكل منها 87 مليون شيكل أضرار مباشرة، أما المبلغ الباقي فأضرار غير مباشرة ناجمة عن انخفاض عائدات العمل ووقف الإنتاج.

الفرع الثالث: الموقف التركي من العدوان على قطاع غزة.

لعبت تركيا دورًا مباشرًا وفاعلا خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ إذ تعد تركيا أحد الأطراف الأكثر قبولا من جانب مختلف أطراف الصراع في المنطقة، وفي مقدمتها حماس و"إسرائيل"، فضلا عن الغرب، وما يعرف بدول الاعتدال، ودول الممانعة العربية. كما أنها عضو في مجلس الأمن الدولي، وحلف شمال الأطلسي، وتستطيع بحكم علاقاتها بحماس أن تنقل وجهات نظر الأخيرة، وهي مهمة أبدى رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان استعداده لأدائها.[1]

إثر بدء العدوان في 27 ديسمبر2008 دعا أردوغان إلى وقف الغارات الإسرائيلية، وأدان ما اعتبره ضربة لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية، كما حثّ مجلس الأمن الدولي إلى التدخل بأسرع ما يمكن.[2] و قد حمّل أردوغان إسرائيل مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها، غير أن أردوغان حمّل حماس جانبًا من المسؤولية، بسبب إطلاقها الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية مما أدى إلى إشعال التوتر، لكنه عد الرد الإسرائيلي غير متناسب بالمرة مع ما تفعله حماس، و لخص أردوغان الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني، وظالم، وغير مقبول.

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 15.

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص 49.

كانت ردة الفعل التركية حادة جدا على المستويين الشعبي و الرسمي، و برز ذلك بالخصوص من موقف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي رأى أن العدوان على غزة هو "عدم احترام لتركيا"، حيث كان أولمرت في زيارته لتركيا قد وعد أردوغان والرئيس عبد الله غول بألا تشهد غزة مأساة إنسانية، وجاء العدوان بعد ذلك تكذيبا لوعد أولمرت، الأمر الذي اعتبره الأتراك خداعا واستخفافا بدور تركيا الوسيط بين سوريا وإسرائيل، ذلك أنه أظهر تركيا كما لو كانت على علم مسبق بالعدوان، بل زارها أولمرت لأخذ الموافقة عليه، و قد امتنع أردوغان إثر العدوان عن الاتصال بأولمرت تعبيرا عن غضبه منه؛ و نتيجة لذلك أعلنت الحكومة التركية تجميد وساطتها بين سوريا و"إسرائيل" فيما يتعلق بعملية السلام، و اعتبر أردوغان أن هذا العدوان وجه ضربة للسلام الدولي، وقال: "لقد عملنا شهورا من أجل ذلك، و قبل 3-4 أيام فقط جاء رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت لبحث إمكانية القيام بجولة خامسة من المفاوضات، وعلى الرغم من ذلك جاءت هذه العملية التي هي عدم احترام لتركيا، أنا مضطر لقول ذلك إن هذه العملية عملية طويلة المدى، كما أن القتل و التدمير هو جريمة إنسانية خطيرة".[1]

فرئيس الوزراء التركي لم يكتف بمعارضته لبعض المواقف الإقليمية والغربية التي حملت حماس جزءا من المسئولية عما جرى في القطاع، وإنما ذهب بعيدا في وصفه لما أحدثته إسرائيل من انتهاكات لحقوق الإنسان في القطاع، واصفا الوضع فيه بأنه "مأساة إنسانية" تتحمل مسئوليتها إسرائيل بمفردها، وإنها – أي إسرائيل – دولة تتحدى الشرعية الدولية.[2]

---

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2008، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.ص 174، على الرابط: www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/PlsStrRep/STR2008/PSR_08_Full.pdf

[2] محمد عبد القادر، تركيا وعملية «الرصاص المتدفق» الطموحات والقدرات، المصدر: مختارات إسرائيلية، الرابط الإلكتروني: http://www.ahramdigital.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=660549&part=2

واتصل أردوغان بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون و طلب منه ضرورة التدخل بسرعة، و قال:" أريد أن يقارب بقية العالم غير الإسلامي المشكلة بشكل أكثر حساسية و يجب ألا ننسى أن العنف يولد العنف". و دعا أردوغان إسرائيل إلى وقف العمليات الجوية فورا، و قال: "إن تركيا ستواصل و بحزم تقديم المساعدات إلى إخوتنا الفلسطينيين"، و دعا المجتمع الدولي إلى عدم البقاء صامتا، و ترحم أردوغان على الضحايا الفلسطينيين متمنيا الشفاء للجرحى، و قال أن تركيا على استعداد لاستقبال كل أنواع الجرحى للعلاج.[1]

وقد عقد مجلس الأمن القومي التركي اجتماعا في 30 ديسمبر 2008 و أصدر بيانا دعا فيه إلى وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة كما دعا الفلسطينيين (فتح وحماس) إلى التوحد. وفي 29 ديسمبر 2008 قام وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط بزيارة إلى أنقرة من أجل دعوة تركيا إلى القيام بدور الوساطة في الأزمة الراهنة، و على إثر ذلك قام أردوغان بجولة عربية، و في 30 ديسمبر 2008 زار أردوغان دمشق، حيث التقى بالرئيس السوري بشار الأسد وصرحا بأن: "العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة"، وأكد أردوغان بعد لقائه الرئيس المصري في الفاتح من شهر جانفي على ضرورة وقف إسرائيل لإطلاق النار مباشرة، وكذلك رفع الحصار، والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة، كما طالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ.

وأعلن أردوغان في: 2009/01/05 أنه لن يجري أي اتصال مع أي مسؤول إسرائيلي إلى أن تصدر عن "إسرائيل" إشارة فعلية على قبول وقف إطلاق النار، وبسبب رفض "إسرائيل" قرار مجلس الأمن 1860 طالب أردوغان بضرورة منع "إسرائيل" من دخول مقر الأمم المتحدة، واتهم دول أوروبا الغربية بـــ"الكيل بمكيالين" وبعدم التحرك عند

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2008، مرجع سابق، ص 174.

شن "إسرائيل" عدوانها على القطاع بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول أوسيتيا الجنوبية.[1]

وقدمت تركيا رؤيتها لإمكانية وقف إطلاق النار من خلال مبادرة سياسية مزجت بين الوقف العاجل لإطلاق النار وخطوات سياسية تعمل لتثبيته على الأرض، وقد طرح أردوغان خريطة طريق تقوم على مرحلتين، لتأمين وقف إطلاق النار العاجل في غزة، واستعادة التهدئة، وفتح الطريق أمام المساعدات للفلسطينيين، وتهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف مفاوضات السلام، بنشر قوات دولية لحفظ السلام في غزة، واستعادة التهدئة بين حماس و"إسرائيل"، و أشار وزير الخارجية التركي علي باباجان بعد لقائه نظيره السوري وليد المعلم في 05 جانفي 2009، إلى أن "أنقرة تعمل من أجل التوصل إلى وقف للنار ينص على وجود مراقبين دوليين".[2]

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي في 17 جانفي 2009 والفلسطيني في 18 جانفي 2009، أشار مستشار رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو إلى أن حماس أعلنت وقف النار بناءً على طلب تركيا، و رفض باباجان التهمة التي تقول بأن أنقرة تؤيد كل ما تقوم به حركة حماس، وقال إن "أنقرة توجه النصح دائمًا لحماس حول أن الحل لا يكون بالسلاح، ويجب البحث عن حل في الأطر الديمقراطية"، لكن باباجان رأى أنه من غير الممكن تجاهل حماس في إطار جهود السلام في المنطقة.[3]

لم تكن عبارات التنديد والإدانة لغة الخطاب والسياسة التركية وحسب، كنظيرتها الإيرانية، وإنما تحركت تركيا بخطوات دبلوماسية أقلقت الساسة في إسرائيل، فتركيا بعد تفجر الأزمة مباشرة قامت بزيارات مكوكية إلى أربع دول عربية رئيسية هي دمشق

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 49.
[2] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، المرجع نفسه، ص 49.
[3] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 50.

والأردن ومصر والمملكة العربية السعودية، كما أنها كانت محطة إقليمية مهمة لكل من وزراء خارجية كل من مصر وسوريا وقطر وبعض الساسة الإيرانيين، بدت تركيا من ذلك كأنها بؤرة الحدث وصانعته أو المحركة الفعلية له، هذا الأمر أقلق إسرائيل على نحو كبير وواضح.[1]

حيث وصف أردوغان الهجوم في خطاب له أمام البرلمان ما حدث قائلا: "ضمير الإنسانية تلقى واحدا من أشد الجروح على مر العصور"، وأنه: "يستحق كافة أشكال اللعن" و اعتبره: "سقوطا من الناحية الإنسانية وتهورا حقيرا" و "إرهاب دولة" محذرا إسرائيل من ألا تحاول "اختبار صبر تركيا أو مواكبتها، و بالقدر الذي تعتبر صداقة تركيا غالية فإن معاداتها قاسية بالقدر نفسه"، وشدد أردوغان على أن تركيا لن تدير ظهرا للشعب الفلسطيني أو لغزة".[2]

أما دبلوماسيا و كرد فعل سريع على حادث الاعتداء، قامت الحكومة التركية بعدد من الإجراءات، منها استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب، وإلغاء ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع إسرائيل، ودعوة مجلس الأمن لاجتماع طارئ لمناقشة الهجوم، وإلغاء المباريات التي كان من المفروض أن يشترك فيها منتخب تركيا للشباب لكرة القدم و الموجود في إسرائيل حينها، و دعوة مجلس حلف الناتو إلى اجتماع طارئ.

وانطلاقا من الغضب الذي أظهره الجانب التركي أقدمت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني على طلب زيارة سريعة إلى أنقرة، غير أن هذه الأخيرة رفضت الزيارة مؤكدة على أنها غير مستعدة للتباحث مع إسرائيل على أي شيء قبل وقف فوري لإطلاق النار في القطاع، لم يكن الموقف التركي بالنسبة لإسرائيل غريبا فرئيس الوزراء

[1] محمد عبد القادر، تركيا وعملية «الرصاص المتدفق» الطموحات والقدرات، صفحة إلكترونية، مرجع سابق.

[2] رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية،على الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html

التركي كان قد رفض قبل ذلك بأيام قليلة الرد على مكالمة من نظيره الإسرائيلي، تأسيسا على الرؤية ذاتها.[1]

إن مرد التخوف الإسرائيلي من طبيعة الخطاب التركي أنه جاء من دولة حليفة لها تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي، دولة تحتفظ معها إسرائيل بعلاقات صداقة ويجمع رئيس وزراءها برئيس الوزراء الإسرائيلي صداقة ناشئة وطدها قبول إسرائيل توسط تركيا في مفاوضات غير مباشرة جمعتها مع سوريا، و قد زاد التخوف الإسرائيلي كون أن أنقرة ليست دولة متشددة كإيران يدرك العالم طبيعة إيديولوجيتها، وإنما تعتبر تركيا دولة معتدلة تحكمها نخبة براغماتية تحظى بقبول ورضا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وكذا بالنسبة لأغلب الدول العربية والغربية.[2]

جاءت الكثير من الصحف العالمية خصوصا في الولايات المتحدة بانتقادات شديدة إلى تركيا بل رأى البعض أن الحزب الحاكم في تركيا قد كشف عن ميوله وأجندته الخفيتين، كما بدا امتعاضا أمريكيا من موقف تركيا من العمل العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة، تجسدت بعض ملامحه في إلغاء وزيرة الخارجية الأمريكية لـــ"زيارة وداعية" كان من المقرر أن تقوم بها إلى أنقرة، وعلى الرغم من أن أغلب أحزاب المعارضة التركية قد استجابت للتعاطف الشعبي الجارف إزاء الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، غير أن ثمة من وجه من هذه الأحزاب انتقادات قوية إلى حزب العدالة والتنمية باعتباره الحزب الحاكم واصفين ما قام به بأنه ليس ذي علاقة بالسياسة التي تتقيد بمصالح الدول، وليس بالعواطف والميول.

كما ظهرت ردود أفعال إسرائيلية مندهشة من التصريحات التركية، وذلك في تعليقات المحللين والسياسيين، حيث قالت صحيفة جيرزاليوم بوست الإسرائيلية: "إن تركيا

[1] محمد عبد القادر، تركيا وعملية «الرصاص المتدفق» الطموحات والقدرات، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] محمد عبد القادر، تركيا وعملية «الرصاص المتدفق» الطموحات والقدرات، المرجع نفسه، صفحة إلكترونية.

لم تعد حليفنا القديم الذي اعتدناه بعد أن اختارت أن تكون في صف إيران وحزب الله وحماس"، كما قال الدكتور ألون ليبل النائب السابق لوزيرة الخارجية تسيبي ليفني والسفير السابق في أنقرة: "إن إسرائيل فوجئت وصدمت برد فعل أردوغان على الأزمة الذي تجاوز رد فعل كل من مصر والأردن وبقية الدول الإسلامية".[1]

كما يواجه أردوغان ورفاقه انتقادات عنيفة من بعض الأوساط التقليدية داخل تركيا والمعروف عنها تضامنها مع تل أبيب و واشنطن، التي تقول لأردوغان لماذا هذا التحمس في الاهتمام والتضامن مع الفلسطينيين طالما أن الفلسطينيين أنفسهم يتقاتلون فيما بينهم كما تتآمر بعض الأنظمة العربية عليهم أيضا؛ ولا تهمل هذه الأوساط استغلال "تطرف حماس" و اتهام أردوغان بالانحياز إلى جانبها، وهو ما يتناقض مع أســس ومبادئ الجمهورية العلمانية ومصالحها الإستراتيجية المقصود بها العلاقة مع أمريكا وإسرائيل ومنظمات اللوبي اليهودي، مع التذكير بخيانة العرب للدولة العثمانية بثورة الشريف حسين عام 1916.[2]

المطلب الثاني: انعكاسات العدوان على قطاع غزة على العلاقات التركية- الإسرائيلية.

منذ العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008، وبعد عقود من التعاون الوثيق الذي وصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية تدهوراً سريعاً في المدة (2008-2010).

وعلى صعيد آخر اعتبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي أجريت في10 فيفري 2009، والتي تمخضت عن فوز كل

[1] محمد عبد القادر، تركيا وعملية «الرصاص المتدفق» الطموحات و القدرات، مرجع سابق، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] حسني محلي، الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور إستراتيجي جديد، المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/0c57b329-ee8f-4cfd-9a9e-d78429071e25

من نتنياهو وليبرمان، بأنها تقود إلى مستقبل مظلم في المنطقة، وهو ما اعتبره مراقبون إشارة إلى مزيد من التوتر في المستقبل بين أنقرة وتل أبيب.

وامتدادا لسحابة التوتر التي تخيم على العلاقات بين البلدين يأتي قرار أحمد داود أوغلو بوقف ترتيبات زيارته إلى إسرائيل لحضور مؤتمر سياسي ينظمه الرئيس الإسرائيلي شعمون بيريز تحت عنوان "نتطلع إلى الغد" في الفترة ما بين 20- 22 أكتوبر 2009، نظراً لاشتراط تركيا زيارة قطاع غزة عبر معبر إيريتس للقاء قياديين في حركة حماس.[1]

ومما يشير إلى أن مستقبل تلك العلاقات بين البلدين يتأرجح ما بين الشد والجذب، فإن قرار إلغاء زيارة أوغلو لإسرائيل سبقه إلغاء مناورات بحرية أمريكية تركية إسرائيلية مشتركة بدأت يوم 17 أوت 2009 في شرقي البحر المتوسط جنوبي تركيا تحت اسم "عروس البحر الآمنة". إن تداعيات الحرب الأولى على غزة أفضى إلى نشوء عدّة أزمات في العلاقات التركية-الإسرائيلية، و هي:

الفرع الأول: أزمة تصريحات قائد القوات البرية الإسرائيلية.

شهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية في شهر فيفري 2009 أزمة غير مسبوقة كانت بسبب التصريحات التي أدلى بها قائد القوات البرية الإسرائيلية أفي مزراحي، والتي تهجم فيها على رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان شخصيا و على الأتراك عموما، متهما إياهم بتنفيذ المجازر ضد الأرمن و احتلال شمال قبرص داعيا أردوغان إلى أن ينظر إلى نفسه في المرآة أولا، واستدعت وزارة الخارجية التركية السفير

[1] شيماء أحمد منير، مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة، المصدر: مختارات إسرائيلية، على الرابط الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=97158&part=2

الإسرائيلي في أنقرة وأبلغته احتجاجها الرسمي على تلك التصريحات، وطلبت إيضاحا عاجلاً بشأنها.[1]

وقد لوحظ أن الرد الأعنف و الأول على هذه التصريحات جاء من جانب المؤسسة العسكرية التركية، تلاها بيان وزارة الخارجية، و هذه هي المرة الأولى التي تشهد العلاقات الثنائية سجالا بين المؤسستين العسكريتين في البلدين طالت ثوابت قومية في تركيا فيما يتعلق بالقضية الأم في قبرص، و بالمسألة الأرمينية، فضلا عن قضية تحظى بشبه إجماع في الداخل التركي، و جاء في بيان وزارة الخارجية التركية أن تصريحات مزراتحي تضمنت تعابير متعارضة تماما مع الأعراف الدبلوماسية، و الوقائع التاريخية، حيث تم الاحتجاج عبر مذكرة على الاتهامات و الهذيانات غير المقبولة الموجهة ضد رئيس حكومتنا و بلدنا، علاوة على ذلك أن تلك التصريحات لا سند لها، ولا يمكن قبولها و ينتظر من جانب السلطات الإسرائيلية إيضاحات عاجلة حول هذا الوضع، و جاء الرد الإسرائيلي سريعا بقول المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "إن تصريحات مزراحي لا تمثل رأي الجيش الإسرائيلي و لا تلزمه و هي تصريحات شخصية".[2]

الفرع الثاني: أزمة استبعاد إسرائيل من مناورات نسر الأناضول.

تسبب رفض إسرائيل بقيام أردوغان بزيارة رسمية لقطاع غزة في سبتمبر 2009 بردود فعل تركية عنيفة، و كرد على ذلك ألغت أنقرة مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات السنوية الجوية الدولية "نسور الأناضول"، التي كان يفترض أن تجرى في 12

[1] شيماء أحمد منير، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2009، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، مرجع سابق، ص ص 199-200.

أكتوبر 2009، و التي تقيمها تركيا سنويا بالاشتراك مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل و إيطاليا و قوات الناتو.[1]

لكن المسؤولين الأتراك انقسموا فيما بينهم حول تفسير أسباب رفض أنقرة مشاركة إسرائيل في مناورات "نسر الأناضول" الجوية التركية، ففي حين أرجعت مصادر تركية هذا الرفض إلي اعتراض الأتراك علي تلكؤ إسرائيل في تسليم تركيا صفقة الطائرات بدون طيار من طراز "أهارون" التي تعاقدت عليها تركيا قبل أربعة أعوام، في حين صدرت تصريحات أخري من داخل الحكومة التركية ربطته بالاحتجاج التركي علي الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة و القدس، وأعلن أردوغان أن بلاده استبعدت إسرائيل من المناورات "استجابة لضمير الرأي العام التركي الرافض أن تحلق الطائرات التي قتلت الأطفال والعزّل في غزة فوق أرضه.. يجب أن ننصت لرغبات شعبنا".[2]

وفى تحليل إسرائيلي لما وراء هذه التطورات قال محلل الشئون الشرق أوسطية والخبير في الشؤون التركية "يوسي نيشر"، إن إلغاء المشاركة الإسرائيلية في مناورات "نسر الأناضول" بمثابة خطوة أولى من الجيش يترجم بها لأول مرة مواقف رجب طيب أردوغان المعادية لإسرائيل، ونتيجة لاستبعاد إسرائيل من تلك المناورات قررت كل من الولايات المتحدة وإيطاليا وفقا لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية الانسحاب من تلك المناورات.[3]

ورداً على استبعاد إسرائيل من مناورات نسر الأناضول أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال اجتماعه برئيس الوزراء الإسباني، "خوسيه سباتيرو"، ووزير الخارجية

---

[1] زيا ميرال و جونثان س باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2010، مرجع سابق، ص 09.

[2] محمد السعيد إدريس، تركيا وإسرائيل والصراع في "وادي الذئاب" المصدر: الأهرام الطبعة العربية.
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=110665

[3] شيماء أحمد منير، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

"ميجيل موراتينوس"، عن تحفظه على وساطة تركيا على إثر التطورات الأخيرة، حيث شكك في نزاهة الوساطة التركية.

وبالنسبة لتداعيات الفتور التركي تجاه إسرائيل على مستوى الشعب الإسرائيلي، فقد نشرت صحيفة "حرييت" التركية تحقيقا عبرت خلاله عن نبض الشارع الإسرائيلي تجاه مواقف أردوغان الأخيرة ضد إسرائيل، حيث عبر الإسرائيليون عن قلقهم على حياتهم إذا توجهوا إلى تركيا، فضلاً عن حياة أقاربهم هناك، ويشير التقرير الذي كتبه موفد الصحيفة إلى إسرائيل أن 60% من عدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا، والذين يبلغ عددهم سنويا حوالي 600 ألف قد الغوا سفرهم.

وبالنسبة لرد فعل الأحزاب المعارضة "الإسرائيلية"، وعلى رأسها "كاديما"، فإنها تستطيع استثمار هذه التحولات التي تؤثّر على مكانة "إسرائيل" وعلى عمق علاقتها في المنطقة، بسبب المواقف التي تتخذها حكومة اليمين، وقد قالت صحيفة هآرتس أن ثمة توجهين متناقضين في دائرة صنع القرار الإسرائيلية حيال العلاقات مع تركيا، الأول يرى أن تركيا لم تعد معنية بالعلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل، وأنه ينبغي إعادة النظر في تلك العلاقات، في حين يرى أصحاب الرأي الآخر أنه يمكن إصلاح العلاقات وإعادتها إلى مسارها الطبيعي.[1]

وقد تمخضت عن التصعيدات السابقة بين الدولتين أثار على المستوى الاقتصادي، حيث ذكرت إذاعة إسرائيل أن انخفاضا طرأ بنسبة 40% على حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2009؛ قياسا مع نفس الفترة من العام الماضي، مما سيؤثر لسنوات طويلة على العلاقات الاقتصادية بينهما، فضلاً عن

[1] شيماء أحمد منير، المرجع نفسه، صفحة إلكترونية.

توقع مسؤولون في القطاع التجاري الإسرائيلي أن يمتد تأثير تراجع التبادل التجاري بينهما إلى صفقات التعاون العسكري الإستراتيجي في المرحلة القادمة.[1]

ترى إسرائيل في تركيا القوة المعتدلة الوحيدة في الشرق الأوسط من حيث التعامل المباشر معهم، وأن أي أزمة في علاقة البلدين تكون ضمن الحسابات الدقيقة لإسرائيل.

الفرع الثالث: أزمة منتدى دافوس.

وكان قد وصل الغضب التركي من إسرائيل ذروته في دافوس عندما فجر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أكبر قنبلة في تاريخ العلاقات التركية مع إسرائيل، حين واجه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في 29 جانفي 2009 عندما انسحب أردوغان من منصة إحدى ندوات منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا مطلع عام 2009؛ احتجاجاً على تحيّز إدارة الجلسة في أعقاب المواجهة الحادة بينه و بين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز على خلفية الحرب ضد غزة التي أطلق عليها الإسرائيليون عملية (الرصاص المذاب)، ولم يترك مدير الجلسة أردوغان يتم رده على بيريز، وقاطعه أكثر من مرة خلال حديثه، فانسحب أردوغان بعد أن خاطب المشرفين على الجلسة، قائلا: "شكراً لن أعود إلى دافوس بعد هذا، أنتم لم تتركونني أتكلم وسمحتم للرئيس بيريز بالحديث مدة 25 دقيقة و تحدثت نصف هذه المدة فحسب".[2]

وقد تحدث أردوغان خلال الجلسة فقال: "إنه قبل الحديث عن جهود السلام الحالية يجب أن نقول أننا لا نحدث عن وضع قبل أربعين سنة بل عن وضع بدأ في جوان 2008؛ كان هناك وقف لإطلاق النار ثم انتهت التهدئة و لم يطلق أي صاروخ على إسرائيل و كان على إسرائيل أن ترفع الحصار على غزة"، و أضاف: "غزة سجن كبير

[1] شيماء أحمد منير، المرجع نفسه، صفحة إلكترونية.

[2] حامد محمد طه السويداني، العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009، مركز الدراسات الإقليمية،جامعة الموصل، ص 14، على الرابط الإلكتروني: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60217

في الهواء الطلق، و لم يسمح بدخول حتى صندوق طماطم واحد بسبب إغلاق المعابر بعد انتهاء التهدئة بدأت عمليات قتل الفلسطينيين، لقد أرسلنا مساعدات إنسانية إلى غزة ولم تسمح إسرائيل بإدخالها لمدة 15 يوما، و تساءل: "هل يوجد ذرة واحدة لدى حماس من أسلحة الدمار الشامل الذي تمتلكه إسرائيل؟ إذا كنت أعرف شيئا فهو لا يوجد، لقد رفضت إسرائيل الاعتراف بالقرار 1860 و دمرت مباني الأمم المتحدة و المدارس التابعة لها... وماذا فعلت البشرية إزاء ذلك؟ و فقت تتفرج".[1]

وخاطب أردوغان بيريز قائلا: "سيد بيريز أنت أكبر مني سناً، لكن صوتك كان مرتفعا كثيرا، أنا أعرف أن ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متهم، و أضاف أردوغان: "أنت لست صاحب حق، وحجتك ضعيفة، لذلك اخترت أن ترفع صوتك بشكل غير دبلوماسي، ولكن الحقيقة تبقي أن حماس أطلقت صواريخ بدائية تسقط معظمها في مناطق مفتوحة، وأنتم قصفتم بيوتاً وهدمتموها فوق رؤوس أهلها من الأطفال والنساء، وأنه كان بالإمكان التوصل إلي تهدئة وسلام، وأنتم اخترتم طريق الحرب".[2] و قال كذلك: "وفيما يخص القتل فأنت تعرفه جيدا جدا، و أنا أعرف جيدا كيف قتلتم الأطفال عند الشاطئ، أنا أتذكر الأطفال الذين قُتلوا على الشاطئ، وأتذكر قول رئيسي وزراء من بلدكم إنهما يشعران بالرضا عن نفسيهما عندما يهاجمان الفلسطينيين بالدبابات"، وأضاف: "أشعر بالحزن عندما يصفق الناس لما تقوله لأن عددًا كبيرًا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ، وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج".[3]

وبالرغم من محاولة مدير الجلسة إسكات أردوغان و منعه من مواصلة كلامه، أصر أردوغان على الكلام و استشهد بمقاطع كانت معه في ورقة أخرجها من الملف الذي معه، وفيها استشاهدات من التوراة حول عدم وجود القتل، و قال أردوغان: "لكن هنا

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[3] قسم الأرشيف و المعلومات، تقرير معلومات (08)، مرجع سابق، ص 50.

يوجد قتل"، و استشهد بأقوال لباحثين يهود من جامعة أكسفورد وصفوا إسرائيل بالبربرية، و أنها تحولت إلى دولة عاصية، و ختم أردوغان بالقول: "بالنسبة لي انتهى دافوس ولن أعود مجددا".[1]

كما قال أردوغان في مؤتمر صحفي مقتضب عقب انسحابه بأن بيريز أورد في مداخلته أشياء غير صحيحة عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة، وقال أردوغان بأنه تحدث 12 دقيقة خلال المنتدى كما تحدث الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بدوره 12 دقيقة، غير أن بيريز تحدث 25 دقيقة، ولما طلب التعقيب عليه منعه مدير الجلسة، وأوضح أن الرئيس شمعون بيريز كان يوجه كلامه إليه في عدة مرات ويلتفت إليه و يتحدث بأسلوب "مناف للروح العامة التي سادت اللقاء".[2]

ويعتبر جنكيز تشاندار أن: "تصرف أردوغان كان لمصلحة تقوية تركيا إقليمياً وتعزيز وضعه داخل تركيا، إذ وجد نفسه مباشرة بطلاً في الشارع العربي ما انعكس إيجاباً عليه في المجتمع التركي الذي شعر أن رئيس حكومته رجل عظيم وتأثيره يذهب إلى أبعد من حدود تركيا، وبذلك ربح قلوب العرب وعزز مكانته داخلياً"، ويقول: "وقد أدرك أردوغان ومنذ الجدل الحاد بينه وبين شمعون بيريز، أنه كسب قلوب العرب وخصوصاً الفلسطينيين، وكذلك الشارع التركي، فالأتراك عموماً حساسون جداً عندما يتصل الأمر بالقضية الفلسطينية، الأتراك ليسوا معجبين كثيراً بالعرب، لكن عندما تتصل الأمور بالفلسطينيين فإنهم عاطفيون، هكذا كان الأمر دائماً، وهم يحبذون رؤية رئيس حكومتهم يطلق كلاماً لا يجرؤ أحد على قوله بوجه القادة الإسرائيليين".[3]

---

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2009، مرجع سابق، ص ص 199-200.

[2] صحيفة فايننشال تايمز: انسحاب أردوغان من «دافوس» أكبر هزة للمنتدى،الرابط: http://www.masress.com/alshaab/15639

[3] جنكيز تشاندار، ندوة "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" :سياسة "صفر مشاكل مع الجوار" التركية بين الضرورة والخيار، المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx

وفور عودته إلى مطار اسطنبول كان في استقباله في المطار الآلاف من الناس رافعين أعلام تركيا و فلسطين و يافطات وصف بعضها أردوغان بـــ"فاتح دافوس"، وفي تعليقه علي الاستقبال الحافل الذي استقبله به الشعب التركي قال: "شعبنا ينتظر الرد نفسه من أي رئيس لوزراء تركيا" و القضية "قضية تقدير لبلادي ومكانتها، لذلك كان من الواجب أن يكون رد الفعل واضحاً، لم أكن أسمح لأحد بتسميم هذه المكانة الخاصة بكرامة بلادي".[1]

وعن ردود الأفعال داخل المجتمع التركي أشاد رئيس الجمهورية التركي عبد الله غول بانسحاب أردوغان من منتدى دافوس، و قال غول في تصريحات صحفية: "إذا كان هناك إساءة لرئيس الوزراء التركي فلا ينتظر أحد السكوت عليها أو تجاهلها"، مشيرا إلى أن أردوغان رد على الإساءة وقام بما هو واجب عليه فعله، و أضاف غول أن تركيا دولة كبيرة وذات أهمية بالغة في المنطقة، وتسعى دائما للأمن والسلام، مؤكدا أن على الجميع أن يعرف هذه الحقيقة ويستفيد منها، وقال: "إن كان هناك من لا يرغب في الاستفادة من الدور التركي فهو و شأنه".[2]

وقد تم تأييد أردوغان من جانب القوى الداخلية حتى المعارضة له، فزعيم حزب الحركة القومية كان أكثر المنددين بسلوك الرئيس الإسرائيلي، و قال إن سلوك بيريز نموذج للغطرسة و الوقاحة التي لا يمكن لأمتنا أن تقبله، و وصف ردة فعل أردوغان بأنها محقة و مشروعة و في محلها؛ كما جاء الدعم لموقف أردوغان و للمرة الأولى من جانب حزب السعادة الإسلامي إنه للمرة الأولى منذ وصوله إلى السلطة يتخذ أردوغان موقفا صحيحا، و كان لافتا أيضا أن ينضم المنافس الأول لأردوغان زعيم حزب الشعب الجمهوري دينيز بايكال، إلى قائمة المعترضين على سلوك شمعون بيريز الذي قام بما

[1] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] صحيفة فايننشال تايمز، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

يتجاوز اللياقات اتجاه أردوغان، لكن بايكل دعا إلى عدم توظيف الحادثة في السياسة الداخلية، معتبرا أن العلاقات التركية الإسرائيلية لن تتأثر خصوصا بعدما بادر بيريز إلى إبداء أسفه إلى أردوغان.[1] و كان ذلك مجرد خطاباً مقتضباً لما يدور في خاطر الأتراك وهذا ما جعل الخصوم السياسيين لرئيس الوزراء أردوغان بالإعلان عن تأييدهم لما قام به، و هذا يعد أمراً استثنائياً في السياسة التركية.

ذهبت الصحافة الإسرائيلية إلى أن هذه الأزمة تأتي في إطار البرود الذي شاب العلاقات بين البلدين بسبب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وما أعقبه من انتقادات حادة وجهها أردوغان لإسرائيل، و اعتبرت أن هذه الحادثة زادت من حدة التوتر في العلاقات بين تل أبيب وأنقرة، وأكدت أن هذه الحادثة تسببت في أزمة دبلوماسية أخرى بين إسرائيل و تركيا، و أنه بسببها تحول أردوغان في الآونة الأخيرة إلى ألد أعدائها الدبلوماسيين بعدما كان قد نسج خلال السنوات الأخيرة "علاقات طيبة للغاية" مع إسرائيل، وقام بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل.[2]

من جملة ما سبق ثمة ملاحظات يمكن أن نستخلصها بالنسبة لمستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية، فعلى الرغم من أجواء التوتر التي شابت العلاقة بين البلدين، إلا أنه سيظل هناك حرص من جانب كلا الدولتين من أجل المحافظة على شعرة معاوية بينهما، وأن لا تصل العلاقات بهما إلى القطيعة، ومن ثم يمكن القول أنه على الرغم من تزايد مؤشرات التوتر في العلاقات بين البلدين إلا أنه ينظر إليها باعتبارها مستجدات طارئة لن تؤثر على عمق العلاقات الإستراتيجية القائمة بين الدولتين، و التي تصوغها لغة المصالح

[1] محسن صالح (محررا)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2009، مرجع سابق، ص ص 199-200.

[2] صحيفة فايننشال تايمز، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

المتبادلة، في الوقت نفسه فإنه لن يكون مستبعداً أن تلوح في الأفق مؤشرات جديدة يمكن أن تساهم في إعادة صياغة المعادلة التي تستند عليها العلاقة بين البلدين.[1]

المطلب الثالث: موقف وسلوك تركيا تجاه الاعتداء على أسطول الحرية.

افترقت إسرائيل وتركيا بسبب حرب غزة الأخيرة، خاصة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت شن الحرب بعد أيام فقط من مناقشة محادثات السلام بين سورية وإسرائيل مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، لكن حتى في ذلك الوقت، لم تدخل تركيا إلى صلب القضية وظلت لاعباً على أطراف الصراع.[2] ونظراً لحجم الخسائر التي لحقت بأهالي قطاع غزة، تحركت عشرات القوافل البرية، بشكل متتابع، حملت معها المساعدات التموينية و الطبية، حصل عدد منهم على إذن بالمرور من خلال معبر رفح، فيما لم يتمكن عدد آخر منها من الوصول إلى غايته، بذريعة إتمام المعاملات واستيفاء الإجراءات الإدارية، حتى تعفنت المواد الغذائية وتلفت الأدوية التي كانت ضمن حمولتها؛ و على المستوى البحري، وخلال السنوات الثلاث، تم تسيير نحو عشرة سفن و قوارب في أوقات مختلفة من أوروبا، وأميركا، والدول العربية، خمس سفن سمحت إسرائيل لها بالوصول إلى شواطئ غزة، لأنها كانت تُقل على متنها متضامنين غربيين؛ وبرلمانيين، ودبلوماسيين سابقين، و شخصيات اعتبارية، و قد جاء موقفها هذا كتعبير عن حرصها على تفادي إثارة الرأي العام الغربي و إحراج الحكومات التي ينتمي لدولها هؤلاء المتضامنون؛ و منعت القوات الإسرائيلية خمس سفن منها من الوصول إلى غايتها، بل أقدمت على منع هذه المحاولات بالقوة واحتجزت ركابها لأيام قبل أن تفرج عنهم.

---

[1] شيماء أحمد منير، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] بول سالم مقال 10 /06/ 2010 الحياة، كيف غيّر الهجوم على «أسطول الحرية» معالم الشرق الأوسط؟، كيف غيّر الهجوم على «أسطول الحرية» معالم الشرق الأوسط؟-مركز كارنيغي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيغي للسلام، على الرابط الإلكتروني:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40968

وفي أواخر ماي 2010 جرى تسيير أسطول الحرية، الذي ضم نحو ست سفن، ثلاث سفن تركية وسفينتين من بريطانيا، بالإضافة إلي سفينة مشتركة بين كل من أيرلندا واليونان و الجزائر و الكويت،[1] أقلت نحو 630 متضامناً، و قُدّرت حمولتها بنحو عشرة آلاف طن من مواد الإغاثة و المساعدات الإنسانية، هددت السلطات الإسرائيلية أسطول الحرية و توعدت بمنعه من الوصول إلى القطاع بالقوة العسكرية، و لم تثن التهديدات المتضامنين الذين أصروا على الوصول إلى غايتهم المنشودة، و لكن القوات الإسرائيلية باغتت السفن و اعترضتها في المياه الدولية، ونفذت إنزالاً جوياً و اقتحمت سفينة مرمرة، أكبر سفن الأسطول، واستخدمت الرصاص الحي فقتلت بدم بارد تسعة متضامنين يحملون الجنسية التركية.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم 31 ماي 2010؛ استيقظ العالم على مأساة وحشية وقعت في المياه الدولية، حيث هاجمت فرقة كوماندوس من البحرية الإسرائيلية قافلة المساعدات و اعترضتها في المياه الدولية، حيث نفّذت إنزالا جويا و اقتحمت سفينة "مرمرة" أكبر سفن الأسطول، و قد خرق الجيش الإسرائيلي القانون الدولي بهجومه على الأسطول الذي كان علي مسافة 73 ميلا من سواحل غزة في المياه الدولية؛ وقد أسفر هذا الهجوم الذي قامت به قوات البحرية الإسرائيلية، عن استشهاد 9 مدنيين من بينهم ثمانية مواطنين أتراك و مواطن أميركي من أصل تركي، كما أصيب أكثر من 50 شخصا بجروح بالغة، و قد شاركت ما يقرب من 30 بارجة و أربع فرقاطات وغواصتان، وثلاث مروحيات في الهجوم الإسرائيلي علي سفن المساعدات الإنسانية.[2]

مثّل الهجوم على سفينة مرمرة منعطفاً أساسيّاً في تاريخ الشرق الأوسط، حيث أصبحت إسرائيل لأوّل مرّة في عداء مفتوح مع تركيا، واستحوذت تركيا على موقع

[1] عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] طه اوزهان، ترجمة: د. فاطمة ابراهيم المنوفي، تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أزمة أسطول الحرية /http://www.rouyaturkiyyah.com

قيادي في إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، متجاوزة بذلك موقع إيران، وضاغطة بشكل مباشر على مصر والدول العربية الأخرى، و قد فاق هذا الحدث في عواقبه السياسية و الإستراتيجية حرب غزة 2008؛ أو حرب لبنان 2006.[1]

وفور سماعه الخبر قطع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الجولة التي قادته إلى دول في أميركا الجنوبية، و عاد بشكل عاجل إلى تركيا، حيث بادرت أنقرة إلى اتخاذ خطوات فورية، فاستدعت سفيرها من تل أبيب، ودعت إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، و وصف أردوغان الهجوم بأشد وأقوى النعوت، فقال إنه: "عار وعلامة سوداء في تاريخ البشرية"، وبأنه: "ضربة للسلام العالمي"، و رأى أن إسرائيل: "لا تشعر بالخجل من الجريمة التي ارتكبتها"، في حين: "لا يمكن لها أن تنظر في وجه العالم ما لم تعتذر وتحاسب على ما أقدمت عليه"، و أكد أردوغان خلال اجتماع لنواب حزبه الحاكم، أنه: "تعب من أكاذيب إسرائيل"، و كرّر ما قاله في مؤتمر دافوس العام الماضي من أن قادة إسرائيل أظهروا من جديد للعالم أنهم يعرفون القتل جيدا، و رأى أن الهجوم الوقح وغير المسؤول للبحرية الإسرائيلية، ينتهك القانون الدولي ويدوس على الكرامة الإنسانية، مشددا على أن تركيا ليست دولة يتيمة يمكن أكل حقوقها، وحذر من مغبة اختبار صبر تركيا، أو فقدان صداقتها، و قال: "إذا أردتم تركيا عدوة فإنها ستكون عنيفة وقاسية"، و اعتبر أن قرار مجلس الأمن ليس كافيا، و على المجتمع الدولي التدخل لإيقاف إسرائيل، التي عليها تحمل مسؤوليتها ودفع ثمن ما قامت به.[2]

[1] بول سالم مقال، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] فيصل علوش، العلاقات التركية ــ الإسرائيلية في النقطة الحرجة، 2010/06/06. المصدر: http://alhourriah.org/archeive/3888.html

وكان نحو عشرة آلاف متظاهر تركي توجهوا، فور سماعهم بالحادث، إلى مقر القنصلية الإسرائيلية في اسطنبول للتعبير عن احتجاجهم وغضبهم، وقد رفعوا الأعلام الفلسطينية، وهتفوا: "لتسقط الصهيونية و الإمبريالية الإسرائيلية".[1]

أثارت المجزرة ردود أفعال دولية على المستويين الرسمي والشعبي، نددت جميعها بالجريمة الإسرائيلية بحق المدنيين، و طالبت بإجراء تحقيق دولي لا يدع "إسرائيل" تفلت من العقاب، وكان هناك تفكك واضح في مواقف الرباعية الدولية التي طالبت معظم أطرافها بإنهاء الحصار، بينما وجد الأمريكان و الإسرائيليون أنفسهم معزولين عالمياً؛ غير أن الزخم العالمي سرعان ما تم امتصاصه و إضعافه، و قد عبر أردوغان في اتصال هاتفي مع رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية بقوله: "سنظل ندعمكم حتى ولو بقينا لوحدنا"، و هو تعبير عن تضامن تركيا التام مع الشعب الفلسطيني عامة، وسكان قطاع غزة المحاصرين خاصة، حتى الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني بأكملها.[2]

غير أن الإجراءات التركية كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً، وغير متناسبة مع أجواء الغضب و لهجة التصعيد التي صاحبتها، ويظهر أن الأتراك كانوا يشعرون أن هامش تحركهم محدود ضد "إسرائيل"، ولم يكونوا راغبين في إغضاب الأمريكان والغرب في هذه المرحلة.

جاء تعامل الحكومة الإسرائيلية مع سفينة مرمرة و التطورات التي لحقتها دلالة على رفض الدور التركي في المنطقة، و التمسك باستمرار الحصار، و إن بصورة جديدة، لحين تحقيق الأهداف السياسية التي فرض من أجلها، و الدليل على ذلك هو تنفيذ مجزرة مرمرة؛ وتعمد إهانة الأتراك من خلال التصرفات و التعبيرات المهينة التي استخدمها

[1] فيصل علوش، المرجع نفسه، صفحة إلكترونية.

[2] نادية فاضل عباس فضلي، العلاقات التركية– الإسرائيلية آفاق التقارب ونقاط الخلاف مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 124، على الرابط الإلكتروني: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76811

الجنود الإسرائيليون، كذلك عدم الموافقة على المطالب التركية الخاصة، مثل: الاعتذار، إعادة السفن مباشرة، دفع تعويضات، تشكيل لجنة تحقيق دولية؛ و كأن حكومة نتنياهو تريد الإبقاء على مستوى معيّن من "التوتر" مع حكومة أردوغان كخطوة نحو كف يد أنقرة عن القضية الفلسطينية عموماً.[1]

الفرع الأول: موقف تركيا من الاعتداء على أسطول الحرية.

شكل الهجوم على أسطول الحرية أول اختبار حقيقي للسياسة التركية، والدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، فمن الناحية الإسرائيلية لم يكن في الأمر مفاجأة كبيرة خاصة مع وجود حكومة بنيامين نتنياهو المتحفز مع وزير دفاعه إيهود باراك لاستعادة ما يسمونه "قوة الردع الإسرائيلية"، فضلا عن التقاليد الإسرائيلية الثابتة في العدوان والعنف والإرهاب كلما لاحت الفرصة؛ كل ذلك يجعل من السلوك الإسرائيلي أمرا متوقعا.[2]

واعترف الرئيس التركي غول بأن العلاقة بين تركيا و إسرائيل لن تعود كما كانت عليه من قبل العدوان الأخير، الذي اعتبر أنه المرة الأولى التي يحصل فيها "شرخ دموي" في العلاقات التركيَّة–الإسرائيلية، وهو الأسوأ بينهما.

أما وزير الخارجية التركية فأكد أن الهجوم الذي شنه الجيش الإسرائيلي على أسطول سفن الإغاثة الإنسانية هو "عمل عصابات، و قرصنة، و جريمة دولة"، واضعا بذلك على ما يبدو نقطة اللاعودة في العلاقات بين البلدين، و قد شبّه أوغلو حادث الاعتداء الإسرائيلي على قافلة الحرية بأنه بالنسبة للأتراك قد شكل صدمة نفسية مثل

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (25): أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات، أوت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4336.html

[2] عبد المنعم سعيد، الاختبار التركي في الشرق الأوسط، المصدر: الأهرام المسائى، على الرابط الإلكتروني: http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=430646&issueno=10473#.VhoJ3D99mM8

أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالنسبة للأمريكان، و أضاف داود أوغلو أن الشعب التركي قد تلقى الصدمة النفسية من دولة بأكملها وليس من مجموعة إرهابيين.

وأكّد أحمد داود أوغلو: "موقفنا واضح بعد حادثة أسطول "مافي مرمرة"، لدينا ثلاثة شروط يجب تحقيقها، و الإسرائيليون يعرفون ذلك جيداً؛ الأول هو الاعتذار، والثاني هو التعويض، والثالث هو مساعدة غزة، و إذا استوفيت هذه الشروط، فإن سفراءنا سيعودون إلى هناك طبعاً، و يعود سفراؤهم إلى هنا، و سيكون لدينا علاقات طبيعية مثل التي كانت قبل حادثة الأسطول، و الأكيد أنه في حال تمت تلبية هذه الشروط، فإن تركيا لن تستمر في هذا النزاع مع إسرائيل، وسيكون هناك تطبيع للعلاقات وفتح للقنوات السياسية، وإذا تصرفت إسرائيل بالشكل الملائم، كما فعلت مع سورية في أثناء المفاوضات غير المباشرة، فإن تركيا ستمد اليد للمساعدة.[1] و قد تلخصت سياسة أنقرة تجاه الأزمة على النحو التالي:

1. المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، والإصرار على المضي قُدُماً في كسره وإنهائه.
2. ضرورة أن تستجيب "إسرائيل" لشروطها، وخصوصاً فيما يتعلق بـــ: الاعتذار، ودفع التعويضات، والموافقة على تشكيل لجنة تحقيق دولية.
3. الإصرار على معاقبة "إسرائيل" في حال لم تستجب لمطالبها، وذلك من خلال: خفض التمثيل الدبلوماسي، إلغاء بعض الاتفاقيات العسكرية المتعلقة بالتدريب، منع مرور الطائرات العسكرية الإسرائيلية فوق أجوائها، تراجع التعاون الأمني والتعاملات الاقتصادية.[2]

[1] أحمد داود أوغلو: شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟ أُجريت المقابلة في أنقرة في:2013/02/13، أجرى المقابلة: ميشال نوفل وجنكيز تشاندار، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 95، صيف 2013، ص 32.

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (25)، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

الفرع الثاني: المواقف الدولية من الاعتداء على أسطول الحرية.

في بداية الأمر وكمحاولة لامتصاص النقمة الشعبية، دعت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى ضرورة تغيير الوضع القائم في القطاع، كما طالب المبعوث الأمريكي جورج ميتشل بضرورة تخفيف إجراءات الحصار وعودة الحياة في غزة إلى وضعها الطبيعي، و لكن بعد أيام قليلة على المجزرة، وعلى عكس ما أعلنت عنه الإدارة، بدأت مواقف واشنطن تتماشى مع التوجهات الإسرائيلية، حيث قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما نفسه: "لإسرائيل الحق في حماية أمنها، وهي الجهة الوحيدة المعنية في تقدير ذلك واختيار الأساليب المناسبة لضمانه"؛ ثم وجهت إدارة أوباما الدعوة لرئاسة السلطة و إسرائيل للعودة إلى اتفاقية المعابر 2005، قاصدة بذلك قطع الطريق أمام حركة حماس والحكومة في غزة، والحيلولة دون تمكنهما من استثمار إنجازات أسطول الحرية إعلامياً، شعبياً، وسياسياً؛ بالإضافة إلى تنفيس الاحتقان و تهدئة الصخب الإعلامي، وتوصيل رسالة مضللة إلى الرأي العام مفادها بأن الأمور في قطاع غزة بدأت تعود إلى وضعها السابق.

وقد ضعت هذه الحادثة الولايات المتحدة في موقف صعب، وجعلتها مضطرة إلى الاختيار بين اثنين من أقوى حلفائها في الشرق الأوسط، فالعلاقات الأميركية التركية تتطور بالفعل وتأخذ أبعادا جديدة نتيجة للديناميات العالمية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و قد وصل إلى حد "الشراكة النموذجية"، و لكن جاءت أزمة أسطول الحرية في لحظة حرجة يتم فيها إعادة تعريف العلاقات التركية الأمريكية والتوصل إلى مستوى جديد من التفاعل، و بسبب علاقة إسرائيل الوثيقة جدا مع الولايات المتحدة، كانت

لأزمة أسطول الحرية انعكاسات على العلاقات الثلاثية الفريدة القائمة بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة.[1]

أما فيما يخص موقف مصر، أعلن الرئيس حسني مبارك في محاولة منه للمساهمة في تنفيس الاحتقان عن قرار فتح معبر رفح؛ إلى أجل غير مسمى أمام مساعدات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، غير أن الحكومة المصرية، لم تفِ تماماً بهذا الإعلان، فمنعت عدّة قوافل برية، من الوصول إلى القطاع، مع أن هذه القوافل كانت قد سُيّرت على خلفية قرار الرئيس مبارك؛ و بيّن عدد من المسؤولين المصريين اعتبارات بلدهم المتعلقة بفتح معبر رفح بشكل دائم، فأكدوا على وجوب وجود عناصر أمن الرئاسة الفلسطينية والمراقبين الأوروبيين؛ كتعبير عن إصرار القاهرة على الالتزام باتفاقية فيلادلفيا؛ التي تحصر مهمة معبر رفح بـــ "مرور الأفراد" فقط وليس البضائع.[2]

وفيما يخص موقف الاتحاد الأوروبي، ففي بداية الأزمة أعلنت أكثر من دولة أوروبية إدانتها للمجزرة، و طالبت بضرورة رفع الحصار والسماح بعودة الحياة في القطاع إلى وضعها الطبيعي، و قد جاء هذا الموقف الأوروبي مغايراً لما كانت عليه السياسة الأوروبية سابقاً، ولكن هذا التطور الإيجابي لم يدم طويلاً، وإنما تبدل مرّة ثانية حيث تماشت مواقف عواصم القرار في الاتحاد الأوروبي؛ مثل فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإسبانيا، مع التوجهات التي اعتمدتها إدارة أوباما، حيث أبدت هذه الدول استعدادها لإعادة المراقبين الأوروبيين إلى معبر رفح؛ في حال عودة عناصر الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة سلام فياض، ثم أضافت مقترحاً عملياً أعلنت بموجبه عن نيتها إرسال سفن حربية إلى مياه غزة لكي تتولى مهمة مراقبة البواخر القادمة إلى القطاع

[1] طه اوزهان، ترجمة: د. فاطمة ابراهيم المنوفي، تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أزمة أسطول الحرية /http://www.rouyaturkiyyah.com

[2] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (25)، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

وتفتيشها لـــ"منع وصول إمدادات عسكرية إلى حركة حماس"؛ كخطوة استباقية تهدف إلى تجنيب إسرائيل الوقوع في مأزق جديد.[1]

وقد أدانت الجامعة العربية العدوان العسكري المُبيَّت الذي ارتكبته إسرائيل ضد قافلة الحرية في المياه الدولية، الأمر الذي يُشكل قرصنة و إرهاب دولة وتهديداً للاستقرار والأمن في البحر المتوسط، و خرقاً صريحاً للقانون الدولي الذي يحمى الملاحة في المياه الدولية، وللاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني؛ ودعت إلى كسر الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، والالتزام بإيصال المعونات الطبية والأغذية ومواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار وغيرها من الاحتياجات الضرورية للشعب الفلسطيني في القطاع بشتى الوسائل، وتحميل إسرائيل المسؤولية الدولية المترتبة على التعرض للمعونات الإنسانية والاحتياجات الضرورية لإعادة الإعمار، وعدم فتح جميع المعابر أمام حركة الأفراد والبضائع.[2]

الفرع الثالث: المواقف الفلسطينية من الاعتداء على أسطول الحرية.

بادرت رئاسة السلطة الفلسطينية إلى إدانة الاعتداء على أسطول الحرية، وأعلنت موقفها الذي يرفض استمرار حكومة نتنياهو في فرض الحصار كما أعلنت "على شعبنا في قطاع غزة"، ومع ذلك فقد أعادت السلطة طرح مسألة المصالحة بين فتح وحماس، واعتبرتها "المدخل" إلى فك الحصار أو تخفيفه، ما يعني بأنه لا يمكن بحسب موقف السلطة كسر الحصار ما لم تتحقق المصالحة الفلسطينية–الفلسطينية وفق شروط اللجنة الرباعية، والتوقيع على الورقة المصرية، أو خروج حركة حماس من الحياة العامة والتخلي عن الحكومة؛ إن هي ظلت مصرّة على مواقفها السياسية.[3]

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (25): مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] المصدر: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، نقلا عن: قدس برس، 2010/6/3

[3] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (25)، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

في حين فإن حركة حماس تدرك بأن الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة جاء على خلفية سياسية حيث أرادت اللجنة الرباعية من خلاله كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وإسقاط الحكومة التي يرأسها إسماعيل هنية، و تدرك أيضاً بأن إدارة أوباما تعرض نفسها لحرج شديد بسبب مجاراتها للمواقف الإسرائيلية، و السكوت على استمرار الحصار، إضافة إلى عدم دعم قيام الدولة الفلسطينية، لذلك يبدو أن حماس سلكت في رفضها الحصار والانصياع لشروط رفعه، في اتجاهين متكاملين و هما التمسك بمواقفها السياسية والإصرار على خيار المقاومة من جهة، و تشجيع محاولات كسر الحصار والاستفادة منها؛ سياسياً، وإعلامياً، وتعبوياً من جهة أخرى.[1]

وإذا كانت العلاقات بينهما، في ما مضى من تجاذبات و توترات، لم تتأثر في بعدها الإستراتيجي، وخصوصا على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، فإن الجريمة الإسرائيلية المتعمدة على أسطول الحرية، وما نجم عنها من ضحايا أتراك، وضعت علاقات أنقرة وتل أبيب، في نظر كثير من المراقبين، على شفا حفرة، وقد تدفعها نحو انعطافة سلبية، يمكن أن تتطور إلى حد القطيعة وخسارة إسرائيل الدولة الحليفة الوحيدة لها في المنطقة، لأن علاقتهما لن تعود إلى سابق عهدها أبدا، كما شدد على ذلك أردوغان.[2]

وقد تحركت الدبلوماسية التركية في اتجاه الإدارة الأمريكية لاسيما بعد أن عملت الولايات المتحدة الأمريكية على التخفيف من الصيغة الأولى لبيان مجلس الأمن، وقد استغل وزير الخارجية التركي موعداً حدد مسبقاً مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، ليؤكد على أن أنقرة كانت تتوقع موقفاً أفضل من واشنطن تجاه دولة شريكة في حلف الناتو تعرض مواطنوها للاعتداء من قوات دولة ثالثة.

---

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (25)، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] فيصل علوش، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

ومن أبرز النتائج التي تمخضت عنها الأزمة والتي يمكن الإشارة إليها في هذا المجال هو أن أمريكا اختارت الانحياز الكامل لإسرائيل وتجاهل الحليف التركي الاستراتيجي، بالإضافة إلى أن الموقف الأمريكي من الأزمة أظهر شعور واشنطن المتزايد بثقل العبء الذي باتت إسرائيل تمثله على وضع أمريكا في الشرق الأوسط والعالم.[1]

الفرع الرابع: انعكاس الاعتداء على العلاقات التركية الإسرائيلية.

لاشك أن العلاقات قد تدهورت بسبب العدوان على قافلة الحرية، وأصبحت إسرائيل الدولة العدو، على الصعيدين الرسمي والشعبي التركي، و لهذا فإن من نتائج هذا العدوان على العلاقات ما يلي:

1. أن تركيا أصبحت طرفا أساسيا في الصراع العربي–الإسرائيلي، وتوسعت دائرة الصراع لكي تدخل دولة إسلامية و بقوة للجانب العربي، إلى الحد الذي جعل تركيا تربط تحسين علاقاتها مع إسرائيل برفع الأخيرة الحصار المفروض على قطاع غزة، و أكد أحمد داود أوغلو أن: "مستقبل العلاقات مع إسرائيل يعتمد على موقفها، ولا أرى سبباً لعدم عودة العلاقات إلى طبيعتها بمجرد رفع الحصار عن غزة و الإفراج عن مواطنينا".
2. يشكل التهديد بقطع العلاقات أمرا خطيرا لإسرائيل، لأن تركيا كانت الدول الإقليمية الوحيدة التي أقامت علاقات إستراتيجية مع إسرائيل وبعد 63 سنة تفشل إسرائيل في المحافظة على علاقات مع دول المنطقة، وأن تكون جزءا من الإقليم، كما أن تركيا دولة قيادية في المنطقة، وقطع العلاقات مع إسرائيل يفقد الأخيرة نافذة مهمة كانت تستغلها في علاقاتها الدولية.

[1] حامد محمد طه السويداني، مرجع سابق، ص 16.

3. أخذت تركيا جانب المقاومة في القضية الفلسطينية، فها هو أردوغان يدافع في خطاباته عن حركة حماس عدو إسرائيل الرئيسي، باعتبارها وصلت إلى السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية.
4. أن تركيا ورئيس وزرائها حققت شعبية كبيرة من جراء موقفها الأخير في الشارع العربي، عجزت كل الأنظمة العربية عن الحصول عليه، و يحرج الأنظمة العربية التي فقدت تواصلها مع جماهيرها التي بدأت تنظر إلى خارج حدود الوطن العربي بحثا عن منقذا لها و معبرا عن إرادتها من القضايا العربية و على رأسها القضية الفلسطينية.

الفرع الخامس: تقرير لجنة بالمر.

احتجاجا على تقرير اللجنة الأممية المعروفة باسم لجنة "بالمر" المكلفة بالتحقيق في أحداث الاعتداء الإسرائيلي على السفينة التركية "مافي مرمرة"، التي شاركت في أسطول الحرية لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، الصادر في سبتمبر2011؛ وهو تقرير أدعى بمشروعية الحصار الإسرائيلي على غزة، قررت الحكومة التركية طرد السفير الإسرائيلي لديها و تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي لها في إسرائيل وتعليق كافة الاتفاقات العسكرية المبرمة بين الطرفين.[1]

دخلت العلاقات بين البلدين منعطفا جديدا من التأزم، فمنذ أن أعلن وزير الخارجية التركي داود أوغلو أن بلاده لن تقبل بأقل من الاعتذار الرسمي عن الاعتداء على السفينة وما أسفر عنه من مقتل ناشطين أتراك، بدا واضحا أن أنقرة في سبيلها لاتخاذ إجراءات تصعيدية تجاه تل أبيب في حال تعنتها ورفضها الاعتذار، فالقرار التركي بهذا المعنى

[1] صافيناز محمد أحمد، إلى أين تتجه العلاقات التركية ــ الإسرائيلية؟ ، المصدر: الأهرام اليومى

يحمل مضامين وتداعيات عدة سواء على مستقبل العلاقات بين البلدين خلال الفترة القادمة.

فقد أعلن أردوغان أيضا تعليق تام للعلاقات العسكرية و التجارية مع إسرائيل مع إصرارها على رفض تقديم الاعتذار للحكومة التركية، وأكد بقوله: "سنعلق تماما العلاقات التجارية و العسكرية مع إسرائيل فيما يتعلق بمجال الصناعات الدفاعية، و سنتبع هذا عن طريق وسائل مختلفة"، و قال أردوغان أيضا: "إن تركيا ستستمر في فرض عقوباتها بالتصميم ذاته في ضوء التطورات الجديدة"، وعّد أن إسرائيل قد فقدت فرصة أن تكون شريكا استراتيجيا لتركيا في المنطقة، كما أعلنت تركيا أنها لن ترسل سفيرا آخرا قبل وفاء إسرائيل بالشروط التركية المحددة سلفا لعودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها.[1] و بغض النظر عن رد الفعل التركي على تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق، المتمثل في تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، فإن الرد ينطوي على مغزى ومضمون استراتيجي محدد له عدة أبعاد بالنسبة للطرفين، و هي:

1. أن إسرائيل ترفض الاعتذار الرسمي عن الحادثة و تكتفي بالأسف عن وقوع ضحايا لأن الاعتذار الرسمي سيلحق أضرارا إستراتيجية بالموقف الإسرائيلي في المنطقة ككل، حيث أنه سيفتح المجال أمام مطالبات مماثلة عن كل جريمة ارتكبتها إسرائيل، ناهيك عن احتمال المساءلة الدولية عن تلك الجرائم و ربما الملاحقة الجنائية لعناصرها المتورطة فيها.
2. دخول الحصار على غزة دائرة النشاط الإقليمي لتركيا، أي استخدام تركيا الحصار على قطاع غزة كمتغير فعال في علاقتها الثنائية مع إسرائيل استكمالا لموقفها من العدوان الإسرائيلي على القطاع عام 2008، خاصة بعد أن لوّح أحمد داود أوغلو بإمكانية عرض مشكلة الحصار على المحكمة الدولية، الأمر الذي يعمق من حدة

[1] نادية فاضل عباس فضلي، مرجع سابق، ص 127.

الخلاف بين الجانبين، لكنه في الوقت نفسه يوفر لتركيا سمعة إقليمية طيبة لدى الشعوب العربية.[1]

إذن تسعى تركيا في إطار هذه الأزمات إلى البحث عن دور إقليمي عبر بوابة غزة، مما يجعل موقفها من الحصار يخرج من نطاق توصيفه بالالتزام الأخلاقي لقضايا تدخل في مجال اهتمام العثمانية الجديدة و إرثها التاريخي في بعده العربي ليدخل في نطاق توصيفه بالصراع أو التنافس الإقليمي على دور أكثر حضورا في قضايا المنطقة بما يخدم المصالح التركية.

الفرع السادس: المصالحة التركية–الإسرائيلية.

أصبحت واشنطن تدرك حاجتها إلى تركيا أكثر بكثير عما قبل، حيث تحتاج واشنطن إلى تركيا لتأمين انسحابها من العراق، و في الملف النووي الإيراني، مثلما تريد دوراً تركياً يعمل على تحسين صورة أمريكا في المنطقة، وكلها أمور فائقة الأهمية لإدارة أوباما ولا تستطيع إسرائيل أن تفعل فيها شيئاً؛ هنا بالتحديد المغزى الجيو–سياسى الأعمق لحادثة "أسطول الحرية"، وهنا بالتحديد الخسارة الحقيقية لإسرائيل أمام تركيا لأن تل أبيب لم يعد لديها مروحة من الاختيارات مثلما كان من قبل، بل أضحت خياراتها محدودة جداً، غير أنه في الواقع ستستمر العلاقات التركية–الإسرائيلية، ولكن تركيا لم تعد شريكاً إستراتيجياً لإسرائيل، ناهيك عن أن إسرائيل لم تعد بالضرورة الشريك الوحيد لواشنطن في المنطقة، وبالمقابل فإن ابتعاد تركيا عن إسرائيل نسبياً لا يعنى عداء مستحكماً بين الطرفين أو قطيعة مع الغرب، ولكن إعادة تموضع تحتمها المصالح الوطنية التركية وليس الدوافع الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية.

[1] صافيناز محمد أحمد، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

و قد أصدر مكتب نتنياهو بيانا جاء فيه أجرى اليوم رئيس الوزراء اتصالا هاتفيا مع نظيره التركي، واتفقا على إعادة العلاقات الثنائية إلى ما كانت عليه بما في ذلك إعادة السفيرين وإلغاء الإجراءات القضائية ضد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي، وقال نتنياهو لأردوغان إنه أجرى محادثات مثمرة مع الرئيس أوباما حول التعاون الإقليمي وأهمية العلاقات الإسرائيلية–التركية، وأعرب نتنياهو عن أسفه لتدهور العلاقات الثنائية، وأعرب عن التزامه بتسوية الخلافات بهدف دفع السلام والاستقرار في المنطقة، وقد أعرب رئيس الوزراء نتنياهو عن اعتذاره للشعب التركي عن كل خطأ ربما قد أدى إلى فقدان الحياة ووافق على استكمال الاتفاق حول دفع التعويضات.[1]

فنجاح الرئيس الأميركي باراك أوباما خلال زيارته الأخيرة للمنطقة في إنهاء قطيعة بين أنقرة وبين تل أبيب استمرت قرابة ثلاث سنوات، لا يمكنه إلا أن يشير إلى محاولة أميركية جادة لإحياء المحور الإقليمي الأميركي–التركي–الإسرائيلي بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد إستراتيجية؛ فالرئيس الأميركي عراب "المصالحة" قال في بيان صادر عن البيت الأبيض بأنه يولي أهمية كبيرة لإعادة العلاقات الايجابية التركية–الإسرائيلية من أجل تقدم السلام والأمن الإقليمي وليتمكنا من الانخراط في تعاون أعمق.

وفي بيان رسمي قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إنه أبلغ نظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن علاقاتهما الثنائية "ذات أهمية إستراتيجية حيوية للسلام والاستقرار الإقليمي"، واعتبر تطبيع العلاقات الثنائية "بداية عملية ترفع تركيا إلى مركز سوف يكون لها فيه ثانية قول ومبادرة وقوة" و"تسهل السلام الإقليمي".[2]

---

[1] المصدر: http://www.elmogaz.com/node/73955#.UZzPJaJFArE

[2] نقولا ناصر، أبعاد إستراتيجية لتطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية،11-14-11-06-2010/http://www.arabrenewal.info/19/43041-A9.html

المطلب الرابع: حدود الدور التركي.

لقد برز الدور التركي على خلفية ضعف مختلف الأدوار الإقليمية الأخرى بما فيها الدور الإيراني، الذي نال الكثير من العزلة من طرف الدول العربية، و التي رأت بدورها أن طهران تريد أن تقلب دول المنطقة عليها، وتحبط خطط التهدئة التي تسعى إليها، مما ساهم في تعميق الفجوة بين القاهرة خصوصا و طهران، و بذلك تجاوز الموقف التركي الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية، و بات مقبولا على الصعيد الشعبي من دون ربطه بالمصالح الخاصة الضيقة التي اتهمت بها إيران، كما أنه أكثر قبولا على الصعيد الرسمي من إيران التي تتحفظ عليها بعض الدول العربية، ومع ذلك فإن للدور التركي حدوداً أيضاً تتمثل في:

1. أن أحداث المنطقة تتوقف إلى حدا كبير على طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن الفراغ الحاصل في المنطقة قبل تسلم إدارة الرئيس بارك أوباما السلطة دفع بعض دول المنطقة إلى محاولة ملئ هذا الفراغ المؤقت.[1]
2. أن التحرك التركي في غزة تحديداً، لا يمكن له أن يتجاوز لعوامل مختلفة الدور المصري، وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان أحمد داود أوغلو: "إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري"، فحقيقة الأمر أن تركيا تم استدعاؤها للعب هذا الدور من قبل مصر، والتي رأت أن التحرك بالتوازي و بالتنسيق مع الدبلوماسية التركية النشطة، من شأنه أن يؤمِّن للدور المصري مزيد من الفاعلية و يقلل من حدة الحرج في حال الفشل.
3. إن تركيا الراغبة في إقامة علاقات جيدة مع كل العرب، وأن تكون على مسافة واحدة من الجميع، لا يمكن لها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (22): الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4333.html

لغزة أو حماس، إذ إنها ستحافظ على موقفها المبدئي ومساعداتها الإنسانية ووقفاتها الإعلامية، لكنها لن تذهب إلى درجة اتخاذ مواقف تسبب إحراجاً كبيراً لدول الاعتدال العربي، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج، ولن يتجاوز الدور التركي بشكل عام ما تتيحه الشرعية الدولية.

4. نظرة تركيا إلى أن الوحدة الفلسطينية هي شرط للسلام في المنطقة، تجعلها لا تذهب في علاقاتها مع حماس إلى درجة الخلاف مع محمود عباس، وبالتالي فإن دعم تركيا لحماس لا يسقط اعترافها وتعاملها مع محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية.
5. أن تركيا لا تقوى على الاضطلاع بدور بارز في القضايا الكبرى في المنطقة، فهذه القضايا في كثير من الأحيان تتجاوز قدرات تركيا وأغلب دول المنطقة، وإن كان ذلك لا يعني أن تركيا ليس لها دور، ذلك أن ثمة دور لا بأس به ينمو يوما بعد يوم على نحو متدرج.[1] فهي في الواقع تفتقد أثناء قيامها بدور الوسيط إلى الأوراق الضاغطة القوية التي تمكنها من إنجاح أية وساطة سواء بين إسرائيل وسوريا أو بين إسرائيل و الفلسطينيين، أو حتى حماية أي اتفاقٍ يتم التوصل إليه، ويمكن لتركيا باستثناءات محدودة أن تقوم بدور لوجستي ومقرِّب ومسهِّل.
6. كذلك فإن تركيا يمكن أن تتعرض لضغوطات من جانب الغرب وإسرائيل للتخلي عن سياسات الانحياز إلى القضية الفلسطينية عموماً، وقد بدا ذلك من خلال الضغط للاعتراف بالإبادة الأرمينية في الولايات المتحدة و السويد، وكذلك محاولة تعطيل الدور التركي الوسيط في المنطقة، وإضعاف تركيا من خلال رفض حكومة بنيامين نتنياهو استمرار الوساطة التركية واقتراح إحلال وساطة فرنسية بدلاً منها، ومن خلال تحريك قوى الداخل التركي المتشددة لإزعاج سلطة العدالة والتنمية، بل

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (22): الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، على الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4333.html

تهديدها بحظر الحزب عبر المحكمة الدستورية، وصولاً إلى التلويح بإسقاط هذه السلطة بالقوة.

7. إن سياسة تعدد الأبعاد التركية والانفتاح على العالم العربي والإسلامي لا يلغي الهدف الاستراتيجي الرسمي المعلن لتركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومع أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة وموحدة للاتحاد تجاه القضية الفلسطينية، لكن تركيا ستبقى مضطرة لأن تلتزم بضوابط محددة في دورها الشرق أوسطي أو في وساطتها تقارب رؤية الإتحاد الأوربي للقضية.
8. إثارة بعض الحساسيات العربية، والمصرية بالذات، خصوصاً أن القاهرة ترى في الدور التركي المتفهّم لحماس تعزيزاً للنزعة الإسلامية التي يمثلها الإخوان المسلمون في مصر، وهو ما ترفضه السلطات المصرية جملةً وتفصيلاً؛ كذلك فإن تحرك تركيا في المنطقة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع سوريا، وإقامة تركيا لعلاقات جيدة مع إيران ودفاعها عن برنامجها النووي، أثار حفيظة بعض الدول العربية المعتدلة، بدا ذلك جلياً خلال جولة أردوغان في العالم العربي في الأيام الأولى لعدوان غزة، حيث إن التباين السياسي بين تركيا وهذه الدول كان عاملاً مهماً في عدم تسهيل الدور التركي، وعدم توظيفه لخدمة القضية الفلسطينية.[1]

وعلى الرغم من كل ذلك يمكن القول أن الموقف التركي قد دفع الكثير من الآراء والاتجاهات لأن تتجاوز مرحلة التهوين من الموقف التركي إلى حال التهويل، من خلال النظر إليه باعتباره دور قادر على التأثير في أحداث المنطقة على نحو غير مسبوق، ومع أن ذلك في جزء منه حقيقي نسبيا، إلا أن ثمة عدد من الملاحظات يجب أن تأخذ في الاعتبار عند النظر إلى طبيعة الدور الإقليمي الجديد لتركيا في المنطقة.[2]

[1] قسم الأرشيف و المعلومات، التقدير الاستراتيجي (22)، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

[2] محمد عبد القادر، تركيا وعملية «الرصاص المتدفق» الطموحات والقدرات، مرجع سابق، صفحة إلكترونية.

الخاتمة

الخاتمة:

وكنتيجة للفعالية والديناميكية التي تشهدها السياسة الخارجية التركية اتجهت بعض التحليلات إلى تقييم هذه التوجهات باعتبارها عملية تحول رئيسي للسياسة الخارجية التركية، نابعة من أصول دينية أو وصفها توجهات جيوسياسية أوراسية أو شرقية، لكن تحليل هذه التوجهات يكشف أن تركيا قد طورت سياسة خارجية متماسكة و متكاملة يمكن وصفها بأنها "**سياسة خارجية واقعية ذات محور قيمي**" فالتوجه العام للسياسة الخارجية التركية يمكن أن نعتبرها أنها سياسة ذات توجه إقليمي قائمة على تغيير الوضع الراهن بشكل لا تدخلي؛ و الحقيقة و كما يبدو لي فإن هذه التوجهات الجديدة تأتي في إطار عملية إعادة البناء التي تبنّاها حزب العدالة و التنمية في إطار القيام بأدوار فاعلة تجاه الأحداث والمشكلات الحاصلة بالمنطقة.

لقد أصبح التغير حاضراً في الساحة التركية و مفروضاَ على وجه تركيا العلماني، حيث أنطلق التحديث في السياسات السابقة وفي مقدمتها مؤسسة الجيش ومجلس الأمن القومي التركي اللذان يعدان الضامن الأكبر لمبادئ الدولة العلمانية، كل هذا حدث بعد تولي حزب العدالة و التنمية للسلطة، ولقد نشطت تركيا في مجال السياسة الخارجية من خلال بذلها جهود دبلوماسية في إيجاد تقارب سوري إسرائيلي لحل موضوع الجولان، وكذلك لعبت دوراً مهماً في إشكاليات العلاقة الأمريكية السورية والإيرانية، و كذا بوادر التقارب مع أرمينيا، و موقفها من حرب غزة، و مشاركتها في مؤتمرات الدول الإسلامية والجامعة العربية ومشاركتها في تنظيم مؤتمر تحالف الحضارات، وغيرها من المشاركات الأخرى، ولكن تبقى المؤسسة العسكرية التركية صمام الأمان للسياسات الخارجية والداخلية، وعلمانية الدولة وكذلك السياسات الاقتصادية والمحافظة على الدستور.

ينظر الأتراك إلي مسألة التوجهات الأيديولوجية وجوهر المصالح الوطنية، من منطلق وعي عميق بالمصلحة الوطنية التركية السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، وليس فقط انطلاقا من القيم الحضارية والدينية، حيث تستفيد تركيا من قوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي في خدمة مصالحها الاقتصادية عن طريق التعاون الاقتصادي التركي-العربي، و ذلك سعياً منها للتكامل الاقتصادي علي المستوي الإقليمي أكثر منه دعماً للروابط الثقافية بين العرب والأتراك، و من هذا المنطلق نستنتج أن حزب العدالة والتنمية يعمل على تنبى سياسة خارجية ترتكز بالأساس على المصلحة الوطنية، وليس مبادئ الحزب ومرجعيته الأيديولوجية فقط.

تمارس تركيا سياسة خارجية مستقلة تخلصت من التبعية، بل وأخذت مواقف مستقلة عن حلفاءها الإستراتيجيين أو مناوئة لهم، والمثال البارز علي ذلك رفض تركيا (البرلمان التركي) عام 2003 السماح للقوات الأمريكية باستعمال أراضيها لغزو العراق، علاوة علي ذلك يمثل التقارب التركي-الإيراني، وسعي الكونجرس الأمريكي لإصدار قرار بالاعتراف بمجازر إبادة الأرمن عقبات في طريق الانضمام للإتحاد الأوروبي والاحتفاظ بعلاقات قوية مع واشنطن، ولعل إصرار تركيا علي الانضمام للإتحاد الأوروبي وإدراك أهمية الانضمام بالرغم من اتخاذ تركيا سياسات قد يتخذها الغرب مبرراً للتشدد في موضوع عضوية تركيا بالإتحاد الأوروبي، يؤكد علي استقلالية السياسة الخارجية التركية ورفضها التبعية مقابل الحصول علي مكاسب الانضمام للإتحاد الأوروبي.

تميّزت السياسة الخارجية التركية بالمزج بين أشكال التغير مع استمرار جوهرها، وتتمثل أشكال التغيير في السياسة الخارجية في التغير التكيفي أي التغير في مستوي الاهتمام الموجه إلي قضية معينة، وكذا التغير البرنامجي أي التغير في أدوات السياسة الخارجية، والتغير في الأهداف، والتغير في توجهات السياسة الخارجية، بمعنى تغير

التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك الأدوات والإستراتيجيات والأهداف؛ وتتميز السياسة الخارجية بالجمع بين هذه الأشكال حيث تتغير الأدوات من الحوار والتفاوض إلي استخدام القوة المسلحة ضد المتمردين الأكراد شمال العراق، أو الاعتماد علي القوي الناعمة والضغط المرن ويعتبر النظام السياسي التركي الديمقراطي الذي يشهد تداول سلمي للسلطة أحد أبرز عناصر قواها الناعمة في وسط محيط إقليمي يشهد صراعات وديكتاتوريات والأصولية، بالإضافة إلي الثقافة والبرامج والأفلام (مثل فيلم وادي الذئاب) والمسلسلات التركية كلها عناصر قوي ناعمة مؤثرة، وتغير تكيفي يتمثل في تغير مستوي الاهتمام ببعض القضايا من وقت لآخر مثل القضية الفلسطينية وقضية الانضمام للإتحاد الأوروبي.

ورغم ذلك يظل جوهر السياسة الخارجية هو المصلحة الوطنية وتدعيم الدور التركي المؤثر إقليمياً وعالمياً، و قد أدركت تركيا أن غايتها النهائية بحسب داوود أوغلو التحوّل إلى رقم صعب في المعادلة الإقليمية من أجل زيادة جاذبية تركيا للغرب عموماً ولأوروبا خصوصاً، فقيمة تركيا ومكانتها الإقليمية والدولية تأتي من خلال قدرتها على بناء تحالفات متعددة في النسق الإقليمي والدولي، حتى وأن بدت هذه التحالفات في رؤية البعض متناقضة ومتعارضة، أو لا يمكن الجمع بينها خاصة في بيئة وعرة سياسيا كمنطقة الشرق الأوسط، لأن هذه الغاية لا تحققها طبعاً العلاقة مع إسرائيل أو مصر أو السعودية صاحبة الخطوط المفتوحة على واشنطن، بل "الانخراط الإيجابي" مع "محور الشر" والقدرة على محاصرة أخطاره، عبر الدفع باتجاه تسويات تضمن استقرار المنطقة، وفي هذا الإطار تبنت تركيا رؤية مفادها أن علاقتها مع أي طرف أو محور إقليمي أو دولي ليست بديلا عن العلاقة مع طرف آخر، فانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لن يؤثر برأيها على دورها في الشرق الأوسط، وتحالفها مع أمريكا لا يؤثر على سعيها للتعاون مع روسيا، وعلاقتها مع العرب، لا تعنى قطع كل الوشائج والروابط مع إيران أو

"إسرائيل"، فأنقرة وفق هذه الرؤية و كما وصفها مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داود أوغلو يجب أن تُعرف في المرحلة الجديدة على أنها بلد مركز، وتكون بذلك مساهمة، لا عبئا في التفاعل الدولي؛ و بهذا ظهرت تركيا دولة ناقدة و مقيِّمة للأوضاع ومبادرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة وفقا لوجهات أصيلة نابعة من عمقها التاريخي وفي إطار عمقها الجغرافي.

وخلاصة القول أن العامل الذي يقوي من وضع تركيا في الساحة الدولية ويوفر لها النشاط المستمر في السياسة الخارجية، هو تراثها التاريخي وعمقها الجغرافي وإرادتها السياسية التي تجعل منها طرفا فاعلا و مؤثرا في مختلف قضايا المنطقة.

قامت العلاقات التركية–الإسرائيلية على عنصر محدد ظل يتحكم فيها لعقود إلى جانب المحدد الأمريكي، وهو تصور الطرفين للتهديد المشترك من قبل الدول العربية التقدمية، بينما يعتبر الانخراط في سياسة التحالفات التي كانت يفرضها منطق الحرب الباردة محددا ثالثا لهذه العلاقات، إن المتتبع لطبيعة العلاقات التركية–الإسرائيلية، يدرك بأن العلاقات الثنائية تطورت تدريجياً إلى أن وصلت إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي عام 1996، في محاولة من كِلا الجانبين إلى الاستفادة من إمكانات الآخر، وتحقيق المصالح الذاتية لهما على حساب الأمن القومي العربي، فقد ظلت العلاقات بين تركيا و إسرائيل قائمة على مستوى المنافع المتبادلة و على خلفية انضوائهما معا في التحالف الغربي، لكنها بقيت دون مستوى التحالف الإستراتيجي، و الدليل على ذلك أن تركيا عند العدوان الثلاثي على مصر خفضت تركيا درجة تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل.

لقد كان الطابع العسكري مهيمنا على العلاقات التركية–الإسرائيلية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، و قد شكل الرافعة القوية للعلاقات الثنائية بين البلدين، بل سمح لإسرائيل النفاذ إلى معادلات السياسة الداخلية التركية و الإطاحة برئيس وزرائها السيد

نجم الدين أربكان، و قد كتب الجنرال شفيق بير نائب رئيس أركان الجيش التركي في مقال مشترك مع مارتين شيرمان: " ..أوضح الجيش لأربكان أنه لن يجلس في هدوء ويشاهد تحول تركيا نحو الإسلام، أو يسمح بتخريب العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل".[1]

تسعى تركيا لتوسيع علاقاتها مع إسرائيل لتشمل مجالات عدة، بهدف تقوية موقفها تجاه أوروبا بعد رفض الاتحاد الأوروبي طلب عضويتها في الاتحاد، وكذلك للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيين اليوناني و الأرميني كما تطمح إلى الدخول إلى المؤسسات المالية العالمية الكبيرة التي هي أشبه بنادٍ دولي مفتاحه في يد رجال المال اليهود في العالم، في حين تهدف إسرائيل من وراء علاقتها مع تركيا إضافة إلى تطويق سوريا من الخلف وممارسة الضغوط عليها، والقيام بدور أمني تجاه سوريا والعراق وإيران، و هي كذلك تطمح إلى استخدام تركيا كجسر للوصول إلى الجمهوريات الآسيوية.

ومع الوقت أصبحت العلاقات التركية الإسرائيلية مكونا مهما من مكونات الأمن القومي لكلا البلدين بسبب التهديد المشترك، و هذا ما شكل دافعا للتطور المستمر في العلاقات بين البلدين، فقد كان واضحا أن نظرية دول المحيط التي أسس لها بن غوريون، والتي وجدت ترجمتها المباشرة في سياسة إسرائيل الإقليمية كان الغرض الأساس منها هو تشتيت انتباه الدول العربية و تطويقها و رفع مستوى التوتر على حدودها، و بالتالي موازنة الحصار الجغرافي المفروض عليها، كما أن تعزيز التحالف الاستراتيجي بين أنقرة وتل أبيب ساهم في قدرة الدولتين على إعادة هندسة الشرق الأوسط بما يتناسب مع

[1] اللباد مصطفى، تركيا و إسرائيل واقع العلاقات و آفاقها و تداعياتها على القضية الفلسطينية و الوطن العربي، في:العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، مرجع سابق، ص 707.

مصالح الطرفين ورؤية الولايات المتحدة للمنطقة، من خلال الهيمنة العسكرية والاقتصادية على دول الجوار لاسيما وأنهما يمثلان صوتها في المنطقة.

يمكن القول، أن المشهد الفلسطيني لم يكن عاملا جوهرياً في مسيرة العلاقات التركية–الإسرائيلية قبل مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا في نوفمبر 2002؛ فنمط العلاقات الثنائية اتسم بالطابع التعاوني والوثيق، أكثر من اتسامه بالطابع الصراعي، إنّ إجراء أية مقارنة بين أدوار و مواقف تركيا من القضية الفلسطينية قبل وبعد العام 2002؛ سينبئ عن تحولاتٍ كثيرةٍ، حيث بدأ التوازن في السياسة الخارجية التركية ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، و في ظل سياسته الجديدة و ركائزها التي بدأ يتبعها، فإن منحنى العلاقات التركية بدأ يميل لصالح القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية للأراضي الفلسطينية، غير أنه و رغم كل ذلك، حاولت تركيا تبني سياسات متزنة في معاييرها، فلم تقم بتجاوز الخطوط الحمراء للعلاقات التركية–الإسرائيلية، باعتبار أن تركيا حسب رؤية أوغلو ليست في موقع التصادم أو حتى التناقض لا مع الولايات المتحدة ولا حتى مع إسرائيل، وهي تبحث عن أفضل الطرق والأدوار لإحلال السلام في بيئتها الإقليمية بما في ذلك السلام بين إسرائيل و الفلسطينيين.

وقد وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في حالة استقطاب شديد باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوى إلى القضايا العربية والإسلامية وخصوصا القضية الفلسطينية، بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بإسرائيل مثل المؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوربا ودخول الاتحاد الأوربي، وعدم إغضاب الولايات المتحدة، ثم إن التكوين العلماني الصارم والنفوذ الإعلامي القوى للتيارات الأخرى تعوق تبنى سياسات أكثر وضوحاً وانفتاحاً.

وترى إسرائيل أن الدور التركي سوف يحقق لها أهداف تتعلق بجذب حماس وسوريا بعيدا عن إيران وتقديم حليف بديل أكثر اعتدالا وقبولا لدى الغرب وإسرائيل؛ لكن هذه العلاقة شهدت تراجعًا بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، حيث شهدت الفترة الأخيرة سلسلة توترات في هذه العلاقة بدءً من تعثر مسارات التسوية العربية–الإسرائيلية وخصوصًا المسار الفلسطيني–الإسرائيلي، وتحميل تركيا إسرائيل المسؤولية في ذلك، وبعد أحداث قطاع غزة وصل التأزم في هذه، العلاقة ذروته لكنه لم يصل حد القطيعة؛ **لهذا يأتي الضغط التركي على إسرائيل منحصراً في الشكليات والجزئيات، أما الأساسيات فلن يكون محلاً لها حتى إشعار آخر أو تغير جذري في المواقف الإستراتيجية التركية.**

كما أن التحرك السياسي التركي للعب دور الوسيط أو ما اصطلح عليه الطرف الثالث، جاء نتيجة للانقسامات العربية و ظهور الفراغ السياسي في المنطقة، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فالتفتت في العالم العربي لم يؤدي فقط إلى إضعاف قدرة الدولة على معالجة مشاكل المنطقة، مثل القضية الفلسطينية و مسألة العراق، بل أنه سمح لقوى أخرى بالتدخل سعيا لخدمة مصالحها الذاتية.

اعتمدت تركيا لتدعيم دورها الإقليمي على مجموعة من النظريات التي صاغها فيلسوف السياسة الخارجية، والمسئول الأول عنها، أحمد داود أوغلو، حتى في المرحلة السابقة عن وصوله لرئاسة الجهاز الدبلوماسي التركي، هذه المقاربات النظرية يأتي على رأسها مقاربة "التحول الحضاري"، و"صفر مشاكل"، و"العمق الاستراتيجي"، وكان الهدف من الترويج لتلك المقاربات النظرية إرسال رسالة مبدئية بأن تركيا تقوم فلسفة سياساتها الخارجية على تدعيم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، وأنها تستهدف تصفية أية مشكلات تاريخية، أو سياسية، أو اقتصادية مع الدول العربية، بهدف تأكيد أن عودة تركيا

إلى التحرك بكثافة على ساحة الإقليم تستهدف تحقيق المصالح المشتركة، والقفز فوق ملفات التوتر والخلاف.

تعمل تركيا على الاستفادة من دوائر الانتماء المختلفة لتتبوأ دور دولي مؤثر ومتعدد الأبعاد، و هي تعمل علي الاستفادة من انتماءاتها المتعددة جغرافياً وحضارياً واقتصاديا وعسكرياً وسياسياً من أجل دعم دورها الدولي المؤثر في كل دائرة انتماء لها، فجغرافياً بالربط بين قارات العالم (آسيا و أوروبا و إفريقيا)، وحضارياً بالانتماء إلي الحضارة الإسلامية والأوروبية أيضا، و اقتصاديا وعسكرياً بانتمائها للدول الصاعدة اقتصاديا وعسكرياً، وسياسياً بانتمائها للدول الديمقراطية العلمانية.

كل ذلك يعطي لتركيا أدوار متعددة وبرامج متكاملة لسياستها الخارجية، وهي تتبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد تهدف للتأثير في دوائر انتمائها المختلفة، فنجد تركيا تتحاور مع العالم العربي وتعمق روابطها به وتعمل علي تصفير مشكلاتها مع دول الجوار، وتحتفظ بمفاوضات مع أوروبا من أجل الاندماج فيها والتكامل معها في إطار الإتحاد الأوروبي، وتظهر مدافعة عن القضية الفلسطينية دون أن تخسر علاقاتها الإستراتيجية مع تل أبيب وواشنطن، بل وتستخدم نموذج نظامها السياسي وتجربتها الديمقراطية والعلمانية كبديل مقبول يتمني الغرب تعميمه علي دول الشرق الأوسط بما فيها الدول العربية، وتسعي الدول العربية نفسها للاستفادة من النموذج التركي، بما فيها الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والقوي والتيارات الليبرالية علي حد سواء.

ومن الخصائص التي ميّزت الدور الإقليمي التركي هو حسن اختيار الظروف والوقت للعب دور مؤثر، فقد عادت تركيا إلي التأثير في الساحة العربية مستغلة مذبحة غزة 2009 ونجح رجب طيب أردوغان في اكتساب شعبية كبيرة له و لبلاده حيث تزامنت "العودة التركية الحالية إلي المنطقة مع ترحيب جماهيري عربي كبير ينظر إلي

تركيا باعتبارها لاعبا إقليميا يعود بعد غياب ليتواجه إعلامياً ودبلوماسياً مع دولة الاحتلال الصهيوني، التي تعربد في المنطقة عسكرياً بغطاء أمريكي وعجز شامل من النظام العربي الرسمي"؛ ولم يتوقف هذا الترحيب بالدور التركي علي المواطن العادي فقط، بل أمتد للمثقفين والنخبة والأكاديميين في الوطن العربي فنجد العديد من برامج التحليل والنقاش بالقنوات الإخبارية تناولت شخصية أردوغان كبطل وليس فقط رئيس وزراء له مواقف إيجابية.

لذلك ورغم الانتقادات التركية اللاذعة لسياسة إسرائيل تجاه غزة وتبعات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، فإن التركيبة المعقدة لبنية العلاقات التركية الإسرائيلية لم تكن لتحرم الأتراك والإسرائيليين من مساحة محددة ومحسوبة من الانتقادات والإدانات المتبادلة عبر الحرب الكلامية الموسمية، التي قد يركن إليها الطرفان مع نشوب أية توترات بينهما لأي سبب، إنْ بغرض الاستهلاك المحلي أو بقصد توجيه رسائل ذات مغزى معين لمحيطهم الإقليمي وفضائهم الدولي.

ولكنّ السياسة التركية لا تخضع للحسابات العاطفية كما أشار أردوغان في معرض رده على سؤال حول إمكانية قطع العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل، وهي محكومة باعتبارات كثيرة محلية و إقليمية و دولية تقلّص خياراتها وتخفّض من سقف طموحاتها، وهنا لابد من عدم الإفراط في التوقعات الايجابية التي ستجنيها القضية الفلسطينية من الموقف التركي، فهامش التحرك التركي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية حتى هذه اللحظة لا يخرج عن معادلة الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني التي نحتها قبل عشرات السنين "**فوق الصفر وتحت التوريط**".[2]

[2] عوني فارس، تركيا والقضية الفلسطينية.. تطلعات شعوب ومحددات ساسة، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009/12/2 انظر http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=103848.

هناك علاقات إستراتيجية متينة بين تركيا و إسرائيل يشهد عليها واقع علاقاتهما وسلسلة من اتفاقيات تعاون إستراتيجي، ولكن تدهورت شعبية إسرائيل في تركيا مع حرب لبنان 2006 و الحرب غزة أواخر 2008 انتهاء بمذبحة "أسطول الحرية" الذي أستشهد فيه مواطنون أتراك، وعلي الرغم من وجود تحالف وتعاون إستراتيجي بين البلدين لم يمنع ذلك القيادة السياسية التركية من أخذ مواقف واضحة وحاسمة تجاه العدوان الإسرائيلي ورافضة تماماً له، بل ومطالبة أردوغان بضرورة اعتذار إسرائيل عن عدوانها ودفع تعويضات لعائلات الضحايا الأتراك كشرط لعودة العلاقات لطبيعتها مع إسرائيل، وقد ألغت تركيا عام 2009 مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في التدريبات السنوية التي تقيمها أنقرة، ومن هنا **يظهر السياسة الخارجية التركية تحرص على التوفيق بين التحالفات الإستراتيجية والمصالح الوطنية أو المواقف السياسية المستقلة.**

لقد حققت الدراسة جملة من الاستنتاجات ومن أهمها، إن لطموحات تركيا والرغبة في أداء دور إقليمي قيادي في الشرق الأوسط سبب رئيس يتمثل في نمو عناصر القوة التركية ولتوفر الأجواء السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك للوجود السياسي والعسكري الأمريكي في المنطقة خاصة بعد غزو العراق، حيث تعد تركيا مركز الثقل والأداة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك فتركيا لا يمكنها التخلص من الاتفاقيات والمعاهدات التي تربطها مع الكيان الصهيوني.

الخلاصة، أن الدور التركي لابد من الاستفادة منه عربياً عن طريق التعاون العربي مع تركيا والتنسيق معها علي أعلي مستوي في مجال السياسة الخارجية، و أيضا بدراسة وفهم وتطبيق الدروس المستفادة –عربياً– من سياستها الخارجية وعدم الاكتفاء بالترحيب بالدور التركي شعبياً أو قبوله رسمياً كدور موازي للنفوذ الإيراني المتصاعد، إذ يؤكد دكتور مصطفي اللباد على أن الدور التركي ثقلاً موازياً في مواجهة إيران وليس بالضرورة للرغبة في التعاون مع تركيا بحد ذاته، فلابد من تدعيم الحوار الإستراتيجي

العربي–التركي، وخلق وتدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة بل والتكامل الاقتصادي الإقليمي بين تركيا والعالم العربي أيضا وبخاصة في ظل الصعوبات التي تواجهها تركيا في طريقها للتكامل مع أوروبا في إطار الإتحاد الأوروبي.

بقي أن نشير إلى أن أحداث التغيير التي تشهدها المنطقة العربية –الربيع العربي– قد فسح المجال واسعا أمام تركيا لأن تمارس دورا إقليميا فاعلا، سيما بعد نجاحها بتسويق أنموذجها السياسي القائم على التوليف الإسلاموي–التنموي، و الحث على الاستفادة من التجربة الديمقراطية التركية في عملية التحول الديمقراطي التي يشهدها عدد من دول المنطقة، إلى الحد الذي دعا بعض النخب السياسية العربية لأن تسمي أحزابها بنفس الاسم الحاكم في تركيا حاليا، في أشارة إلى التأثير الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الإقليمي، هذا من جهة و من جهة أخرى يبدو أن السياسة الخارجية التركية قد فشلت فشلا ذريعا في تسييرها لهذه المرحلة، خاصة ما يتعلق بالملف السوري، حيث أنها بدت كالتي نكث غزلها من بعد قوة أنكاثا.

ولعل السؤال الأولى بالدراسة الآن هو ما هو أثر ثورات الربيع العربى على مستقبل العلاقات العربية–التركية ؟ وعلى الدور التركي في المنطقة ؟ وما هي انعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية ؟

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــع.

المراجع باللغة العربية:

1. أوغلو أحمد داود، العالم **الإسلامي في مهب التغيرات الحضارية**، تعريب وتحرير ومراجعة: إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
2. أوغلو أحمد داود، **العمق الإستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة:بشير نافع و برهان كوروغلو، الدار العربية للعلوم ناشرون؛ بيروت/ و مركز الجزيرة للدراسات؛ الدوحة، الطبعة الثانية، 2011.
3. أونيسة زينب، **تركيا الإسلامية الماضي ظل الحاضر**، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
4. باكير علي حسن و [آخرون]، تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2009.
5. بريجنسكي زيبينغو، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع،عمّان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
6. بوقارة حسين، السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، دار هومة، الجزائر، 2012.
7. تورال ناضم و [آخرون]، التحول الديمقراطي في تركيا، ترجمة: أحمد عبد الله نجم،مراجعة لغوية:حسيني عمران، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012.

8. الجاسر محمد طه، تركيّة ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 2002.
9. جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر،1992.
10. جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي و القوى الكبرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
11. الجندي أنور، السلطان عبد الحميد و الخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، دار الكتب السلفية القاهرة (مصر)، الطبعة الأولى.
12. حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
13. الحديثي هاني إلياس، سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 1998.
14. حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، 2000.
15. حسن جواد سعاد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (1945/1939)، دار دجلة ناشرون و موزعون عمان، الطبعة الأولى، 2009.
16. الحضرمي عمر، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها و نظرة في مستقبلها، دار جرير للنشر و التوزيع 2010.
17. حلاق حسان، دور اليهود و القوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد عن العرش، الطبعة الثانية، دار بيروت المحروسة، 1993.
18. الداقوقي إبراهيم، صورة الأتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

19. روبنس فليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: مخائيل نجم خوري، الطبعة العربية الأولى، دار قرطبة للنشر، 1993.
20. سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
21. سيّار الجميل، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
22. صالح محسن (محررا)، قراءات نقدية في تجربة حماس و حكومتها 2006- 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت،2007.
23. صالح محسن (محررا)، مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس و القمة العربية في دمشق (خريف 2007- ربيع 2008)، تقرير معلومات (04)، قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2008.
24. صالح محسن و [آخرون]، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات 17، قسم الأرشيف و المعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2010.
25. صالحية محمد عيسى، مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود)، 1275- 1948، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، بيروت 2009.
26. طربين أحمد سعد الدين، فلسطين تاريخها و قضيتها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.
27. عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية إشكالية التكون والتمركز حول الذات، الطبعة الثانية، المؤسسة الغربية للدراسات، بيروت، 2003.
28. العيطة سمير و [آخرون]، العرب و تركيا تحديات الحاضر و رهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ماي 2012.
29. فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ و خاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة و النشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1993.

30. فولر جراهام، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2009.
31. كمال السعيد حبيب، الدين و الدولة في تركيا المعاصرة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.
32. محافظة علي و [آخرون]، العرب و جوارهم...إلى أين؟ سلسلة كتب المستقبل العربي 20، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.
33. محجوبيان أتيان و [آخرون]، الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية و مركز الاتجاهات السياسية العالمية GPoT إستنبول، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
34. محفوض عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية:الاستمرارية–التغير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، جوان 2012.
35. محفوض عقيل سعيد، جدليات المجتمع و الدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.
36. محفوض عقيل سعيد، سورية وتركيا، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2009.
37. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة.
38. مصباح عامر، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.

39. المطر جميل و هلال علي الدين، الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، رؤية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1996.
40. معوض جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
41. مكي لقاء، تركيا صراع الهوية، مركز الجزيرة للدراسات و البحوث، الدوحة، أكتوبر 2006.
42. نعيمي أحمد نوري، تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998.
43. نور الدين محمد، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربة في الدين والسياسة الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.
44. نور الدين محمد، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية و صراع الحضارات، دار الريس، بيروت.
45. نور الدين محمد، تركيا: الصيغة و الدور، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
46. نوفل ميشال، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
47. هاينتس كرام، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جيتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.
48. هنتنغتون صموائييل، صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه، دار سطور، القاهرة،1999.
49. ورغي جلال، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة و حدود المنوال في العالم العربي، سلسلة أوراق الجزيرة رقم:17، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ومركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2010.

50. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين 2000/1950، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
51. ياسر أحمد حسن، تركيا: **البحث عن المستقبل**، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2006.

المقالات:

1. أبو عامود محمد سعيد، **الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر**، مجلة السياسة الدولية، العدد:148، أفريل، 2002.
2. أوغلو أحمد داود: **شرعية عربية جديدة أو حرب باردة إقليمية؟** أُجريت المقابلة في أنقرة في:2013/02/13، أجرى المقابلة: ميشال نوفل وجنكيز تشاندار، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد: 95، صيف 2013.
3. إي فولر جراهام، النموذج **الإستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال**، مجلة البيان، الطبعة الأولى، الرياض، 2006.
4. البرصان أحمد سليم، **تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الاستراتيجي الغربي**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد: 03 العدد: 03، أكتوبر 2006.
5. بغدادي عبد السلام إبراهيم، **البعد الإفريقي في السياسة التركية المعاصرة**، مجلة دراسات دولية، العدد:56، جامعة بغداد.
6. الجليلي طلال يونس، **قراءة في أفكار النخبة الإسلامية في تركيا**، جامعة الموصل، 2006.
7. حسنين توفيق إبراهيم، **مثلث العلاقات: المصرية / التركية /الإيرانية : المحددات، المسارات، الأفاق**، http://www.docudesk.com/

8. راقدي عبد الله، **سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية**، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد: 13، ديسمبر 2010.
9. زهرا برست، **تركيا و الإتحاد الأوربي اختلاف الرؤى**، مختارات إيرانية، السنة الخامسة، العدد 58 القاهرة، ماي 2004.
10. السبعاوي عوني عبد الرحمن، **تركيا والكيان الصهيوني: ميادين الشراكة الإستراتيجية**، مجلة الفكر الإسلامي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
11. سلمان مصطفى إبراهيم و الحمداني ضاري سرحان، **تركيا وتطورات القضية الفلسطينية**،المصدر:
.http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9398
12. السويداني حامد محمد طه، **العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد مؤتمر دافوس 2009**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، على الرابط الإلكتروني:
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60217
13. شريف شعبان مبروك، **إيران و تركيا...علاقات متباينة مع دول حوض النيل**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 181، جويلية 2010.
14. صالح عبد الله، **"الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية التسوية والسلام"**، السياسة الدولية، العدد 125 ، جوان 1996.
15. عارف أحمد و الكفارنة ارحيل، **الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي ضوء احتلال العراق**، مجلة دمشق للعلوم السياسية و الاقتصادية، المجلد 25، العدد الثاني،2009.
16. عطوان خضر عباس، **الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية**، المجلة العربية للعلوم سياسية، العدد:17، شتاء 2008.

17. العظم صادق جلال، **الدولة العلمانية و المسألة الدينية: تركيا نموذجا**، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة:21، العدد:72، ربيع 2010.
18. علاء عبد الحفيظ محمد، **النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان**، مجلة رؤى استراتيجية، جوان 2013.
19. عوني كامل مروان، **الإستراتيجية التركية الجديدة في المنطقة العربية**، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، المجلد:03، السنة: 03، العدد: 12.
20. فاعور ملكاوي عصام، **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي، بتاريخ:3-5 فيفري 2013.
21. فلانجان ستيفن، **أولويات خاطئة: التقييمات التركية للقوة الأمريكية**، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية (csis)، ترجمات الزيتونة 69، جوان.
22. لكحل علي، **السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)**، دراسات إستراتيجية، العدد 13، ديسمبر 2010، مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
23. محمود أبو ليلة سعاد، القوى المتوسطة: **دور القوى المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة**، السياسة الدولية، العدد189، المجلد 47، يوليو2012.
24. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، الديناميكيات المتغيرة في تركيا و التداعيات على العلاقات الأمريكية التركية، سبتمبر 2008.

25. نبراس خليل إبراهيم، **سياسة تركيا الخارجية إزاء مصر 1960-1981**، مجلة كلية الآداب، العدد 99 جامعة بغداد.
26. نصار عصام، **القدس تحت حكم تركيا الفتاة**، حوليات القدس، العدد الثاني عشر، شتاء 2011.
27. النعيمي لقمان عمر محمود، **مواقف تركيا من القضية الفلسطينية و انعكاساتها على العلاقات التركية-الإسرائيلية 2002-2011**، مركز الدراسات الإقليمية.
28. نور الدين محمد ، **حوار مع أحمد داوود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة**، مجلة شؤون الأوسط، عدد: 116.
29. نوفل ميشال، **تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية**، مجلة دراسات فلسطينية، العدد: 92، خريف 2012.
30. وسام فاضل راضي و طالب عبد المجيد ذياب، **التعرض للمسلسلات التركية المدبلجة ورأي الجمهور بالمحتوى القيمي فيها، مجلة الباحث الإعلامي**، العدد: 08، مارس 2010، كلية الإعلام - جامعة بغداد.
31. يوسي ألفر، **العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا و إيران: بعد شد الأطراف**، سلسلة ترجمات الزيتونة (64) فيفري 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2011.
32. يوسي ألفر، **العلاقات** الإسرائيلية **المتوترة مع تركيا وإيران: بعد شد الأطراف**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، فيفري 2011.

المذكرات:

1. أبو مطلق رائد، **العلاقات التركية-الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر غزة، 2011.

2. دندان عبد القادر، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر -باتنة-، 2008.
3. فول مراد، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيراتها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر -3-، 2010.
4. يوسف الغول يُسري عبد الرءوف، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية -الإسرائيلية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأزهر- كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غزة، 2011.

المجلات و الدوريات والتقارير:

1. أحمد داود أوغلو، **مبادئ السياسة الخارجية التركية و موقفها السياسي الإقليمي**، أوراق رؤية، مركز البحوث الإستراتيجية (SAM) وزارة الخارجية التركية،العدد:03، أفريل 2012.
2. أوغلو أحمد داوود، **معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة و في العالم**، مجلة رؤية تركية ،20-05 ، جانفي 2012.
3. حسن بكر أحمد، **العلاقات العربية التركية بين الحاضر و المستقبل**، دورية الدراسات الإستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 41، الطبعة الأولى، أبو ظبي 2000.
4. دوف ويكسمان، ترجمة صبحي الجابي، **تركيا و إسرائيل ميزان قوى جديد في الشرق الأوسط**، "مجلة الفكر السياسي"، العدد الأول، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997).
5. صالح محسن (محررا)، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2009**، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.
6. صالح محسن محمد [محررا]، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006**، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، مرجع سابق.

7. صالح محسن محمد [محررا]، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2007**، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، مرجع سابق.
8. صالح محسن محمد [محررا]، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2008**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.
9. صالح محسن محمد [محررا]، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، **تقرير معلومات (08)، العدوان الإسرائيلي على غزة**، بيروت – لبنان، 2009.
10. طلاس مصطفى، **التعاون التركي الإسرائيلي**، مجلة الفكر السياسي، العدد الأول، (اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997).
11. العزاوي وصال نجيب، **أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي**، دراسة في الدوافع والأهداف"، دراسات إستراتيجية (بغداد) ، عدد 5، 1998.
12. غازي حسين، **تركيا و العرب و إسرائيل: الحلف التركي–الإسرائيلي**، مجلة الفكر السياسي.
13. قسم الأرشيف و المعلومات، **التقدير الاستراتيجي (22): الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
14. قسم الأرشيف و المعلومات، **التقدير الاستراتيجي (25): أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
15. اللباد مصطفى، **السياسات الإقليمية "لحزب العدالة و التنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟**، في: مصطفى اللباد [و آخرون]، النموذج التركي والمجتمعات العربية، مجلة شرق نامة، العدد:السابع، مركز الشرق للدراسات الإقليمية، مطبعة الجزيرة أنترناشيونال، القاهرة.
16. محمد سرور عبد الناصر، **التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات**، مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير 2008.
الموقع: http://www.iugaza.edu.ps/ara/research

الدراسات:

1. بنلي ألتونيشيك مليحة، تركيا بعيون عربية، سلسلة تحليل السياسة الخارجية. المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية (تَسَوْ) (TESEV PUBLICATIONS)، ترجمة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية– القاهرة، 2010.
2. خورشيد، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**، المصدر:
3. الشريف يوسف، **تركيا و الجوار العربي، في: تركيا صراع الهوية**، الجزيرة نت، ملفات خاصة، 2006.
4. محفوض عقيل سعيد، **العلاقات السورية التركية: التحولات و الرهانات**، سلسلة دراسات و أوراق بحثية، المركز العربي لأبحاث و دراسات السياسات، الدوحة (قطر)، 2011.
5. مركز الأرشيف و المعلومات، **شاليط من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، 2012.
6. معوض علي جلال عبد الله، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، 2002 – 2008.**
7. معوض علي جلال، **العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط**، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،أكتوبر 2009.
8. ميرال زيا و جوناثان، س باريس، **تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ،2010.
9. نور الدين محمد، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، (أوراق عربية، 14، شؤون سياسية 5)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.

10. وهيب حسين حافظ، **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية: دراسة في العاملين الجغرافي و البشري،** دراسات دولية العدد: 44، مركز الدارسات الدولية، جامعة بغداد.

برامج تلفزيونية:

- منصور أحمد، "مقابلة مع رجب طيب أردوغان"، برنامج بلا حدود، بتاريخ:2011/01/12، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني:
http://aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx?PrintPageTrue&GUID=%7B2EF24B11-D94E-4577-B847-35A23443A18C%7D

الأنترنيت:

1. البيومي غانم إبراهيم، أحمد داود أوغلو" ... وليس "كيسنجر تركيا " http://twitmail.com/email/304875969/379

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4E670C50-91E5-4E23-805C--CBAFFE8275B3.htm

2. أحمد منير شيماء، مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية فى ضوء التطورات الراهنة، المصدر: مختارات إسرائيلية، على الرابط الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=97158&part=2
3. إدريس محمد السعيد، إيران وتركيا و"فراغ القوى" في الشرق الأوسط، مختارات إيرانية، المصدر:http://digital.ahram.org.eg
4. إدريس محمد السعيد، تركيا وإسرائيل والصراع في "وادي الذئاب" المصدر: الأهرام الطبعة العربية.

5. أراس بولنت، التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا و أثرها على السياسة الخارجية، مجلة شرق نامه، القاهرة، العدد:07، 2010، الرابط الإلكتروني: http //www.sharqnameh.net/admin/images/gallery/uploads 2/sharqnameh2072212.pdf
6. أشتون مديحة، المصدر: http://www.akhbaralarab.net/index.php/opinions/25935
7. أوزهان طه، ترجمة: د. فاطمة ابراهيم المنوفي، تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب أزمة أسطول الحريةhttp://www.rouyaturkiyyah.com
8. أوغلو أحمد داوود، أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة، عن الموقع الإلكتروني:http://alorobanews.com/vb/showthread.php?t=28083
9. الباسل رجب، دراسة: دور تركيا في القضية الفلسطينية، في الفترة من 2002-2010 (فترة حكم العدالة والتنمية الأولى والثانية) 08/12/ 2011 الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html
10. الباسل رجب، دور تركيا في القضية الفلسطينية، على الرابط الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html
11. البخاري محمد، الإعلام الدولي والسياسة الخارجية، بتاريخ: 2009/08/26. المصدر:-http://bukharimailru.blogspot.com/2009/08/blog post_8891.html
12. بن الشيخ عصام، شرح نظرية الدور: نظرية تفسير السياسة الخارجية، بتاريخ: 2010/02/28، المصدر: http://30dz.justgoo.com/t654-topic
13. تركماني عبدالله، الحوار المتمدن - العدد: 2576 - 2009 / 3 / 5 - 08:13، الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164768

14. تركي محمود فارس، المحدد الأمريكي في السياسة التركية تجاه المنطقة العربية، مركز الدارسات الإقليمية/ جامعة الموصل، المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=71506
15. تشاندار جنكيز، ندوة "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" :سياسة "صفر مشاكل مع الجوار" التركية بين الضرورة والخيار، المصدر:
16. الحاج صالح ياسين، تركيا نموذج عملي يمكن التعلم منه؟، صفحات سورية : عنوان الموقع الإلكتروني 2009/10/04، المصدر: http://www.alsafahat.net/blog/
17. سالم بول، مقال 10 /06/ 2010 الحياة، كيف غيّر الهجوم على «أسطول الحرية» معالم الشرق الأوسط؟، كيف غيّر الهجوم على «أسطول الحرية» معالم الشرق الأوسط؟–مركز كارنيغي للشرق الأوسط – مؤسسة كارنيغي للسلام، على الرابط الإلكتروني:http://carnegie-mec.org/publications/?fa=40968
18. سعيد عبد المنعم، الاختبار التركي في الشرق الأوسط، المصدر: الأهرام المسائى، على الرابط الإلكتروني: http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=430646&issueno=10473#.VhoJ3D99mM8
19. صحيفة الوسط البحرينية – العدد 2316 – الخميس 08 يناير 2009. المصدر:http://www.alwasatnews.com/2316/news/read/32228/1.html
20. صحيفة فايننشال تايمز: انسحاب أردوغان من «دافوس» أكبر هزة للمنتدى،الرابط: http://www.masress.com/alshaab/15639
21. عبد العزيز هشام فوزي، العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية، عن الرابط الإلكتروني:https://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

22. عبد القادر محمد، الدور التركي والمفاوضات السورية الإسرائيلية، مختارات إيرانية، المصدر: http://digital.ahram.org.eg

23. عبد القادر محمد، تركيا وعملية «الرصاص المتدفق» الطموحات والقدرات، المصدر: مختارات إسرائيلية، الرابط الإلكتروني: http://www.ahramdigital.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=660549&part=2

24. عبد القادر محمد، نحو فهم الدور التركي، مركز الأمة للدراسات والتطوير، الجمعة 29 أكتوبر 2010، المصدر: http://www.islamicpl.org/2010-05-22-23-15-25/2666-2010-10-28-21-05-12.htmlkp

25. عبد الكريم عمرو، صراع الأدوار الإقليمية، http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=28829&lang

26. عفيفى جميل ، القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد ، المصدر : الأهرام -الطبعة الدولية، 2011/09/22، الموقع الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=645374&eid=190

27. علوش فيصل، العلاقات التركية ــ الإسرائيلية في النقطة الحرجة، 2010/06/06. المصدر: http://alhourriah.org/archeive/3888.html

28. عمران أحمد سراء، http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=865

29. فاضل نادية و فضلي عباس، العلاقات التركية- الإسرائيلية آفاق التقارب ونقاط الخلاف مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص 124، على الرابط الإلكتروني: www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76811

30. فيدان حقان، عمل قيد الإنجاز: السياسة الخارجية التركية الجديدة ترجمة: شادي عبد الوهاب، المصدر:

31. قدوري عبد الرحمن، السياسة التركية اتجاه قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ما بين 1908 – 1948 المصدر الإلكتروني:

32. محلي حسني، الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور إستراتيجي جديد، المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/0c57b329-ee8f-4cfd-9a9e-d78429071e25
33. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا تعرب عن أسفها لموقف إسرائيل من زيارة مشعل، الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=187&a=2017
34. مظلوم عاصم، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2012/04/05، الموقع الإلكتروني: www.alkashif.org
35. موسوعة المعرفة، الانتداب البريطاني على فلسطين، الرابط:
36. الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي: http://www.osce.org
37. موقف أنقرة من أزمات المنطقة المتفجرة، برنامج حوار مفتوح، قناة الجزيرة الفضائية، 27 مارس 2007، متاحة على الرابط:
38. نقولا ناصر، أبعاد إستراتيجية لتطبيع العلاقات التركية الإسرائيلية، http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/43041-A9.htm
39. يازجي أمل، منظمة الأمن والتعاون الأوربي، الموقع الإلكتروني: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=110665

المراجع باللغة الفرنسية:

1. des Grottes Alban, La Turquie et l'Organisation de la Coopération Economique de la Mer Noire (CEMN), Rapport de stage, Istanbul, Août 2007 Institut Français d'études Anatoliennes – IFEA.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Gantori Louis and Spigal Steven, International Politics of Prentice Hall, Englewood, Cliffe.
2. MEL□HA BENL□ ALTUNI□IK ,The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East , Insight Turkey Vol. 10 / No. 2 / 2008
3. N.Grigoriadis Loannis, The Davutoglu doctrine and Turkish foreign policy ,working paper Nr 8/2010, Bihkent University, ELIAMEP, Athens, Greece,2010
4. Robins Philip, Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy Since the Cold War, by
5. Sabri Sayari, Journal of International Affairs; Fall 2000; 54, 1; ABI/INFORM Global
6. Strategic Insights, Volume III, Issue 4 (April 2004)
7. Yeilta Murat and Balcı Ali, A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era: A Conceptual Map,SAM Papers,n°07, Center for Strategic Research of the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Turkey.

الفهرس

الفهـــــــرس

الموضوع	الصحفة
خطة البحث	
الملخص	01
المقدمة	05
الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية: المقاربات، المحددات و الوسائل.	137-26
المبحث الأول : الأسس النظرية لتحولات السياسة الخارجية التركية.	31
المطلب الأول: مقاربة التحول الحضاري.	34
المطلب الثاني: مقاربة العمق الإستراتيجي.	43
الفرع الأول: التصنيف الجيوسياسي للدول.	47
الفرع الثاني: سمات الدولة المركز.	47
الفرع الثالث: وضعية تركيا كدولة مركز.	49
المطلب الثالث: مقاربة العثمانية الجديدة.	51
المبحث الثاني: محددات و مبادئ سياسة تركيا الخارجية.	57
المطلب الأول: المحددات الداخلية.	58
الفرع الأول: المحدد السياسي.	58
الفرع الثاني: المحدد الاقتصادي.	60
الفرع الثالث: المحدد الجغرافي.	63
الفرع الرابع:المحدد الأمني.	65
المطلب الثاني: المحددات الخارجية.	67
الفرع الأول: عضوية تركيا للإتحاد الأوربي.	69
الفرع الثاني: العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.	72
الفرع الثالث: محدد النسق الدولي.	79
الفرع الرابع: المحدد الخاص بفراغ القوة في المنطقة.	80
المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة.	82
الفرع الأول: التوازن بين الأمن و الديمقراطية.	83
الفرع الثاني: سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.	85
الفرع الثالث: إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك.	88
الفرع الرابع : الدبلوماسية المتناغمة.	90
المبحث الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية التركية.	93

المطلب الأول: الوسائل الدعائية.	97
المطلب الثاني: الوسائل الاقتصادية.	103
المطلب الثالث: الوسائل العسكرية.	108
المطلب الرابع: الوسائل الدبلوماسية.	112
الفرع الأول: المبادرة.	113
الفرع الثاني: الوساطة.	118
الفرع الثالث: الدبلوماسية العامة.	120
الفرع الرابع: توظيف المنظمات الدولية.	121
خاتمة الفصل	136
الفصل الثاني: دور تركيا الإقليمي (المحددات و القيود).	217-138
المبحث الأول : الإطار النظري لتحليل الأدوار الإقليمية.	140
المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي و معايير تحديده.	141
الفرع الأول: ماهية القوة الإقليمية.	141
الفرع الثاني: مفهوم النظام الإقليمي.	142
المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي.	149
المطلب الثالث: الأسس النظرية لمقاربة الدور.	154
المبحث الثاني: الأدوار التركية دراسة نظرية.	164
المطلب الأول: مبادئ الدور الإقليمي التركي.	164
الفرع الأول: مبدأ ضرورة الارتقاء بالدور التركي بما يتجاوز حدود تركيا المباشرة.	165
الفرع الثاني: مبدأ الموازنة بين استقلالية السياسة الخارجية وعدم التصادم مع مصالح الدول الكبرى.	168
الفرع الثالث: المبدأ حماية التعديدية الثقافية و تجنب إثارة النعرات.	169
المطلب الثاني: أبعاد الدور الإقليمي التركي.	170
الفرع الأول: البعد السياسي.	170
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.	171
الفرع الثالث: البعد الأمني.	171
المطلب الثالث: حدوده الدور الإقليمي التركي.	173
الفرع الأول: الحدود العربية.	173
الفرع الثاني: الدور الإيراني.	175
الفرع الثالث: الدور الإسرائيلي.	177
المبحث الثالث : محددات الدور الإقليمي التركي.	178

المطلب الأول: المحددات الداخلية للدور الإقليمي التركي.	179
الفرع الأول: العمق الجغرافي و الجيواستراتيجى.	180
الفرع الثاني: تصور حزب العدالة و التنمية.	182
الفرع الثالث: العمق التاريخي.	186
الفرع الرابع: نجاح التجربة الديمقراطية التركية.	188
المطلب الثاني: المحددات الخارجية للدور الإقليمي التركي.	189
الفرع الأول: الولايات المتحدة.	190
الفرع الثاني: ملء فراغ القوة في المنطقة.	192
الفرع الثالث: إشكالية العلاقة التركية– الأوربية:	195
المبحث الرابع : الأدوار الإقليمية التركية الفعلية .	199
المطلب الأول: دور القاعدة الأمنية.	200
المطلب الثاني: دور الموازن الإقليمي.	203
المطلب الثالث: دور الوسيط.	207
المطلب الرابع: دور المرجعية الإقليمية "النموذج".	211
الفرع الأول: مفهوم النموذج.	211
الفرع الثاني: أسباب تبنِّي تركيا سياسة الترويج لنموذجها.	212
الفرع الثالث: أدوات تركيا للترويج لنموذجها.	214
خاتمة الفصل	216
الفصل الثالث: تأثير الدور الإقليمي التركي على إدارة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي	218-356
المبحث الأول: المبحث الأول : العلاقات التركية–الفلسطينية في الفترة:(1948–002!	219
المطلب الأول: العلاقات العثمانية الصهيونية.	220
المطلب الثاني: دور السلطان عبد الحميد الثاني في الحفاظ على هوية فلسطين.	223
المطلب الثالث: قيام الجمهورية التركية و علاقاتها مع الحركة الصهيونية.	229
المبحث الثاني: العلاقات التركية–الإسرائيلية في الفترة: (1948–2002).	236
المطلب الأول: العلاقات السياسية و الدبلوماسية.	239
المطلب الثاني: العلاقات العسكرية و الأمنية.	247
الفرع الأول: الزيارات المتبادلة.	254
الفرع الثاني: أهداف ومبررات العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية.	257
المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية و التجارية.	263
الفرع الأول: التعاون في المجال السياحي.	267

الفرع الثاني: التعاون في المجال المائي.	269
الفرع الثالث: التعاون الفلاحي.	272
المبحث الثالث: الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني–إسرائيلي في فترة حكم حز	
العدالة و التنمية (2002–2008).	275
المطلب الأول: محددات الدور التركي تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.	275
الفرع الأول: المحدد السياسي.	176
الفرع الثاني: المحدد الأمني.	278
الفرع الثالث: محدد القضايا الجوهرية في السياسة الخارجية التركية.	279
الفرع الرابع: المحدد الأمريكي.	280
الفرع الخامس: علاقات تركيا بالاتحاد الأوربي.	281
الفرع السادس: الموقف العربي و الفلسطيني.	281
المطلب الثاني: توجه و سلوك تركيا تجاه فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية.	282
المطلب الثالث: موقف تركيا من اتفاق مكة و مساعيها في تحقيق المصالحة الفلسطينية	296
المطلب الرابع: مساعي الوساطة التركية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين و موقفها من	
مؤتمر أنابوليس.	308
المبحث الرابع: الأدوار التركية في إدارة الصراع الفلسطيني–إسرائيلي في فترة حكم حزب	
العدالة و التنمية (2002–2008).	315
المطلب الأول: دور تركيا أثناء العدوان على غزة.	315
الفرع الأول: الخسائر الفلسطينية.	320
الفرع الثاني: الخسائر الإسرائيلية.	322
الفرع الثالث: الموقف التركي من العدوان على قطاع غزة.	323
المطلب الثاني: انعكاسات العدوان على قطاع غزة على العلاقات التركية–الإسرائيلية.	329
الفرع الأول: أزمة تصريحات قائد القوات البرية الإسرائيلية.	330
الفرع الثاني: أزمة استبعاد إسرائيل من مناورات نسر الأناضول.	331
الفرع الثالث: أزمة منتدى دافوس.	334
المطلب الثالث: موقف تركيا من الاعتداء على أسطول الحرية.	339
الفرع الأول: موقف تركيا من الاعتداء على أسطول الحرية.	343
الفرع الثاني: المواقف الدولية من الاعتداء على أسطول الحرية.	345
الفرع الثالث: المواقف الفلسطينية من الاعتداء على أسطول الحرية.	347
الفرع الرابع: انعكاس الاعتداء على العلاقات التركية الإسرائيلية.	349

الفرع الخامس: تقرير لجنة بالمر.	350
الفرع السادس: المصالحة التركية–الإسرائيلية.	352
المطلب الرابع: حدود الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية.	354
خاتمة.	367-357
قائمة المراجع.	385-368
الفهرس.	390-386